

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر



Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de
Gestion

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصاد عمومي و مؤسسات

تحت عنوان

الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر

Institutions et Capital Social en Algérie

تحت إشراف: أ.د. مختاري فيصل

من تقديم الطالب: مختاري محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن عبو الجيلالي
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مختاري فيصل
عضوا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. ثابتي الحبيب
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بظاهر سمير
عضوا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن حميدة محمد

السنة الجامعية : 2020-2019

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي رزقني من فضله الإرادة والعزيمة ووفقني لإتمام هذا العمل، أحمدك يا إلهي حمدا يليق بعظمتك وجلالك.

أتوجه بالثناء العطر والشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور مختاري فيصل، الذي أرشدنا للعلم، ولم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه العلمية، وتوجيهاته. أشكره جزيل الشكر على وقته الذي خصه في تصحيح وتقييم هذا العمل، فلك منا أستاذنا الكريم كل الإمتنان، والإحترام والتقدير، وجزاك الله كل الخير.

كما أتقدم بخالص الشكر للأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا مشقة قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

إلى كل من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته وساعد في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الدكتور كاري خولة.

الإهداء

إلى من سمرنا لنجاحي ورافقتك دعواتهما درج حياتي أبي وأمي أطل الله في
عمرهما وزادهما نورا على نور.

إلى من كانت سنداً لي في السراء والضراء وشجعتني على إكمال المشوار
زوجتي الكريمة، وإلى إبنتي يسرى التي أنارت لي حياتي.

إلى أخي وأخواتي وكل الأهل والأحباب.

إلى من جعلوا من العلم هدفاً ومن النجاح مبتغى.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

1.....	فهرس المحتويات
6.....	قائمة الجداول
15.....	قائمة الأشكال
18.....	المقدمة العامة
22.....	الفصل الأول: المقاربات النظرية للمؤسسية وتكوين رأس المال الإجتماعي
23.....	مقدمة الفصل
24.....	1. المقاربة النظرية للإطار المؤسسي
25.....	1.1. المدرسة المؤسسية القديمة (OIE)
25.....	1.1.1. ثورستين فيبلن (Thorstein Veblen)
26.....	2.1.1. جون كومنز (John R. Commons)
26.....	3.1.1. جون كينث جالبرث (John Kenneth Galbraith)
27.....	2.1. الإقتصاد المؤسسي الجديد (NIE)
28.....	1.2.1. مفاهيم حول المؤسسات
33.....	2.2.1. الأسس النظرية للإقتصاد المؤسسي
34.....	1.2.2.1. نظرية تكاليف المعاملات (Theory of transactions costs)
35.....	2.2.2.1. نظرية حقوق الملكية (Property rights)
36.....	3.2.2.1. نظرية الوكالة (Agency Theory)
37.....	4.2.2.1. نظرية رأس المال الإجتماعي (Social Capital)
38.....	3.2.1. مؤشرات قياس الأبعاد المؤسسية
38.....	1.3.2.1. المتغيرات المؤسسية
39.....	2.3.2.1. مؤشرات الحوكمة
41.....	3.3.2.1. مؤشرات أنشطة الأعمال
43.....	4.3.2.1. مؤشر مدركات الفساد (CPI)
43.....	2. المقاربة النظرية لرأس المال الإجتماعي

44.....	1.2. تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي.....
45.....	1.1.2. الطرح النظري لـ P. Bourdieu.....
47.....	2.1.2. الطرح النظري لـ J. Coleman.....
48.....	3.1.2. الطرح النظري لـ R. Putnam.....
51.....	2.2. الأسس التكوينية لرأس المال الاجتماعي.....
52.....	1.2.2. مؤشر التركيب والبناء أو "البعد الهيكلي" (Structural Dimension).....
54.....	2.2.2. البعد العلاقتي (Relational Dimension).....
55.....	3.2.2. البعد الإدراكي "المعرفي" (Cognitive Dimension).....
57.....	3.2. المؤشرات القياسية لرأس المال الاجتماعي.....
59.....	3. الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي.....
67.....	الخاتمة الفصل.....
68.....	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي من خلال نماذج دولية.....
69.....	مقدمة الفصل.....
70.....	1. نماذج دولية لواقع الأبعاد المؤسساتية.....
70.....	1.1. واقع مؤشرات الحوكمة لمجموعة من الدول.....
70.....	1.1.1. واقع مؤشر فعالية الحكومة.....
74.....	2.1.1. واقع مؤشر ضبط الفساد.....
78.....	3.1.1. واقع مؤشر سيادة القانون.....
82.....	4.1.1. واقع مؤشر التعبير والمساءلة.....
86.....	5.1.1. واقع مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف.....
89.....	6.1.1. واقع مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات.....
93.....	2. نماذج دولية لواقع رأس المال الاجتماعي.....
93.....	1.2. تطور أبعاد رأس المال الاجتماعي في كوريا الجنوبية.....
95.....	2.2. تطور أبعاد رأس المال الاجتماعي في الإمارات العربية المتحدة.....
97.....	3.2. تطور أبعاد رأس المال الاجتماعي في تونس.....
100.....	4.2. تطور أبعاد رأس المال الاجتماعي في كندا.....
102.....	5.2. تطور أبعاد رأس المال الاجتماعي في النرويج.....
105.....	خاتمة الفصل.....
106.....	الفصل الثالث: تطور الأبعاد المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر.....
107.....	مقدمة الفصل.....
108.....	1. تحليل الأبعاد المؤسساتية في الجزائر.....
108.....	1.1. المؤشرات المؤسساتية.....

108.....	1.1.1 مؤشرات الحوكمة.....
109.....	1.1.1.1 مؤشر المساءلة والتعبير في الجزائر.....
110.....	2.1.1.1 مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر.....
111.....	3.1.1.1 مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر.....
112.....	4.1.1.1 مؤشر نوعية التنظيمات في الجزائر.....
113.....	5.1.1.1 مؤشر سيادة القانون في الجزائر.....
114.....	6.1.1.1 مؤشر ضبط الفساد في الجزائر.....
115.....	2.1.1 مؤشرات مدركات الفساد.....
116.....	3.1.1 مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.....
118.....	2.1.1 الإصلاحات المؤسسية التي قامت بها الجزائر.....
118.....	1.2.1 ترقية مجال ممارسة أنشطة الأعمال.....
119.....	2.2.1 محاربة الفساد.....
121.....	3.2.1 ترقية العقار الصناعي.....
122.....	4.2.1 تسهيلات الإقتراض
123.....	2 تحليل متغيرات رأس المال الإجتماعي في الجزائر.....
123.....	1.1 تطور رأس المال الإجتماعي في الجزائر.....
126.....	2.2 تطور مؤشرات رأس المال الإجتماعي في الجزائر.....
126.....	1.2.2 الإنتماء إلى الجمعيات.....
129.....	2.2.2 الثقة.....
131.....	3.2.2 المعلومة والإتصال.....
132.....	4.2.2 الترابط الإجتماعي والإندماج.....
145.....	خاتمة الفصل.....
146.....	الفصل الرابع: العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر.....
147.....	مقدمة الفصل.....
148.....	1 منهجية ووصف الدراسة.....
148.....	1.1 منهجية وبيانات الدراسة.....
150.....	2.1 الدراسة الوصفية لخصائص العينة.....
150.....	1.2.1 معامل الصدق والمصدقية.....
151.....	2.2.1 توزيع العينة حسب المعلومات الشخصية.....
152.....	3.2.1 توزيع العينة حسب الأبعاد المؤسسية.....
159.....	4.2.1 توزيع العينة حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي.....

165.....	2. الإختبارات الإحصائية.....
165.....	1.2. تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA).....
166.....	1.1.2. أثر الأبعاد المؤسسية على الثقة في الناس.....
174.....	2.1.2. أثر المعلومات الديموغرافية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....
176.....	3.1.2. أثر أبعاد رأس المال الإجتماعي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....
204.....	2.2. تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA).....
204.....	1.2.2. أثر الأبعاد المؤسسية على الثقة في الناس.....
211.....	2.2.2. أثر أبعاد رأس المال الإجتماعي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....
219.....	3.2. تحليل التباين (N – Way ANOVA).....
220.....	1.3.2. أثر الأبعاد المؤسسية على رأس المال الإجتماعي.....
223.....	2.3.2. أثر رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسسية.....
228.....	4.2. تحليل التباين المتعدد MANOVA.....
228.....	1.4.2. أثر رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسسية حسب إختبار MANOVA.....
239.....	2.4.2. أثر الأبعاد المؤسسية على رأس المال الإجتماعي حسب إختبار MANOVA.....
251.....	5.2. التحليل العاملي Factor Analysis.....
257.....	خاتمة الفصل:.....
259.....	الخاتمة العامة:.....
269.....	قائمة المراجع:.....
277.....	الملاحق.....

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

- الجدول 1.1: مفهوم رأس المال الاجتماعي وفق العديد من أوجه النظر.....50
- الجدول 2.1: أبعاد رأس المال الاجتماعي وفق الأوجه النظرية للمفكرين.....52
- الجدول 3.1: خصائص أبعاد رأس المال الاجتماعي.....56
- جدول 1.2: ترتيب كوريا الجنوبية حسب مؤشر رأس المال الاجتماعي للفترة 2007-2018.....93
- جدول 2.2: ترتيب الإمارات حسب مؤشر رأس المال الاجتماعي للفترة 2007-2018.....96
- جدول 3.2: ترتيب تونس حسب مؤشر رأس المال الاجتماعي.....97
- جدول 4.2: ترتيب كندا حسب مؤشر رأس المال الاجتماعي.....100
- جدول 5.2: ترتيب النرويج حسب مؤشر رأس المال الاجتماعي.....103
- الجدول 3.1: تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر (2007 – 2018)109
- الجدول 3.2: الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة في الجزائر (2007 – 2018)109
- جدول 3.3: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد من 2007 إلى 2018.....115
- الجدول 4.3: مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر (2019 - 2020)117
- جدول 5.3: تطور رأس المال الاجتماعي في الجزائر (2007 – 2018)125
- جدول 6.3: هيكل السكان الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة فأكثر الذين ينتمون إلى حركة جمعيات حسب الجنس والوسط والفئة العمرية ومستوى التعليم.....127
- جدول 7.3: هيكل السكان الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة فأكثر الذين ينتمون إلى الحركة الجمعوية حسب الجنس والوسط ونوع الجمعية.....128
- جدول 8.3: الانتماء إلى الجمعيات في الجزائر (2010 – 2014)129
- جدول 9.3: الثقة العامة في الجزائر (1999 – 2014)130
- جدول 10.3: الثقة المؤسسات في الجزائر (2010 – 2014)130
- جدول 11.3: الثقة الأشخاص في الجزائر (2010 – 2014)131
- جدول 12.3: المعلومة والاتصال في الجزائر (2010 – 2014)132
- جدول 13.3: السعادة في الجزائر (2012 – 2019)133
- جدول 14.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الرفاهية ومؤشراته الفرعية (2012 – 2019)133
- جدول 1.4: درجة صدق وثبات الإستبيان.....150
- جدول رقم 2.4: توزيع عينة الدراسة حسب ولايات الوطن.....151
- جدول رقم 3.4: توزيع خصائص عينة الدراسة.....151
- جدول رقم 4.4: توزيع عينة الدراسة حسب الأداء الحكومي.....152
- جدول رقم 5.4: توزيع عينة الدراسة حسب درجة الفساد وآليات مكافحته.....153
- جدول رقم 6.4: توزيع عينة الدراسة حسب أهمية المؤسسات في مكافحة الفساد.....154
- جدول رقم 7.4: توزيع عينة الدراسة حسب الأمن.....154
- جدول رقم 8.4: توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة السياسية.....155
- جدول رقم 9.4: توزيع عينة الدراسة حسب حرية ونزاهة الانتخابات.....155
- جدول رقم 10.4: توزيع عينة الدراسة حسب أداء الأحزاب السياسية والبرلمان.....156

- جدول رقم 11.4: توزيع عينة الدراسة حسب نوعية التنظيمات.....158.
- جدول رقم 12.4: توزيع عينة الدراسة حسب سيادة القانون.....159.
- جدول رقم 13.4: توزيع عينة الدراسة حسب الإنتماء إلى الجمعيات.....159.
- جدول رقم 14.4: توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من الإنضمام إلى الجمعيات.....160.
- جدول رقم 15.4: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة والتعاون.....161.
- جدول رقم 16.4: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في الأشخاص.....161.
- جدول رقم 17.4: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في المؤسسات.....162.
- جدول رقم 18.4: توزيع عينة الدراسة حسب المعلومة والإنصال.....163.
- جدول رقم 19.4: توزيع عينة الدراسة حسب الشبكات.....164.
- جدول رقم 20.4: توزيع عينة الدراسة حسب الترابط الاجتماعي والإندماج.....164.
- جدول رقم 21.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد حسب الثقة في الناس.....166.
- جدول رقم 22.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد حسب الثقة في الناس.....166.
- جدول رقم 23.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل حسب الثقة في الناس.....166.
- جدول رقم 24.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل حسب الثقة في الناس.....167.
- جدول رقم 25.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء حسب الثقة في الناس.....167.
- جدول رقم 26.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء حسب الثقة في الناس.....167.
- جدول رقم 27.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس.....168.
- جدول رقم 28.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس.....168.
- جدول رقم 29.4: اختبار تجانس تباين درجة الفساد حسب الثقة في الناس.....168.
- جدول رقم 30.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدرجة الفساد حسب الثقة في الناس.....168.
- جدول رقم 31.4: نتائج اختبار تجانس تباين فعالية قوانين مكافحة الفساد حسب الثقة في الناس.....169.
- جدول رقم 32.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفعالية قوانين مكافحة الفساد حسب الثقة في الناس.....169.
- جدول رقم 33.4: اختبار تجانس تباين مكافحة الشرطة للفساد حسب الثقة في الناس.....169.
- جدول رقم 34.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمكافحة الشرطة للفساد حسب الثقة في الناس.....170.
- جدول رقم 35.4: اختبار تجانس تباين انتقاد الحكومة بدون خوف حسب الثقة في الناس.....170.
- جدول رقم 36.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لانتقاد الحكومة بدون خوف حسب الثقة في الناس.....170.
- جدول رقم 37.4: اختبار تجانس تباين شرب الكحول في الشارع حسب الثقة في الناس.....170.
- جدول رقم 38.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لشرب الكحول في الشارع حسب الثقة في الناس.....171.
- جدول رقم 39.4: اختبار تجانس تباين المشاركة في حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الانتخابية للمحليات حسب الثقة في الناس.....171.
- جدول رقم 40.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات حسب الثقة في الناس.....171.
- جدول رقم 41.4: اختبار تجانس تباين خدمة الأحزاب السياسية لمصالح الشعب حسب الثقة في الناس.....172.
- جدول رقم 42.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لخدمة الأحزاب السياسية لمصالح الشعب حسب الثقة في الناس.....172.
- جدول رقم 43.4: اختبار تجانس تباين قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس.....172.

- جدول 44.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس.....172
- جدول 45.4: اختبار تجانس تباين الشفافية من حيث فرص الاستثمار حسب الثقة في الناس.....173
- جدول 46.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لشفافية من حيث فرص الاستثمار حسب الثقة في الناس.....173
- جدول 47.4: اختبار تجانس تباين حياد القضاء حسب الثقة في الناس.....173
- جدول 48.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لحياد القضاء حسب الثقة في الناس.....174
- جدول 49.4: اختبار تجانس تباين حماية الملكية الفكرية حسب الثقة في الناس.....174
- جدول 50.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لحماية الملكية الفكرية حسب الثقة في الناس.....174
- جدول 51.4: اختبار تجانس تباين السن حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....175
- جدول 52.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للسن حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....175
- جدول 53.4: اختبار تجانس تباين المستوى التعليمي حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....175
- جدول 54.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمستوى التعليمي حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....175
- جدول 55.4: اختبار تجانس تباين الوضعية المهنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد.....176
- جدول 56.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للوضعية المهنية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....176
- جدول 57.4: اختبار تجانس تباين الانتماء إلى جمعية دينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد.....176
- جدول 58.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للانتماء إلى جمعية دينية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....177
- جدول 59.4: اختبار تجانس تباين الانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....177
- جدول 60.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....177
- جدول 61.4: اختبار تجانس تباين الانتماء إلى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....178
- جدول 62.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للانتماء إلى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....178
- جدول 63.4: اختبار تجانس تباين الانتماء إلى الأحزاب السياسية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....178
- جدول 64.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للانتماء إلى الأحزاب السياسية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....179
- جدول 65.4: اختبار تجانس تباين الإنتماء إلى جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة والغير مؤهلين حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....179
- جدول 66.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للانتماء إلى جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....179
- جدول 67.4: اختبار تجانس تباين تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....180
- جدول 68.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....180
- جدول 69.4: اختبار تجانس تباين الثقة في الناس حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....181
- جدول 70.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الناس حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....181
- جدول 71.4: اختبار تجانس تباين تحسن مستوى الثقة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....181
- جدول 72.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحسن مستوى الثقة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....181
- جدول 73.4: اختبار تجانس تباين التعاون حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....182
- جدول 74.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعاون حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....182
- جدول 75.4: اختبار تجانس تباين الثقة في أشخاص من انتماءات عرقية أخرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد.....183

- جدول 108.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثقة في البنوك حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....195
- جدول 109.4: اختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....195
- جدول 110.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....196
- جدول 111.4: اختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....196
- جدول 112.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....196
- جدول 113.4: اختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....197
- جدول 114.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....197
- جدول 115.4: اختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....198
- جدول 116.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....198
- جدول 117.4: اختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....198
- جدول 118.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....199
- جدول 119.4: اختبار تجانس تباين المعلومة والاتصال بواسطة الراديو حسب ادارة الحكومة للاقتصاد.....199
- جدول 120.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمعلومة والاتصال بواسطة الراديو حسب ادارة الحكومة للاقتصاد.....199
- جدول 121.4: اختبار تجانس تباين استخدام الانترنت للتعرف على نشاطات سياسية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....200
- جدول 122.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي استخدام الانترنت للتعرف على نشاطات سياسية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....200
- جدول 123.4: اختبار تجانس تباين استخدام Twitter حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....200
- جدول 124.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستخدام Twitter حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....201
- جدول 125.4: اختبار تجانس تباين استخدام LinkedIn حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....201
- جدول 126.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستخدام LinkedIn حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....201
- جدول 127.4: اختبار تجانس تباين الاختلافات المادية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....202
- جدول 128.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للاختلافات المادية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....202
- جدول 129.4: اختبار تجانس تباين السعادة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....202
- جدول 130.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للسعادة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....202
- جدول 131.4: اختبار تجانس تباين الشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....203
- جدول 132.4: نتائج اختبار تحليل التباين الشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد.....203
- جدول 133.4: اختبار تجانس تباين المستوى التعليمي وحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات على الثقة في الناس.....204
- جدول 134.4: نتائج اختبار تحليل التباين للمستوى التعليمي وحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات على الثقة في الناس.....205
- جدول 135.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة على الثقة في الناس.....205
- جدول 136.4: نتائج اختبار تحليل التباين للرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة على الثقة في الناس.....205

- جدول 137.4: اختبار تجانس السن والرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس.....206
- جدول 138.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للسن والرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس.....206
- جدول 139.4: اختبار تجانس درجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس.....207
- جدول 140.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لدرجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس.....207
- جدول 141.4: اختبار تجانس تباين الحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس.....208
- جدول 142.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس.....208
- جدول 143.4: اختبار تجانس تباين الجنس والانضمام إلى حزب سياسي على الثقة في الناس.....208
- جدول 144.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للجنس والانضمام إلى حزب سياسي على الثقة في الناس.....209
- جدول 145.4: اختبار تجانس تباين فعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه على الثقة في الناس.....209
- جدول 146.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لفعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه على الثقة في الناس.....209
- جدول 147.4: اختبار تجانس تباين قضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس.....210
- جدول 148.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لقضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس.....210
- جدول 149.4: اختبار تجانس تباين السن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....211
- جدول 150.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للسن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....211
- جدول 151.4: اختبار تجانس تباين الوضعية المهنية والانتماء إلى النقابات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....212
- جدول 152.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للوضعية المهنية والانتماء إلى النقابات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....212
- جدول 153.4: اختبار تجانس تباين الجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....213
- جدول 154.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....213
- جدول 155.4: اختبار تجانس تباين المستوى التعليمي والثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....213
- جدول 156.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للمستوى التعليمي والثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....214
- جدول 157.4: اختبار تجانس تباين الانتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....214
- جدول 158.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للانتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....214
- جدول 159.4: اختبار تجانس تباين الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والانضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....215
- جدول 160.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والانضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....215

جدول 161.4: اختبار تجانس تباين الانتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....	216
جدول 162.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للانتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....	216
جدول 163.4: اختبار تجانس تباين الثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتير على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....	217
جدول 164.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتير على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....	217
جدول 165.4: اختبار تجانس تباين الثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....	218
جدول 166.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.....	218
جدول 167.4: اختبار تجانس تباين لأثر توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، اهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس.....	220
جدول 168.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، اهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس.....	220
جدول 169.4: اختبار تجانس تباين لأثر درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس.....	221
جدول 170.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس.....	221
جدول 171.4: اختبار تجانس تباين لأثر درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة على الثقة في الناس.....	221
جدول 172.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة على الثقة في الناس.....	222
جدول 173.4: اختبار تجانس تباين لأثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الاتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس.....	222
جدول 174.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الاتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس.....	223
جدول 175.4: اختبار تجانس تباين لأثر الانتماء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في اشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايبيوك على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	223
جدول 176.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر الانتماء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في اشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايبيوك على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	224
جدول 177.4: اختبار تجانس تباين لأثر الانتماء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من انتماءات دينية على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	224
جدول 178.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر الانتماء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من انتماءات دينية على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	224
جدول 179.4: اختبار تجانس تباين لأثر الانتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	225

جدول 180.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر الانتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	225
جدول 181.4: اختبار تجانس تباين لأثر الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من انتماءات دينية، الانتماء الى حزب سياسي على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	226
جدول 182.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من انتماءات دينية، الانتماء الى حزب سياسي على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	226
جدول 183.4: اختبار تجانس تباين لأثر الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	227
جدول 184.4: نتائج اختبار (N-Way ANOVA) لأثر الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد.....	227
جدول 185.4: نتائج اختبار تجانس التباين للانتماء إلى الجمعيات على الأبعاد المؤسسية.....	228
جدول 186.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للانتماء إلى الجمعيات على الأبعاد المؤسسية.....	229
جدول 187.4: نتائج اختبار تجانس التباين للثقة في الناس على الأبعاد المؤسسية.....	231
جدول 188.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للثقة في الناس على الأبعاد المؤسسية.....	231
جدول 189.4: نتائج اختبار تجانس التباين للثقة في الأشخاص على الأبعاد المؤسسية.....	231
جدول 190.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للثقة في الأشخاص على الأبعاد المؤسسية.....	232
جدول 191.4: نتائج اختبار تجانس التباين للثقة في المؤسسات على الأبعاد المؤسسية.....	234
جدول 192.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للثقة في المؤسسات على الأبعاد المؤسسية.....	234
جدول 193.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر المعلومة والاتصال على الأبعاد المؤسسية.....	235
جدول 194.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر المعلومة والاتصال على الأبعاد المؤسسية.....	236
جدول 195.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر الشبكات على الأبعاد المؤسسية.....	237
جدول 196.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الشبكات على الأبعاد المؤسسية.....	237
جدول 197.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر الترابط الاجتماعي والاندماج على الأبعاد المؤسسية.....	238
جدول 198.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الترابط الاجتماعي والاندماج على الأبعاد المؤسسية.....	238
جدول 199.4: نتائج اختبار تجانس التباين للرضا عن الأداء الحكومي على رأس المال الاجتماعي.....	240
جدول 200.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للرضا عن الأداء الحكومي على رأس المال الاجتماعي.....	240
جدول 201.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر الفساد على رأس المال الاجتماعي.....	241
جدول 202.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الفساد على رأس المال الاجتماعي.....	242
جدول 203.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر الأمن على رأس المال الاجتماعي.....	243
جدول 204.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الأمن على رأس المال الاجتماعي.....	243
جدول 205.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر المشاركة السياسية على رأس المال الاجتماعي.....	244
جدول 206.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر المشاركة السياسية على رأس المال الاجتماعي.....	244
جدول 207.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر حرية ونزاهة الانتخابات على رأس المال الاجتماعي.....	245
جدول 208.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر حرية ونزاهة الانتخابات على رأس المال الاجتماعي.....	246
جدول 209.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر أداء الأحزاب السياسية والبرلمان على رأس المال الاجتماعي.....	247
جدول 210.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر أداء الأحزاب السياسية والبرلمان على رأس المال الاجتماعي.....	247

- جدول 211.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر نوعية التنظيمات على رأس المال الإجتماعي.....249
- جدول 212.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر نوعية التنظيمات على رأس المال الإجتماعي.....249
- جدول 213.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر نوعية التنظيمات على رأس المال الإجتماعي.....250
- جدول 214.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر سيادة القانون على رأس المال الإجتماعي.....250
- جدول 215.4: نتائج مقياس ملائمة البيانات KMO.....253
- جدول 216.4: نتائج التباين الكلي المفسرة.....253
- جدول 217.4: مصفوفة المعاملات المدورة.....255

قائمة الأشكال:

- الشكل 1.1: نظرية تكاليف المعاملات (Williamson, 1985).....35
- شكل 2.1: مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي لـ "Putnam".....58
- شكل 1.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية.....71
- شكل 2.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات.....72
- شكل 3.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.....73
- شكل 4.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.....73
- شكل 5.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا.....74
- شكل 6.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية.....75
- شكل 7.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات.....76
- شكل 8.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.....77
- شكل 9.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.....76
- شكل 10.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا.....78
- شكل 11.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية.....78
- شكل 12.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات.....79
- شكل 13.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.....80
- شكل 14.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.....81
- شكل 15.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا.....81
- شكل 16.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية.....82
- شكل 17.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات.....83
- شكل 18.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.....84
- شكل 19.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.....85
- شكل 20.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا.....85
- شكل 21.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية.....86
- شكل 22.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات.....87
- شكل 23.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.....88
- شكل 24.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.....88
- شكل 25.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا.....89
- شكل رقم 26.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية.....90
- شكل 27.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات.....91
- شكل 28.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.....91
- شكل 29.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.....92
- شكل 30.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا.....93
- شكل 31.2: أبعاد رأس المال الاجتماعي بكوريا الجنوبية للفترة 2007-2018.....95
- شكل 32.2: أبعاد رأس المال الاجتماعي بالإمارات للفترة 2007-2018.....96

98.....	شكل 33.2: أبعاد رأس المال الإقتصادي بتونس.....
102.....	شكل 34.2: أبعاد رأس المال الإقتصادي بكندا.....
104.....	شكل 35.2: أبعاد رأس المال الإقتصادي بمملكة النرويج.....
110.....	الشكل 3.1: مؤشر المساءلة والتعبير.....
111.....	الشكل 3.2: الإستقرار السياسي وغياب العنف.....
112.....	الشكل 3.3: فعالية الحكومة.....
113.....	الشكل 3.4: نوعية التنظيمات.....
114.....	الشكل 3.5: سيادة القانون.....
114.....	الشكل 3.6: ضبط الفساد.....
116.....	الشكل 7.3: ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2019.....
134.....	الشكل 8.3: واقع الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإقتصادي في الجزائر لسنة 2019.....

المقدمة العامة

المقدمة العامة

أصبح من المؤكد اليوم أن ثروة المجتمع لا تتركز على ما يخزنه من موارد طبيعية ومادية فقط وإنما تشمل الموارد البشرية أيضا، فالعنصر البشري هو أساس النهضة والتطور المادي للمجتمع وهو من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فكثيرا ما كانت تربط التوجهات الاقتصادية الغربية تطور وتقدم المجتمعات الإنسانية وحتى تخلفها بالمعايير الاقتصادية البحتة على سبيل المثال متوسط الدخل الفردي، وإستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، فضلا عن قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكان. متجاهلة بذلك القيم والأخلاق الحاكمة للسياق الاجتماعي الذي تجري فيه عملية التنمية الاقتصادية والتي لها دور كبير في الرفع أو الحد من تنميتها. ليأتي التوجه الحديث بفكرة إدراج البعد الإنساني كأحد أبعاد التنمية، فترفع بذلك درجة الإهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية، ولاسيما أن هذه الأبعاد خلقت مؤسسات من رحم المجتمع ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطع الدولة مساعدتها وبالخصوص العالم الثالث، وفي هذا الإطار ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي كمصطلح مهم في عملية تنمية المجتمعات.

تنقسم أدبيات رأس المال الاجتماعي بين أسباب وأصول رأس المال الاجتماعي. فمن ناحية يرى العلماء أن الاختلافات في كمية ونوعية رأس المال الاجتماعي يمكن تفسيرها في المقام الأول من خلال النهج الذي يركز عليه المجتمع (Fukuyama, 1999) و (Putnam, 2000). أما في نهج (Tocquevillian) فيتم تحديد قدرة المجتمع لإنتاج رأس المال الاجتماعي بين المواطنين، وذلك من خلال تجربة طويلة الأجل للتنظيم الاجتماعي، والتي تركز على الخبرات التاريخية والثقافية التي يمكن أن تعود إلى فترات طويلة جدا. كما يرى هذا النهج أن التفاعل الاجتماعي المنتظم من المستحسن أن يكون ذلك من خلال العضوية في الجمعيات التطوعية، باعتبارها أهم آلية لتوليد رأس المال الاجتماعي. وعقب التقليد "التوكوفيلي"، ينظر إلى الجمعيات والشبكات الرسمية وغير الرسمية على أنها المنشأة لرأس المال الاجتماعي بسبب آثارهم الاجتماعية على القيم والمعايير الديمقراطية والتعاونية.

يرتبط من جهته رأس المال الاجتماعي بعدة عوامل من أهمها عنصر الثقة، بالإضافة إلى الشبكات والعلاقات فهي تعتبر كأطر تساهم في تطوير قدرات المجتمع العقلية والفكرية، ويهيئ للإنسان الإستثمار الرشيد للموارد المتاحة في تنفيذ البرامج والخطط التنموية. لهذا فإرتقاء نوعية العلاقات تؤدي بالضرورة الى زيادة تراكم رأس المال الاجتماعي، وبالتالي دفع الحركية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادية. فرأس المال الاجتماعي يمثل الروابط بين المجتمع والأفراد، والشبكات الاجتماعية، كما يسلط الضوء على كل العلاقات والعادات التي تشكل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها، مثال: علاقات الصداقة وعلاقات الجيرة، والثقة والتضامن بين الأفراد...إلخ.

عند التطرق لعنصر الثقة فالملاحظ أن الأدبيات لم تميز بين الثقة في المؤسسات على الجانب التمثيلي للنظام السياسي من أحزاب، وبرلمانات وما إلى ذلك هذا من جهة، وبين الثقة في المؤسسات على الجانب التنفيذي للنظام السياسي من جهة أخرى. حيث يلعب الجانب التمثيلي دور الحزبية والذي يعتبر أحد الأدوار الرئيسية للمؤسسات السياسية. ومن المفترض أن يحاول الحزب السياسي الذي يتمتع بسلطة الحكومة، أو الأغلبية في البرلمان تنفيذ أيديولوجيته بطريقة

المقدمة العامة

حزبية. وإعتبار الناس الذين يؤيدون أيديولوجية الحزب الحاكم (أو الأحزاب) أن يكون لديهم الثقة بهم، في حين أن المواطنين الذين يعارضون هذه الإيديولوجية ما هي إلا تعبير عن إنعدام الثقة. فمن الأرجح أن هذا النوع من الثقة الحزبية بوجودها أو إنعدامها أن تؤثر على الثقة العامة. هذا هو السبب في وجود علاقة قوية بين الميول السياسية والثقة السياسية إلا أنه وحسب (Citrin, 1974) فهذه العلاقة ضعيفة بين الثقة في هذه الأنواع من المؤسسات السياسية والثقة الاجتماعية.

بينت البحوث التجريبية الحديثة أن رأس المال الاجتماعي مرتبط بعدد من النتائج السياسية، والاجتماعية والإقتصادية. ومن بينها المؤسسات الديمقراطية ذات الأداء الجيد (Putnam, 1993)، (Woolcook, 2001)، السعادة الشخصية (Helliwell, 2002)، التفاؤل والتسامح (Uslaner, 2002)، النمو الإقتصادي (Knack and Keefer, 1997)، الإستقرار الديموقراطي (Inglehart, 1999). والمشكلة هنا هي أنه في ظل هذه الوفرة من الإرتباطات الإيجابية لرأس المال الاجتماعي، والنتائج الاجتماعية والسياسية المرجوة المختلفة، فإن مصادر رأس المال الاجتماعي غالبا ما ظل دون المستوى النظري والأسباب غير مستكشفة تجريبيا.

في هذا الصدد زادت درجة إهتمام الباحثين بالأدبيات المؤسساتية لكونها تعنى بالقيود البشرية التي تبني التفاعلات السياسية والإقتصادية والاجتماعية، وهذا حفاظا منها على الثروة البشرية. حيث تتكون المؤسساتية من جهتها من القيود غير الرسمية (الجزاءات، والمحرمات، والعادات والتقاليد، ومدونات قواعد السلوك)، والقواعد الرسمية (الداستير، والقوانين، وحقوق الملكية)، فإذا كانت السياسات هي رسم الأهداف وصياغة أليات تنفيذها وتوقع نتائجها فإن المؤسسات هي القواعد التي تحكم مختلف الأطراف و التنظيمات أثناء عملية تطبيق هذه السياسات (North, 1990).

ففي العقود الماضية، كان هناك تصور متزايد بأن الأطر المؤسساتية، مثل النظم السياسية، ودولة الرفاهية، والنظم الإقتصادية، إلا أنه ومع مرور الزمن ظهرت الآن عيوبها وأوجه القصور فيها. وقد ولدت هذه الحقيقة شعورا بعدم اليقين وعدم الراحة ورد فعل المجتمعات المختلفة. ففي الوقت الحاضر، ليس من المستغرب أن تشعر بأن الديمقراطيات الحديثة تمر بأزمة ثقة في المؤسسات التي كانت ستمنحها الإستقرار يوما ما. وكثيرا ما يتم تسليط الضوء على كفاءة وإتساق العديد من المؤسسات الديمقراطية.

من جهة أخرى ركز النهج المؤسسي إهتمامه لنظرية رأس المال الاجتماعي، وذلك بأن ازدهار رأس المال الاجتماعي يحتاج إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي وكذلك المؤسسات السياسية والقانونية الرسمية (Kumlin and Rothstein, 2005). كما أن المؤسسات والسياسات الحكومية تخلق رأس المال الاجتماعي وتوجهه وتؤثر عليه.

يحدد من جهته (Peters) ما لا يقل عن ستة مناهج مؤسسية مختلفة في العلوم السياسية، ويلخص إلى أن هذه المقاربات الستة وبحوث رأس المال الاجتماعي غير متكافئة، كما تطرق إلى العديد من المقاربات المؤسسية قائلا إن مفهومي "رأس المال الاجتماعي" و "المجتمع المدني" هي طرق حقيقية لقول أنه بدون المجموعة الصحيحة من القيم الاجتماعية، فإن

المقدمة العامة

التلاعب الهيكلي وكتابة الدستور سيؤدي إلى نتائج إيجابية قليلة. كما أن العمل على الديمقراطية والتي تعتبر كأداة مهمة في بناء المؤسسات جيدة، من أجل تغيير نظرة وقيم المواطنين. هذا ما يسمونه في الولايات المتحدة الأمريكية "السمة الشخصية للثقة في الآخرين" وهذا ما يفسر التطورات في ثقة الجمهور. "يبدو أن الشعور العام بالثقة في المؤسسات مستمد من النظرة الشخصية للتفاوت، الإرتياح والثقة" (Lipset, S. M. 1987).

باعتبار أن الإقتصاد المؤسسي من المواضيع الحديثة في ساحة النقاش، فالإنسان بدوره دائما ما يسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية ومن المؤكد أن للجانب المؤسسي دور كبير في تحقيق هذا الهدف، خاصة وأن المؤسساتية تتكون من الضوابط الرسمية كالدساتير والقوانين وضوابط غير رسمية تمثل في الأعراف والعادات والتقاليد والعلاقات الإجتماعية من شأنها التحكم والتحسين في سير المؤسسات، فماذا لو قمنا بإضافة مفهوم رأس المال الإجتماعي إلى المؤسسات؟

إشكالية الدراسة:

تعتبر العلاقات الحسنة من بين القوى المحركة للمؤسسات الإقتصادية والسياسية على حد سواء، ذلك لإعتبارها كرأس مال من شأنه خلق جو مساعد على تحقيق الأداء العالي و إستمراريته على المدى البعيد، خاصة إذا كان هناك قوانين وضوابط مؤطرة لهذه العلاقة، ومنه فإن الإشكالية التي تطغى على هذه الدراسة تتمثل في:

ما مدى تأثير الأبعاد المؤسساتية على رأس المال الإجتماعي في الجزائر؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الإطار المؤسسي ورأس المال الإجتماعي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير رأس المال الإجتماعي على الأداء المؤسسي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير أداء المؤسسات الجزائرية الإقتصادية والسياسية على رأس المال الإجتماعي في الجزائر؟

الفرضيات:

- إن لرأس المال الإجتماعي تأثيرا على الأبعاد المؤسساتية في الجزائر.
- كلما كان هناك بناء مؤسسي جيد فإنه يؤثر إيجابيا على تكوين رأس المال الإجتماعي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى معرفة مفهوم الإقتصاد المؤسسي وتبسيط الضوء نظريا على تطوره وأبعاده والعلاقة بينه وبين رأس المال الإجتماعي ثم إسقاط ما تقرر نظريا لدينا على الجزائر كدراسة حالة، وتبيان مدى التوافق بين الطرح النظري والطرح التطبيقي.

أهداف الدراسة:

إن الساحة الإقتصادية والسياسية التي تشهدها الجزائر من تغيرات في الآونة الأخيرة، كانت من بين الدوافع التي قادتنا إلى عمل هذه الأطروحة بهدف تحليل حالة المؤسسات السياسية والإقتصادية. إضافة إلى ذلك تكوين رأس المال الإجتماعي في الجزائر. إلى جانب ذلك محاولة إزالة الغموض حول مفهوم الإقتصاد المؤسسي لأنه واحد من أهم المفاهيم المطروحة في ساحة النقاش العالمية من جهة، والتعرف على واقع الإقتصاد المؤسسي في الجزائر من جهة أخرى. وأهم

جزء في الدراسة هو تحديد العلاقة بين أبعاد الإقتصاد المؤسسي ورأس المال الإجتماعي في الجزائر من خلال تشهده الساحة الجزائرية من أحداث.

منهج الدراسة والبحث:

بغرض الإجابة عن تساؤلات البحث قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول، فقد تضمن الفصل الأول من الدراسة الجانب النظري الموسوم ب: التقاربات النظرية للمؤسسية وتكوين رأس المال الإجتماعي، والذي سيتم من خلاله توضيح جوانب الإقتصاد المؤسسي بالإعتماد على المدرسة المؤسسية القديمة والجديدة، ورواد هاته المدارس. إضافة إلى ذلك تضمن الأسس النظرية للإقتصاد المؤسسي ومؤشرات لقياس الأبعاد المؤسسية. أما الشطر الثاني من هذا الفصل أحاط بالتأصيل النظري لرأس المال الإجتماعي، وتم ختمه بمختلف الدراسات التطبيقية التي سعت إلى دراسة العلاقة بين البعد المؤسسي ورأس المال الإجتماعي، لحيث طان لهاته الدراسات الدور الكبير الذي جعل من الدول تتبنى هذه الأفكار وهذا ما سنشاهده من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني خصص لتحليل واقع المؤسسية ورأس المال الإجتماعي من خلال نماذج دولية شملت مجموعة من الدول المتواجدة عبر قارات العالم والمقسمة حسب البنك الدولي وذلك بإحتلالها المراتب الأولى سواء من حيث الأداء الجيد للمؤسسات أو من حيث تكوين رأس المال الإجتماعي، بالإعتماد على المؤشرات المؤسسية ومؤشرات رأس المال الإجتماعي. أما الفصل الثالث فتناولنا فيه تطور الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر من خلال تحليل لواقع الأبعاد المؤسسية في الجزائر مرتكزين في ذلك على مؤشرات الحوكمة، مؤشرات مدركات الفساد ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، إلى جانب ذلك قمنا بمتابعة تطور مؤشرات رأس المال الإجتماعي.

الفصل الرابع كان عبارة عن دراسة تطبيقية للعلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر، من خلال إستبيان تم وضعه انطلاقا من بعض النماذج المتنوعة والمختصة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال أسئلة رأس المال الإجتماعي تم إقتباسها من إستبيان للبنك الدولي، أما المتغيرات المؤسسية إعتدنا على مجموعة من النماذج الموجودة في عدة قواعد بيانات نذكر منها مسح القيم العالمية (WVS، Afrobarometer) والباروميتر العربي.

الفصل الأول

المقاربات النظرية للمؤسساتية

وتكوين رأس المال الاجتماعي

المقدمة:

اتجه الفكر الإقتصادي منذ التقليديين إلى البحث عن القوانين الإقتصادية المجردة والتي تجاهلت الظروف التاريخية والأوضاع الإجتماعية التي يتم فيها النشاط الإقتصادي وهذا ما يسمى "بالتوجه المؤسسي". وقد برز هذا الإتجاه على وجه الخصوص منذ نهاية القرن الماضي مع النظرية التقليدية الحديثة (النيوكلاسيك). وقد إنعكس ذلك في محاولة صياغة القوانين الإقتصادية في شكل رياضي. مما أدى إلى فشل بعض عمليات التنمية الشاملة والمستدامة، فأجبرت الإنسان على أن يعدل من فهمه لرأس المال، ففي عقله رأس المال، وفي روحه رأس المال، وفي نفسه رأس المال، وفي علاقاته مع الآخرين رأس المال، وفي بيئته الطبيعية رأس المال، وحتى في أحلامه وخيالاته رأس المال، وهو ما أطلق عليه مجموعة من علماء الإجتماع رأس المال الإجتماعي Social Capital.

رأس المال الإجتماعي والذي يعد من المفاهيم التي تستعمل في أبحاث العلوم الإجتماعية والسياسية، و لم يكن له ذلك الحظ الوافر في أدبيات الإقتصاد إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ يتزايد الإهتمام به خاصة بعد تبنيه من قبل البنك الدولي وكذلك المؤسسات الدولية الأخرى.

و من أجل هذا كان لابد من إجراء أبحاث للتفصيل أكثر في الأبعاد المؤسساتية وكذا بالنسبة لرأس المال الإجتماعي من جهة، وكذلك التطرق للتأصيل النظري والنظر إلى الدراسات التي عنيت بهذين المفهومين من جهة أخرى.

1. المقاربة النظرية للإطار المؤسساتي

تعتبر المؤسسات بأنها القيود والمحددات التي يضعها البشر كإطار حاكم للمعاملات بينهم وتتكون من قيود رسمية والمتمثلة في الدساتير والقوانين واللوائح، والقيود الغير رسمية المتمثلة في الأعراف والتقاليد. تحتل الأبعاد المؤسساتية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، و لهذا تعددت المحاولات للإحاطة بالأبعاد المؤسساتية في الاقتصاد. وقد خرج "K. Max" عن التقليد السائد آنذاك، فكانت آراءه الاقتصادية جزءاً من النقد العام للمجتمع وأوضاعه، ومن ثم أصبحت أفكاره ذات طابع اجتماعي ومؤسسي. وكذلك الحال على معظم منتقدي النظام الرأسمالي من المفكرين الإشتراكيين بدرجاتهم المتفاوتة. و في هذا منوال نفسه إنبثقت أفكار المدرسة المؤسساتية أو "الإقتصاد المؤسسي".

يمكن القول بأن المدرسة المؤسساتية احتضنت في ألمانيا مع المدرسة الألمانية، ثم مع الفكر الاجتماعي "ماكس فيبر". وقد لقت رواجاً هذه المدرسة بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي. و إذا كانت الولايات المتحدة تابعة للفكر الإنجليزي والأوروبي بشكل عام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن المساهمة الأمريكية الأصلية قبل ذلك إقتصرت على هذا الإقتصاد المؤسسي.¹

خلاصة القول أن الفكر المؤسسي يتمثل في محاولة تحديد دور المؤسسات في إعادة النمو الإقتصادي وبالرغم من أن الفكر المؤسسي على خلاف باقي مدارس الفكر الإقتصادي لا يمكن تنظيمه أو عرضه في مجموعة من النظريات والمبادئ، و يعتبره الكثيرون من الضخامة و التنوع بما لا يمكن حصره إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين فكريتين أسهمت في تكوين الصورة الحالية للإقتصاد المؤسسي كما هو متعارف عليه الآن.

إن مصطلح المؤسسة أصبح واسع الإنتشار في مختلف العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة، فهو يستخدم في كتابات الفلسفة، علم الاجتماع، الإقتصاد و السياسة مع العلم أن هذا المصطلح استخدمه "Giambattista Vico" سنة 1825. هنالك في علم الاجتماع يوجد تعريفات عديدة لهذا المصطلح، أما التعريف الأساس له هو أنه مجموعة من الأحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك و العلاقات الاجتماعية في المجتمع، فقد إستعمل "أوغست كونت" الرائد في علم الاجتماع عبارة المؤسسة الاجتماعية في عدة مجالات خلال القرن التاسع عشر. يرتكز الإقتصاد المؤسساتي على فهم كيفية التطور العملي ودور المؤسسات في تشكيل الهيئة الاقتصادية. حيث يصب تركيزها على وجهة نظر "ثورستين فييلين" التي تتعلق بالتطور التكنولوجي من جهة، و كذا تشكل المجتمع من جهة أخرى. و يمكن إسناد عناصرها الأساسية إلى مقال للإقتصاد الأمريكي تمت كتابته عام 1919 عن طريق أستاذ قانوني كبير معروف باسم "W. Hamilton".² و من هنا بدأت الإرهاصات الأولى للإقتصاد المؤسساتي لأول مرة في مؤتمر الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA) عام 1916 على يد المتأثرين "Veblen" و الإستخدام الأول له في الأدبيات الاقتصادية كان من قبل "W. Hamilton" الذي كتب وقائع هذا المؤتمر عام 1919. و حضر ذلك المؤتمر كل من "جون كلارك" و "ولتر ستيوارت" وتمت مناقشة أفكار كل من "فيلين" و "ويزلي متشل".

¹ د. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل السابع: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي، ص 160

² Walton H. Hamilton (1919). "The Institutional Approach to Economic Theory," American Economic Review, 9(1), Supplement, p p. 309-318.

1.1 المدرسة المؤسسية القديمة (OIE)

أعتبرت المدرسة المؤسسية نقدا ومعارضة للفكر الإقتصادي السائد آنذاك، فمحور الإهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها. وضمت هذه المرحلة أسماء مهمة مكنت من دراسة المدرسة المؤسسية القديمة وكانت بإسهامات كل من:

1.1.1 ثورستين فيبلن (Thorstein Veblen)

لقد كانت الأفكار المؤسسية التي حملها Veblen في إنتقاده لقانون الطلب و الذي كان يعتبر كمسلمة من المسلمات في الإقتصاد السائد، إذ خرج بفكرة الإستهلاك المظهري و الذي يعني أنه في ظل المؤسسات السائدة أصبح المستهلك ولاسيما الذي ينتمي إلى الطبقة الغير عاملة و المقصود بها الطبقة المترفة، فإن هذه الطبقة تحدد إستهلاكها بشكل عكسي مع الأسعار فأصبحت العلاقة طردية عكس ما كانت عليه، أي أنه تبعاً للعادات السائدة تحدد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد و ذلك من خلال طبيعة استهلاكه، فكلما كان الإستهلاك للسلع الكمالية أكبر كلما كان إنتماء الفرد لطبقة إجتماعية أعلى¹.

إنتقد "Veblen" المدرسة الحدية التي ترى أن أجر العامل أو أي عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد عائده حسب مساهمته الحدية في الإنتاج (أي أن قيمة الأشياء تتغير حسب منفعتها، و المنفعة تتناقص تبعاً لكثرة الإستخدام) وهذا ما سمي "بالنظام الإقتصادي الحتمي"².

فقد رأى أن المدرسة الحدية تقوم بالأساس على مبدأ "بنثام للمتعة و الألم" التي تجسد الإنسان في شكل مادي و على أنه آلة حاسبة، و في تلك الفترة الزمنية إنبثق فيها الجانب الأخلاقي لعلم الإقتصاد. فقد رفض Veblen نظرية "الرجل الإقتصادي"، فقد جسدت هذه النظرية الإنسان على أنه ذرة مجردة في سوق تنافسية حرة، إعتبرته رجل لديه دافع واحد وهو الرغبة في الحصول على الملذات و تجنب الألم، وكان الرفض في هذا أن الإنسان ليس لديه تاريخ ولا علم إجتماع ولا وجود له في عالم الحقيقة. لقد أعطى Veblen وصفا لتلك النظرية على أنها "تجعل الإنسان كرة متناسقة مليئة بالشهوات و تتحرك في هذا الإطار لما تتعرض له من مؤثرات".

إستدل Veblen على أنه حتى لو كان الإنسان مرتبط باللذات و الشهوات فإن حساب التفاضل و تكامل اللذة و الألم غير ثابت، و ذلك لأنه في كل الأحوال يحسب عند وضع مؤسسي محدد قابل للتغيير المستمر.

إعتمد "Veblen" على الرؤية الغير مادية من مستوى تكنولوجي و عادات و تقاليد للتأثير في الواقع الإقتصادي، فرأى أن الطبقة الأكثر أهمية في المجتمع هي طبقة "الصناعيين المبدعين" لأنها تحقق التطور الإجتماعي بدون أي دافع مادي عكس الطبقة الأخرى التي وصفها "بالحديين" فهي حسب تعبيره طبقة الأشرار وهم رجال الأعمال أي الطبقة المترفة الذين تسيطر عليهم شهوة الربح و المنفعة.

¹ مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 226

² فشنزو فيتيلو، من الفكر السياسي و الاشتراكي: الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد إبراهيم زيد، مراجعة عبد الأحد جمال الدين، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر، 1967، ص 12.

2.1.1. جون كومنز (John R. Commons)

إعتقد "Commons" أن التشريعات وضعت بعناية بحيث يمكن أن تخلق التغيير الإجتماعي، هذا الرأي أدى به إلى معرفة الإشتراكية الراديكالية. إشتهر بوضع تحليل العمل الجماعي من قبل الدولة وغيرها من المؤسسات التي رأها ضرورية لفهم الإقتصاد.

سار Commons على النهج الأمريكي في الإقتصاد المؤسسي من قبل شخصيات مثل الخبير الإقتصادي والمنظر الإجتماعي Veblen صاحب فكرة الصفقة هي واحدة من أهم المساهمات في الإقتصاد المؤسسي. فقد لاحظ أن النظرية المؤسسية ترتبط إرتباطا وثيقا في تقصي الحقائق وصياغة التشريعات على مجموعة واسعة من القضايا الإجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية و بالضبط عن ولاية ويسكونسن. فقد قام بتأسيس برنامج تشريع تعويض العمال لولاية ويسكونسن، وهي الأولى من نوعها في الولايات المتحدة.¹

وقد كان Commons كذلك أكثر إرتباطا بعلم الإقتصاد ونظرياته على عكس Veblen الذي وضع النظريات المؤسسية من منظور إجتماعي في الأساس وقد كان Commons في جل كتاباته يصر على ميوله الرأسمالية وقد أوضح في إحدى مقالاته أن هدفه هو الحفاظ على الرأسمالية بجعلها جيدة.

قام (John R. Commons , 1934) بنشر فكرة الإقتصاد المؤسسي، الذي رأى " أن المؤسسات كانت تتكون من الإجراءات الجماعية التي وضعت جنبا إلى جنب مع تضارب المصالح ". و أعرب عن إعتقاده بأن الإقتصاد المؤسسي أضاف الرقابة الجماعية من المعاملات الفردية للنظرية الإقتصادية الحالية.²

قام Commons بدراستين مهمتين في تاريخ نقابات العمال في الولايات المتحدة. و إبتداء من عام 1910، قام بتحرير وثائقي عن تاريخ المجتمع الصناعي الأمريكي، وهو عمل كبير بحيث أن الحفاظ على العديد من الوثائق الذي يعتبر المصدر الأصلي للحركة العمالية الأمريكية. بدأ Commons بتحرير تاريخ العمل في الولايات المتحدة، وهو عمل السرد الذي بني على 10 مجلدات.

3.1.1. جون كينث جالبريث (John Kenneth Galbraith)

إستند Galbraith هو الآخر في نمودجه إلى أفكار Veblen حول "مجتمع الوفرة"، و معنى هذا المصطلح أنه في حالة فشل بعض القوانين الإقتصادية في تفسير سلوك طبقة معينة لكونها تعرضت لتطورات مؤسسية، فهنا يمكن قياسه على سلوك المجتمع ككل. إننا نرى إرتباط بين مصطلحي "الطبقة المترفة" و "مجتمع الوفرة" كونهما يعكسان التطور في المجتمع و في الإقتصاد.

¹ Nicita A. and M. Vatiéro (2007), "The Contract and the Market: Towards a Broader Notion of Transaction?" Studi e Note di Economia, 1:7–22.

² Vatiéro, Massimiliano. (2010). "From W. N. Hohfeld to J. R. Commons, and Beyond? A "Law and Economics" Enquiry on Jural Relations", American Journal of Economics and Sociology, 69(2): 840–866.

لقد خرج Galbraith عن القواعد الإقتصادية السائدة أو المألوفة و لكن على المستوى الكلي في كتابه "مجتمع الوفرة" The Affluent Society " سنة 1958 و ذلك إقتداءً بـ Veblen، فهذه صفة الوفرة التي أطلقها كانت على المجتمع الأمريكي الذي أصبح لديه نزعة جديدة غير التي كانت سائدة لأن النظريات الإقتصادية المتعارف عليها وجدت في بيئة مغايرة تماما لمجتمع الوفرة.

تشكل مجتمع الوفرة بسبب السياسات الكينزية التي جاءت لمحاربة البطالة و كذلك دعم الدخل و الطلب، و إنتشرت هذه السياسات خصوصا في الولايات المتحدة و أوروبا فإعتمدت على أن تكون الأجور الكلية أكبر من الإنتاج.¹

كانت فكرة "الأجر الحديدي" أي الحد الأدنى الضروري للحياة مقبولة في محيط ريكاردو بحيث حاولت المدرسة الحدية أن تجعله قيمة تحتسب رياضيا من خلال التفاوض في سوق العمل. و في نفس الوقت رأى Galbraith "الحكمة المألوفة" كما سماها هو أن تحديد الحد الأدنى للأجور يكون أعلى من الكفاف و كذلك تقديم الضمان و التأمين ضد البطالة أو التقاعد أمور مرفوضة تقلل من المنافسة و تجعل الرأسماليين يقومون بمساومة العمال بل و تقديم للعامل أكثر من إنتاجه الحدي.

إهتم Galbraith بقضية التقدم التكنولوجي، أي ما سماه هو "بالدولة الصناعية الجديدة"، (The New Industrial State, 1967). تطرق فيه Galbraith إلى خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث، بحيث أولى اهتماما كبيرا لطبقة المديرين والفنيين. فقد رأى أن النظام الرأسمالي أدى إلى ظهور المجتمع الصناعي الجديد. بحيث في هذا المجتمع يتراجع دور الرأسمالي ليحل محله دور الفنيين والمديرين. فهؤلاء هم من يقومون بإتخاذ معظم القرارات في هذا المجتمع الصناعي.²

2.1 الإقتصاد المؤسساتاتي الجديد (NIE)

مع تطور الإقتصاد و تطور مفهوم الإقتصاد المؤسسي، ظهرت مجموعة من الباحثين تدعم ما يسمى "بالإقتصاد المؤسساتاتي الجديد" (NIE). فكانت حجج أنصار الإقتصاد المؤسسي الجديد كما يلي:

- يركز الإقتصاد المؤسسي القديم على الجماعية بدلا من العمل الفردي.
- الإقتصاد المؤسسي القديم يركز على "التطورية" بدلا من نهج الآلية للإقتصاد.
- يؤكد الإقتصاد المؤسسي القديم على الملاحظة التجريبية بدلا من المنطق الإستنتاجي.

يعتبر "R. Coase" الملمهم الأساسي لأعضاء ومفكري هذه المدرسة حيث وضعت مقالته طبيعة المنشأة عام 1937، و كان اللبنة الأولى للإقتصاد المؤسسي الجديد إلا أن تسميته بالإقتصاد المؤسسي الجديد ترجع إلى مساهمات إقتصاديين آخرين مثل "أوليفر وليامسون" و"هارولد ديمسيتز"، و"ستيفن تشيونغ"، وقد صاغ "ويليامسون" سنة 1975 هذه العبارة حول هذا الأدب المتشعب واصفا إياه "بالجديد" تمييزا له عن المدرسة المؤسسية القديمة. جاء مفهوم الإقتصاد المؤسسي لتحسين نقاط الضعف المتناولة في الإقتصاد المؤسسي القديم. و ذلك لأن نطاقه كان أوسع في مجالات الإقتصاد والقانون والنظرية التنظيمية والعلوم السياسية، علم الإجتماع والأنثروبولوجيا. وفقا لكلاين (1999) يعرف

¹ تيسير الرداوي، (1990). تاريخ الأفكار و الوقائع الاقتصادية، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ص 560.

² مرجع سبق ذكره، د. حازم الببلاوي، ص 164، 166.

الإقتصاد المؤسسي الجديد "كمؤسسة متعددة التخصصات تجمع بين الإقتصاد والقانون ونظرية المنظمات، العلوم السياسية، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لفهم حياة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتجارية". حسب (Williamson, 1985) فإن الإقتصاد المؤسسي الجديد ينطبق على دراسة جميع أنواع التنظيم الإقتصادي و يركز خصوصا في المقام الأول على المؤسسات الإقتصادية الرأسمالية، مع إشارة خاصة للشركات و الأسواق والعقود.¹

المؤسسية الحديثة لا تتعارض مع التيار الإقتصادي الرئيسي بقدر ما تمثل إستكمالا له. فالتحليل الإقتصادي ليس خاطئا بقدر ما هو قاصر. ودور المؤسسية الحديثة هو مد أدوات التحليل الإقتصادي إلى هذه الجوانب المهمة من إهتمامات النظرية الإقتصادية، وهي الجوانب المؤسسية.

لم يكتفي الإقتصاد المؤسسي الحديث بإبراز أهمية المؤسسات، بل أكد أيضا على أن هذه المؤسسات يمكن أن تخضع للدراسة والتحليل سواء في عملها أو في تطورها. وأصبح تقييم المؤسسات قائما في إطار مؤسسي وليس نظري مجرد. فكما كان متفقا عليه جرت العادة عند تقييم عمل السوق مقارنة بالأداء الفعلي للأسواق، بالمقابل مع النموذج النظري للأسواق المنافسة الكاملة كما تدرسه كتب المبادئ. فالنتيجة الحقيقية لهذه المقارنة هي تقرير فشل وإختلال الأسواق. أما المدرسة المؤسسية الحديثة فإنها عند تقييمها للأسواق ، فإنها لا تقوم بالمقارنة مع النموذج نظري، وإنما مع الترتيبات المؤسسية البديلة، سواء كان ذلك عن طريق قيام الحكومة بهذا الدور محل الأفراد أو غير ذلك من الترتيبات البديلة.

تجدد الإشارة إلى أن نطاق تحليل الإقتصاد المؤسسي الجديد قام بدراسة نوعين من المؤسسات:

- الترتيبات المؤسسية بين العوامل الإقتصادية داخل الصناعة وبين الذي فصل على أساس الفعالية النسبية من حيث تكاليف المعاملات (Coase, 1988) (Williamson, 1985).
 - تتكون البيئة المؤسسية من الأطر السياسية والإدارية والقانونية للدول والمؤسسات غير الرسمية التي تحدد القواعد العامة التي تنطبق على الأعوان الإقتصاديون وعلاقتهم بين الأطراف المؤسسية السابقة.
- إن هذه الفئة الثانية من المؤسسات المجمع تحت الأوقاف المؤسسية والبيئة المؤسسية في هذا النهج يؤكد على الإصلاحات التي تم نقلها من دول الشمال. في أعقاب أعمال "دوغلاس نورث" التاريخية في التنمية الإقتصادية وبالتالي لا يتم إعتداد المؤسسات المثلى بالضرورة بسبب العلاقة بين جماعات المصالح (North, 1991).²

1.2.1. مفاهيم حول المؤسسات

تطور المحتوى الذي تم تعيينه من قبل المؤسسات عبر الزمن والجهات الفاعلة من المؤسسات القديمة وتم الخلط بينه وبين المنظمات. وفيما يلي سوف نقدم بعض التعريفات من أجل محاولة التمييز بين المؤسسات والمنظمات، ومحاولة إظهار كيف ظهرت المؤسسات في المجتمع.

¹ Abdul-Rahman, A., Latif, R. A., Muda, R., & Abdullah, M. A. (2014). Failure and potential of profit-loss sharing contracts: A perspective of New Institutional, Economic (NIE) Theory. Pacific-Basin Finance Journal, 28, 136-151, P 3.

² Dominique, FINON. (2003), l'apport de l'économie des institutions a la définition des nouveaux cadres régulatrices, CNRS et université de Grenoble.

منذ المؤسساتية الأمريكية القديمة حتى الإقتصاد المؤسسي الجديد، شهد مفهوم "المؤسسات" تطوراً في محتواها. ونحن هنا لإستعراض التعاريف الأكثر ذكراً في الأدبيات الإقتصادية. كما لاحظنا سابقاً بالنسبة لـ "فيلين" أن المؤسسات هي عبارة عن "العادات العقلية السائدة، بطرق جد مستجابة التي تكون متضمنة العلاقة و المهام الخاصة للفرد والمجتمع". وفي رؤية أخرى لـ "كومنز" فقد عرف المؤسسات على أنها "ذلك العمل الجماعي في السيطرة على إطلاق وتوسيع العمل الفردي".¹ وفي هذين التعريفين فإن فكرة المستخلصة هي أن المؤسسات هي عبارة عن عادات و تقاليد التي كانت سائدة و كل هذا يصب لفائدة الفرد.

على مر التاريخ، قد تم تصميم المؤسسات من قبل البشر و ذلك من أجل التقليل من ظاهرة عدم اليقين في التجارة. لهذا قام البشر بإنشاء القيود المعتادة للإقتصاد لذلك، و هذا ما جعل إلى حد كبير تطور الإقتصاد المؤسسي .

في الإقتصاد المؤسسي الجديد، قام "دوغلاس نورث" بإبراز مفهوم المؤسسات بأنها هي "القيود التي قامت ببناء التفاعل البشري سواء من الناحية السياسية والإقتصادية والإجتماعية". وهي تتألف من القيود الرسمية (العقوبات والمحرمات والعادات والتقاليد، ومدونات السلوك) والقواعد الرسمية (الدساتير والقوانين وحقوق الملكية).² يعتبر هذا التعريف أكثر اصطلاحية بمعنى أنه يحتوي على عناصر موجودة في التعاريف السابقة بالنسبة لكل من "كومنز" و "فيلين". وأيضاً إعتد على نطاق واسع من الدراسات وقواعد البيانات التجريبية، مثل البنك الدولي.

هذا التعريف الواسع للمؤسسات يبرز لنا على حد سواء أفضلية وعيب في نفس الوقت. الميزة الجيدة هي أنه يسمح لنا بتحقيق الدراسات النظرية والتجريبية على دور المؤسسات دون الغوص في مستنقع التصنيفات المتعددة للمؤسسات. أما الميزة التي تعيب هذا التعريف أنه لم يقدّم بإبراز الدور الحقيقي و الفعال للمؤسسات إذ أنه يمكن أن يمتد إلى فهم أفضل لدور مؤسسات.³

إن الطفرات التي تطرأ في المجتمعات كما تحدث في علوم التطور الطبيعي، ففي نظرية التطور تقوم الطفرات بالإتحاد الجنسي فيصير لدينا تحول في النسل مما يأتي بتحويلات مختلفة، ولكن لا يوجد شيء من هذا القبيل في العلوم الإجتماعية والإقتصادية، إلا أن العيب الأكثر خطورة هو أن التحويلات والطفرات في نظرية التطور عمياء أي أنها غير مقصودة وتتم بشكل عشوائي تماماً، بحيث يعتبر الإنسان عنصر فاعل في المجتمع و من هنا فإن كل من يملك خصائص البقاء من تلك الطفرات سيستمر ويبقى، و جوهر ما علينا فهمه إن أردنا تطوير أداء المجتمع هو فهم مقاصد الأطراف الفاعلة (الإنسان بصفة خاصة)، فنحن نقوم بأفعال يومية و المقصود بها أن تأتي في النهاية بنتائج، و من يقوم بصنع التغيير المؤسسي على أمل منه أنه في النهاية سيأتي بنتائج في صالح الطرف الذي يصنع التغيير لذا فالمقاصد البشرية هي التي ما علينا فهمه.⁴

¹ John, R. Commons (1934), Institutional Economics-Its Place in Political Economy, p73, Cite par Corie T, P35.

² Douglass C, North. (2010). Institutions, Idées économiques et sociales, (N° 162), p 62.

³ Acemoglu D.& Robinson J. (2008). The role of institutions in Growth and Development, International Bank for Reconstruction and Development / The world Bank / The commission on Growth and development, working Paper n 10, p 4.

⁴North, D. C. (1989). Institutions and economic growth: An historical introduction. World development, 17(9), 1319-1332.

يرى نورث أنه يجب تنظيم الإقتصاد بإعتباره هو المصدر الحقيقي للنمو، و يرتكز هذا الأخير (النمو) على خلق الإمكانيات المؤسساتية و كذلك حقوق الملكية التي تقوم بتحفيز للجهد الإقتصادي للفرد . فالمؤسسات الكائنة ضمن الفرص المفتوحة للأشخاص في مجتمع ما وفي ظروف معينة، بإعتبار الأفراد عناصر فاعلة في المجتمع و بالتالي في الإقتصاد.¹

المسألة يمكن تلخيصها بصورة أكثر إحكاما في سياق نظرية اللعبة. وكذلك بالنسبة للأفراد عند تعظيم الثروة عادة ما تجد أنه من المفيد أن يقوم اللاعبون بالتعاون مع آخرين عندما يتم تكرار اللعب، وعند عملية التكرار تمتلك معلومات كاملة عن أداء لاعب آخر في المباراة. انه لمن الصعب أن يستمر التعاون هو عندما لا يتم تكرار اللعبة (أو هناك نهاية اللعبة)، عندما تفتقر إلى معلومات عن لاعبين آخرين.

هذين القطبين يعكسان الإعدادات الإقتصادية في الحياة الحقيقية. وهناك أمثلة كثيرة من مؤسسات التبادل التي تسمح بخفض تكلفة المعاملات في ظل الظروف السابقة. لكن المؤسسات التي تسمح بخفض تكلفة المعاملات والإنتاج في عالم من التخصص وتقسيم العمل يتطلب حل مشاكل التعاون البشري في الظروف الأخيرة.²

لا بد أيضا من الإشارة إلى أن القواعد الرسمية وغير الرسمية الموضوعية إتمدت حديثا على نطاق واسع في معظم التعاريف في المؤسسات. فعلى سبيل المثال (C. Menard) فقد عرف المؤسسات بأنها "مجموعة من القواعد الدائمة والمستقرة، المجردة و الغير شخصية تبلورت في القوانين الجمركية أو التقاليد، و المدمجة في الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ سواء كان ذلك بوجود قيد أو من وسائط تنظيم المعاملات."³

إن المغزى الجوهرى للمؤسسات أنها أنظمة محفزة لا أكثر ولا أقل، و من المهم أن نفهم ذلك لأن كونها أنظمة محفزة مما يجعل منها دليلا قاطعا يوجه السلوك البشري، فهي تقوم على تحديد العقوبات والمكافآت لقاء القيام بأفعال معينة، فعندما تكافى العاملين المنتجين والمبدعين و تعاقب السلوكيات غير المنتجة والغير المبدعة تصبح المؤسسات حينها فاعلة وهذا ما نحتاجه من أجل الوصول إلى مستوى إقتصادي جيد.

كانت وجهة نظر "مانيويز" أن الإقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) يرتكز على مقترحين اثنين. الإفتراض الأول " المؤسسات لها أهميتها" وثانيا، "إن محددات المؤسسات عرضة للتحليل بواسطة أدوات من النظرية الإقتصادية". وثاني هذه المقترحات هي ما يميز تقييم الإقتصاد المؤسساتي الجديد و القديم يجمعون على رأي مفاده أن المؤسسات تكتسي أهمية بالغة في النظرية الإقتصادية.⁴

يتكون الإطار المؤسساتي من الهيكل السياسي الذي يقوم بالمساعدة على تشكيل الخيارات. وكذلك يتكون من هيكل حقوق الملكية القائم على تحديد الحوافز. وفي الأخير الهيكل الاجتماعي الذي يشكل الأعراف والمواثيق مضاعفة لمؤسسات الرسمية على المؤسسات الغير رسمية. لاحظ "مينارد" أن الإطار المؤسساتي يعكس المعتقدات والتفضيلات المزورة مع

¹AGASSI, J. (1958-1975), institutional individualism, British journal of sociology, 1975 .

² Douglass C. North, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1. (Winter, 1991), pp. 97 – 98.

³ Menard, C (2003). L'approche néo-institutionnelle: des concepts, une méthode, des résultats, Cahiers d'économie politique, n 44.

⁴ Williamson, O. E. (2000). The new institutional economics: taking stock, looking ahead. Journal of economic literature, 38(3). P 595.

مرور الوقت. فالمؤسسات تمثل الهيكل الذي تفرضه الجهات الفاعلة في "المشهد العقلي"، في محاولة لإقامة نوع من النظام من خلال التمكن من التنبؤ بالمحيط، وبالتالي الحد، وبالتالي خفض في تكاليف المعاملات.¹

الإقتصاد المؤسسي، سواء كان بالنسبة للمؤسسات الرسمية أو الغير رسمية هما عبارة عن تخفيض تكاليف المعاملات للعملاء الإقتصاديين من أجل المساهمة التي في تحقيق الكفاءة الإقتصادية من خلال مساعدة العملاء للكشف عن تفضيلات، توقعات وإستيعاب شكل العوامل الخارجية. فبالنسبة للمؤسسات الغير الرسمية كما ذكرنا سابقا هي العادات والتقاليد، بعبارة أخرى هي القواعد غير المكتوبة للعبة وكذلك تشكيل طريق للعملاء الإقتصاديين للتفاعل في الحياة الاجتماعية أو في عمليات الإنتاج. وبالتالي هذه التفاعلات تشمل ثقافة جوانب عديدة من المؤسسات الغير رسمية التي تتطور ببطء وإن كان ذلك بشكل مستمر مع تطور العناصر الذاتية للمجتمع. إن المؤسسات الرسمية من ناحية أخرى هي عبارة عن قواعد مكتوبة وخصائص تنفيذها، بدءا من الدساتير إلى التشريعات التي تنظم التفاعلات بين الحكومة والأفراد، وكذلك العقود بين عملاء خواص.²

في حين أن القواعد الرسمية للمجتمع يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها، وفعالية تلك القواعد تعتمد على ما إذا كانت تتفق مع المؤسسات الغير الرسمية السائدة أم لا. عندما تكون المؤسسات الرسمية في صراع مع المعايير والثقافة السائدة، ففي هذه الحالة لا يكون هنالك إلتزام بالقواعد الرسمية، وبالتالي تفشل في تحقيق نتائجها المرجوة. لا يمكن إعتبار القواعد الرسمية كمؤسسات دون وجود تطبيق فعال، فقد ذهب كل من "ويليامسون" و "Peter J. Boettke" أن المؤسسات الغير الرسمية هي الأكثر هيمنة في شرح عملية التنمية بدلا من المؤسسات الرسمية التي تحتاج إلى التكيف من أجل تحقيق فعالية مؤسسية. وفي سياق مماثل لابد من الإشارة إلى الدور الحاسم للتماسك الاجتماعي في إختيار مستوى من الجودة المؤسسية التي تؤثر بدورها على النمو الإقتصادي.³

إن تعدد التعاريف بالنسبة للمؤسسات داخل الإقتصاد المؤسسي الجديد الحالي لا يخلو من خلق الخلافات. ونظرا لوجود عنصرين من التصاميم المؤسسية الجديدة، فنجد هنالك إقتصاد "المنظمات" و أيضا إقتصاد آخر يعرف بإقتصاد "المؤسسات"، في هذه الحالة يمكن إعتبار مفهوم المؤسسات متعدد المعاني و ذلك إذا لم تكن هنالك الموضوعية في القواعد المشتركة بين كلا النهجين. و علاوة على ذلك، فإن هذا التمييز بين المفهومين سواء بالنسبة "للمؤسسات" أو "للمنظمات"، وعلى العكس من أقل وضوحا بالنسبة للفروع. ففي الواقع فانه بالنسبة للإقتصاد "المنظمات" يركز أكثر على الشركة في حد ذاتها، أما بالنسبة "للمؤسسات" فتعنى أساس على المحيط الذي يقوم بتطوير النشاط التنظيمي. إن الإهتمام حول المؤسسات يعتبر محدودا، في حين أن الإقتصاد المؤسسي لم يميز بين "المنظمات" و "المؤسسات" بطريقة سليمة.

إنه لمن الضروري الإشارة إلى توضيح الفرق بين مصطلح "المؤسسات" و التي يمكن إعتبارها على أنها عبارة عن قواعد اللعبة، و بين المفهوم الأخر "المنظمات" التي يمكن إعتبارها على أنها اللاعبين الذين ينشطون داخل هذه اللعبة

¹ North, D. C., & Ménard, C. (2005). Le processus du développement économique. Editions d'organisation, P09.

² Williamson, C.R., 2009. Informal institutions rule: institutional arrangements and economic performance. Public Choice 139, 371–387.

³ Boettke, P.J., Coyne, C.J., Leeson, P.T., 2008. Institutional stickiness and the new development economics. Am. J. Econ. Soc. 67, 331–358.

ويخضعون لقواعدها، بعبارة أخرى فالمنظمات هنا هي أي مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا معيناً بهدف تعظيم منفعة معينة و مثالا على ذلك هي الأحزاب السياسية التي تسعى إلى الفوز في الإنتخابات، و الفكر المؤسسي يتمثل في محاولة تحديد دور المؤسسات عن طريق القواعد المحددة لهذا النشاط في محاولة لتحفيز النمو الإقتصادي.

إن التمييز بين المؤسسات و المنظمات، و كذلك معرفة العلاقة بينهما هو أمر أساسي، فمن لحظة بزوغ فجر الإقتصاد المؤسسي الجديد أخذ إتجاهين أو فكرين إثنين قام بتحليل الإقتصاد المؤسسي إلى فرعين، واحد يتعامل مع دراسة هياكل المنظمات و قد عمل عليه كل من (ويليامسون، روبرت مينار، إلخ...). أما بالنسبة للفرع الثاني أي المؤسسات فقد توجه إليه كل من (كوس، نورث، توماس، واليس، أسيموغلو، إلخ..). فكان دوغلاس نورث هو من إعتبر أن المؤسسات عبارة عن قواعد اللعبة داخل المجتمع، بمعنى آخر القيود الرسمية و الغير رسمية الصادرة من طرف الإنسان. أما المفهوم الثاني أي المنظمات فقد شخصها على أنها مجموعة من اللاعبين، بعبارة أخرى إعتبر أن المنظمات مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات من أجل هدف موحد.¹

بالنسبة "لنورث" فإن المنظمات تعكس الفرص التي تم إنشاؤها في الإقتصاد من قبل "المصفوفة المؤسسية". وتتألف المنظمات من مجموعة من الأفراد المرتبطين بواسطة الأهداف المشتركة بينهم الواجب تحقيقها. ويشمل مفهوم "المنظمات" كل من:

- الهيئات السياسية مثل (الأحزاب السياسية، ومجلس الشيوخ، مجلس المدينة، الهيئات التنظيمية).
- المنظمات أو الهيئات الإقتصادية مثل (الشركات، والنقابات، والتعاونيات).
- وفيما يخص الهيئات الإجتماعية فتقتصر على (النوادي، والجمعيات).
- وفي الأخير المنظمات التعليمية، مثل (المدارس والجامعات، مراكز التكوين المهني).

ومع ذلك، فإن "نورث" لم يرقم بإجراء أي تحليل شامل للمنظمات، إلى حد ترجمة تحليل المؤسسات في القواعد الرسمية وغير الرسمية². صحيح أن منظمات مثل المؤسسات ترتكز أساسا على قواعد، و بالتالي يمكن تحليلها في الإطار العام نفسه، و مع ذلك فإن التمييز بين المنظمات والمؤسسات ويبدو من الضروري أن المؤسسات تتميز بالقواعد العامة للكليات الإجتماعية (Macro-sociales)، و أما بالنسبة للمنظمات التي تحتوي على قواعد خاصة لها.

قام "روبنز"، "مينارد" بتعريف المنظمة على أنها « وحدة إقتصادية منسقة مع حدود قابلة للتحديد وتعمل بشكل مستمر نسبيا، من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف من قبل الأعضاء المشاركين ». بينما كانت رؤيتهما للمؤسسات على أنها « مجموعة من القواعد الإجتماعية و الإقتصادية التي أنشئت في ظروف تاريخية على أي أفراد أو مجموعات، وتكون أساسا على المدى القصير أو المتوسط. إن وجهة النظر الإقتصادية ترى أن هذه القواعد تهدف إلى تحديد الظروف و الخيارات الفردية أو الجماعية و ذلك لتخصيص الموارد»³.

¹ North, D. C. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge university press, P 3 – 4.

² Chavance, B. (2001). Organisations, institutions, système: types et niveaux de règles. Revue d'économie industrielle, 97(1), P 91.

³ Menard C, (1997). L'économie des organisations, Ed. La découverte, Coll. Repères, Paris, P 13 – 15.

2.2.1. الأسس النظرية للإقتصاد المؤسسي

حسب ما إرتأينا سابقا فإن المؤسسات تتكون من قواعد رسمية و التي هي عبارة عن دساتير و قوانين و قواعد و أنظمة تقوم الحكومات بتصنيعها من أجل تنظيم المجتمع، و تتكون أيضا من قيود غير رسمية و التي هي في الأساس عبارة عن سلوكيات و أعراف و أخلاقيات تكون داخل هذا المجتمع، و تكون هذه القيود الغير رسمية مساوية للرسمية في الأهمية لكنها الأكثر صعوبة إذ أردنا محاكاتها و تحليلها. أما بالنسبة للمكون الأخير فهو عبارة عن التطبيق، الذي يتطلب منهجية لإنفاذ كل من القواعد الرسمية و كذلك السلوكيات غير الرسمية، و يبرز لنا "دوغلاس نورث" رؤيته من خلال تطبيق نفس المفاهيم السابقة على مشكلات مغايرة تماما، و بدأ بالحديث عن كرة القدم و الرياضات الأخرى.

عندما نقوم بتسليط الضوء على ممارسة كرة القدم، و تكون وفق قواعد رسمية التي تقوم بتحديد تصرفات اللاعبين كما توجد أعراف أخرى منها كتحريم تعمد إصابة اللاعب المنافس، و أليات تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القواعد و تتمثل في الحكام و حكام مساعدين توكل إليهم مسؤولية تطبيق القواعد الرسمية و الغير رسمية. إن اللاعب الذي يقوم باللعب بطريقة غير نظيفة غالبا ما يصل إلى مبتغاه مالم ينكشف أمره، بالطبع هذا يعني أن الطريقة التي تركز عليها اللعبة تختلف تماما عن الإطار الرسمي الذي وضع لها، بحيث إن أصيب أهم لاعبي الخصم و أفلت من العقاب فعلى الأرجح ستفوز بالمباراة، كذلك فإنه من الصعب جدا تطبيق قواعد اللعبة بطريقة فعالة فالحكام لا يستطيعون رؤية كل ما يحدث داخل الملعب بما يكفي و ذلك لجر اللاعبين على الإلتزام بمعايير الروح الرياضية و الشرف المرجوة.

إن كل هذا يوحي إلينا بوجود مشكلة خطيرة في التحليل المؤسسي، بحيث يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند النظرية المؤسسية. بإعتبار أن المؤسسات هي أفضل خيار لكنها بعيدة كل البعد عن الكمال فيما يتعلق بالمنظومة التي تحقق بها النتائج المرجوة، و لهذا فإن فهم كيف تعمل القواعد الرسمية والأعراف الغير الرسمية و طرق التنفيذ في أسواق معينة لم تنجح في حالات و تخالف الغرض منها في حالات أخرى.¹

على الرغم من أن الخصائص المشتركة للمؤسسات الرسمية والتي تعتبر من أفضل الممارسات فيما يتعلق بقدرتها على خفض أو القضاء على عدم الكفاءة الإقتصادية، بحيث يمكن أن يكون المعلومات المتاحة بحرية ولكن ليس جميع البلدان مستعدة أو قادرة على اعتمادها. فمن المنظور الإقتصادي السياسي، يرى "ليني" أن الحكومة التي تتوقع لفترة طويلة لديها حافز لتحسين المؤسسات الإقتصادية. و قام "هولكومي" و "بودريكس" سنة 2013 بدعم هذه الحجة مع تقديم تحليل تجريبي.²

من منظور اخر فإن نظرية العمل الجماعي لـ "أولسون" تقول أن جماعات المصالح الخاصة قد تحصل على تمكين على مر الزمن في الديمقراطيات خاصة المستقرة، و بالتالي فإن مقاومة الإصلاحات المؤسسية يؤدي إلى التصلب المؤسسي. المغزى من هذا هو تراكم اللوبيات الناتجة عن تخصيص موارد غير فعالة.³

¹ North, D. C. (winter, 1991). Institutions. The Journal of Economic Perspectives. Vol. 5. No. 1, pp. 97-112.

² Holcombe, R.G., Boudreaux, J.C., 2013. Institutional quality and the tenure of autocrats. Public Choice 156, 406–421.

³ Acemoglu, D., Robinson, J.A., 2012. Why Nations Fail. Crown Publishers, New York.

الأبحاث التجريبية هي فقط من بينت عن كيفية عمل المؤسسات في أسواق معينة ولماذا تعمل بهذه الطريقة، ومن مقتضيات الحكمة في علم التحليل المؤسسي أن نقوم بإدراك أن القيود الموجودة والخاصة بكيفية تغيير طريقة ممارسة اللعبة محدودة للغاية، بإعتبار أن ما ورثناه من الماضي قوانينه من قواعد وأعراف ومعتقدات هي ما يجب أن نتعايش معه، وبما أنها موروثه فسندجدها مشوبة تطفئ عليها توجهات اللاعبين الذين يشعرون أن بقائهم مرتبط بإستمرار تلك القواعد. ان تتبع المسار أو ما يسمى بالموروث ماهي إلا تركة ثقافية موروثه من الماضي ونابعة من معتقدات و مؤسسات الماضي التي تميل إلى التحفظ الشديد، كما تتميز بميولها إلى توفير الحماية التلقائية و ذلك لتحسين الأداء المؤسسي. إنه لمن الضروري فهم الثقافة والتاريخ والمعتقدات وكذلك المؤسسات من أجل تحديد كيف و إلى أي مدى يمكن تحسين الأداء لتفعيل طريقة ممارسة اللعبة، و من هنا نلاحظ أن الجمود يتطلب تفهما للتاريخ والماضي من أجل تحديد الوجهة المرجوة، كما يتطلب الإهتمام بالتعلم كعامل جوهري و ذلك لمعرفة أكبر قدر ممكن عن طريقة عمل الأنظمة، فهمها سيؤدي إلى إمكانية إجراء تغييرات بها.¹

نشأ الإقتصاد المؤسسي الجديد من الإنتقادات الموجهة للإقتصاد المؤسسي القديم الذي كان يفتقر إلى التوجه النظري و كذلك إلى النظرة النيوكلاسيكية، هذا لا يبرر وجود للشركة بدون إدخال تكاليف المعاملات في التحليل الإقتصادي الذي يعتبر العامل المؤسس للإقتصاد المؤسسي الجديد. بحيث يعتبر علما من العلوم المعاصرة وذلك لأنه مازال يشهد إضافات ويتضمن توجهات فكرية جديدة إلى يومنا هذا وبالرغم من تشعب فروع هذا العلم وتطورها إلا أن أهم فروع الإقتصاد المؤسسي الجديد تتمثل في :

- ✓ تكاليف المعاملات (Transactions costs).
- ✓ نظرية المعلومات غير الكاملة.
- ✓ نظرية العقود و حقوق الملكية (Property rights).
- ✓ الاقتصاد الاجتماعي الجديد أو ما يسمى ب: "رأس المال الاجتماعي" و هذا هو المنطلق في دراستنا من أجل الربط بين الإقتصاد المؤسسي و رأس المال الاجتماعي (Social capital).
- ✓ القانون والإقتصاد (Law and Economics).
- ✓ العمل الجماعي (Team work).
- ✓ التاريخ الإقتصادي الجديد: ويعتبر محاولة لشرح كيفية تطور الإقتصادات من خلال التغير المؤسسي (New Economic History).
- ✓ حوكمة الشركات وسلوك المنظمات (Governance).

1.2.2.1. نظرية تكاليف المعاملات (Theory of transactions costs)

إن أصل الإقتصاد المؤسسي الجديد يعود إلى المقال المطروح من طرف "كوز" سنة 1937، الذي قام بإدخال مفهوم "تكاليف المعاملات" من أجل القيام بتحليل "طبيعة المنشأة". و هذا ما دفع بالإقتصاديين إلى الإهتمام أكثر بهذا المفهوم.²

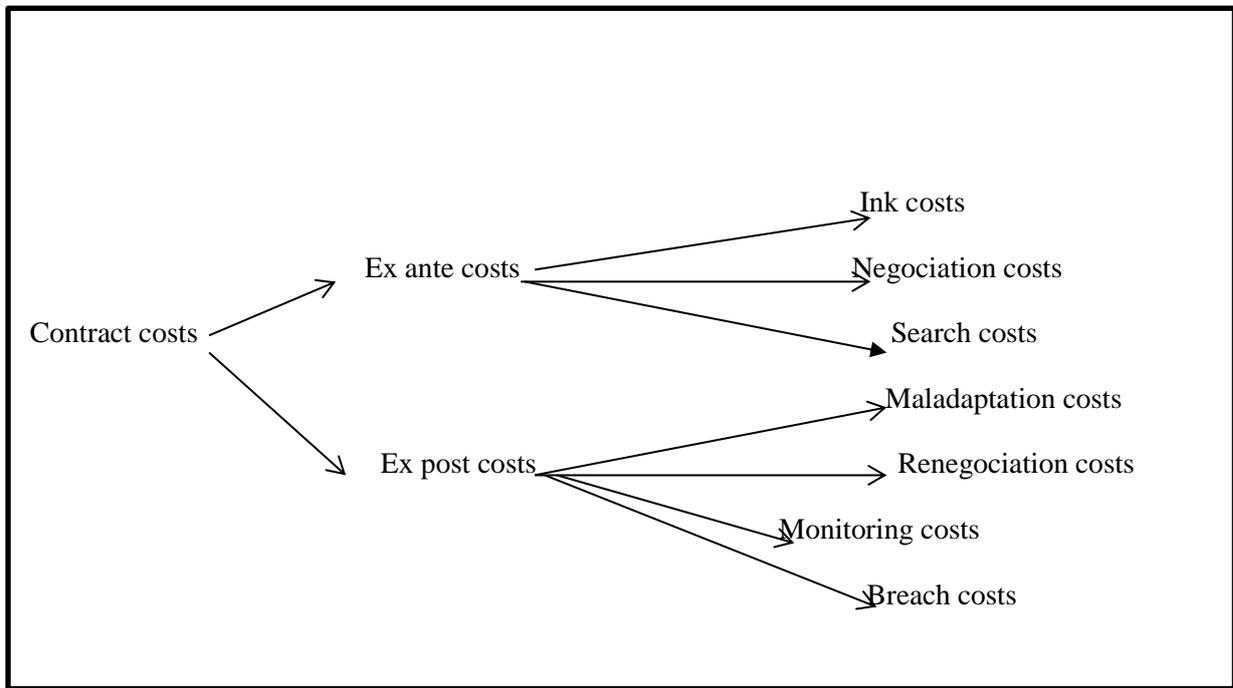
¹ North, D. C, Institutions, institutional change and economic performance: op cit p 20

² Coase R. H, revue de l'économie industrielle, n 92, 2eme et 3eme trimestre 2000, p 51 – 54.

لقد ساهمت التغييرات الحالية في تنظيم النظم الإنتاجية، من بداية الثمانينات إلى تكثيف التفكير في الإجراءات للتنسيق الأمثل في بيئة عدم التأكد وعدم كمال المعلومات. أصبح مفهوم تكاليف المعاملات عبارة عن أداة نظرية مركزية لمعالجة هذه القضايا. وقد ساعد ويليامسون على وضع مجموعة من الأدوات التحليلية لشرح لماذا إقتصادات السوق قد قامت بتوليد الشركات الكبرى.¹

قام "وليامسون" بتعريف الفضاء الإقتصادي باعتباره شبكة من العقود. بحيث إعتبر العقد إلتزام متبادل بين إثنين من العملاء. إن العميل الإقتصادي هو كيان (الشخص الطبيعي أو المؤسسة) يقوم بالمشاركة بشكل مستقل وثابت في العقد.

الشكل 1.1: نظرية تكاليف المعاملات



المصدر: ويليامسون 1985.²

إن البنى المؤسساتاتية تقوم بتأمين هيكل تبادلي يحدد كلفة إجراء المعاملات و كذلك كلفة تحقيق التحولات سواء في ما يتعلق بتعقيدات التجارة الدولية أو الائتمانات النقدية المطلوبة، فأصبح دوراً مهماً للجان التجارة والغرف التجارية والجهاز المصرفي بالتزود بالمعلومات اللازمة لتنفيذ المعاملات وتقديم المساعدة لتوفير الوقت وتخفيض الكلفة.³

2.2.2.1 نظرية حقوق الملكية (Property rights)

يرى أحد كبار مؤسسي نظرية حقوق الملكية (هارولد ديمستيز) أن نقطة البداية لنظرية حقوق الملكية هو "إعتبار أن أي تبادل بين الوكلاء يمكن أن يعتبر تبادل لحقوق الملكية على الأشياء إلى حق الملكية ثم يتم تعريفه على أنه حق تعيين فرد

¹ A.D. Chandler [1977]: The visible hand : the managerial revolution in American business, Harvard University Press, Cambridge.

² Stéphane Saussier, (2015). L'approche Néo-institutionnelle « Basics », IAE de Paris Sorbonne, p28.

³ (GDP) world Development Report, The world Bank 2002 P, 101-104.

محدد وقابل للتحويل عن طريق تبادل ضد حقوق مماثلة لغيرها من الأصول". يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن إستحقاق لمال أو منتج وكذلك لفكرة صادر بها براءة إختراع أو عمل، حفظا على حقوق الطبع والنشر وتستغل وفقا لعقد ينفذه النظام القانوني.¹

إن الإستثمار بشتى أنواعه يعتبر المحرك الأساسي للسوق، و الذي بدوره يستند على حقوق الملكية التي تحمي القطاع الخاص ليمارس دوره في النشاط الإقتصادي. يرتبط هذا المفهوم بألية الأسعار التي تحدد أساسها طبيعة و حجم الثروة، من هذا المنطلق يتضح لنا أن مفهوم إقتصاد السوق لا يمكن تعريفه دون المرور على حقوق الملكية لأنها تقوم على تطوير و زيادة فعالية القطاع المالي في النشاط الإقتصادي، و إذا أخذنا مثلا على ذلك فسنجد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الإئتمانات الممنوحة و التي تمثل (70%) قائمة على حقوق الملكية العقارية و التي تعتبر كضمانات، ومن هنا تعتبر هذه الضمانات أو حقوق الملكية كحافز لقطاع آخر و هو التأمين مما يحدث أثر إيجابي على النحو المالي.

إن سند الملكية يقوم بتوليد رأس المال بمجرد كتابته، ومن هنا نرى بأن الأوراق المالية يمكن إستخدامها في تسوية بين المتاجرين و يبرز هذا الأثر في الأسواق المالية وخاصة في القطاع العقاري، فبالنظر إلى أسواق لندن سنجد أسعار العقارات ترتفع بحوال (4%) سنويا، وكذلك بالنسبة إلى وول ستريت تلعب هذه الأوراق (سند الملكية) دورا حاسما ومؤشرا على مجمل النشاط الإقتصادي.²

إن مفهوم حقوق الملكية بالنسبة للدول النامية لديه صورة مختلفة، بحيث هنالك ضيق في هذا المفهوم يرجع سببه الرئيسي إلى دور المؤسسات السياسية التي تقوم بتحديد نظام الحكم والعلاقات الإقتصادية، بسبب كل هذا تعرض مفهوم حقوق الملكية إلى صدمات قوية خاصة عندما قامت بإتباع إستراتيجية القطاع العام في تحقيق التنمية الإقتصادية، ولهذا قامت بحركة واسعة من التأمين ضد القطاع الخاص و الطبقة البرجوازية.

3.2.2.1 نظرية الوكالة (Agency Theory)

ترتكز نظرية الوكالة على العلاقة التي تنشأ بين طرفين إثنين هما: الموكل أو الأصيل من جهة، و الوكيل من جهة ثانية. إلا أن هذه "الوكالة" تقوم وفق شروط عقد صريحة أو ضمنية، بحيث يقوم الموكل بتكليف الوكيل بالقيام بأنشطة المحددة مسبقا في العقد، كما يقوم بتفويضه بإتخاذ قرارات بالنيابة عنه. وعلى أساس هذا المفهوم تصف هذه النظرية الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح المشتركة.³

و في ضوء ذلك تبحت هذه النظرية في إقتصاديات و سلوكيات طرفان مهمان، بحيث يعتبران من أهم الأطراف التعاقدية في الشركة و هما الإدارة وحملة الأسهم، إلا أن دور الإدارة يتمثل في أنها مفوضة من قبل حملة الأسهم من أجل تسيير عوامل الإنتاج و كذلك التفاوض نيابة عنهم. إلا أنه يمكن توقع لحملة الأسهم إساءة الإدارة، فإن جزء من التوازن بين

¹ Keefer, P., & Knack, S. (2002). Polarization, politics and property rights: Links between inequality and growth. Public choice, 111(1-2), 127-154.

² هرناندو دي سوتو. (2002) رأس المال. لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في مكان آخر. ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ص 84 – 85.

³ Wolk, H. I., Tearney, M. G., & Dodd, J. L. (2001). Accounting Theory: A Conceptual and Institutional Approach (Cincinnati, Ohio: South. P 100 – 101.

مصالح جميع الأطراف يتحقق بإبرام عقود تقوم على الأقل بالحد من التصرفات الإنتهازية من جانب الإدارة التي من الممكن أن تؤدي إلى الإخلال بالشركة.

إن المساهمين بوصفهم الطرف الأكثر تضررا أو تحملا لمخاطر القرارات الغير رشيدة الناجمة عن الإدارة والتي تنعكس بشكل أو بآخر على معدل العائد الإستثمار، ومن ثم القيمة السوقية لأسهم الشركة. ومن هنا يتمثل دور الموكل في ملاحظة ومراقبة إلتزام الإدارة أو الوكيل بالشروط المنصوص عليها في العقد، وكذلك التقييم الدوري لأداء الشركة للمحافظة على قيمة الأسهم. و لهذا الغرض يقومون باللجوء الى العديد من الأليات لتحقيق أهداف تلك الرقابة، وتوصف هذه الأليات "بالحاكمية المؤسسية"¹.

إن العلاقة بين حملة الأسهم وكذلك الإدارة لا بد أن تصب في مصلحة الشركة من أجل تحقيق نواتج إيجابية تفوق تكلفة الفرصة البديلة وذلك من أجل تعظيم ثروة حملة الأسهم، ليتحقق كل هذا لا بد أن يكون في صورة مالك الشركة هو الذي يقوم بإدارتها، بحيث تتوافق عندها منفعة الإدارة مع حملة الأسهم فتختفي بذلك مشكلة تعارض المصالح، ولكن عندما يصبح رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم هنا تظهر الحاجة إلى الإستعانة بالخبرة الإدارية، إلا أنه في هذه الحالة سيشعر حملة الأسهم بالخوف على مصالحهم وذلك بإعتبار عدم وجود تدفقات نقدية الخاصة بالإداريين في الشركة وكذلك رغبة الإداريين في تعظيم منفعتهم الشخصية، وهذا ما يقود الشركة إلى الإنحراف عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وكذلك يزيد من حجم المخاطر.²

4.2.2.1. نظرية رأس المال الإجتماعي (Social Capital)

يعتبر رأس المال الإجتماعي "Social capital" من أحد أبرز المكونات الأساسية والجوهرية للمنظمات، فلا يقل شأننا وقيمة عن رأس المال الفكري، ورأس المال التنظيمي، وكذلك رأس المال الزبائني. إتسع مفهومه ليشمل شبكات الإرتباطات الإجتماعية القائمة أساسا على الثقة المتبادلة وكذلك على التفاعل الإجتماعي.

لقد تم تداول مفهوم "رأس المال الإجتماعي" لأول مرة سنة 1916 من قبل المفكر الأمريكي الأستاذ "هنيفان"، وأخذ هذا المفهوم يتسع عند إعماده للمنظر الحضري. إن وجهة النظر الإقتصادية بالنسبة للعمل البشري الذي يرى الأفراد على أنهم موارد يمكن تطويرها وبالتالي تشكيل العوامل البيئية، عكس رأس المال الإجتماعي الذي يهتم أكثر بوجهة النظر السوسيولوجية للعمل البشري بحيث يعتبر الأفراد أطراف فاعلين يتم تشكيلهم وفق عوامل مجتمعية. أصبح مفهوم "رأس المال الإجتماعي" يحظى بأهمية بالغة خاصة لدى الفكر الإداري، بحيث تمت دراسته في مستويات متعددة بما فيها من مستويات فردية و تنظيمية، إجتماعية.³

¹ Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. The journal of finance, 52(2), 737-783.

² Jensen, M.C. and Mackling W.H, (1979), "Theory of the firm: managerial Behavior , Agency Costs and Ownership structure", Journal of Financial Economies, vol.3. Issue 4, pp. 305-360.

³ Dakhli, Mourad & Dirk DE Clercq, (2004), "Human capital, social capital, and innovation: a multicountry study", ENTREPRENEURSHIP & REGIONAL DEVELOPMENT, 16, MARCH (2004), 109.

تمتد جذور "رأس المال الاجتماعي" إلى مجال علم الاجتماع، فكان حينها يستخدم لوصف الآثار التنظيمية إلى حد كبير وذلك من خلال الإتصالات المشتقة في المجتمعات والجماعات والثقافات الواسعة. إلا أن كل هذا لم يعطي ملامح واضحة حول هذا المفهوم، فكان المفكرين و علماء في رأس المال الاجتماعي يرجعون التحليل المنهجي الأول إلى الكاتب "بيير بورديو"، لقد كانت معظم كتاباته الأولى حول رأس المال الاجتماعي و كانت باللغة الفرنسية. و جاءت كتاباته تزامنا مع رأس المال الثقافي و كذلك الرمزي و تحوله الى رأس المال الإقتصادي.¹

إن مصطلح رأس المال الاجتماعي ظهر ليبرز أهمية بقاء و عمل شبكة العلاقات الشخصية و ذلك من أجل ترسيخ الثقة و تفعيل التعاون بين أفراد المجتمع لزيادة الأداء الجماعي داخل المجتمعات، و كذلك من أجل تفسير العلاقات بين الظواهر الاجتماعية. ان تعريفات رأس المال الاجتماعي عديدة ومتعددة، إلا أن الحجر الأساس لهذا المفهوم أن الشبكات و العلاقات الاجتماعية تمتلك قيمة تؤثر على النتائج الاقتصادية. كما جاء في كتابات أخرى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون أقرب إلى رأس المال المالي وذلك لقدرته على الزيادة مستقبلا، بحيث يستخدم لشراء الأشياء كالدعم الاجتماعي أو المساعدة. و تكون الزيادة في هذا رأس المال من خلال الشعور المشترك بتبادل الإمتيازات، و كذلك قواعد التعاون التي تقوم بالتحفيز على الشعور بمساعدة الآخرين علما بأن هذه المساعدة سوف تسترد يوما ما.²

ومن هذا المنطلق الذي يوضح بأن رأس المال الاجتماعي جزء لا يتجزأ من الإقتصاد المؤسسي الجديد بإعتباره نظرية من نظرياته المتعددة. و بهذا الصدد ستكون هذه إنطلاقتنا من أجل الوصول إلى العلاقة الجوهرية بين المفهومين، و ستكون رؤية أخرى و توضيح آخر من خلال الفصول و المباحث القادمة.

3.2.1. مؤشرات قياس الأبعاد المؤسساتية

1.3.2.1 المتغيرات المؤسسية

تعتبر المتغيرات المؤسسية من المتغيرات الاقتصادية الداخلية، وبالتالي فإنه من الضروري محاولة تحديد الروابط السببية التي تذهب من المجال الإقتصادي إلى المجال السياسي، وكذلك بين المتغيرات السياسية مع بعضها البعض. ونظرا لصعوبة تحديد مفهوم المؤسسات بشكلها الحالي، فإنه من الصعب وضع مؤشرات لقياسها، إلا أنه كان لابد من القيام بحصر بعض المتغيرات من أجل قياس هذه المؤسسات. ومن هذه المتغيرات:

أ- مستوى التنمية الاقتصادية والديمقراطية

أظهرت أعمال (Lipset, 1959)، أن القيام بالتنمية الاقتصادية للمؤسسات الديمقراطية هي في وجود مجتمع مزدهر، وكذا التخفيف من حدة الصراعات بإعداد توزيع عادل. و علاوة على ذلك، وجود رابط بين التنمية الاقتصادية و بناء المجتمع مدني من الناحية التاريخية، يظهر ذلك من خلال التعليم وكذا تنمية الطبقة الوسطى. وفي هذه الحالة سيتمكن غالبية المواطنين من تكريس أنفسهم في السياسة بالإهتمام بها.

¹ Bourdieu, P. (1980). 'Le capital social: notes provisoires'. Actes de le recherché scientifique et sociale, 30, 36.

² Gachter, Martin & Savage, Davd & Torgler, Benno, (2011), "The relationship between stress, strain and social capital", Policing: An International Journal of Police Strategies & Management, Vol. 34 Iss: 3. p 510.

إقتصرت الأعمال التجريبية على المحددات الإقتصادية للديمقراطية لعدد من الباحثين. ومن بين هؤلاء نخصص بالذكر (Bilson, 1982)، و (Barro, 1996)، (Wacziarg. Tavares, 1997). تم إستنتاج أن الديمقراطية لا تأخذ جذورها في البلدان التي لم تصل إلى مستوى كاف من التنمية، فكانت الخلاصة لهذه الأعمال هو تأكيد لفرضية (Lipset).

ب- النمو الإقتصادي وعدم الإستقرار السياسي

من المرجح أن الفقر يشكل حاجزا أمام عملية تقاسم الثروة مما يحفز الصراعات الطبقية، و بالتالي يترافق مع مستوى عال من عدم الإستقرار السياسي. على سبيل المثال، قد تكون لأثار النمو الإقتصادي على مستوى عدم الإستقرار السياسي عدة تناقضات. بحيث من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم إعادة توزيع الصراعات مهما كان مستوى التنمية منخفض، كما يمكن أن يكون للنمو القوي أثار مزعجة للإستقرار، و خاصة في البلدان النامية.

جاءت دراسة Alesina, Roubini و Özler, Swagel سنة (1996)، مؤكدة بأن النمو المنخفض لا يكون لديه تأثير سلبي على مستوى إستقرار الدول في التي أخذت كعينة، و بالتالي التأكيد على أن النمو قد يكون لديه آثار متناقضة حول عدم الإستقرار السياسي في البلاد.

هنالك العديد من الحجج النظرية التي تبرر وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والإستقرار السياسي. و يبدو أن هذه العلاقة إيجابية لديها سببية مزدوجة، وذلك باعتبار أن الديمقراطية هي البيئة السياسية التي من شأنها طمأنة كل من صانعي السياسات والمستثمرين المحتملين، والإستقرار السياسي يكمن في حد ذاته على خطط تؤدي إلى إعتقاد الديمقراطية في البلدان التي تغيب فيها.

إهتمت الدراسات التجريبية على ظهور متغيرات السياسة الداخلية، ومع ذلك عندما يؤخذ هذا الإحتمال بعين الإعتبار من خلال تأثير العوامل الإقتصادية على الصعيد المؤسسي. ومن بينها دراسة (Calipel, Azam. Berthélémy 1996). التي أظهرت أن إحتمال حدوث إضطرابات إجتماعية وسياسية يتم تحديدها من قبل المتغيرات الإقتصادية (الإنفاق على الرعاية الصحية، والإنفاق على الدفاع، و الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي و الثانوي). (Poirson. 1998) أكد على وجود علاقة عكسية بين الديمقراطية وعدم الإستقرار السياسي. أكد خصوصا على ظهور مستمر للغاية من المحددات المؤسسية و ترسيخ المؤسسات كونها الضامن الرئيسي لبقاء هذه المؤسسات.¹

لقد إعتمدت الكثير من الدراسات على مجموعة من المؤشرات المؤسسية، و من بينها مؤشرات الحوكمة، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات الحرية الإقتصادية

2.3.2.1. مؤشرات الحوكمة

يعد موضوع الحوكمة و علاقته بالأنظمة والأفكار الإقتصادية المختلفة من المواضيع المطروحة على الساحة، إلا أنه يوجد صعوبة التوصل إلى مدى توافر الحوكمة في الأفكار الإقتصادية عبر مراحل تطورها، ولكي ينجلي هذا الغموض كان لابد من اللجوء الى مؤشرات الحوكمة، وللحوكمة ستة مؤشرات هي:

¹Lahiani-Msaad, M. (2008). *L'impact des institutions économiques, sociales et politiques sur la croissance économique des pays en développement* (Doctoral dissertation, Paris 10).

أ- التعبير والمساءلة:

هذا المؤشر يقوم على قياس قدرة المواطنين على المشاركة في الانتخابات من أجل إنتقاء من يمثلهم في الحكومة، وتطبيق مبادئ الديمقراطية وقدرتهم في محاسبة المسؤولين عن نتائج القرارات التي يتخذونها. للمواطنين كل الحرية في المشاركة في إتخاذ القرارات، وهذا من المبادئ الإنسانية الضرورية الواجب توفرها للنهوض بالمجتمع.

ب- الإستقرار السياسي وحجم العنف:

يهدف هذا المؤشر إلى مدى رضا جميع الاطراف بالنظام السياسي الموجود، وعندما نقول جميع الأطراف نقصد بذلك حتى المعارضين للنظام. ولا ننسى العنف المعبر عنه بعدم الرضا والذي يأتي في صور عديدة منها:

- التهديد الإرهابي والعنف السياسي.
- الصراع الطائفي.
- المحاولات التعسفية من أجل البقاء في السلطة.
- التعديلات الدستورية.¹

يعتبر هذا المؤشر متغير خارجي له تأثير على الحياة اليومية للأفراد، وكذا بالنسبة للخطط التنموية المسطرة، وهذا راجع إلى العوامل السابقة.

ج- فعالية الحكومة:

يظهر هذا المقياس قدرة وكذا تحكم الحكومة على وضع سياسات دقيقة ومنظمة، وكذا مدى تطبيق هذه السياسات. كل هذا يقوم على وجود نظام إداري و مؤسساتي يتصف بالكفاءة العالية في ضوء الشفافية لتسيير موارد البلد بطريقة واضحة و سلسة من أجل الصالح العام، عندما تكون سياسات الحكومة فعالة فإنها لا تتأثر بالضغوط السياسية.

يقوم هذا المؤشر على مصادر مختلفة تقيس نوعية الجهاز الإداري، أي تسيير المرافق العامة وبيروقراطية المؤسسات وتكاليف المعاملات ودرجة إستقرار الحكومة ونوعية الرعاية الصحية العامة.

د- جودة التشريع:

يهتم هذا المؤشر بمدى كفاءة الحكومة على صياغة القوانين، ومدى تنفيذها وكذلك السياسات التي من شأنها النهوض بالقطاع الخاص، وبالتالي المساهمة في تنظيم حياة الناس ورفع معدلات النمو. تعتبر التنظيمات والتشريعات أحد معيقات القطاع الخاص مثل إنتظار التراخيص و الموافقات الحكومية لمزاولة الأعمال و كثرة التقاطعات بين المؤسسات والدوائر الحكومية، وهذا ما ينتج عنه زيادة تكاليف المعاملات.²

¹ Mtiraoui Abderraouf, qualité institutionnelle, capital humain et croissance économique dans la zone MENA : application sur les données de panel dynamique (GMM) p.5.

² أحمد جاسم المطوري. (2011). مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي. جامعة البصرة. مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19. ص 4-11.

هـ- سيادة القانون:

للوصول إلى حوكمة جيدة لا بد من توافر مؤسسات فعالة وجيدة تعمل وفق أليات وضوابط تساهم في تحقيق إستقرار إقتصادي، وكذا مساعدة رجال الأعمال، وخلق جو إستثماري من أجل تحفيز القطاع الخاص وجلب القطاع الخارجي. إن تطبيق سيادة القانون لا يكون إلا بفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وذلك بجعل الجميع سواسية أمام القانون.

إن هذا المبدأ له فعالية تتعدى الفرد الواحد، بل تشمل المجتمع ككل. كما أن إرتفاع هذا المؤشر في بلد ما لدليل على وجود ثقة متبادلة بين الحكومة والأفراد وقطاع الأعمال حتى بالنسبة للمستثمرين الأجانب لإعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية.¹

و- ضبط الفساد

إن المجتمعات الحديثة تعج بالفساد ولكن كل بلد ولها مستواها، إن هذا الفساد يظهر عبر عدة أشكال كطبيعة النظام السائد، و مستوى النمو الإقتصادي والسياسات الإقتصادية فهذه تعتبر كعوامل داخلية أما الخارجية و المتمثلة في مدى الإنكشاف للخارج والتبعية السياسية و الإقتصادية.² يمكن تلخيص ذلك من خلال النقاط التالية:

- نجاعة مبادرات مكافحة الفساد.
- الفساد في الإدارات العمومية.
- الفساد في النظام السياسي.
- تكرار "مبالغ إضافية" للحصول على الخدمة.³

3.3.2.1 مؤشرات أنشطة الأعمال

إن هذا المؤشر يخص بيئة الأعمال الإستثمارية، وبهذا يرتبط بعوامل إقتصادية و سياسية و قانونية. بمعنى آخر لا بد من توفير مناخ استثماري ينطوي على مجموعة من المكونات التي يمكن من خلالها معرفة اذا ما كانت البيئة محفزة أم لا. إعتبر مناخ الإستثمار على أنه العناصر المحيطة بالمؤسسة التي تساهم برفع من قدراتها التنافسية ابتداء من التشريعات و القوانين، الأوضاع الإقتصادية للدولة و علاقتها مع الخارج و المؤسسات الدولية، والإتفاقيات المبرمة، والأوضاع الإجتماعية.⁴

¹ بسام عبد الله البسام. (2014). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11. ص 11.

² مصطفى كامل السيد. (2008). العوامل و الاثار السياسية، الندوة الفكرية: الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية. ص 13.

³ Abderraouf Mtiraoui , op cit p 6-7.

⁴ هشام فاروق. (2003). دور و أهمية مناخ الاعمال في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد.

أ- بدأ النشاط التجاري:

يستعمل هذا المؤشر لتسجيل الإجراءات المطلوبة من أصحاب الأعمال من أجل البدء في النشاط، ويتضمن إستخراج كافة التراخيص المطلوبة والتصاريح اللازمة، وإستفاء جميع الإشعارات لدى الجهات المختصة، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال.

ب- إستخراج التراخيص:

يستعمل هذا المؤشر في مرحلة التشييد والبناء، ويشمل الإجراءات المتعلقة بالمشروع كالخطط والتصاميم وخرائط الموقع، وتقديمها إلى الجهات المختصة من أجل الحصول على الموافقات والتراخيص والشهادات اللازمة، كما يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للبناء.

ت- الحصول على الكهرباء:

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتوصيل الكهرباء للمؤسساتات بصورة دائمة، وخاصة إلى مستودع حديث البناء. إضافة إلى ذلك موثوقية التغذية وشفافية التعرفة، وسعر الكهرباء.

ث- تسجيل الملكية:

يتمحور هذا المؤشر حول الخطوات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية، فيقيس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بنقل ملكية عقار، خاصة وإن كان هذا العقار مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه. كما تم إضافة مقياس جديد وهو مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي والذي يشمل أربعة أبعاد هي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية النزاعات على الأراضي.

ج- الحصول على الإئتمان:

يعنى هذا المؤشر بمحورين هما قوة أنظمة التقرير الإئتماني، وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.

ح- حماية المستثمرين الأقلية:

يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة إستخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

خ- دفع الضرائب:

يقيس هذا المؤشر الضرائب والإشتراكات الإجبارية التي من الموجب على الشركات دفعها أو سحجها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب.

د- التجارة عبر الحدود:

يستعمل في هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير وإستيراد البضائع، فهو يقيس الوقت والتكلفة المترامان (بإستثناء التعريفات) والمرتبطان مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الإمتثال التوثيقي والإمتثال الحدودي والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة لتصدير وإستيراد شحنة من البضائع.

ذ- إنفاذ العقود:

هو مؤشر يقيس الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري، إضافة لذلك مؤشر يقيس نوعية الإجراءات القضائية، من خلال ما إذا كان كل إقتصاد قد تبنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم، والكفاءة في المحاكم التجارية.

ر- تسوية حالات الإعسار:

يلم هذا المؤشر بجوانب الضعف في قانون إشهار الإفلاس الساري في الدول، وكذلك العقبات الإجرائية والإدارية في عملية الإعسار.¹

4.3.2.1. مؤشر مدركات الفساد (CPI)

يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة الشفافية الدولية، والذي يركز على الفساد الحكومي بصفة خاصة ويعرفه بأنه "سوء إستغلال الوظيفة العامة من أجل المصالح الخاصة"، حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء إستعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو إختلاس الأموال العامة. ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير. يصنف المؤشر 180 دولة ومنطقة وفقاً لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام، قيمة المؤشر تتراوح بين 0 إلى 100 نقطة، حيث 0 فاسدة جداً أما 100 فتعبر عن النزاهة اللامتناهية.²

2. المقاربة النظرية لرأس المال الإجتماعي

إن السلوك التنظيمي يعتبر من أحد الروافد الرئيسية للعلوم السلوكية، بحيث يهتم بدراسة النظم والعلاقات الإجتماعية. فقد سارع رواده إلى إعطاء فهم معمق للعلاقات الإجتماعية وشبكات العمل، وكذلك بالنسبة لمعايير الثقة التي تسهل التنسيق والتعاون بين الأفراد العاملين داخل المنظمة. إن كل من هذه السلوكات والعلاقات تستقر في مفهوم واحد وهو "رأس المال الإجتماعي"، و ذلك بإعتباره البنية الضرورية لحياة المنظمات فهو متأصل في العلاقات بين الأفراد، وتكمن الأهمية الحقيقية لهذا المفهوم في تجميع الأفراد في جماعات وفرق يمكنها تحقيق ما لا يستطيع الفرد تحقيقه.

¹ www.worldbank.org.

² www.transparency.org.

إن الأفكار المتعاقبة لرأس المال الاجتماعي ليست بالجديدة، لكن إن نظرنا إلى المفهوم في حد ذاته فسنجد نفسه المتداول حالياً، بالخصوص عند تتبع ظهور الفكرة وتطورها لدى الباحثين والأعمال الحالية فسنجد أن مفهوم "ماكس فيبر" عند قيامه بدراسة الإختلالات الاجتماعية سنة 1914 هي نفسها المتداولة حالياً، فقد رأى أن الشخص يقوم بتقسيم الموارد إلى ثلاثة أصناف: موارد إقتصادية، موارد سياسية، موارد رمزية (العلاقات الاجتماعية). فحسبه أن كل علاقة اجتماعية هي تصرف محفز للآخرين وتعتبر لهم كدافع وإمتياز، والعلاقة المستهدفة هنا هي تلك التي تقوم بجعل الأشخاص يتصرفون فيما يصب لتحقيق الأهداف المسطرة.

1.2. تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي

كانت الأطروحات الفلسفية متباينة في أسئلتها، متفاوتة في إجاباتها، وبالخصوص حول طبيعة الإنسان وأصله، وعلاقاته، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة والجادة في ذلك فإن الإنسان هو ذلك الكائن الذي حباه الله، وخلقه من العدم، وكرمه عن سائر المخلوقات بالعقل، وكذلك فيما يخص عملية تفكيره المعقدة والناضجة أحياناً، فقام بالإستثمار في الموارد المتاحة وإتسم بالسلوك الجماعي لإدامة الحياة الاجتماعية. إن البشر عاجزون عن أداء الكثير من المهمات وذلك في حالة الإبتعاد عن التعاون وهو ما أكدته كل من (Wheatley, Morion) ضمن مفهوم الغائية الطبيعية المعقدة مفسرة لحقيقة التصرفات الإنسانية، فتم ربط السببية للتحفيز الذاتي مع السلوك الجماعي، وإستنتج أن الإحتياجات الذاتية سواء على مستوى الفرد ذاته أم مجموعة الأفراد تدفع إلى التعاون، بإعتباره أفضل أسلوب لتحقيق الأهداف الفردية والجماعية، عبر وسائل الإتصال (اللغة، الرموز) فيقوم الإنسان بنسب المعاني للرموز وكذلك للهيكل العقلية المحفزة على التصرف الإنساني من أجل خلق بني اجتماعية معقدة هادفة.

إن التطور الذي شهده مفهوم رأس المال الاجتماعي يقع بشكل مركزي في سلسلة تقوم بالربط بين علم الاجتماع والإقتصاد. بحيث ينظر علماء الاجتماع إلى أن رأس المال الاجتماعي هو وسيلة لتعزيز الشواغل الاجتماعية في نواحي الإقتصاد والأعمال. وكذلك إعتد الإقتصاديون على أن رأس المال الاجتماعي يعتبر كآلية تقوم بشرح وتفسير العوامل الغير إقتصادية التي تفسر أوجه القصور العملي للنظرية الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة.¹

إن القيمة الحقيقية لرأس المال الاجتماعي تنبع من معرفة العمال كونهم المصدر الرئيسي المعبر عن قوة وسلطة الفرد. يكون ذلك بسبب صفة الإنتقالية، ويعنى بهذه الصفة أنه لا يمكن نقل رأس المال الاجتماعي للفرد بشكل مباشر إلى الفرد الأخر. إن الصعوبة تتجلى في عدم قدرة الفرد على أن ينقل أو يعطي أو يبيع شبكة العلاقات التي يمتلكها لأن الطرف الأخر في هذه العلاقات يرفض عملية النقل، إلا أنه في المقابل يستطيع الفرد أن يساعد على بناء شبكة علاقات الفرد الأخر، إلا أن عملية نقل علاقات الفرد تعتبر مستحيلة لأنها مسائل تتعلق بنقل رأس المال المعرفي وكذلك المادي. وبالتالي فإن إعتبار نجاح الأفراد في المنظمات ترتكز بشكل كبير على عمق ومتانة رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكونه وليس على كونه إنتقالي.²

¹ Lock, Lee, Laurence, (2008), "Corporate Social Capital and Firm Performance in the Global Information Technology Services Sector", dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Sydney, P 38.

² Tymon, Walter & Stumpf, Stephen, (2003), "Social capital in the success of knowledge workers", Career Development International, Vol. 8 Iss: 1, P 14.

لقد تعددت آراء المفكرين حول النشأة الحقيقية لهذا المفهوم، و لكن كما قلنا سابقا أن المفهوم بقي كما هو مع تغير الزمن، فكان (A. Smith, 1776) قد أشار إلى رأس المال الاجتماعي عن طريق مجموعة من المؤشرات أو كلمات مفتاحية وهذا إرتكز عليه كل من (Mendez , Galindo).

كما ذهب آخرون إلى أن جذور رأس المال الاجتماعي تعود إلى كتابات (Tocqueville , 1831) و حديثه عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية التي ترجع إلى الترابط الاجتماعي و مشاركة المواطنين في الحياة العامة، و هذا الترابط يعتبر من القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعي و أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي لا توجد به أي تمايزات سوأء من ناحية الأنظمة أو الطبقات.¹

إتضح فيما بعد أن (K. Max, 1867) هو أيضا قام بالتطرق لهذا المفهوم من خلال كتاباته حول رأس المال الذي صدر في أربعة مجلدات، حيث رأى بأن مفهوم رأس المال واسع جدا بحيث يتخذ أشكالا عدة منها: رأس المال الاجتماعي، رأس المال الثقافي، رأس المال البشري، رأس المال الديني.

يعتبر أول إستخدام لرأس المال الاجتماعي كان من قبل (J. Dewey)، إلا أنه لم يتم بتحديد المفهوم الخاص برأس المال الاجتماعي وإرتكز على الإتصال للتعبير عن رأس المال الاجتماعي وإستخدامه من خلال تغيير المعلومات وتحديد المشكلات و كيفية مواجهتها، و كذلك إدارة الصراعات بحيث ترتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية.²

ظهر لأول مرة مصطلح " Social Capital " من قبل (Hanifan, 1916) الذي أشار إلى أن أداء المدارس المحلية يمكن أن يتنامى عن طريق الأشياء الجوهرية الملموسة التي تكتسي قيمة لدى أفراد المجتمع في حياتهم اليومية ألا و هي حسن النية، الرفقة، التعاطف، و كذلك التزاوج الاجتماعي بين الأفراد و العائلات الذي يشكل اللحمة الاجتماعية. و حسب " Hanifan " هذه العلاقات تحتوي في ذاتها على ثروة، بعبارة أخرى تحتوي على رأس مال من أجل رفاهية أطراف المجتمع.

1.1.2. الطرح النظري لـ P. Bourdieu

يعتبر " Bourdieu " أول من قام بإعطاء تعريف وتحليل منسق ومنظم حول رأس المال الاجتماعي، فقد شهدت التعريفات الأخرى من قبل " Putnam " و " Coleman " تعلقا بما قاله " Bourdieu "، وبهذا يعتبر الرائد في هذا المجال.

لقد كانت الرؤية النظرية لـ " Bourdieu " على أن رأس المال الاجتماعي هو " مجموعة من الموارد التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون أقل أو أكثر تنظيم للمعرفة و إستطلاع المعارف المتبادلة".³ تعريفه حول رأس المال الاجتماعي يوضح بأنه يتألف من العلاقات الاجتماعية المتوفرة لدى الفرد أو مجموعة من الأشخاص بحيث يتم إستعمالها و توظيفها في العمليات الاقتصادية.

¹ أنجي محمد عبد الحميد، (2010)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة لحالة الجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية الاجتماعية، سلسلة أبحاث و دراسات، الإصدار الأول، ص16.

² طلعت مصطفى السروجي، (2009)، رأس المال الاجتماعي، مكتبة أنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ص 11.

³ Bourdieu, P. (1980). Le capital social: notes provisoires. Actes de la recherche en sciences sociales, 31(1), 2-3. p. 2.

إهتم هذا الإتجاه الذي إتخذه " Bourdieu " و كذلك رواد الفكر الفرنسي بفرضية أساسية تتمثل في أن "الجماعة الإجتماعية" هي أساس حصول الفرد على أية مزايا إجتماعية أو إقتصادية، و بما أن إنتماء الفرد للجماعة الإجتماعية هو المنفذ الأساسي للحصول على مجموعة من الموارد، و المهارات المتوفرة لدى غيره من أعضاء الجماعة. يبرز وضع الفرد داخل المجتمع وذلك من خلال قوة و نفوذ الجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها، بحيث أنه كلما كانت الجماعة الإجتماعية قوية و ذات سلطة كلما إستطاع الأفراد المنتمين إليها من تحقيق مكاسب مادية وأدبية أكبر، و يتجلى رأس المال الإجتماعي من وجهة نظر رواد هذا الإتجاه في أنه مجموعة من العلاقات و الروابط الإجتماعية و المبادئ والقيم التي تقوم بتنظيم العلاقة بين أطراف هذه الجماعة، و التي تقوم بتسهيل التعاون فيما بينهم.¹

حسب التأطير النظري لهذا التوجه فان رأس المال الاجتماعي ينطوي على مجموعة من العناصر هي:

- العلاقات الإجتماعية التي يقوم الأفراد بتكوينها فيما بينهم للحصول أو لإستغلال ما يمتلكونه من موارد مادية وغير مادية.
- المتاحات من الموارد المادية و الإجتماعية، و المقصود بالموارد المادية هي الموارد الإقتصادية، أما الموارد الإجتماعية فهي عبارة عن الوضع الطبقي، و المكانة الإجتماعية، بحيث يتم تبادل هذه الموارد بين أفراد الجماعة.
- اللحمة الإجتماعية التي تتكون في طياتها هذه القيم، و هنا يتم إستخدام و تبادل الموارد بين الأفراد في إطار مبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل.

تتميز شبكة العلاقات بالنسبة " Bourdieu " على أنها ذات طابع تنظيمي و المتمثل في الخصائص المشتركة بين الأفراد، كما أنها تتميز بطابع المعرفة و الإستطلاع و ذلك بأنها مترابطة و مستمرة و نفعية في نفس الوقت، أي أنها لا تقتصر على ميزة المظاهر المشتركة فقط. أن الإلتواء إلى مجموعة معينة له فوائد مادية و معنوية بما فيها التضامن و الثقة، فتتكون الروابط من خلال تبادل السلع و الخدمات و هذا ما يعبر عنه بالإتصال مما يدعم المعارف و تداولها بين الأفراد والجماعات.

إن شبكة العلاقات و الروابط هي من إنتاج إستراتيجية "الإستثمار الاجتماعي"، يقصد بذلك أن تأسيس علاقات إجتماعية توظف بصورة مباشرة على المدى القصير و الطويل، أي أنها تكون موجبة نحو إنتاج دائم للروابط و الصلات المستمرة و النافعة بشكل مباشر على المدى القصير و الطويل.²

لم يعتبر " Bourdieu " أن رأس المال الاجتماعي مختلف عن غيره من صور رأس المال، بحيث يرى بأن عدم التوازن في إمتلاكها يؤدي إلى الإختلال في هياكل و أليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع. كما أكد على أن شبكات العلاقات الإجتماعية لا تعمل من تلقاء نفسها وإنما تخضع لمجموعة من العمليات الإقتصادية وكذلك الإجتماعية، التي تقوم بتوزيع المزايا و النفوذ بين الطبقات و الفئات الإجتماعية، و هذا التفاوت يتجلى في إمتلاك بعضها للسلطة و النفوذ ولا يحصل الآخرون على أي شيء. و من هنا نلاحظ أن "Bourdieu" لم يهتم بدراسة رأس المال الاجتماعي في حد

¹ P. Boudieu, (1985). "Chapter (9):The forms of Social Capital", in Rishardson,JG.Ed,Hand Book of Theory and Research for The Sociology of Education,Connecticut,Green Wood Press, pp.130- 137.

² P. Bourdieu, Le capital social, Notes Provisoires, op. cit, p 2.

ذاته أو كمفهوم مجرد، و إنما إهتم بدراسة طريقة تفاعله مع غيره من صور رأس المال، و كل هذا من أجل إعادة إنتاج وتكريس أوضاع إجتماعية وإقتصادية تؤدي إلى عدم المساواة. و كل ما كان في حديثه عن رأس المال الاجتماعي جاء في إطار التمييز بين رأس المال الثقافي و غيره من صور رأس المال و على رأسها "رأس المال الاجتماعي".¹

2.1.2. الطرح النظري لـ "J. Coleman"

انتقل مصطلح "رأس المال الاجتماعي" كما تمت صياغته من طرف الباحثين في علم الاجتماع في أوروبا إلى الولايات المتحدة، بحيث جرى ربط رأس المال الاجتماعي بالديمقراطية السياسية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية على يد عالم الاجتماع "J. Coleman"، بالإعتماد إلى حد ما على توفر أو عدم توفر الثقة بالآخرين و بالمؤسسات لدى الأفراد.

لم يذهب بعيدا "J. Coleman" في تفكيره حول رأس المال الاجتماعي، فسار على خطى "Bourdieu" بأن رأس المال الاجتماعي يعتبر مصدرا ضروريا للأفراد والمجموعات. تم تعريف رأس المال الاجتماعي من قبل "J. Coleman" على أنه "سلسلة من الوحدات المختلفة المتباينة التي لها عنصرين مشتركين هما من جهة أنها تشكل تركيب أو جهاز إجتماعي، ثم يسهل العمليات و تنفيذ مهام الأشخاص داخله كجزء آخر منه، بخلاف باقي رؤوس الأموال فإن الرأسمال الاجتماعي يتمثل في العلاقات بين الأشخاص، وهو لا ينحصر في الأشخاص بعينهم و لا في أجهزة الإنتاج المادية".²

جاءت كتاباته خلال الثمانينات عن رأس المال الاجتماعي، محاولا الربط بين الظواهر الإجتماعية والتقدم الإقتصادي في سياق نظرية "الإختيار الرشيد". فقد ذكر حسب التعريف الذي قدمه بأن رأس المال الاجتماعي "يعرف بوظيفته على أنه ليس كيانا واحدا و لكنه مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات مع وجود عنصرين مشتركين، إنها جميعا تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية، والتي تسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة سواء كانوا أشخاصا أو شركات".³ و بحسبه أيضا فإن رأس المال الاجتماعي يختلف عن صور رأس المال الأخرى، و ذلك لعدم وجوده في الأشخاص و لا لتوفره في الواقع المادي و إنما موجود في العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و إمكان الحصول على المعلومات والمنافع.

وفي دراسته لرأس المال الاجتماعي وجد أنه هنالك دور "لرأس المال البشري" في خلق "رأس المال الاجتماعي". و قد تمت دراسة تأثير هيكل الصناعة على التنمية الإقليمية والمجتمعية، و كذلك شرح كيفية تمثيل "المناطق الصناعية"، المتمثلة في التكوينات المحمية في رأس المال الاجتماعي لأنها تتميز بالثقة المتبادلة، والتعاون وكذلك روح المبادرة وإملاكها العديد من المنظمات المحمية الصغيرة (على عكس المنظمات الكبيرة) التي تتمتع بالكفاءات التكميلية المتخصصة. و بعبارة أخرى، إقترح بعض الباحثين بأن المناطق ذات العدد الكبير من المنظمات الصغيرة النشطة بشكل مكثف (و المنظمات الكبيرة ربما تكون جزء لا يتجزأ من هذه الشبكات في المنظمات الصغيرة)، بحيث تكون أكثر عرضة للإستمتاع بالإزدهار الإقتصادي و المشاريع الحيوية بالمقارنة مع المناطق التي تهيمن عليها المنظمات.⁴

¹ أنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. American journal of sociology, 94, S95-S120. p 98.

³ نادية أبو زاهر، محاولة لهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، السنة 2010م، ص 06.

⁴ Granovetter, M.S. (1973), "The strength of weak ties", The American Journal of Sociology, Vol. 78 No. 6, pp. 60.

يعتبر "J. Coleman" أن رأس المال الإجتماعي مورد من الموارد المنتجة إلا أنه لا يمكن اعتبارها نهائية، و ذلك لإستخدامها كمنتج وسيط لدى المجموعات وذلك لإحتياجها لهذا النوع من الموارد، و عيها كباقي عيوب الموارد على أنها نادرة. فقد قدم مفهوما واسعا بإعتبار أن الجهاز الإجتماعي متعدد ومن هنا يرتقب أن تكون غير متجانسة، إلا أنه يجمعها عامل وهو عنصر تسهيل العمليات والوظائف، جاء تحليل "J. Coleman" و فقا لما يسمى " بالأولوية لدور التركيبات العائلية المحافظة و أيضا لمساهمة العقيدة و الدين في إثراء الجيل الحاضر لرأس المال الإجتماعي".¹

3.1.2. الطرح النظري لـ "R. Putnam"

كان أول إستخدام "R. Putnam" لرأس المال الإجتماعي في أعماله جاء في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" " Making Democracy Work" سنة 1993، بحيث نظر إلى رأس المال الإجتماعي على أنه "يجسد مقومات التنظيم الإجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون والشبكات "Networking" والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات".

في كتابه (R. Putnam, 2000) "لعبة البولنج المنفرد" ذكر بأن "رأس المال الإجتماعي يعنى بالروابط بين الأفراد والشبكات الإجتماعية وكذلك معايير المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها، وفي هذا المعنى يرتبط رأس المال الإجتماعي ارتباطا وثيقا بما سماه الفضيلة المدنية". ويقول في هذا الصدد أن "الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها".²

حسب التعاريف السابقة لـ "Putnam"، نستخلص بأن رأس المال الإجتماعي تم تصويره كميزات للمنظمات الإجتماعية مثل هياكل الشبكات وكذا المعايير، والثقة التي تقوم على تيسير التنسيق بين مختلف وحدات المجتمع ولا ننسى التعاون من أجل المنفعة المتبادلة داخل المجتمع. و تطرق في أطروحته الأخيرة حول "تدهور رأس المال الإجتماعي" في الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا التدهور وكذا الآثار السلبية لهذا التراجع، كما أثار مناقشة و تحاليل مكثفة تتعلق بأهمية رأس المال الإجتماعي وعلاقته برفاه المجتمعات.³

تعتبر هذه المقاربات النظرية لرأس المال الإجتماعي ذو صلة قريبة بما سماه البعض "بالفضيلة المدنية" (Virtue Civic)، يلاحظ هنا بأن الفرق في رأس المال الإجتماعي يشير إلى حقيقة أن "الفضيلة المدنية" تكون ذات دلالة، أي بعبارة أخرى تصبح في أشد حالاتها عندما تكون مغروسة في شبكة علاقات متبادلة بين أطراف المجتمع.

إن التحول الذي أصبح دخيلا على هذا المفهوم، بحيث كان كل التركيز على ما يشير إليه لوجود علاقات من سلطة واللامساواة، و التي هي ناتجة عن تباين فيما يملكه الأفراد من رأس المال بأنواعه المختلفة، بل بات التركيز على توجهات وقيم عامة تقاس بالثقة بالآخرين، و كذلك لقيم التسامح و التبادلية القائمة على الإلتزام المشترك. و يرى "Putnam" أن

¹ Atelier sur le capital social, Projet de recherche sur les politique PRP, Canada, Juin. 2003, p 17.

² روبرت بوتنام، (2006). كيف تنجح الديمقراطية.. تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ص 210 – 215 - 219.

³ M. Dakhli, C. Dirk, (2004), "Human capital, Social Capital, and Innovation : A Multicountry Study", Entrepreneurship & Regional Development, Vol. 128, No. 107, pp. 107-128, p 111.

وجود اللامبالاة إتجاه الديمقراطية الليبرالية في أمريكا لا تعود لكونها شكلية إلى حد كبير، فهي تعنى في الترشح والانتخابات، وكذلك في الفصل النسبي بين السلطات الثلاث، بل في الحقيقة هي تعود إلى التآكل في رأس المال الاجتماعي.¹

أعطى "Putnam" أهمية قصوى للدخول في علاقات و كذا الروابط المدنية، وعلق على هذا التراجع في المشاركة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما أسماه "بالديمقراطيات المتطورة"، ومن هذا السياق دعا إلى أن يكون على أولويات البحث الأكاديمي في العلوم الاجتماعية، من أجل التطرق إلى كيفية وقف التراجع في الترابط الاجتماعي، و كذا إستعادة المشاركة والثقة المدنيتين اللتين يرى أنهما تعرضتا للتآكل. توصل في كتابه (R. Putnam, 2000) إلى أنه لوحظ وجود تراجع قد حصل خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في مستوى المشاركة السياسية في الولايات المتحدة، وشمل هذا التراجع فيما يسمى "بالعلاقات الاجتماعية غير الرسمية"، و كذا في مستويات الثقة والتسامح بين الأمريكيين. وقد علل هذا التدهور إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة.

على سبيل المثال عند طرح "Putnam" فيما يتعلق "بالبعد القيمي" في دراسة رأس المال الاجتماعي، و بدى ذلك واضحا في دراسته الأولى عن الديمقراطية في إيطاليا، بحيث قام بالمقارنة بين الإقليم الشمالي و الجنوبي لإيطاليا، وكانت المقارنة من حيث مدى التقدم و الإزدهار على المستويين السياسي والإقتصادي.²

و من هذا المنطلق تمت ملاحظة بأنه على الرغم من إمتلاك أقاليم الشمال والجنوب لنفس الموارد الخاصة بالإنتاج، وكذا المؤهلات البشرية، والموارد المادية، إلا أن أقاليم الجنوب شهدت تقدما على نظيرتها في محافظات الشمال من حيث درجة التقدم، و الإزدهار الإقتصادي. و أوضح "Putnam" ذلك بإعتبار أن أقاليم الجنوب تملك رصيد مرتفع من رأس المال الاجتماعي عن أقاليم الشمال، و في هذا السياق عرف "Putnam" رأس المال الاجتماعي على أنه "الخصائص التي تمتلكها التنظيمات الاجتماعية، كالقيم والشبكات الاجتماعية، والروابط، التي تدفع الأفراد للعمل معا"، و قصد بها الفضائل المدنية التي تدفع الأفراد للانضمام إلى جماعات بعينها.

كانت رؤية "Coleman" رأس المال الاجتماعي عكس ما قدمه "Putnam" ، فإعتبره متغير محايد، بحيث مهما كان مدى ديموقراطية المجتمع وكذا مستوى التقدم الإقتصادي الذي يستطيع أن يحققه، فلا بد أن يعتمدان على إمتلاك المجتمع لشبكة كثيفة من "التنظيمات التطوعية"، و المقصود بها الهيئات الوسيطة التي تشغل مساحة بين الدولة والقطاع الخاص، بمن فيها الجمعيات الأهلية والمؤسسات التطوعية بكافة أشكالها، وكذلك الميزة الحقيقية أنه لا يمكن للفرد الإنتماء إليها الفرد نتيجة لوجود رابطة دم أو عرق أو علاقات جيرة. وإنما يكون الإرتباط بها على أساس وجود الرغبة المحفزة للقيام بالعمل الجماعي، و يكون ذلك من خلال تقديم خدمة للمجتمع أو خدمة لأحد أفراد هذه الجماعة.³

¹ R. Putnam, (2000), Bowling Alone, The Collapse and Revival of American Community, New York: Simon and Schuster, p 19.

² Putnam. D, Robert, (2002), Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community, U.S.A.,Harvard University Press, pp.25-28.

³ أنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

رغم كل هذا فإن "Putnam" تعرض إلى إنتقادات في دراساته، خاصة فيما تعلق بالمنهجية المعتمدة من قبله أو من خلال ما قدمه من تعاريف لهذا المفهوم، تجلت هذه الإنتقادات في نتائج تأثير رأس المال الإجتماعي و التي تعود إلى عوامل أخرى، فعلى سبيل المثال عند تراجع مستويات التبرع للجمعيات الخيرية وكذا التطوع فإن هذا التقلص ليس بالضرورة راجع الى التدهور في رأس المال الإجتماعي، بل يمكن أن يكون عن طريق سياسات الدولة المنتهجة. كما فسر أيضا أن التقلص الخاص بالمشاركة في المجموعات هو عبارة عن تبذير في رأس مالهم الإجتماعي، و لم يأخذ في الحسبان الرغبة الفردية في العزوف عن العمل الجماعي.

إن مفهوم رأس المال الإجتماعي لم يقتصر فقط على أدبيات البنك الدولي المتمثلة في الروابط الإجتماعية، بل توسع ليشمل العلاقات والبنى المؤسساتاتية الرسمية وكذا الهيئات الرسمية. ومن هذا المنطلق فإننا نلاحظ وجود عدة تفسيرات و وجهات نظر مختلفة، فهناك من يراها من الناحية السياسية، الإجتماعية و كذلك الإقتصادية، و نظرا لهذا التعدد في المفاهيم فقد قمنا بوضع جدول توضيحي لمفهوم رأس المال الإجتماعي طبقا للسنة التي ورد فيها المفهوم.

الجدول 1.1: مفهوم رأس المال الإجتماعي وفق العديد من أوجه النظر

المفهوم	الباحث	السنة
رأس المال الإجتماعي هو "مجموع الموارد المحققة و المتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون أقل أو أكثر تنظيم للمعرفة و استطلاع المعارف المتبادلة، بمعنى اخر هو الانتماء لمجموعة"	P. Bourdieu	1986
سلسلة من الوحدات المختلفة المتباينة التي لها عنصرين مشتركين هما من جهة أنها تشكل تركيب أو جهاز إجتماعي.	J. Coleman	1988
مظاهر الحياة الإجتماعية: الشبكات، القواعد، و كذلك الثقة التي تخول المشاركة في العمل الجماعي المتعاون بفاعلية و تتابع لتحقيق الاهداف.	R. Putnam	1995
المعلومات و الثقة، و المعايير السلوكية و التبادلية الموجودة في شبكة العلاقات الاجتماعية.	Woolcock	1998
الثقة و الفهم المتعدد للقيم المشتركة و السلوكيات التي تربط أعضاء شبكة العلم و الاتصالات و المشاركة و التعاون الممكن.	Cohen & Prusak	2001
حسن النية المتوفرة في الأفراد أو المجموعات و هو مصدر ممتد في هيكل و محتوى العلاقات الاجتماعية للعاملين و جهود و تدفق المعلومات و التماسك المؤثر و جعله متوفرا في العمل.	Adle & Kwon	2002
قيمة السمعة داخل المنظمة حيث تمارس المنظمة من خلال سمعتها تأثيرا قويا بالعلاقات.	Ferris	2005
حسن النية لأصحاب المصالح الرئيسيين و الذي يمكن أن يستعمل من أجل تحقيق ميزة تنافسية.	Wheeln & Hanger	2006
رأس المال الاجتماعي هو عبارة عن " خصائص الاعمال المتمثلة في الثقة، و الاستقامة، و كذلك شبكة العمل التي تمثل الالتزامات الاجتماعية أي هو موجودات مفيدة للشركة و للمنتج.	Katz & Grem	2007
مجموعة الموارد المتأصلة و التي تعكس خصائص العلاقات الاجتماعية داخلها و التي يمكن ادراكها من خلال توجههم نحو العمل الجماعي و الأهداف الجماعية و الثقة المشتركة.	الدوري و صالح	2009
رأس المال الاجتماعي هو "مصطلح مرن فهو بالمعنى الواسع عبارة عن الموارد	Phulari	2010

المتجمعة من خلال العلاقات بين الأفراد.		
رأس المال الاجتماعي هو عبارة عن العلاقات الشخصية، التي تعكس تأثيرات سلوك الصداقة و الاحترام هذا المفهوم في الأفراد بالدوافع الاجتماعية و المؤانسة، والموافقة، و الهيبة خلال مثل هذه العلاقات المستمر	Silkoset	2013
هذا البعد بدوره يوضح العلاقات الشخصية بين الناس التي تتطور عبر الزمن بينهم و ينتج عنها الثقة و المعايير و الاحترام و التشخيص.	القيسي و الطائي	2014
دور الهوية في السياسة الأميركية وبصورة خاصة في الانتخابات. يرجع ذلك إلى سياسات الانتخاب التي ظلت منذ أمد بعيد مؤشرا دالا على مدى تلكؤ البلاد في مجال التغيير الاجتماعي.	فرانسيس فوكوياما	2018

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال ما إكتشفناه من التعاريف السابقة حول رأس المال الاجتماعي، فإنه يمكن الخروج بحوصلة عامة تمكننا من محاكات مختلف التعاريف السابقة. فنستنتج بأن رأس المال الاجتماعي هو: مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية التي يقيمها الأفراد داخل المنظمة أو داخل المجتمع ككل، و التي تبني على أسس ومعايير منها: الثقة والتعاون، بحيث لا بد من توفر مبدأ الشفافية وكذا الشرعية في تلك العلاقات. بعبارة أخرى أنه لا بد أن يؤسس رأس المال الاجتماعي على العمل الجماعي والمشاركة الفعالة، و من هنا يعتبر رأس المال الاجتماعي كمحرك للعلاقات الاجتماعية التي من شأنها تحقيق " الروح المجتمعية" التي تكون سائدة في المجتمع من ترابط إجتماعي، حسن الجوار، الصداقة، العلاقات الأسرية.

هنالك ما يشد الإنتباه حول ما تم التطرق إليه سابقا، بحيث يصنف رأس المال الاجتماعي إلى صنفين أو إعتبارين رئيسين هما: إعتباره كرأس مال، أما الإعتبار الثاني فهو الناحية الاجتماعية. بحيث إذا إعتبرناه كرأس مال وذلك لوجود عامل التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، أما الجانب الاجتماعي فيشير إلى حقيقة بديهية و هي أن رأس المال الاجتماعي ينفرد عن باقي الأنواع الأخرى بأنه ينسلخ من الإنفرادية، أي لا يكون في مصلحة فرد كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري، وإنما يصب في مصلحة الجماعة أو بما يسمى "بالجماعة الاجتماعية" التي ينتمي إليها الفرد، و ذلك لإستغلال هذه العضوية لما يوجد فيها من فوائد و ثروة إجتماعية.¹

2.2. الأسس التكوينية لرأس المال الاجتماعي

باعتبار أن رأس المال الاجتماعي من المفاهيم المركبة، لذلك تطلب لمعرفة العناصر المكونة له دراسة مؤشرات مستوياته التكوينية في شكل معايير تبعا للمفاهيم المقدمة له. لقد وجدنا في التعاريف السابقة أنها تصب في ثلاث نقاط أساسية وهي وجود معايير إجتماعية مشتركة بين الأعوان والمجموعات ولا تكون لطرف مستقل بنفسه، ومن جهة أخرى تأثير القيمة التبادلية على العمليات وإلزامية حضورها وذلك لإعتبارها كسلعة إقتصادية وسيطية من حيث إستغلالها في الدورة الإقتصادية وكذا الوظائف، وفي الأخير مبدأ الكثافة والتراكم لأنها تأخذ صفة " رأس المال".²

¹ أنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² Nahapiet, J., & Ghoshal, S. (1998). Social capital, intellectual capital, and the organizational advantage. Academy of management review, 23(2), 242-266.

إن المقصود بمكونات رأس المال الاجتماعي بالأبعاد التي يؤسس عليها، فقد ذهب العديد من المفكرين إلى إعطاء أفكار حول هذه الأسس. لقد تم وصف رأس المال الاجتماعي على أنه "مورد ذو قيمة يتألف من ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة

(الهيكلية، العلاقاتية، الإدراكية)، بحيث يسمح لأعضاء الشبكة أو الأفراد الإرتباط به والوصول إلى موارد معينة كالمعلومات و السمعة، والتعاون، والتضامن".¹ في الجدول الآتي سنتطرق إلى أبعاد رأس المال الاجتماعي حسب الأفكار المتعددة لأغلب الباحثين و المفكرين في هذا المجال، فسنجد أعليهم قد صنف هذه الأبعاد إلى ثلاثة أصناف (الهيكلية، العلاقاتية، الإدراكية).

الجدول 2.1: أبعاد رأس المال الاجتماعي وفق الأوجه النظرية للمفكرين

السنة	اسم المؤلف أو البحث	أبعاد رأس المال الاجتماعي		
1998	J.Nahapiet , Ghoshal	هيكلية	علاقاتية	ادراكية
2004	Wallis et al	ترابطية	التجسيري	ادراكية
2005	Patulny	هيكلية	التجسيري	/
2008	Theingi et al	هيكلية	علاقاتية	ادراكية
2008	Wing , Lai	هيكلية	علاقاتية	ادراكية
2009	Anneli , Kaasa	هيكلية	علاقاتية	ادراكية
2009	Marigam , Cathy	هيكلية	علاقاتية	ادراكية
2009	Jyand , Ming	هيكلية	علاقاتية	ادراكية
2010	Tulie ,Tim	هيكلية	علاقاتية	ادراكية

المصدر: إياد حسن كاظم: دور رأس المال الاجتماعي في نقل المعرفة²

من خلال الإطلاع لمختلف الدراسات العربية المتناولة لهذا الموضوع، وجد أنها فقيرة نسبياً بالمقارنة مع الغزارة العالمية في النتائج الدولية التي أحاطت بجوانب الدراسة، و عليه فقد تم إجراء مسح شبه كامل للأطر النظرية و كذا الشبكة الدولية للمعلومات، مما أثبت أن هناك ثلاث أبعاد رئيسية لموضوع رأس المال الاجتماعي، وهي:

1.2.2. مؤشر التركيب و البناء أو "البعد الهيكلية" (Structural Dimension)

يعبر هذا البعد إلى مجموع الخصائص الغير شخصية المتوفرة في علاقات شبكة العمل، و كذا الإشارة إلى مدى إرتباط العاملين مع بعضهم البعض داخل المنظمة، و كيفية وصولهم لرأس المال الفكري للآخرين. يتشكل هذا المؤشر من الهياكل الشبكية "network structures"، وكذا البناء الموضوعي الغير شخصي "الرسبي" للعلاقة بين الأفراد والمجموعات، زيادة على ذلك إحتوائه لقضايا حول ما الذي يمكن الوصول إليه و كيف وما هي الفرص المتاحة للعمل، مع الملاحظة أن تشكيل الشبكات ذات الكثافة والجودة داخل المنظمة وخارجها تؤهل القائمين بالتوافق مع الإستخدام المستقبلي، والتناغم مع المتغيرات البيئية الغير متوقعة.

¹ López-Fernández, M., & Sánchez-Garvey, G. (2010). Managing the effects of diversity on social capital. Equality, Diversity and Inclusion: An International Journal, 29(5), 491-516, p 493.

² إياد حسن كاظم (2012)، دور رأس المال الاجتماعي في نقل المعرفة، دراسة تحليلية لآراء عينة من الهيئات التدريسية في جامعة القادسية، ص 172.

إن هذا البعد لرأس المال الاجتماعي يقوم بتغطية الإرتباطات المختلفة بين الأفراد أصحاب الرغبات المتشابهة وذلك من خلال الإنخراط في الشبكة الاجتماعية، باعتبار أن الجماعات تعمل داخل شبكة العلاقات الاجتماعية، من أجل مساعدة الأفراد على الإرتباط مع الآخرين و كذا تمكينهم من محاكاة المعرفة التي يمتلكها الأعضاء الآخرين بسرعة ومن دون اللجوء إلى الإرتباط بكل فرد منهم، وهذه الممارسات تؤدي إلى بناء رأس المال الاجتماعي، وبهذا يتحقق نمو المنظمة واستمراريتها. إن هذا المؤشر يشير إلى العلاقات المزروعة بين الأفراد التي تستعمل لنشر المعرفة، فتدل العلاقات بين مختلف أعضاء المجتمع على وجود الألفة وكذا الدرجة العالية من التفاعل والتكوين الكثيف والمستمر للمشاعر، ومن هنا يتضح بأن الروابط الاجتماعية بين الأفراد تبنى من خلال التفاعلات نتيجة المشاركة بإستخدام قنوات الإرتباط الجيدة والفعالة، إن النظرة الهيكلية لرأس المال الاجتماعي تتضمن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والتفاعل الاجتماعي وإعتبار المواقع الشبكية كمجهاز للمعلومات، ووجود الروابط الاجتماعية من أجل تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعها.¹ إن هذا البعد يتألف من ثلاثة عناصر هي:

- أ- **الدخول بالعلاقة (Access)**: يعبر عنها بدرجة إعتقاد الأفراد بأنهم يمتلكون إرتباطا جيدا مع الأطراف الآخرين داخل الشبكة الاجتماعية، و هذا الإرتباط يمكنهم من أداء عملهم على أكمل وجه وبأقصى فعالية ممكنة.
- ب- **المرجعية (Referral)**: يقصد بها إيجاد الأفراد جميع ما يحتاجونه من معلومات موجودة حاليا داخل الإرتباطات الشبكية.
- ج- **التوقيت (Timing)**: هي الإطار الزمني المحدد الذي من خلاله يتمكن أعضاء المجتمع من الحصول على رصيد من المعلومات، ولا بد أن يكون مرتبط بقضية موجودة لديهم أصلا.²

يتضح مما سبق بأن البعد الهيكلية يتجسد في الروابط القوية المختلفة بين الأفراد، والتي تتسم بالمشاعر الكثيفة والألفة والتفاعل، التي تقوم على كثافة الإتصالات نتيجة المشاركة و تكون من خلال إستخدام قنوات الإرتباط.

برهنت العديد من الدراسات على الدور الذي يؤديه البعد الهيكلية في التأثير على مردود المنظمة ومنها دراسة (Moran, 2005)، التي بينت أن البعد الهيكلية له تأثير في إنجاز مهام التوجه الإداري، كما أنه توجد علاقة بينه وبين تحسين الأداء هذا من خلال تحسين علاقات الأفراد داخل المنظمة. النقطة الأخرى وهي تأثيره على النشاط الإبداعي ويتجلى ذلك من خلال النقاط التالية:

- 1- النشاط الإبداعي يرتكز على نقل المعلومات وبالخصوص في مجال التكنولوجيا العالمية، وذلك بإعتبارها معلومات محدودة، و أيضا المجالات المعرفية التي تتطلب تعاون أكثر بين شبكات العمل التي تتألف من الروابط بين الأفراد .
- 2- الأثر "التداوي" لشبكة العمل و كذلك روابط التي تكون مكملة للأفكار و المهارات، فالإتصالات المختلفة تخلق أفكارا تقود إلى المشاركات.¹

¹ Kuo-Jen Su, Yu-Je Lee & Yu-Ching Tsail, (2005), "The Paradigm of Knowledge Acquisition and Social Capital in Engineering Education : Empirical Research from Taiwanese Universities, Shou university, UICEE , Vol.4, No.12, pp.93-96. P 94.

² الدليبي، عراك (2009)، تأثير مقدرات الابداع الاستراتيجي و رأس المال الاجتماعي في بناء الميزة التنافسية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص 71.

2.2.2. البعد العلاقتي (Relational Dimension)

إن رأس المال الإجتماعي العلاقتي هو عبارة عن العلاقات الشخصية المتفاعلة التي طورها الأفراد خلال التاريخ، وتعكس لنا صور الصداقة، الإحترام، كما يقوم بالبحث عن مدى فعالية العضوية داخل المجموعات وأنواعها المختلفة وقابليتها للتراكم. وبمعنى آخر أن هذا البعد بدوره يوضح العلاقات الشخصية بين الناس التي تتطور عبر الزمن بينهم و ينتج عنها الثقة والمعايير والإحترام والتشخيص.²

يتكون هذا البعد من مجموعة العلاقات الخاصة والغير رسمية، و التي هي في الأصل راجعة إلى الأفراد فيما بينهم بحيث يمكن إعتبارها مصدر لرأس المال الإجتماعي، المشكل الوحيد أنها قد لا تظهر بشكل دقيق عبر الأصل الثقافي، و التاريخي بل عبر الإحترام المتبادل بين الأفراد والصداقة، والثقة و الأمانة، والعلاقات المتبادلة، والمعايير، والإشتراك في الإلتزامات، وكذلك التوقعات بطريقة مختلفة عن البعد الإدراكي المعتمد على الثقافة.

لبناء رأس مال إجتماعي قادر على الخلق والمشاركة لابد من وجود تفاعلات شخصية، فالديناميكية الإجتماعية المختلفة المنطوية تحت الثقة والمشاركة في المعايير والقيم والإلتزامات لأي منظمة و علاقاتها يعتمد على وجود البعد العلاقتي.³ إن هذا البعد يتألف من عناصر أو مكونات أساسية:

- أ- الإلتزام: يبرز الإلتزام عندما تتشكل التفاعلات المختلفة بين الأفراد، إذ من المفروض أن يلتزم الشخص بتسديد الدين، وعرض الدعوة التي تحدد مسبقا، فإعتبار بأن الإلتزام والمشاركة مع الآخرين توضحان المشاركة المعرفية في الأفكار وهذا ما يؤدي إلى الإحساس قوي بالغاية.
- ب- الثقة: هي إدراك الأفراد للسلوك المنسجم مع التوقعات، إن الثقة في قدرات الأفراد يصعب على المنافسين إدراكها، وذلك لأنها تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لأنها صعبة التقليد والإحلال و الإبدال، إذ يصعب على المنافسين وصفها بإعتبارها مركبا تنافسيا غامضا، كما تعتبر عنصرا مهما لنجاح المنظمات فهي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الخدمة والأداء في النتيجة.
- ج- الروابط القوية: يقصد بها قوة التلاحم بين الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، والتي تتضمن التوقيت وقوة المشاعر والألفة الحميمة المتبادلة. كما يتحتم على المنظمات أن تعمل على تقوية الروابط بين أفرادها من خلال توفير الوقت والمكان، وذلك بإعتبار أن رأس المال الإجتماعي ينمو من خلال ترابط العلاقات وبناء شبكات عمل قوية تعمل على الإنسجام و التنسيق بين الأفراد وذلك من خلال إشتراكهم في مجال معين ومشاركتهم للمعلومات بإعتبارهم أعضاء في الجماعة.⁴

¹ Kausa, A. (2009). Effects of different dimensions of social capital on innovative activity: Evidence from Europe at the regional level. *Technovation*, 29(3), 218-233, p 220.

² Nahapiet, J., & Ghoshal, S. (1998). Social capital, intellectual capital, and the organizational advantage. *Academy of management review*, 23(2), 242-266.

³ Lesser, E., & Prusak, L. (1999). Communities of practice, social capital and organizational knowledge. *Information Systems Review*, 1(1), 3-10, p7.

⁴ Fussell, H., Harrison-Rexrode, J., Kennan, W. R., & Hazleton, V. (2006). The relationship between social capital, transaction costs, and organizational outcomes: A case study. *Corporate communications: An international journal*, 11(2), 148-161, p 150.

تعتبر الثقة والتعاون من الركائز الأساسية للعلاقات، إلا أن عنصر الثقة يعتبر الأهم و ذلك لإشتماله على الإعتقادات المحددة لمجموعة التعامل، و كذلك فيما يخص السلوكيات الإختيارية كالمشاركة في المعرفة. إن توفر الثقة بين مختلف أطراف شبكة العمل يؤدي إلى عدة أمور أساسية منها النشاط الإبداعي، و من هنا يتضح بأن توفر الثقة يؤدي إلى:

- المساهمة في خفض تكاليف المراقبة على الأطراف الفاعلة داخل المنظمات كالعاملين، كما تقلل من التبعية للشركاء الصغار الذين تحتاجهم المنظمات في كتابة العقود، فكلما كانت الثقة عالية فإنها ستبرز طاقات الأفراد و منها النشاط الإبداعي.
- الثقة تقوم على التقليل من مخاطر الإكراه بين أطراف المجتمع و كذلك بالنسبة لأعضاء المنظمة، وفي هذه الحالة سنضمن المشاركة في المعرفة.
- إذا وضعت الثقة في محلها فإنها ستقوم على إختيار رأس المال البشري الأكثر أهمية، كما أنها تقوم بتحديد رأس المال البشري الأقل أهمية (الأقل مردودية)، و بهذا يتم الإرتكاز على العاملين الأكثر مردودية خاصة في ميدان البحث والتطوير.
- على المنظمة قبل أن تلجأ إلى التعاون لابد لها و أن تأسس هذا التعاون على الثقة المتبادلة، كما يمكن للثقة أن تتطور من خلال التعاون المتكرر و بالتالي يؤدي إلى التغيير في مشاريع النشاط الإبداعي.¹

على ضوء ما سبق فإن التركيز على العلاقات، و مسار الشبكات و كثافتها، و نوعية الروابط الموجودة داخل المنظمات يعتبر العامل المهم في تركيب رأس المال الإجتماعي و كذلك في ديناميكياته، و قابليته للتراكم مثل رأس المال المادي.

3.2.2. البعد الإدراكي "المعرفي" (Cognitive Dimension):

يبحث هذا المؤشر عن اللغة المشتركة والإعتقادات والطموحات والرموز وكذلك الرؤية المشتركة والقيم، بحيث تشكل نوعاً مؤثراً في رأس المال الإجتماعي، وإن الزيادة في التفاعل بين مختلف أطراف المنظمة يؤدي وجود رموز ولغة واضحة المعالم و مقبولة بشكل أكبر.²

إن هذا المؤشر يدل عامة على الموارد التي توفر التمثيليات المشتركة، و كذا التفسيرات، و بهذا فإن هذا البعد يقوم بالتأويل والتفسير لكل المعاني بين أطراف العلاقة ومن جهة أخرى يستخدم أدوات مثل اللغة والرموز والقصص وغير ذلك. يعتبر القبول والتوافق العام من الجماعة لطريقة قيادة وإدارة المنظمة السائد، و الذي هو أساساً رد فعل لتلك العوامل الثقافية والجغرافية المشتركة و المنشأة للبعد الإدراكي للمجتمع. إن توفر البعد الإدراكي بنسب عالية يؤدي إلى الزيادة في رصيد مخزون رأس المال الإجتماعي بنسب عالية أيضاً، إذ أن العضو المنظم في الجماعة سيتوقع إمتلاك الآخرين المستوى نفسه من الإدراك، و هذا ما سيساهم في إمكانية المشاركة الفعالة وكذا التعاون وتبادل الخبرات، يمكن أن تكون النتيجة عكسية في حالة ما كانت الجماعة لا تؤمن بالمدرجات، ولا سيما مع إدراك الجماعة بعدم العدالة، لينشأ لديهم الشعور بالشك والعدائية أحياناً، و هذا ما يولد ما يسمى "بالمجتمعات المفككة".³

¹ Kausa, Op cit. P 221.

² Su, K., Lee, Y., & Tsai, Y. (2005). The paradigm of knowledge acquisition and social capital in engineering education: empirical research from Taiwanese universities. *World Transactions on Engineering and Technology Education*, 4(1), 93-98, p 94.

³ Milani, C. (2003, October). Social Capital and Local Development Theories: Lessons from the Pintadas Experience (Bahia, Brazil). In *IV Conferencia Regional ISTR_LAC* (pp. 8-10), p 07.

إن وجود البعد المعرفي داخل شبكة العمل يعزز من وسائل المشاركة و كذا الفهم بين الأفراد، ومن أهم العناصر المكونة لهذا البعد:

أ- اللغة المشتركة: إن تعدد الثقافات واللغات تجعل كل فرد مولع بلغته، وذلك بإعتبار لغته هي أساس سموه في المجتمع وكذا داخل المنظمة، كما تعتبر المصدر الرئيسي للتفاعلات بين العاملين مع بعضهم البعض يوميا، وتقوم على تسهيل الفهم من أجل الإشتراك في الأهداف الجماعية.¹

ب- الرؤية المشتركة: المقصود منها النقاط المشتركة بين مختلف أعضاء شبكة العمل الواجب تحقيقها، أو أنها نظرة لأليات الترابط المختلفة المساعدة على الوصول إلى التكامل والمشاركة بالموارد. إن إعتبار أعضاء شبكة العمل الذين يمتلكون نظرة موحدة لديهم القابلية ليصبحوا شركاء بمواردهم و إمكانياتهم، أو إمكانية تبادلهم للموارد.²

يمكن الإحاطة بكل بعد من الأبعاد من خلال الجدول التالي:³

الجدول 3.1: خصائص أبعاد رأس المال الإجتماعي

أبعاد رأس المال الاجتماعي			
البعد الهيكلي	البعد الادراكي	البعد العلاقائي	
شبكة العلاقات	المشاركة بالرموز و اللغة	الثقة	مكوناته
الفرص المتاحة	المشاركة بالقصص	المعايير	
التنظيم المناسب		الالتزام	
		التوافق	
الفرصة	القدرة	الدافعية	
من و كيف	ماذا	لماذا و أين	الاسئلة البحثية العامة
المعلوماتي	الدعم الاجتماعي و التكافل	التأثير و السيطرة	من حيث التداخل
البعد الارتباطي	البعد التجسدي	البعد الرابط	UNCRD
Bonding	Briding	Linking	
الفرص الهيكلية لفسح المجال للمشاركة الاجتماعية	القدرة على الادراك للمشاركة	العلاقات المتعددة على الاندفاع اتجاه المشاركة	الأبعاد المدمجة

المصدر: عبد الناصر علك حافظ، عبد الله حكمت النقرار، وفاء عدنان حميد، الاستثمارات الفاعلة لنكاه الأعمال وفقا لمدخل رأس المال الإجتماعي،

¹ Chiu, C. M., Hsu, M. H., & Wang, E. T. (2006). Understanding knowledge sharing in virtual communities: An integration of social capital and social cognitive theories. Decision support systems, 42(3), 1872-1888, p 1879.

² Purchase, S., & Phungphol, Y. (2008). Social capital in Southeast Asian business relationships. Industrial Marketing Management, 37(5), 523-530. P, 524.

³ عبد الناصر علك حافظ، (2012)، عبد الله حكمت النقرار، وفاء عدنان حميد، الاستثمارات الفاعلة لنكاه الأعمال وفقا لمدخل رأس المال الاجتماعي، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد93، ص 186.

3.2. المؤشرات القياسية لرأس المال الاجتماعي

يعتبر قياس رأس المال الاجتماعي صعب وذلك لوجود مجموعة من العراقيل والإشكاليات، وذلك بإعتبار صعوبة حصر وتكميم بشكل مباشر الأبعاد التي يتكون منها، مثل الثقة، والتجمعات، والشبكات، والمعايير. في حقيقة الأمر يبرز مفهوم رأس المال الاجتماعي من خلال العلاقات الموجودة على مستوى الجماعة، ومع هذا فإن قياسه يتم عادة على مستوى الأفراد بناء على تساؤلات توجه إليهم ثم يتم تجميعها. فالسؤال الذي يطرح نفسه هل بمقدورنا الحصول على بيانات من الأفراد تتضمن الثقة والعلاقات وغيرها؟

في صورة أخرى، وهي إستحالة استخدام رأس المال الاجتماعي للمقاربات الدولية، وذلك لعدم مطابقة إستخدامات المعايير نفسها لقياس الثقة و الشبكات في جميع الدول و السياق، إلا أن البعد الثقافي يدخل ضمن حيز هذه العلاقات، و بهذا يؤخذ بعين بالإعتبار. قام "بوتنام" بتصنيف رأس المال الاجتماعي مرتكزا بذلك على معيار الثقة الناتجة عن إستخدامه، ففصل رأس المال الاجتماعي إلى صنفين:

- رأس مال اجتماعي عابر: المغزى هنا أن الروابط والعلاقات الاجتماعية تبنى في أطر إجتماعية متنوعة، ولا تقوم هذه على الروابط التقليدية كالدين أو العرق أو النسب، وإنما تعتمد في حد ذاتها على إرتباط أفرادها بمجموعة من الأهداف التي تجمعهم، وهذا بدوره يساهم في تشكيل نمط من الثقة تسمى "الثقة المجتمعية" (Gneralized Social Trust)، والتي تدفع المواطنين للمشاركة في شؤون مجتمعهم.
- رأس مال اجتماعي رابط: يتميز عن سابقه أنه يتشكل من روابط وعلاقات إجتماعية مغلقة، بصيغة أخرى هذه القنوات والأبنية الاجتماعية تعتمد على الروابط التقليدية ولا تتولد لدى أعضاء هذه الشبكات رغبة في المشاركة خارج نطاق الجماعة، مكونين بذلك نمط من الثقة الفردية أو الشخصية (Personlized Trust).

إلا أنه في الحقيقة لا يوجد خط فاصل بين الصنفين، فهناك إمكانية لتحويل الرابط إلى العابر من خلال التفاعلات الاجتماعية، وخير مثال على ذلك المشاريع التجارية الصغيرة العائلية التي تقوم في إدارتها على العلاقات والروابط الاجتماعية المباشرة والمتمثلة في العائلة وهذا نحصل على رأس مال اجتماعي رابط، في الحصول على كافة الإحتياجات الأساسية للمشروع. إلا أنه وبمرور الوقت ومع اتساع رقعة النشاط يبدأ أصحاب تلك المشروعات في تكوين روابط إجتماعية أخرى بالإحتكاك مع أناس خارج حدود الجماعة التي بدأوا معها المشروع من خلال إكتساب عدد من المهارات والأدوات، وهذا هو رأس مال الاجتماعي العابر.

وهذا الصدد نجد عدة عراقيل تمكنا من الحصول على مقياس واحد ومثالي لرأس المال الاجتماعي. ومن خلال دراسة الأدبيات الخاصة بالموضوع، كان هنالك نوعين من المحاولات لقياس رأس المال الاجتماعي، والمتمثل في:

- تطوير مؤشر جزئي لرأس المال الاجتماعي: وهذا عن طريق دراسات تطبيقية من أجل معرفة تأثير رأس المال الاجتماعي على بعض المتغيرات، مثل الزراعة أو الصحة، التعليم، الفقر أو غيرها.
- تطوير مؤشر وطني(كلي) لقياس رأس المال الاجتماعي: و يكون ذلك بقياس مجموعة مؤشرات وطنية يمثل كل واحد منها بعدا من أبعاد رأس المال الاجتماعي.¹

¹ محمد نصر، جميل هلال. (2007). قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ص 23-25.

لجأ (F. Fukuyama, 1995) إلى ثلاث مؤشرات عند قياس رأس المال الإجتماعي و هي:

- أ- درجة التجانس داخل الجماعة: عندما يصبح الأفراد أعضاء داخل منظمة، فإن التجانس بينهم يعتبر كمؤشر مهم لقياس رأس المال الإجتماعي، و يظهر ذلك من خلال مستوى التعاون، والتعاون تحت ضغوط.
- ب- محيط الثقة: لا بد أن يتوج العمل الجماعي والتعاون بالثقة المتبادلة بين الأعضاء، فهي تمثل الفائدة الأساسية للمنظمة. فالمنظمة التي تقوم بالإرتكاز على مبادئ الثقة، يمكنها أن تستفيد منها في تحقيق مآرب أخرى تصب في نشاط آخر.
- ج- العوامل الخارجية: يقصد بها مدى إرتباط وتفاعل المحيط الخارجي مع الجماعة، بعبارة أخرى إرتباطها مع غيرها من الجماعات الإجتماعية، وكذا علاقتها مع الدولة.¹

إبتكر (Putnam, 2000) مؤشرا لقياس رأس المال الإجتماعي في كتابه "لعب البولينغ منفردا"، إحتوى مؤشر (Putnam) على أبعاد هيكلية، وأبعاد أخرى تتعلق بالمحتوى كالثقة والصدقة والمشاركة. تم إستخدام في هذا المؤشر عدة مصادر مختلفة من أجل الحصول على مخزون لرأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، إحتوت دراسته على خمسين ولاية أمريكية. الجدول التالي يوضح مؤشر " (Putnam) الشمولي":

شكل 2.1: مكونات مؤشر رأس المال الإجتماعي الشمولي لـ "Putnam"

1. معايير حياة المجتمع التنظيمية (Measures of community organizational life):	✓
الخدمة في لجنة أو منظمة محلية خلال السنة الماضية (نسبة مئوية).	✓
الخدمة في مكتب لناد أو منظمة خلال السنة الماضية (نسبة مئوية).	✓
المنظمات المدنية أو الاجتماعية لكل 1000 شخص.	✓
متوسط عدد اجتماعات النوادي التي تم حضورها السنة الماضية.	✓
متوسط عدد عضوية المجموعات.	✓
2. معايير الانشغال (الارتباط) بالشؤون العامة (Measures of engagement in public affairs):	✓
معدل التصويت في الانتخابات الرئاسية العامين 1998 و 1992.	✓
الاجتماعات العامة التي تم حضورها في المدينة أو الشؤون المدرسية خلال السنة الماضية (نسبة مئوية).	✓
3. معايير التطوع المجتمعي:	✓
عدد المؤسسات الغير ربحية لكل 1000.	✓
متوسط عدد المرات التي عملت بها في مشاريع مجتمعية خلال العام الماضي.	✓
متوسط عدد المرات التي تم فيها عمل تطوعي خلال السنة الماضية.	✓
4. معايير اجتماعية غير رسمية:	✓
هل توافق على: أنا أقضي وقتا كثيرا في زيارة الأصدقاء؟	✓
متوسط عدد المرات التي قمت بها بعمل تطوعي السنة الماضية.	✓
5. مقاييس الثقة:	✓
هل توافق على: يمكن الثقة بمعظم الناس؟	✓
هل توافق على: معظم الناس شرفاء؟	✓

المصدر: محمد نصر، جميل هلال. قياس رأس المال الإجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

¹ Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity* (No. D10 301 c. 1/c. 2). New York: Free press. pp 87- 90.

أما البنك الدولي فيعتبر في طليعة المهتمين برأس المال الإجتماعي، ويتجلى ذلك في دوره الفعال في معالجة قضايا الفقر وفي زيادة فرص التنمية، كل هذه المكتسبات كانت من خلال خبرته الطويلة والواسعة التي مكنته من إستحداث أدوات تهيأ جو مناسب لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المال الإجتماعي، وأحدثها "الإستبيان المتكامل لقياس رأس المال الإجتماعي" (Grootaert, 2004). وهي مقسمة إلى ستة أبعاد: المجموعات والشبكات، الثقة والتضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والإتصالات، التماسك الإجتماعي، التمكين والنشاط السياسي.¹

من جهة أخرى قامت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (OECD) بالتعاون مع مكتب الإحصاءات القومية البريطاني، وذلك بتنظيم مؤتمر في لندن سنة 2002 من أجل الوقوف على التحديات التي تقابل عملية قياس رأس المال الإجتماعي. شهد المؤتمر حضوراً لممثلي البنك الدولي واليونسكو وعدداً من الدول. وقد خلصت أعمال المؤتمر على محاولة التوفيق بين أدوات القياس المختلفة لتسهيل إجراء المقارنات الدولية، والخطوات الواجب أتباعها لتحسين عملية مقارنة البيانات الخاصة برأس المال الإجتماعي بين الدول المختلفة، كما تم التوصل إلى إمكانية تطوير نموذج يتكون من أسئلة قصيرة يمكن إستخدامها دولياً. أما الدول المشاركة قدمت معظمها أوراق عمل حول قياس رأس المال الإجتماعي في بلدانهم، وناقش المؤتمر عدداً من القضايا من بينها مفهوم رأس المال الإجتماعي وقياسه، والممنوعات التي يجب مراعاتها عند ترجمة مصطلح رأس المال الإجتماعي من بلد لآخر، كما تم ربط رأس المال الإجتماعي بالتنمية والفقر وبعض المتغيرات الأخرى.²

3. الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الأبعاد المؤسساتاتية ورأس المال الإجتماعي:

هنالك دراسات تناولت العلاقة بين المؤسساتاتية ورأس المال الإجتماعي، إلا أنها لم تكن ملمة بكل الأبعاد المؤسساتاتية أو أبعاد رأس المال الإجتماعي، وتأثير كل منهما على الأخر. وعليه سنأخذ أهم الدراسات التي إستطعنا الإطلاع عليها وإعتمدنا عليها في بناء الدراسة، مركزين في ذلك على مرحلتين الأولى عبارة عن النماذج التي عنيت بدراسة تأثير المؤسسات السياسية أو الإقتصادية على بعد من بعد رأس المال الإجتماعي، والمرحلة الثانية التي عنيت بدراسة تأثير رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسساتاتية، نذكر منها:

دراسة (Putnam, 1993):³

- دراسة تحت عنوان "المجتمع المزدهر - رأس المال الإجتماعي و الحياة العامة"، أجرى أبحاثه التجريبية حول الأداء المؤسسي الإقليمي في إيطاليا، من أجل مناقشة العلاقة بين رأس المال الإجتماعي والمشاكل الإجتماعية. من خلال تحليل البيانات على المستوى الإقليمي الإيطالي من القرن التاسع عشر إلى الثمانينات، بحيث يظهر "Putnam" أن بعض المناطق لديها مستويات عالية نسبياً من رأس المال الإجتماعي في حين توجد أخرى مستوياتها أقل بكثير.

¹ <http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm>.

² محمد نصر، جميل هلال، (2007)، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ص 24.

³ Putnam, R. D. (1993). The prosperous community. *The american prospect*, 4(13), 35-42.

- أظهر تحليل "Putnam" دليلاً قوياً على أن رأس المال الإجتماعي الذي تجسده القواعد والشبكات من المشاركة المدنية شرط مسبق للنمو الإقتصادي والحكومة الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير السجل التاريخي إلى أن الرفاهية الإقتصادية لهذه المجتمعات تنبع من كونها مدنية، وليس العكس.

دراسة (Judith Tandler, 1997):¹

- إعتد في كتابه الموسوم "الحكومة الجيدة في المناطق الإستوائية"، من خلال الإستفادة من حالات الأداء الجيد من قبل الحكومة في البرازيل. فتم توضيح كيف يمكن للأشخاص الذين يعملون في الهيئات العامة أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات التي يعملون فيها، وبالتالي خلق رأس المال الإجتماعي الذي يطور التآزر بين القطاعين العام والخاص.

دراسة (K. Newton and P. Norris, 1999):²

- عنوان الدراسة الثقة في مؤسسات "الديمقراطيات الثلاثية"، تم قياس الثقة المؤسساتية عن طريق مسح القيم العالمية (World Values Survey)، مع أربعة نقاط باستخدام السؤال التالي: "يرجى إلقاء نظرة على هذه البطاقة وأخبرني عن كل عنصر، ما مدى الثقة التي تضعها في المؤسسات:

1- قدر كبير؟

2- كثيراً نوعاً ما؟

3- ليس كثيراً؟

4- لا شيء على الإطلاق؟

- مقارنة للإستطلاع العام لعشر مؤسسات التي يمكن تقسيمها إلى مؤسسات في القطاع العام، بحيث نفهم على أنها الأكثر ارتباطاً بالوظائف الأساسية للدولة بما في ذلك (البرلمان، والخدمة المدنية، والنظام القانوني، والشرطة، والجيش) والمؤسسات الأخرى في القطاعين الخاص والغير ربحي (كنظام التعليم، والكنيسة، والشركات الكبرى، ونقابات العمال، والصحافة).

- النتائج المحصل عليها دلت على وجود معاناة لجميع المؤسسات العامة التي تم فحصها، من خلال ملاحظة تراجع كبير للثقة وإن كان هنالك تفاوت. كان أكبر إنخفاض للثقة في القوات المسلحة بـ 15، الأمر الذي يعكس إنخفاض مكانة الجيش في فترة ما بعد الحرب الباردة أو التحولات الثقافية التي تقوم على دعم

¹ Tandler, J. (1997). *Good government in the tropics*. Johns Hopkins University Press.

² Newton, K., & Norris, P. (1999). Confidence in Public Institutions: Faith, Culture or Performance? Pharr, S. and Putnam, R. (eds.): *Disaffected democracies: What's Troubling the Trilateral Countries*, p 3-4.

المؤسسات الهرمية والسلطوية. كذلك هناك تآكل متواضع ولكنه هام في الثقة بالنظام القانوني، والشرطة، الخدمة المدنية والبرلمان. من الملفت للنظر أن الثقة في الهيئات التشريعية والتي تعتبر المؤسسة التمثيلية الرئيسية التي تربط المواطنين والدولة نراها بعيدة ما يقارب من 30 نقطة أقل من الثقة في الشرطة. أما في الجهة المقابلة في المؤسسات الخاصة والقطاع الغير الربحي، نجدها نتائج غير متناسقة. ففي حين إنخفضت الثقة في الكنيسة، نراها قد ظلت في النظام التعليمي مستقرة، وزادت بشكل طفيف فيما يخص الشركات الكبرى والصحافة. وبهذا كانت مشاكل الثقة أكثر إنتشارا في القطاع العام أكثر منها في القطاع الخاص.

دراسة (Newton and Norris, 2000)¹:

- تم تحليل الدراسات الإستقصائية للقيم العالمية في سبعة عشر دولة للديمقراطيات الثلاث، فتحصلا على إرتباط إيجابي وقوي على المستوى الكلي. كما يفسرون النتائج التي توصلوا إليها كدليل على أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يساعد في بناء مؤسسات إجتماعية وسياسية فعالة، مما يساعد فعالية الحكومات، وهذا بدوره يشجع الثقة في المؤسسات المدنية. هذا هو أيضا منطق حجة (Putnam, 1993)، الذي يظهر فيه أن الأداء الحكومي الإقليمي يعتمد على مستويات رأس المال الاجتماعي الإقليمي.

دراسة (Uslaner, 2002)²:

- في دراسة أجراها تحت عنوان " أسس الثقة الأخلاقية" التي ترى أن هناك مصادر مهمة أخرى تخلق رأس المال الاجتماعي مثل تجارب الطفولة المبكرة في علاقات الثقة في أسرة ومع ذلك تعتبر التأثيرات الموجودة في الطفولة المبكرة على الثقة نتيجة لتجارب الوالدين مع مؤسسات النظام على مستوى الشارع.
- هذا النموذج ساعد على تحديد بعض الأبعاد الهامة لمؤسسات الدولة التي ترتبط إرتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعي، فهذه المؤسسات تعتبر عاملا مؤثرا على آراء المواطنين تجاه الآخرين.

دراسة (B. Rothstein, D. Stolle, 2008)³

- الهدف منها معرفة ما إذا كان هناك أنواع معينة من المؤسسات مثل النظام القانوني، الشرطة، مؤسسات الرعاية الإجتماعية تلعب دورا أكثر أهمية في تعميم الثقة من المؤسسات السياسية أو التمثيلية. بطبيعة الحال هنا يمكن إستكشاف مسألة مصادر رأس المال الاجتماعي بشكل أفضل في إطار طولي.
- تم إستخدام الطابع الطولي للمسح العالمي للقيم، وتقدير الكيفية التي تتعلق بها التغيرات في المواقف إتجاه المؤسسات بالتغيرات في الثقة العامة في مجتمعات مختلفة. بعد ذلك شملت الدراسة قياس المؤسسات نفسها،

¹ Newton, K., & Norris, P. (2000). Confidence in public institutions. Disaffected democracies. What's troubling the trilateral countries, 52.

² Uslaner, E. M. (2002). The moral foundations of trust. Cambridge University Press.

³ Rothstein, B., & Stolle, D. (2008). The state and social capital: An institutional theory of generalized trust. Comparative politics, 40(4), 441-459, p 19.

ويتطلب هذا التوضيح التجريبي للنظرية دمج القياسات المؤسساتية الإحصائية الكلية (التي تم إتخاذها قبل المسح لضمان المنطق السببي الصحيح). كما تم إضافة إختبارات على المستوى الجزئي أيضا. وتم طرح التساؤل هل الأفراد أو المؤسسات التي عانت من الفساد أو التمييز أو إنعدام الحماية، يعتبرون أقل ثقة؟.

- تم إستفسار مواطنين من 56 بلدا، وذلك من أجل التمييز بين أنواع الثقة في المؤسسات وفقا لقائمة من تسعة أنواع مختلفة من الثقة. كما تم وضع ثلاثة أبعاد مختلفة للمؤسسات، فتضمن البعد الأول في الواقع معظم المؤسسات السياسية ذات المكاتب المنتخبة، مثل الثقة في البرلمانات والحكومات و الأحزاب السياسية، الخدمة المدنية. ففي العديد من البلدان قد ينظر إلى الخدمة المدنية على أنها حزبية وإمتداد للمكاتب الحكومية المنتخبة، بل وفي كثير من البلدان كثيرا ما يتم تسييس موظفي الخدمة المدنية.
- أما بالنسبة للبعد الثاني، فيعكس مجموعة مؤسسات النظام التي من المتوقع أن تعمل مع تحيز سياسي، أو وبطريقة محايدة، على الرغم من أن التجارب الفعلية في النظم الإستبدادية تكون مختلفة في بعض الأحيان. شمل هذا البعد الثقة في الجيش والمؤسسات القانونية والشرطة. وأخيرا بالنسبة للبعد الثالث إحتوى على الثقة في المؤسسات التي تتحقق من سلطة المؤسسات التي لها مكاتب منتخبة، وهذا يشمل وسائل الإعلام. وبعبارة أخرى، فإن المواطنين يميزون بين المؤسسات الحكومية، خاصة وأن المؤسسات السياسية تتميز عن المؤسسات التي تساعد على الحفاظ على القانون والنظام.

دراسة (Jamal, A., & Nooruddin, I. 2010)¹:

- تم الإستناد إلى ثلاثة أسئلة طرحها مسح القيم العالمية لعام 2002 على المجيبين في 81 بلدا. كانت طبيعة الأسئلة المقدمة للمستطلعين هي أن يثبتوا ثقتهم في ثلاثة مؤسسات سياسية وطنية مختلفة، وهي: البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية. بعد ذلك تم وضع نموذج حسب الإستطلاع المقدم للثقة المعممة كدليل على مؤشر الثقة السياسية الناتج، ومجموعة من المتغيرات الديموغرافية. هنالك عدة أدلة دامغة تدعم الإفتراض الأول: مسائل الثقة السياسية لمستويات الثقة المعممة. في الحالات التي يتمتع فيها المواطنون بمستويات أعلى من الثقة السياسية، فإنهم أكثر عرضة للثقة للأعضاء الآخرين في مجتمعاتهم بغض النظر عن نوع النظام.
- نظرا لأن الثقة المعممة تنبع من الثقة في المؤسسات السياسية القائمة، فإن مستويات الثقة العالية لا ينبغي أن تكون مفيدة بالمثل لدعم الديمقراطية في كل مكان. من المفترض أن المواطنين الذين لديهم ثقة أكبر في أنظمتهم في بيئات ديمقراطية وغير ديمقراطية هم الذين يجدون أن المؤسسات السياسية القائمة أكثر فائدة. إن الآثار المترتبة عنها عميقة، بحيث يتمتع المواطنون بثقة سياسية أكبر ولكن آثار هذه الثقة ستكون مختلفة عبر أنواع النظام.

¹ Jamal, A., & Nooruddin, I. (2010). The democratic utility of trust: A cross-national analysis. The Journal of Politics, 72(1), 45-59, p 47.

دراسة (Mina Balamoune-Lutz, 2011) ¹

تناولت آثار المؤسسات ورأس المال الاجتماعي القائم على الثقة، مع السيطرة على اثنين من المحددات الرئيسية الأخرى للتنمية الاقتصادية، كرأس المال البشري والتجارة. فقامت بتمثيله في النموذج التالي:

$$\text{income} = f(\text{human capital, openness, institutions, social capital})$$

المتغيرات المدرجة على الجانب الأيمن هي مؤشرات الجودة المؤسساتية، رأس المال البشري، الإنفتاح على التجارة الدولية، و رأس المال الاجتماعي. المتغير التابع هو القيمة المعدلة لتعادل القوة الشرائية لدخل الفرد. مؤشر رأس المال البشري المستخدم في هذه الدراسة هو محو أمية الكبار، وتم استخدام نسبة الواردات و الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للإنفتاح على التجارة الدولية. اعتمد في هذه الدراسة على البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي سنة 2005.

- دراسة (Crozier et al. 1975) توصل إلى أن عدم الرضا و الثقة عن أداء مؤسسات الحكم الديمقراطي أصبحت تنتشر على نطاق واسع في البلدان الثلاثية، فالمواطنين غير راضين عن المؤسسات المركزية للديمقراطية التمثيلية.

دراسة (Christine Arnold, Eliyahu V. Sapir, Galina Zapryanova, 2012) ²

- تم وضع نموذج لفهم ديناميكية الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. تم أخذ العينة من قاعدة بيانات "Eurobarometer" للمدة (2005 – 2010)، ولإثبات هذه الفروقات تم دراسة متوسط مستويات الثقة في الدول الأعضاء القديمة والجديدة، ساعدت هذه المقارنة في تقييم ما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين مجموعة البلدان أم لا. المؤسسات التي أخذت كمعيار لتقييم الثقة لها هي البرلمان الأوروبي، و اللجنة، و مجلس الوزراء، و محكمة العدل الأوروبية، و البنك المركزي، وتم تحديد كل من هذه النماذج على النحو التالي:

$$\text{Logit (Trust_EU_Insitution}_{it}) = \beta_{0k} + \beta_{1k}\text{Trust_MS}_i + \beta_{2k}\text{Political_capital}_i + \beta_{3k}\text{Ideology}_i + \beta_{4k}\text{Predisposing_characteristics}_i + u_i$$

- أكدت النتائج أن كل من الديمقراطية الوطنية، والعضوية في الاتحاد الأوروبي يولد المزيد من الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. نلاحظ بأن النتائج مختلطة عندما يتعلق الأمر بفرضية "التعبئة المعرفية"، فنرى أن الإهتمام بالسياسة والوضع المهني العالي يميلان إلى جعل المواطنين أكثر دعماً لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، مما يؤكد صحة النظرية الأصلية التي تحصل عليها (Inglehart, Rabier and Reif, 1991). أدى إرتفاع مستويات التعليم إلى إنخفاض الثقة على المستوى الفردي، وذلك بإعتقاد أن تسييس التكامل الأوروبي يؤثر

¹ Balamoune-Lutz, M. (2011). Trust-based social capital, institutions, and development. *The Journal of Socio-Economics*, 40(4), 335-346, p 338.

² Arnold, C., Sapir, E., & Zapryanova, G. (2012). Trust in the institutions of the European Union: A cross-country examination, p 19 - 34.

على العلاقة بين المعرفة والثقة، فقد يؤدي التعليم العالي إلى الوعي بالتقصير الموجود من طرف المؤسسات الأوروبية مما يجعل المواطنين أكثر ترددا، أو حتى غير راغبين في الوثوق.

- إن النتائج المتضاربة عندما يتعلق الأمر بالإهتمام السياسي من جهة والتعليم من جهة أخرى، تشير إلى أن الإهتمام والمعارف ليستا مؤشرات لمفهوم للتعبئة المعرفية. زيادة على ذلك أصبحت العلاقة بين التعليم والثقة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي إيجابية، مما يشير إلى أن السياق لا يتعلق فقط بالثقة في المؤسسات المحلية بل أيضا فيما يتعلق بالخصائص الإجتماعية والإقتصادية الأساسية. إن لكل مؤسسة من مؤسسات الإتحاد الأوروبي الخمس الرئيسية هيكل ووظائف مختلفة، مثل البرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية لها وظائف تعادل عموما نظيراتها المحلية. أما المؤسسات الأخرى مثل المفوضية الأوروبية فليس لديها مؤسسات موازية محلية فورية، وبالتالي من الممكن إستنتاج أن المؤسسات التي لديها نظراء محليين واضحين سيكون من السهل على المواطنين تكوين فكرة حولهم.

دراسة (Kim, H. H. 2012)¹

- الغرض منها هو التحقيق في محددات الثقة المؤسساتية. إسترشد التحليل التجريبي بخطين من الإستقصاء، هو كيف تأثير الثقة العامة والهوية العابرة للحدود على درجة الثقة الفردية في عمل المؤسسات العالمية، وهذه المؤسسات هي: البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات.
- إرتكزت هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات تابعة لقياس الثقة المؤسساتية (TRUST_WB) و (TRUST_WTO) (TRUST_MNC)، الثقة في البنك الدولي، الثقة في المنظمة العالمية للتجارة، الثقة في الشركات، متعددة الجنسيات. في الإستبيان سئل المشاركون عن تقييمهم الذاتي لمختلف المؤسسات السياسية والإقتصادية والربحية وغير الحكومية. كانت الصياغة الدقيقة للسؤال هي: "يرجى الإشارة إلى أي مدى تثق بالمؤسسات التالية التي تخدم مصلحة المجتمع؟. إذا كنت لا تعرف ما الرد أو إذا كان هناك رأي معين، يرجى قول ذلك". وتشمل خيارات الإجابة:
- تثق كثيرا .
- تثق إلى درجة معينة.
- لا تثق إلى درجة معينة.
- لا تثق على الإطلاق.

¹ Kim, H. H. (2012). Determinants of Individual Trust in Global Institutions: The Role of Social Capital and Transnational Identity. *Sociology Mind*, 2(03), 272.

- أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فكانت على النحو التالي: أحدهما للثقة العامة والآخر للهوية. أما السؤال المتعلق بمتغير الثقة المعممة (GEN_TRUST) المستخدم في التحليل كما جاء في مسح البارومتر الآسيوي، هل تعتقد أن الناس بصفة عامة يحاولون أن يكونوا مفيدين؟، أو هل تعتقد أنهم يبحثون عن أنفسهم فقط؟. فكانت الخيارات:

1- يحاول الناس أن يكونوا مفيدين.

2- معظم الناس يبحثون عن أنفسهم.

3- لا أعرف.

- أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني، "الهوية عبر الوطنية" (TRANS_ID). إن المعلومات التي تم جمعها من الأسئلة في الإستطلاع كان محتواها هو كيفية رؤية الناس لبعضهم وذلك إذا كانوا ينتمون إلى مجموعة عبر وطنية (مثل الشعب الآسيوي من أصل صيني، والناس الذين يتحدثون نفس اللغة أو ممارسة نفس الدين). كان السؤال: هل تعرف من خلال مجموعة عبر وطنية؟

1- آسيوي.

2- هوية عبر الوطنية أخرى (يرجى التحديد).

3- لا، أنا لا أعرف بشكل خاص مع أي مجموعة عبر وطنية.

- وفقا لمخرجات الإنحدار، فإن معاملات متغير الهوية عبر الوطنية تتسم بالسلامة والسلبية على الدوام. فالأشخاص اللذين يعرفون بالإنتماء إلى مجموعة تقع خارج الحدود الوطنية، هم أقل احتمالا لأن يثقوا بالمؤسسات العالمية. ومن الواضح أن العولمة لن تتفاهم إلا بمرور الوقت، وكما لاحظ العديد من العلماء فإن عملية العولمة متعددة الأوجه .

دراسة (بخوش أحمد، حمداوي عمر، 2014)¹:

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الهوية التنظيمية في تشكيل الرأس المال الإجتماعي خاصة الفكري كما يسميه "بيار بورديو" في المجالات الإجتماعية التي تتكون منها مؤسسة التعليم العالي والتي تتطلب على مستخدميها مجموعة من الخصائص والمميزات الواجب توفرها في كل فرد ينتمي إليها ومن بينهم الأساتذة الباحثين بالدرجة الأولى.

- أجريت الدراسة بواسطة إستبيان موجه إلى عينة شملت 20 أستاذ ذوي مناصب إدارية في المستويات التنفيذية بالقطب الجامعي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، شملت ثلاث أقطاب جامعية وهي كلية الحقوق والعلوم

¹ أ.د.بخوش أحمد، أ.حمداوي عمر(2014)، الهوية التنظيمية وتشكيل الرأس المال الاجتماعي للأساتذة الباحثين في مؤسسة التعليم العالي دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

السياسية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات.

- النتائج المحصل عليها أفضت إلى أن الهوية التنظيمية الفردية قوية عندما يتعلق الأمر بتلبية الحاجات الخاصة للعامل ولا يهيمه هوية الآخر سواء تمثلت في جماعة أو مؤسسة، لأن إنتمائه ميكانيكي أو عضوي فقط وهذا ما يدل على عدم وجود تماسك اجتماعي بين الأفراد العاملين، وهذا ما يهدم رأس المال الاجتماعي. كما توصلت الدراسة إلى أن الهوية التنظيمية للمؤسسة ضعيفة عندما يتعلق الأمر بالقوانين واللوائح والأعراف التنظيمية لأنها تعيق المصلحة الخاصة، وبالتالي يكون إنتماء العامل عضوي وهذا ما يدل على عدم بناء رأس مال اجتماعي يساهم في بناء المؤسسة.

الخاتمة:

مما تقدم فإن النظرة المؤسسية تتميز بالتوسع التي تصعب من حصرها في نظريات معينة، إلا أنه يمكننا التفريق بين مرحلتين مهمتين في مسار الإقتصاد المؤسسي وهما: المدرسة المؤسسية القديمة (OIE) ومن روادها Veblen، Galbraith، Commons، والتي كانت مناهضة للفكر النيوكلاسيكي الذي ركز على عقلانية المستهلك والمنتج عن طريق دوال رياضية متناسيا الجانب الإجتماعي أو السلوك الإنساني المحض.

أما الإقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) والذي كان ظهوره سدا لثغرات وجدت لدى المدرسة المؤسسية القديمة، إرتبط ظهور هذا التوجه بالمفكر Ronald Coase، أما التسمية فتعود إلى Oliver Williamson سنة 1975.

البناء المؤسسي القائم على درجة التقدم والجودة الديمقراطية والتقدم الإقتصادي أصبحت تعتمد على عناصر منبثقة من المجتمع نفسه وأطلق عليها (رأس المال الإجتماعي)، بإعتبار أن هذه المؤسسات هي قواعد اللعبة التي تحكم علاقات الأطراف المختلفة وتعاملاتهم. فالنظريات التقليدية للتنمية تحول التركيز من تراكم رأس المال إلى توسيع القدرات الإنسانية كوسيلة رئيسية للتنمية، بحيث لو أرادت الدولة التنموية أن تلعب دورا فعالا فعليها تعزيز التنمية من خلال توسيع القدرات والمفتاح هنا هو علاقة الدولة بالمجتمع.

تعددت مفاهيم رأس المال الإجتماعي والتي إبتعدت كثيرا عن السياق الرئيسي للمصطلح أو المفهوم، ففكرة رأس المال الإجتماعي ليست بالفكرة الجديدة وكان إستخدامها منذ القدم، وتم ظهوره لأول مرة كمصطلح على يد Lyda Hanifan. المصدر الرئيسي لرأس المال الإجتماعي هو حقل العلوم الإجتماعية، تعود التسمية "رأس المال" نظرا لتراكمه عبر الزمن، أما تسميته "الإجتماعي" بإعتبار أنه يعنى الفرد الذي بدوره ينتهي لمجتمع يضمه.

الفكر المؤسسي يبرز دور الدولة خاصة المؤسسات السياسية، وبالتالي تتضح لنا جدلية العناصر المؤسسية الأكثر أهمية في تحقيق التنمية لرأس المال الإجتماعي من جهة، وتأثير رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسساتية من جهة أخرى، وهذا ما سنلتمسه من خلال الفصول القادمة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لواقع المؤسسات ورأس المال الإجتماعي من
خلال نماذج دولية

المقدمة:

بعد التطرق إلى ماهية كل من المؤسساتية ورأس مال الإجتماعي في الفصل الأول، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف وحصر أبعادهما، ثم تقييم واقع هاتين الأخيرتين عند مجموعة من الدول تم إختيارها دون سواها لسببين، الأول حيث قمنا بإختيار دولة من كل قارة حسب تقسيم البنك الدولي، والثاني لكون هذه الدول حازت على أعلى معدل لمؤشر الرفاهية. حيث قمنا بالإستعانة في جمع البيانات والمعلومات على قواعد بيانات عالمية متمثلة في Legatum index ومؤشرات الحوكمة (World Governance Index).

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الفصل تم تقسيمه إلى جزئين أساسيين هما:

الجزء الأول: نماذج دولية لواقع الأبعاد المؤسساتية.

الجزء الثاني: نماذج دولية لواقع رأس المال الإجتماعي.

1. نماذج دولية لواقع الأبعاد المؤسساتية

بغية الوصول إلى الهدف المسطر لهذا الفصل والإلمام بمختلف جوانبه قمنا بإختيار مؤشرات الحوكمة (Worldwide Governance Indicators)، للتعرف على واقعها من خلال نماذج دولية لكونها من بين أهم أبعاد المؤسساتية. وفيما يلي عرض وتحليل لما جاءت به قواعد البيانات العالمية فيما يخص هاته المؤشرات في كل من كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة وتونس والنرويج وأخيرا كندا.

1.1. واقع مؤشرات الحوكمة لمجموعة من الدول

تتكون الحوكمة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما. يشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها إختيار الحكومات ورصدها وإستبدالها، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال بشكل يتلاءم مع تطلعات المواطنين، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والإجتماعية فيما بينها، وهنا سنحاول التعرف على مستواها عند الدول المختارة من خلال التعرف على مستوى مؤشراتها والمتمثلة في مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر ضبط الفساد و مؤشر سيادة القانون ومؤشر التعبير والمساءلة ومؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف وأخيرا مؤشر نوعية وجودة التنظيمات.

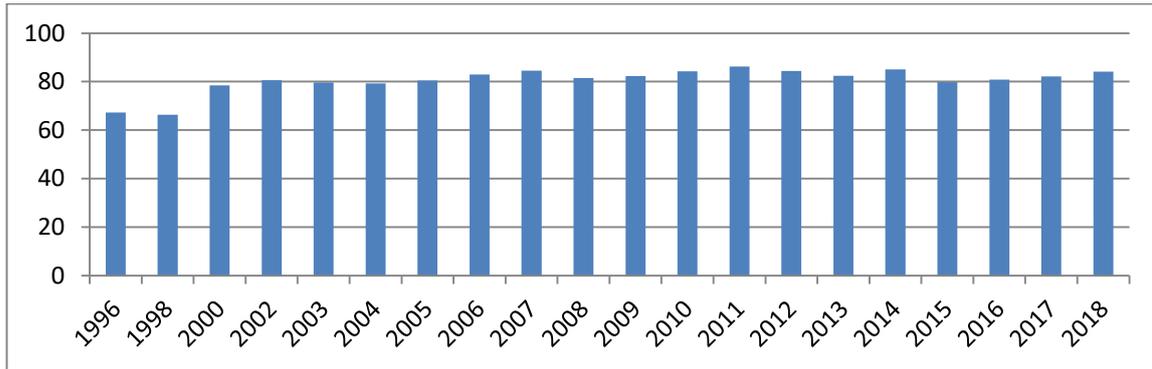
1.1.1. واقع مؤشر فعالية الحكومة:

يعالج هذا المؤشر فعالية البعد التنفيذي للحكومة كجودة الخدمات المقدمة للمواطن، من خلال عدة عوامل على سبيل المثال إستقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية.

أ. لدى كوريا الجنوبية

بالنظر إلى التجربة الكورية من خلال أداءها الحكومي في الفترة الممتدة (1996-2018) نلاحظ أن هنالك قفزة نوعية عند بداية الألفية الجديدة. من خلال الشكل أدناه فقد كان المؤشر يتراوح بين 60% و68%. ليعتبر عتبة 80% في سنة 2000 ليبلغ سنة 2018 نسبة 84.13% وذلك لعدة عوامل، فالمسؤولون المنتخبون يقومون عموما بتحديد وتنفيذ سياسة الدولة دون تدخل غير مبرر من كيانات ومصالح غير منتخبة. فعلى الرغم من الجهود الحكومية لمكافحة الفساد، والرشوة، والإبتزاز في السياسة، والأعمال التجارية، والحياة اليومية إلا أنها لا تزال قائمة. فقد احتلت كوريا الجنوبية المرتبة 37 من بين 168 بلدا وإقليما شملتها الدراسة الإستقصائية لمؤشرات الفساد لعام 2015 الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية.

شكل 1.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية



المصدر: من إعداد الطالب.

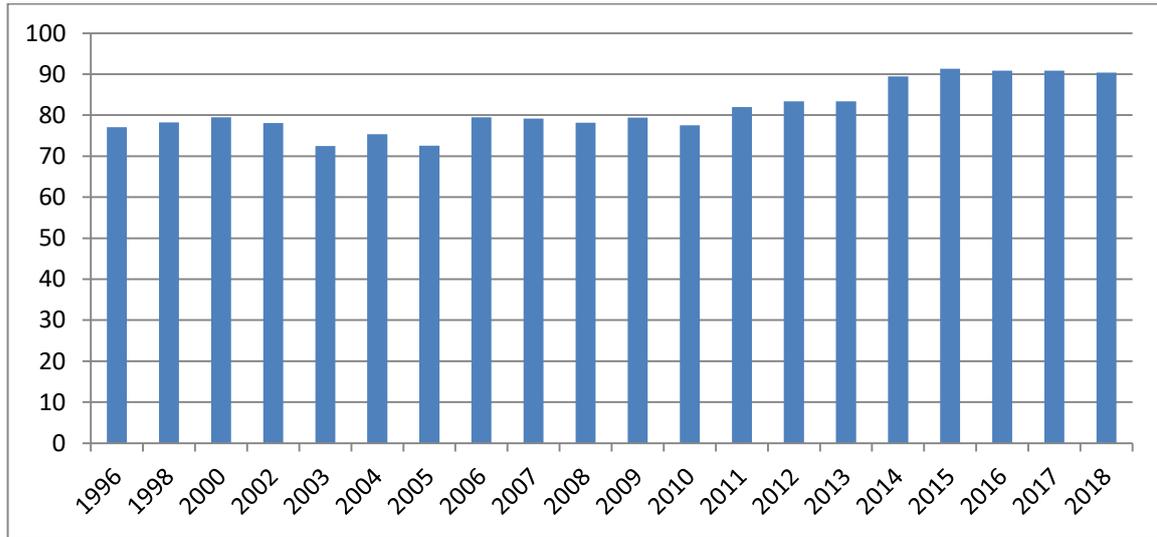
ب. الإمارات العربية المتحدة

عرفت دولة الإمارات تحسنا كبيرا فيما يخص مؤشر فعالية الحكومة خاصة في السنوات الأخيرة، فكما نلاحظ من الشكل (رقم 2.2) أن سنة 1996 كانت الحكومة الإماراتية فعالة بنسبة 77% تقريبا وظلت على هذا الحال حتى بداية سنة 2011 التي شهدت النظرة المستقبلية لواقع مؤشر فعالية الحكومة، فكانت النسبة تتراوح بين 81.99% و 91.35% وهذا لعدة إعتبرات، من بينها أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر واحدة من أقل البلدان فسادا في الشرق الأوسط، وقد اتخذت الحكومة خطوات في السنوات الأخيرة لزيادة الكفاءة والتقليل من البيروقراطية حيث أعلن المسؤولون عام 2015 ما يسمى "بسنة الابتكار"، وهي مبادرة تضمنت دعوات لإصلاح الخدمات العامة بالإضافة، إلى النهوض بالمصالح التجارية للبلاد.

كما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة الى رفع مستوى أداء حكومتها وذلك من خلال وضع هيئة مسؤولة عن تقييم الأداء السنوي للخدمات المقدمة من طرف الحكومة، وكذا إجراء تقييم سنوي لكافة الوزراء والوكلاء والمدراء العميين، وتقييم سنوي للوزارات والهيئات، كما تقوم حكومة دولة الإمارات بمتابعة الأداء الحكومي لجميع الجهات الحكومية الاتحادية من خلال منظومة خاصة بإدارة الأداء الحكومي، ووضع إطار عمل واضح للأداء لتحقيق رؤية الإمارات 2021، والأجندة الوطنية. كما تحرص على متابعة التطوير المستدام للأداء بأساليب تتميز بالسهولة والسرعة والدقة العالية، بالإضافة إلى التأكد من أن الخدمات التي تقدمها تلك الجهات قادرة على تلبية إحتياجات المواطنين¹.

¹ <https://www.government.ae> consulté le 22/01/2020 à 19:35

شكل 2.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات



المصدر: من إعداد الطالب.

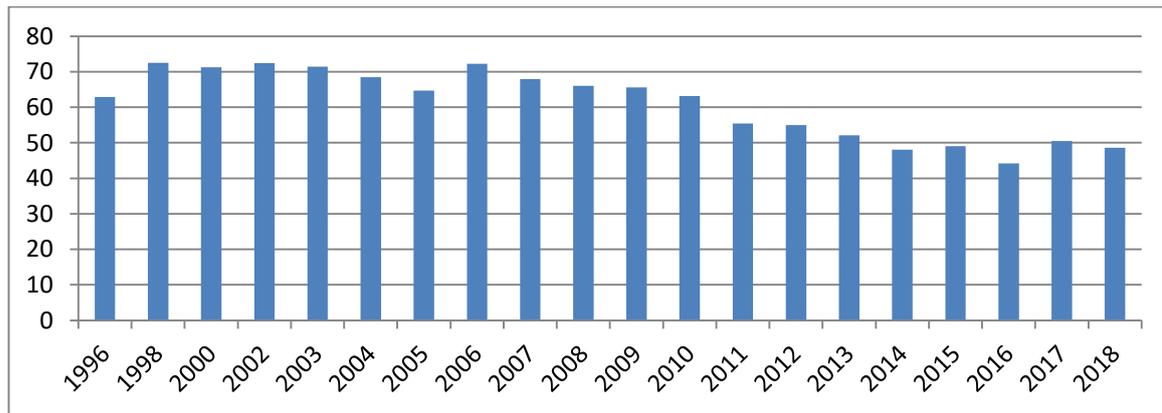
ت. لدى تونس:

لقد شهد هذا المؤشر طفرة نوعية وهي " الربيع العربي" فمنذ الفترة 2011 إلى غاية 2016 نلاحظ أن النسبة تتراوح بين 45.19% و 55.45%، لترتفع في سنتي 2017 و 2018.

إلا أن تونس كباقي الدول تحاول جاهدة الرفع من أدائها خاصة بعد الثورة الشعبية الأخيرة والتي صعبت المهام وجعلت من تحقيق الكفاءة أمر لا بد منه في نظر الشعب التونسي وإلا كان الرد منهم بالخروج ضد الحكومة، حيث تم إجراء تعديل وزارتي جديد لإيضفاء الفعالية على الحكومة التونسية على عدد من الوزارات وكتابات الدولة، هذا من جهة من جهة أخرى كانت تونس من بين الدول المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة لعام 2014 بعد تقديمها لطلب المشاركة سنة 2013، حيث تمثل هذه الأخيرة مبادرة متعددة الأطراف وشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتلزم الحكومة من خلالها بتعهدات خاصة لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومحاربة الفساد، وإستخدام التكنولوجيا والإبتكار لتعزيز الحوكمة، كذا الإلتزام بأكثر من 2500 إلتزام نحو الإنفتاح ومساءلة أكبر من جانب الحكومة، والإلتزام إلى شراكة الحكومة المفتوحة، يوجب على الدولة إعتقاد إعلان الحكومة المفتوحة والإلتزام بمعايير معينة تشمل: الشفافية المالية، والوصول إلى المعلومات، ومشاركة المواطنين، والكشف عن الأصول من قبل الموظفين العموميين. ويجب أن تحقق الدولة درجة تصل إلى 75 في المائة على الأقل في المواضيع الهامة¹.

¹ تقرير هيئة الأمم المتحدة، ESCWA، (2018)، تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، ص 18.

شكل 3.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس



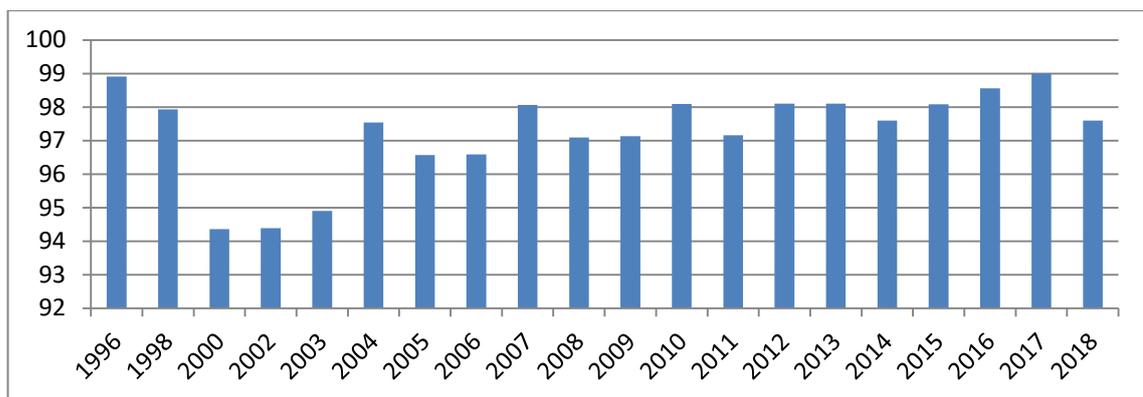
المصدر: من إعداد الطالب.

ث. لدى النرويج

تعد التجربة النرويجية من أفضل التجارب العالمية يتجلى ذلك من خلال إحتلالها للمراكز الأولى في المؤشرات العالمية المتعارف عليها. إن الأداء الحكومي لدولة النرويج جيد جدا، بحيث تنحصر النسبة للفترة (1996 – 2018) من 94.9% إلى 97.6%.

قدمت دولة النرويج نموذجا رائعا يقتدى به فيما يخص المشاريع الإستثمارية العمومية، ففي أفريل 2015 تم نشر "الكتاب الأبيض" والذي يتضمن الإصلاحات الكبرى فيما يخص قطاع الطرقات. كما تعتبر النرويج من أعلى الدول فيما يخص معدلات كثافة الأطباء وغيرهم من المهنيين الصحيين في أوروبا. يتمتع ممارسو الصحة العمومية في النرويج بدخل مرتفع وبظروف عمل جيدة. أما فيما يخص التعليم العالي فهو متوفر للجميع مجانا، لكن ما تزال القدرات المحلية لتدريب الأطباء غير كافية. لذلك تقدم الحكومة للطلاب منحا وقروضا للدراسة في الخارج.

شكل 4.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج



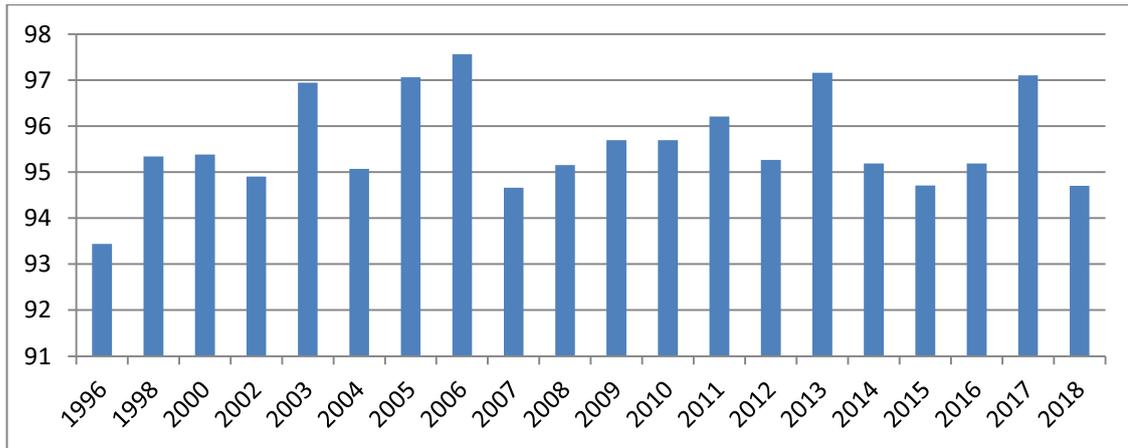
المصدر: من إعداد الطالب.

ج. لدى كندا

صنفت دراسة تابعة للأمم المتحدة كندا من بين أفضل ثلاث دول للمعيشة. وهي دراسة تنفذ سنويا، وتقيم مستوى الحياة في 174 دولة، مستخدمين في ذلك أكثر من 200 مؤشر أداء. كانت كندا السباقة للحصول على علامات مرتفعة خصوصا بسبب توفر التعليم للجميع، وهذا بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الأعمار نتيجة لتواجد نظام رعاية صحية يرتقي للمستوى العالمي، هذا إلى جانب انخفاض معدلات الجريمة والعنف.

يتجلى أيضا الأداء الحكومي لكندا من خلال قوانين عديدة ساعدتها على الإرتقاء، فعلى الرغم من وجود قانون الحصول على المعلومات، هناك بعض التحديات في الحصول على المعلومات، بما في ذلك التأخير والتكاليف الزائدة. فعلى سبيل المثال أدى فقدان كميات كبيرة من البيانات العامة منذ عام 2012، بما في ذلك المعلومات المستمدة من دراسات التعداد والدراسات البيئية والإجتماعية والاقتصادية. وأعرب المراقبون عن قلقهم إزاء تداعيات الوضع السلبية على الشفافية وإدارة المعلومات العامة، وما يثبت ذلك تحقيقها لنسب عالية فيما يخص مؤشر فعالية الحكومة منذ 1996 تتعدى 90% لغاية 2018.

شكل 5.2: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا



المصدر: من إعداد الطالب.

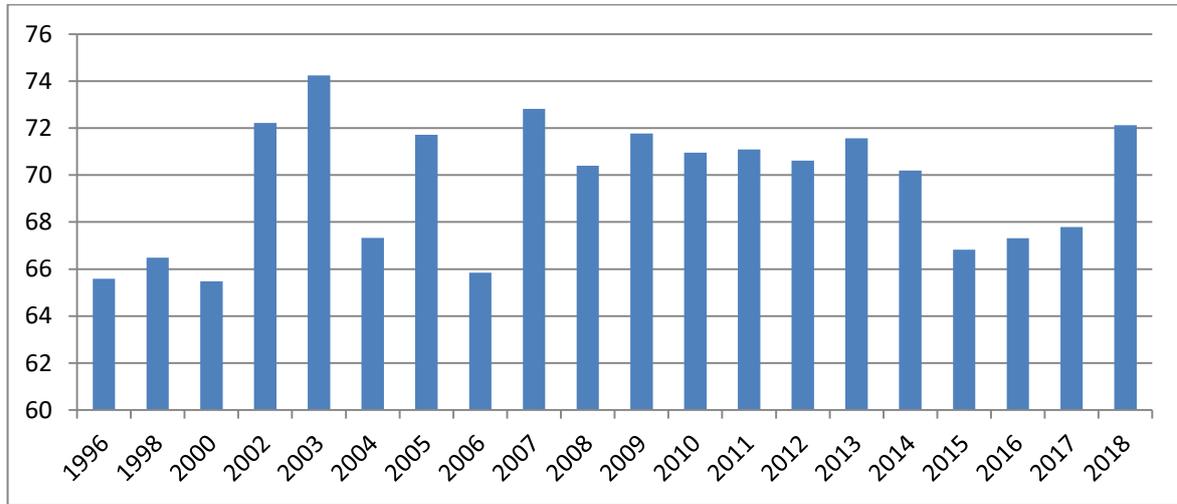
2.1.1. واقع مؤشر ضبط الفساد:

أ. لدى كوريا الجنوبية

لم يعرف مؤشر ضبط الفساد في دولة كوريا الجنوبية إستقرارا في نسبته، حيث وصلت هذه الأخيرة إلى أقصاها سنة 2003 لتتعدى 74%، أما في باقي السنوات فكانت تتراوح بين 65% و أقل من 74% وهذا ما يوضحه الشكل رقم (6.2)، وعلى العموم يمكن الحكم على أن دولة كوريا الجنوبية تبذل مجهودها لضبط الفساد من خلال سنها لقوانين صارمة بهذا الشأن خاصة بعد انتحار رجل الأعمال سونغ وان - جونغ في أبريل 2015، والذي ترك وراءه مذكرة تضم مسؤولين

حكوميين كبار في الفساد، وكذا إستقالة رئيس الوزراء لي وان-كو، مما أدى الى صدور قانون لمكافحة الفساد في مارس 2015 الذي سهل بدوره إدانة المسؤولين الحكوميين المتهمين بالرشوة.¹ كما قامت جمهورية كوريا من جهة أخرى بتأسيس هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 2002، وآخر كل سنة تقوم بتقديم تقييم جهود مكافحة الفساد لأكثر من 250 مؤسسة عامة ويجمع هذا الأخير بين التقييم النوعي والكمي مع نظام درجات منهجي من خلال عملية منظمة، ويعمل كذلك على تقييم كيفية قيام المنظمات المشاركة بمتابعة المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد المقدمة من طرف الهيئة بهدف استحداث آليات مؤسسية متنوعة للوقاية من الفساد.²

شكل 6.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية



المصدر: من إعداد الطالب

ب. الإمارات العربية المتحدة

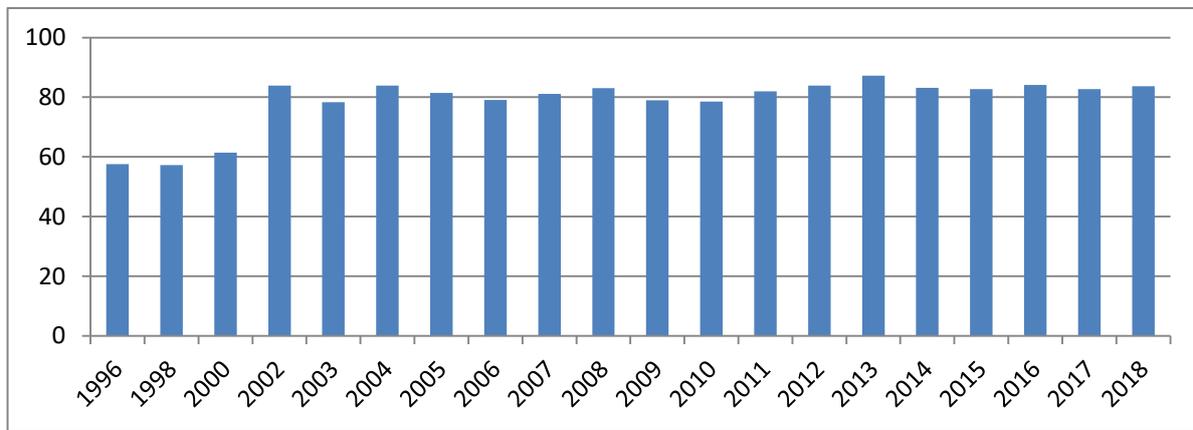
الشكل الموالي يظهر لنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة مرت بفترتين مختلفتين فيما يخص مؤشر ضبط الفساد. الفترة الأولى ممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000، شهدت هذه الفترة إنخفاض في النسب المسجلة حيث تراوحت بين 57.33% و61.42%. والفترة الثانية ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018، بعكس الأولى عرفت هذه الفترة إرتفاعا ملحوظا في النسب المسجلة حيث تعدت 80%. والسبب وراء ذلك راجع لعدة اعتبارات مهمة من بينها أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الموقعة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي احتضنتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2003، بالإضافة إلى الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي تم الموافقة عليها من قبل جامعة الدول العربية في عام 2010. كما أدركت السلطات أهمية مواجهة الفساد في إنجاز النمو الإقتصادي المستدام وهي تتخذ خطوات شاملة في هذا الإتجاه، ودليل ذلك احتلالها للمرتبة 25 من أصل 175 دولة يشملها مؤشر مدركات الفساد للعام 2014 التي تصدره منظمة الشفافية الدولية (الدولة الأولى على مستوى الدول العربية).

¹ www.freedomhouse.org

² www.undp.org consulté le 14/3/2020 à 20 :08.

لا تتسامح دولة الإمارات في الفساد بأي حال من الأحوال، وتحاسب كل شخص على تلك الأفعال، سواء كان في القطاع العام أو الخاص. كما تنص المواد 234-239 من قانون العقوبات لدولة الإمارات على أحكام مكافحة الرشوة والفساد، والآثار المترتبة على قيام مسؤول عام بارتكاب تلك الجرائم. من جهة أخرى يحظر على موظفي حكومة الإمارات قبول أية هدايا، أو أخذ أو تقديم أو طلب الرشاوى. من جهة أخرى يرحب ديوان المحاسبة بالجمهور للإبلاغ عن أي حالات نصب واحتيال مشتبه بها، حيث يعتبر ديوان المحاسبة الجهة العليا، التي تختص بالتدقيق المحاسبي في دولة الإمارات، وهو مسؤول عن حماية الأموال الحكومية، وضمان تخصيصها وإنفاقها وفقا للقوانين واللوائح. وهو مسؤول كذلك عن مكافحة النصب والاحتيال والفساد والرشاوى داخل القطاع الحكومي¹.

شكل 7.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى الامارات العربية المتحدة



المصدر: من إعداد الطالب.

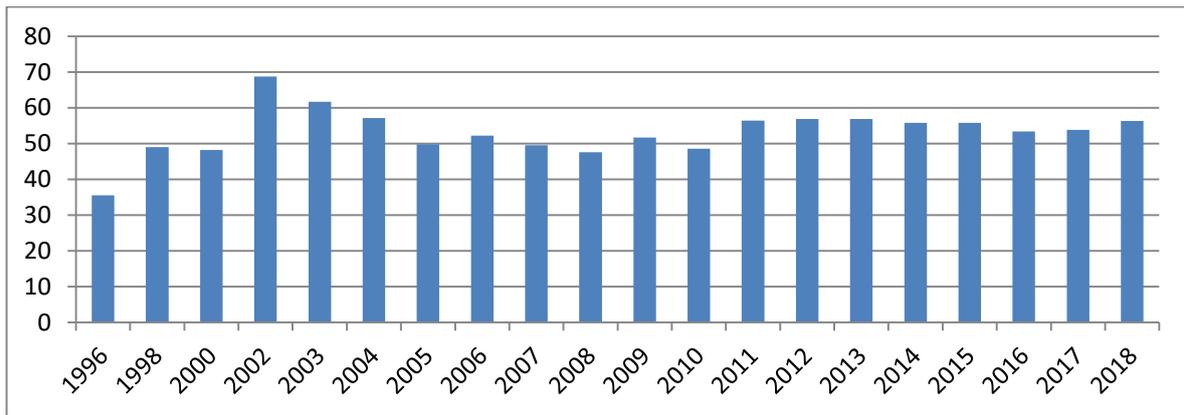
ت. لدى تونس:

شهدت تونس في الفترة الأخيرة فيما يخص مؤشر ضبط الفساد تحسنا منذ سقوط النظام السابق ففي سنة 2011 كان المؤشر عند عتبة 56.4%، وذلك لأن أصل الثورة التي قام بها الشعب التونسي هي ثورة مناهضة للفساد.² إلا أنه وكما يقول نور الدين العلوي في إحدى كتاباته أن الفساد في تونس يشبه لعبة الدمى الروسية، دمية تخفي أخرى داخلها، فإذا نظرت في الفساد أكبر الذي ترعاه الحكومات والنقابات تجد داخله فساد الإدارة وداخلها فساد المواطن الفرد. ومما أزم الوضع أكثر في تونس غياب إجراءات عملية لمكافحة الفساد من قبل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة وعدم سن قوانين لمحاربهه، مما ساهم في إنتشار ثقافة الفساد لدى الناس. أخيرا وكإحدى طرق محاربة الفساد في تونس قامت وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد بإعداد منصة إلكترونية بالتعاون مع كوريا الجنوبية، وهذه المنصة تمكن كل مواطن لديه شبهة فساد من التبليغ عنها.

¹ <https://www.government.ae>

² www.worldwidgovernance.com

شكل 8.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس

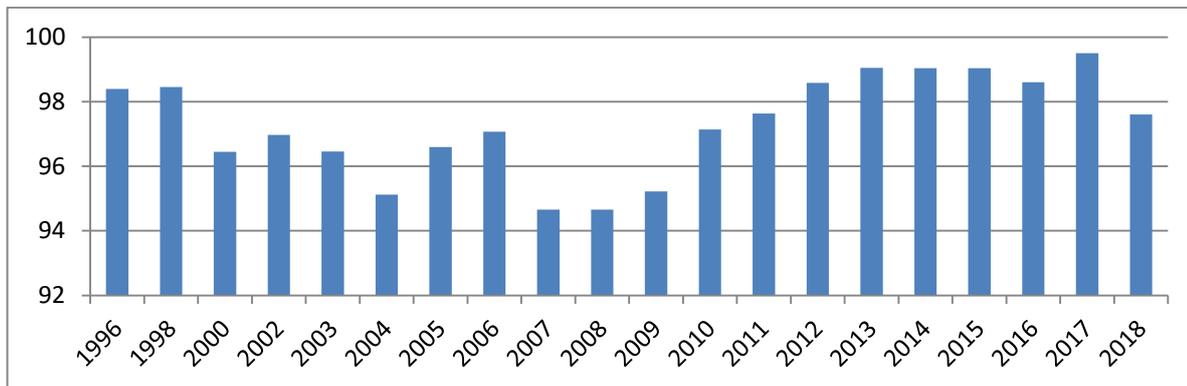


المصدر: من إعداد الطالب.

ث. لدى النرويج

حققت النرويج أقصى نسبة فيما يخص مؤشر ضبط الفساد سنة 2017 حيث إقتربت جدا من تحقيق النسبة الكاملة 100% أما باقي السنوات فكانت تفوق 94%¹. ووصول النرويج لهذه النسب العالية يظهر لنا مدى النزاهة والشفافية اللذان يتمتع به الحكومة النرويجية وكذا القطاع الخاص، وهذا عائد إلى أن القانون الخاص بمحاربة الفساد بالنرويج يفرض إعلان وثائق الدولة على الجمهور ما لم يكن هناك مبرر جيد لعدم الكشف عنها. كذلك فإن قوائم دخول دافعي الضرائب والتفاصيل المالية متاحة للجمهور على شبكة الأنترنت، فليس هناك وثائق سرية دون ضرورة في مملكة النرويج.

شكل 9.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج



المصدر: من إعداد الطالب.

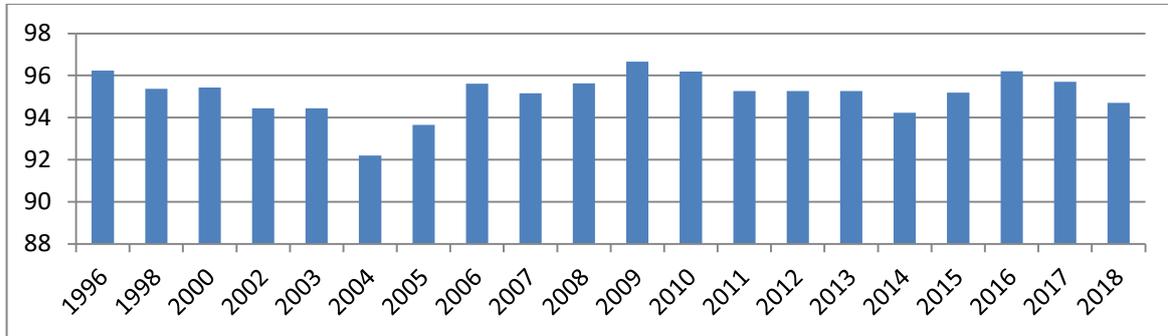
ج. لدى كندا

إن الدولة الكندية تتمتع بسمعة طيبة من حيث الحكومة النظيفة، كما تمتلك سجل من الملاحقة القوية لحالات الفساد. قد إحتلت البلاد المرتبة 9 من بين 168 بلدا وإقليما شملتها الدراسة الإستقصائية لمفهوم الفساد لعام 2015 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. إلا أنه هناك خروقات طفيفة، فقد تعرضت عدة إدارات لإنتقادات بسبب فشلها

¹ www.worldwidgovernance.com

في مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب على نحو فعال في المعاملات التجارية الدولية، ولكن الحكومة بذلت جهودا لتحسين هذا المجال، عن طريق تعزيز قانون فساد الموظفين العموميين الأجانب في عام 2013 لتسهيل مقاضاة الكيانات الكندية التي تقوم برشوة المسؤولين الأجانب.

شكل 10.2: تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا



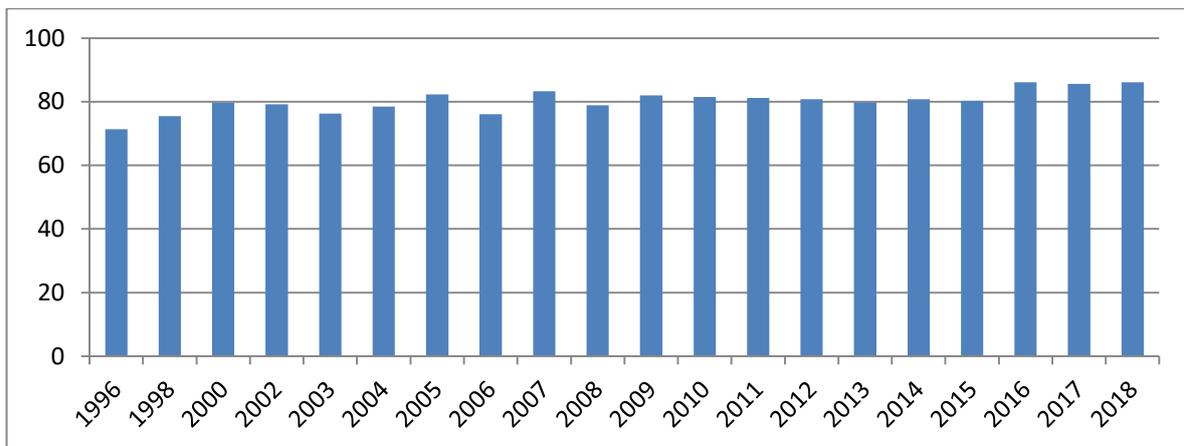
المصدر: من إعداد الطالب.

3.1.1. واقع مؤشر سيادة القانون:

أ. لدى كوريا الجنوبية

على العموم عرف هذا المؤشر نسب مقبولة و جيدة تفوق 70 % من 1996 إلى غاية 2018، فالقضاء في كوريا الجنوبية يمتاز في الآونة الأخيرة بالإستقلالية عموما، حيث تنطوي المبادئ الأساسية للدستور الكوري على سيادة الشعب، وفصل السلطات، وسيادة القانون ومسؤولية الدولة في تحقيق الرفاهية، كما تشير مقدمته إلى عملية الفصل بين السلطات وسيادة القانون، ففي مادته الأولى يقول بأن سيادة الجمهورية بيد الشعب وكل سلطة في الدولة تنبع من الشعب. فعلى الرغم أيضا من عدم وجود هيئة محلفين للمحاكمة، فقد تم منذ عام 2008 إنشاء هيئة محلفين إستشاريين، كما أن القضاة يحترمون قرارات المحلفين.¹

شكل 11.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية



المصدر: من إعداد الطالب.

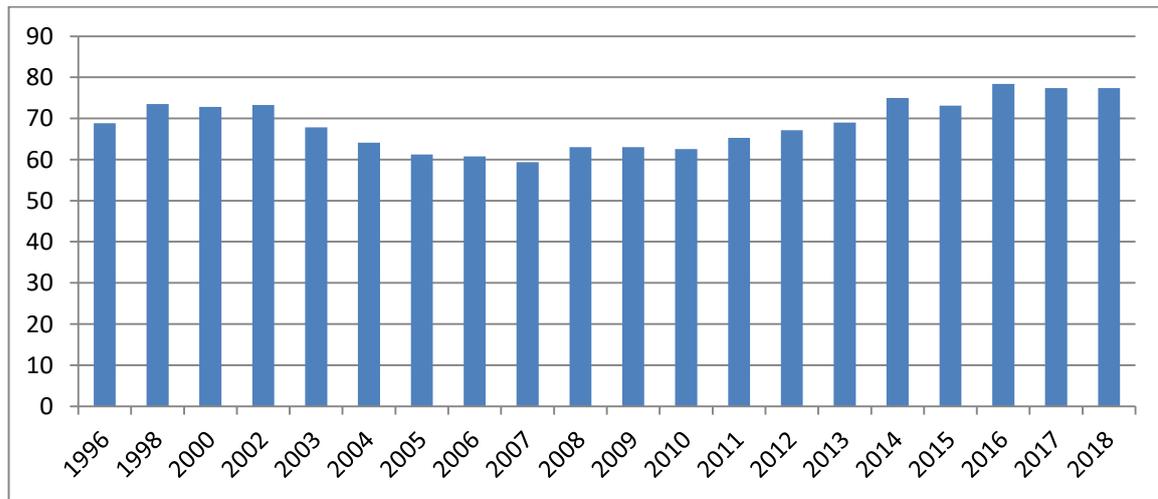
¹ www.freedomhouse.org

ب. الإمارات العربية المتحدة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12.2) أن مؤشر سيادة القانون لدولة الإمارات كان منخفض نوعاً ما أوائل سنوات الدراسة ثم عرف ارتفاعاً طفيفاً لتبقى نسبته محصورة بين 60% وأقل من 80% خاصة في سنة 2016 ليصل إلى ما يقارب 79.81%.

بصفة عامة فالجهاز القضائي في دولة الإمارات يتمتع بالاستقلالية التامة. ولا يسمح الدستور بأي تدخل في شؤونه من أي جهة كانت، ولا يوجد سلطان على القضاة أثناء أداء مهامهم سوى القانون وضمائرهم. تتبنى دولة الإمارات ثلاثة مستويات أو درجات من المحاكم لأغراض التقاضي مما يتيح للطرف المتأثر في القضية فرصة للطعن في الحكم، وإبراز مزيد من الأدلة بما يتفق مع أحكام القانون. يتمتع كل من المواطنين والمقيمين والزائرين في الدولة الحق في الحصول على محاكمة عادلة. هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حجزه أو حبسه إلا وفقاً للأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون. لا يتم حبس المتهم أو حجزه إلا في الأماكن المخصصة لذلك، وللفترة المحددة في الأمر الصادر عن السلطة المختصة. لا يجوز لأفراد السلطة العامة دخول أي مسكن إلا في الأحوال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، أو في حال طلب المساعدة من الداخل، أو وجود خطر يهدد سلامة الأفراد أو الممتلكات¹.

شكل 12.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات



المصدر: من إعداد الطالب.

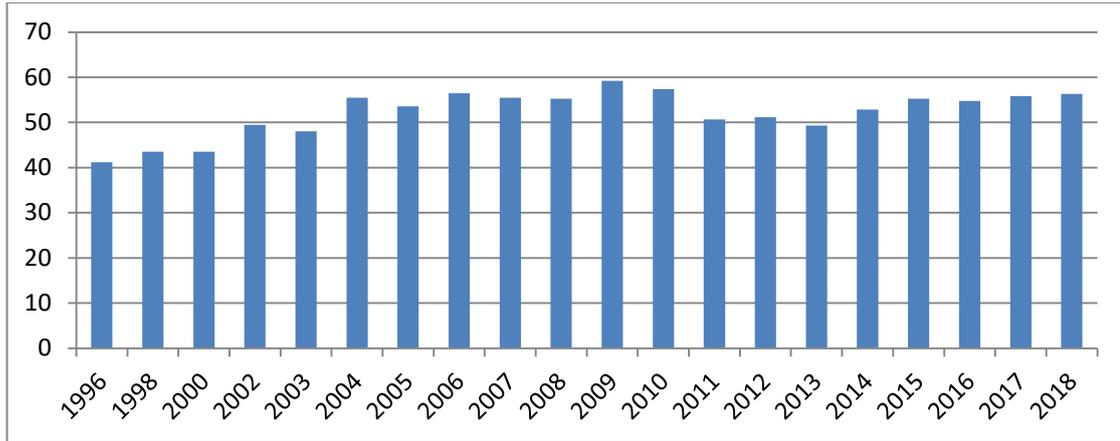
ت. لدى تونس:

يضمن الدستور سلطة قضائية قوية ومستقلة، ومع ذلك لم يحدث إصلاح يذكر منذ الثورة، ولا يزال العديد من قضايا عصر النظام القديم على مقاعد القضاء، كما حاولت الإدارات المتعاقبة بانتظام التلاعب بالقضاء. في 2014 أنشأت تونس لجنة "الحقيقة والكرامة" لدراسة الجرائم السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي ارتكبت منذ عام 1956. وبحلول ماي 2015 تلقت اللجنة ما يقرب من 12000 شكوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في عهد النظام السابق، وما يثبت ذلك الشكل الموالي والذي يوضح إنخفاض في مؤشر سيادة القانون من 1996 إلى غاية 2018 حيث أنه لم يتعدى

¹ <https://www.government.ae> consulté le 25/01/2020 à 20:15

60%¹ الحكومة التونسية من جهتها تسعى جاهدة من أجل تطبيق البرنامجين الجديدين "PAII-T" و "AP-JUST" بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وذلك في بداية عام 2019، حيث يمثل "PAII-T" برنامج دعم الهيئات المستقلة في تونس هدف هذا البرنامج هو دعم الهيئات المستقلة في القيام بمهامها بكل استقلالية أما "AP-JUST" فهو برنامج تحسين سير و أداء و إمكانية اللجوء الى القضاء في تونس هدف هذا البرنامج هو تعزيز الاستقلالية و تحسين العدالة.

شكل 13.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس



المصدر: من إعداد الطالب.

ث. لدى النزوح

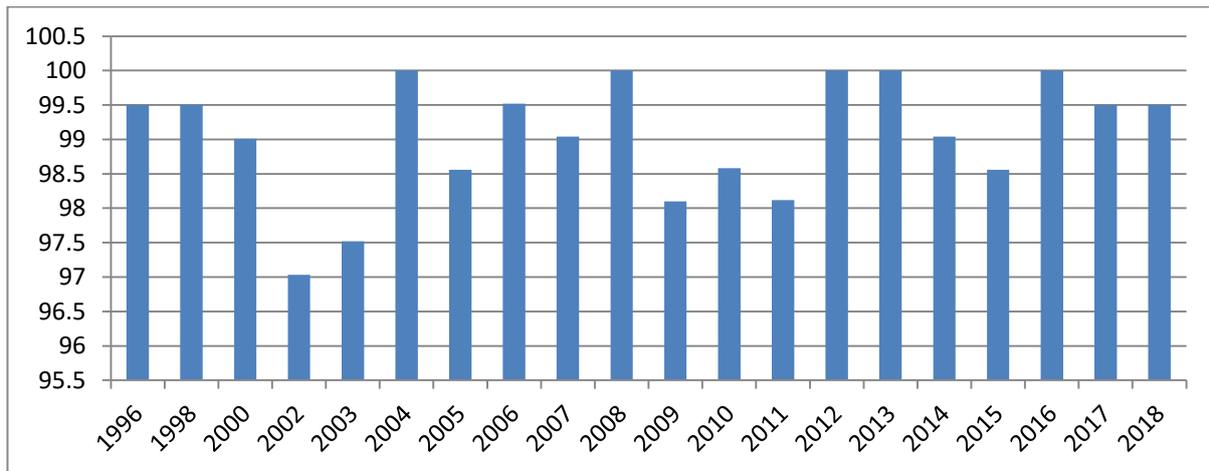
حسب البنك الدولي فان السلطة القضائية لدولة النزوح مستقلة إستقلالاً تاماً عن باقي السلطات، وما يثبت ذلك وصول مؤشر سيادة القانون إلى نسبة 100% في السنوات 2004، 2012، 2008 و 2013، أما باقي السنوات فعرفت فيها إنخفاض إلا أنه طفيف جداً ليبقى دائماً أكثر من 96%. إن نظام المحاكم الذي تضعه المحكمة العليا في النزوح يعمل بصورة عادلة على الصعيدين المحلي والوطني. كما يتم تعيين القضاة من طرف الملك بناء على مشورة مجلس التعيينات القضائية، الذي يتألف من مهنيين قانونيين وقضائيين فضلاً عن ممثلين عن الجمهور. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات التنفيذية للقانون نادرة².

إن الحقوق الفردية وفقاً للديمقراطية النزوحية تعد حقوقاً ثابتة ولصيقة بالمواطن بحيث لا يجوز التعرض لها أو النزول عنها، فهي حقوق تابعة للمواطن بوصفه إنساناً ولا تمارس السلطة سوى إختصاصات تتمثل في أن تحول دون التعرض لتلك الحقوق أو مصادرتها أو تقييدها فالمواطن في النزوح هو محور النظام السياسي. هذا ما جعل الحكومة تقوم بتعيين جهة مختصة بتحقيق المساواة ومناهضة التمييز بجميع أشكاله، وإنفاذ قانون البلد المعني بالمساواة بين الجنسين وقانون مكافحة التمييز وغيره من قوانين مكافحة التمييز. وتدعم الحكومة الوطنية التعليم، والبرامج الإذاعية، والصحف.

¹ www.worldwidgovernance.com

² www.worldbank.org.

شكل 14.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج

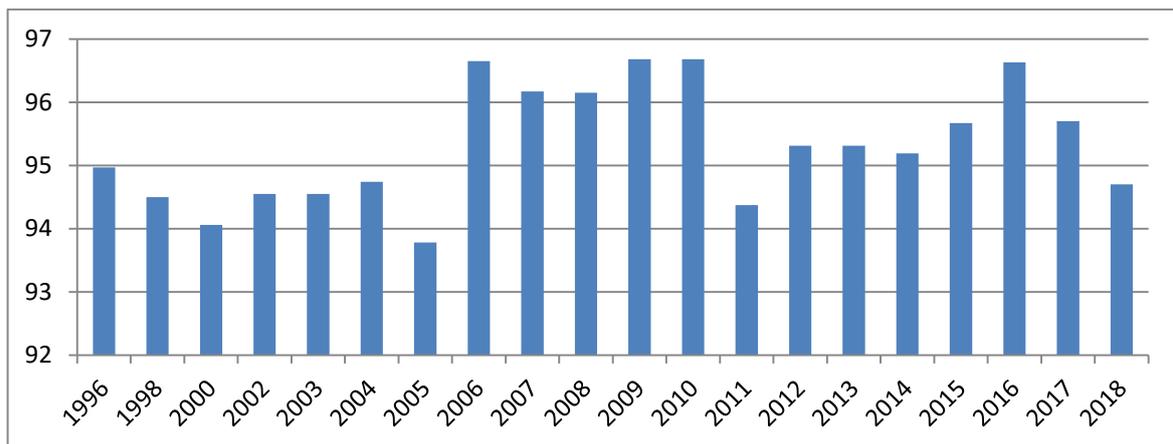


المصدر: من إعداد الطالب.

ج. لدى كندا

يستند القانون الجنائي الكندي إلى التشريع الذي سنه البرلمان، ويستند قانون العقوبات إلى القانون العام الإنكليزي، بإستثناء منطقة "كيبك" حيث تركز إلى القانون المدني الفرنسي. بذلت الحكومة الكندية جهوداً متزايدة لإنفاذ الحقوق والفرص المتساوية لمجموعات الأقليات، على الرغم من استمرار بعض المشاكل، كما لا يزال السكان الأصليين في كندا عرضة للتمييز وليس لديهم فرص متساوية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمالة. لكن هذا لا يعني أن انخفاض مؤشر سيادة القانون في كندا فهو يتعدى 93% منذ 1996 إلى غاية 2018 ما يثبت استقلالية السلطة القضائية في كندا.¹

شكل 15.2: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا



المصدر: من إعداد الطالب.

¹ www.worldwidgovernance.com

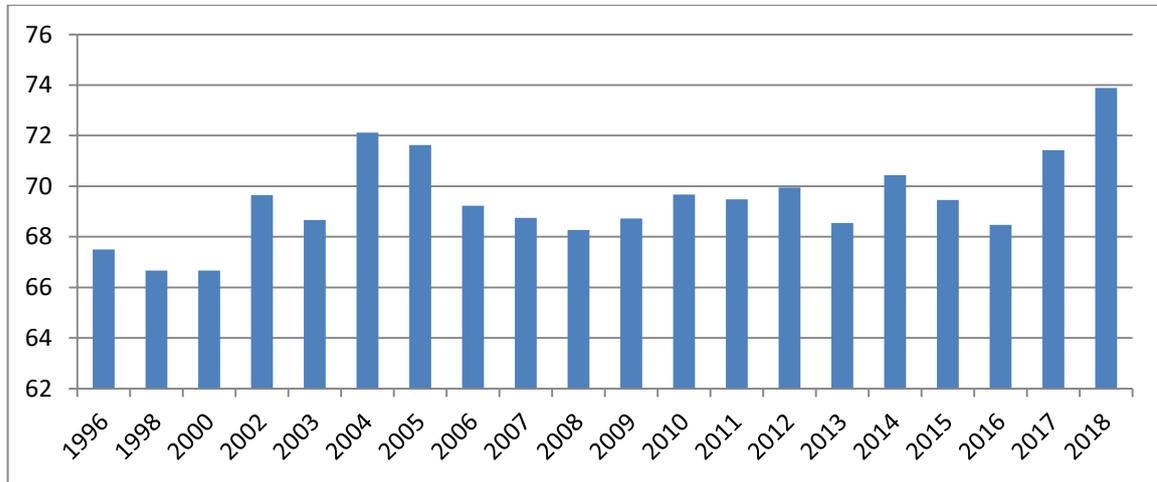
4.1.1 واقع مؤشر التعبير والمساءلة:

أ. لدى كوريا الجنوبية

لم تعرف نسبة مؤشر التعبير والمساءلة في كوريا الجنوبية ثباتاً في قيمتها حيث تراوحت قيمتها بين أكثر من 67% وأقل من 74%، وهي نسبة مقبولة على العموم (شكل رقم 16,2)، فحرية التعبير بكوريا مقيدة نوعاً ما خاصة فيما إذا ما تعلق الأمر بكوريا الشمالية، حتى أنه بموجب قانون الأمن الوطني الذي سن في عام 1948 لمنع التجسس وغيره من التهديدات من كوريا الشمالية، فإن الاستماع إلى الإذاعة الكورية الشمالية أمر غير قانوني، كما هو الحال في نشر رسائل موالية للشمال عبر الإنترنت، فقد حذفت السلطات عشرات الآلاف من المشاركات على شبكة الإنترنت التي تعتبر موالية لكوريا الشمالية، حيث توجه الاتهامات بأن أحكام القانون المكتوبة على نطاق واسع تستخدم لتقييد التعبير السياسي. وقد واجه الصحفيون في مراكز الأنباء الرئيسية في بعض الأحيان تدخلات سياسية من المديرين أو الحكومة. وأثار إدراج الصحفيين في قانون مكافحة الفساد لعام 2015 مخاوف من أنه يمكن إساءة استخدامها لمعاقبة التقارير الهامة وتشجيع الرقابة الذاتية.

فمن جهة تمتاز كوريا الجنوبية بالتعددية السياسية فهاته الأخيرة ليست حكراً على فئة معينة لتتنافس بذلك أطراف متعددة على السلطة، كما تعتبر وسائل الإعلام الإخبارية في كوريا حرة وتنافسية، وبالنسبة للصحف المملوكة للقطاع الخاص فهي تقدم تقارير قوية عن السياسات الحكومية والادعاءات المتعلقة بالمخالفات الرسمية والشركات، إلا أن هذه الحرية تمنع إذا ما تعلق الأمر بكوريا الشمالية.¹

شكل 16.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية



المصدر: من إعداد الطالب.

ب. لدى الإمارات العربية المتحدة:

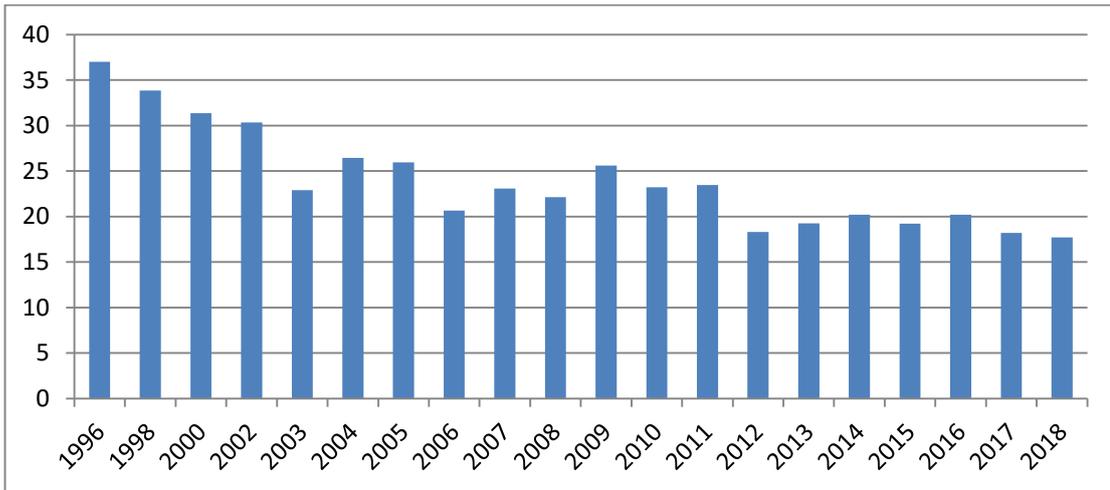
إن الشكل أدناه يوضح انخفاض نسبة مؤشر التعبير والمساءلة في دولة الإمارات العربية فيما يخص مجال الشفافية والتعبير، فإذا لاحظنا سنة 1996 سنجد المؤشر قدر بـ 37% كأعلى نسبة و بالتقريب 18% كأدنى قيمة حققت سنة

¹ www.freedomhouse.org

2018، ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها طبيعة الحكم في الإمارات فالأحزاب السياسية محظورة، كما أن الشفافية في الحكومة منخفضة عموماً، وعلى الرغم من وجود أحكام قانونية، إلا أنه لا يزال الوصول إلى المعلومات العامة صعباً. ولا يطلب من الموظفين العموميين الكشف عن معلومات تخص دخلهم أو أصولهم. للمواطنين بعض الفرص المحدودة للتعبير عن مصالحهم من خلال جلسات استشارية تقليدية. بالإضافة إلى أن مشاركة المرأة في العمليات التشاورية مقيدة، والصعوبة الشديدة في إكتساب الجنسية تترك الأغلبية المجنسة دون آفاق حقيقية للمشاركة السياسية¹.

وعلى الرغم من أن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ينص على بعض حرية التعبير فقد جاء في نص المادة 30 " حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون" ، إلا أن الحكومة تقيد هذا الحق عملياً، فمثلاً قانون المطبوعات والنشر لعام 1980 والذي يعتبر من أكثر القوانين تقييداً في العالم العربي، نجده يحظر إنتقاد الحكومة وحلفائها ودينها. كذلك تعمل وسائل الإعلام بحرية أكبر نسبياً في المناطق الإعلامية الحرة في دبي وأبوظبي ورأس الخيمة، وهي المناطق التي تتواجد فيها الوفود الأجنبية، أما بقية المناطق فهي لا تزال تخضع لقوانين الإعلام الإماراتي ولديها قوانين وضوابط تنظيمية.

شكل 17.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات



المصدر: من إعداد الطالب.

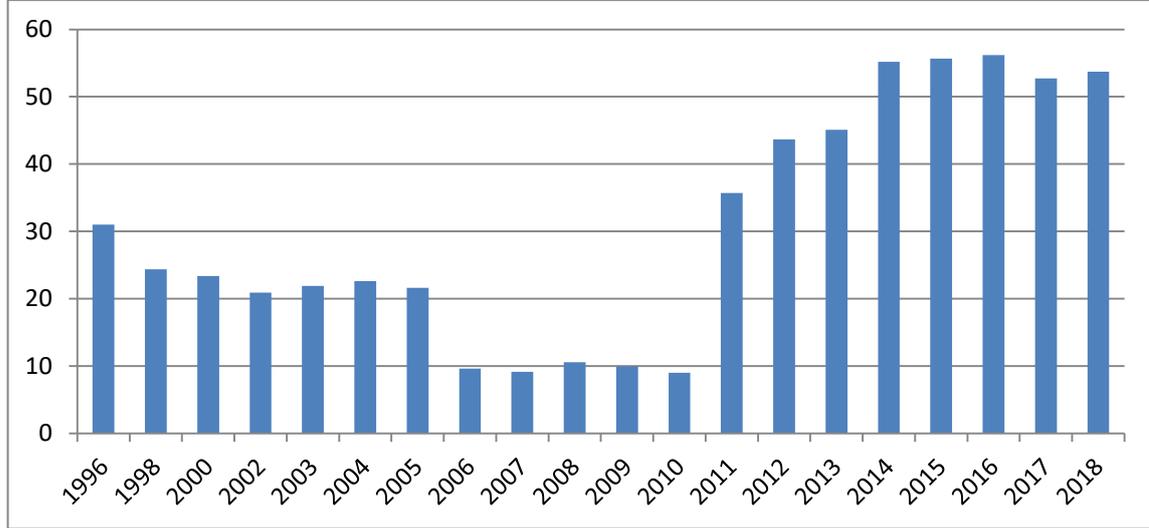
ت. لدى تونس:

تحسنت حرية التعبير بشكل كبير بعد الثورة التونسية، حيث يضمن الدستور التونسي حرية الرأي والفكر والتعبير والمعلومات والنشر لتصل بهذا نسبة مؤشر التعبير والمساءلة إلى 55.17% بعدما كانت أقل من 10% مسجلة سنة 2010. ومع ذلك واصلت وسائل الإعلام مواجهة العقبات في التعبير بحرية فلازالت هناك ملاحقات قضائية للإعلام بموجب القوانين الجنائية، كما واصلت أيضا الهيئة المستقلة للاتصالات السمعية البصرية في تطبيق سياستها العدوانية المتمثلة في تغريم محطات التلفزيون والإذاعة، وخاصة أثناء الإنتخابات. أما فيما يخص الدين، فقد أدخل دستور 2014 حرية الدين إلى حد لم يسبق له مثيل في العالم العربي. وهو ضمان حرية المعتقد لجميع الأديان، ويحظر

¹ www.worldbank.org

حملات ضد الإرتداد والتحرير على الكراهية والعنف على أسس دينية، في حين أن الدستور يحدد الإسلام كدين الدولة ويطلب من الرئيس بأن يكون مسلماً.

شكل 18.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس.



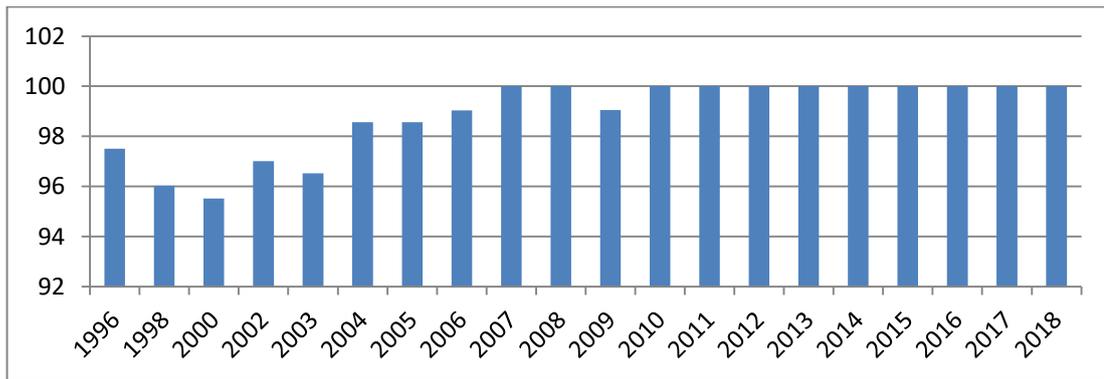
المصدر: من إعداد الطالب.

ث. لدى النرويج

حطمت النرويج في الآونة الأخيرة كل التوقعات فيما يخص حرية التعبير والمساءلة، فحسب الشكل الموالي والذي يوضح تطور مؤشر التعبير والمساءلة في النرويج نلاحظ أن هذه الأخيرة وصلت إلى سقف 100 % منذ 2007 تقريبا، وما إذا إنخفضت لا تقل عن 95 %. ما يثبت أن الحرية عامة وحرية الصحافة خاصة في النرويج مكفولة دستوريا وتحترم في الممارسة العملية، كما أن دولة النرويج وفي محاولة منها لتعزيز التعددية السياسية تدعم الدولة العديد من الصحف ومعظمها مملوك للقطاع الخاص كما أنها لا تعرقل الوصول إلى الإنترنت. من جهة أخرى نلاحظ أن حرية الدين هي الأخرى محمية بموجب الدستور، كما أن التعديل الدستوري لسنة 2012 فصل الكنيسة والدولة، ووضع الكنيسة اللوثرية على قدم المساواة مع جميع الطوائف الأخرى في النرويج، كما تم إلغاء شرط مناصفة أعضاء مجلس الوزراء مع الكنيسة اللوثرية، بالإضافة إلى وجوب تسجيل جميع الطوائف الدينية الأخرى لدى الدولة لتلقي الدعم المالي الذي يحدده حجم العضوية.¹

¹www.freedomhouse.org

شكل 19.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى النرويج.

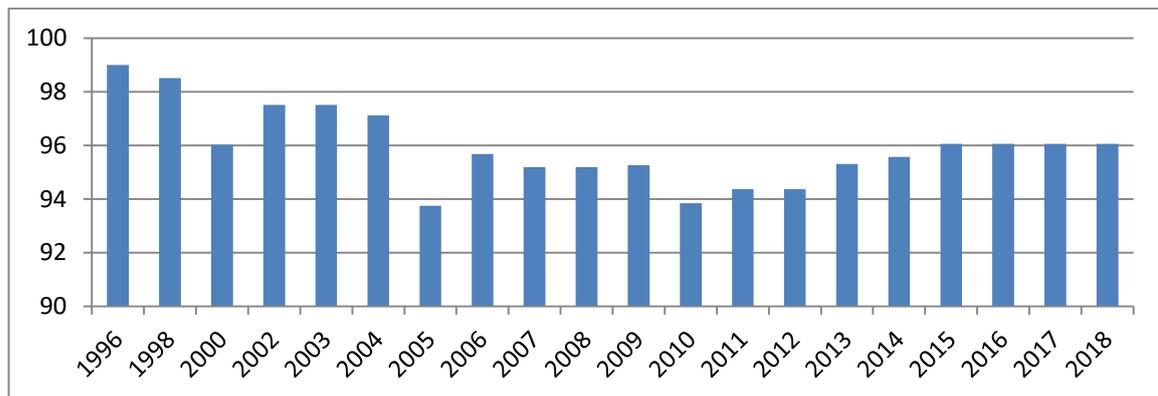


المصدر: من إعداد الطالب.

ج. لدى كندا

كندا بدورها تدعم حرية التعبير والمساءلة داخلها حيث إستطاعت تحقيق والمحافظة على نسبة أكثر من 93 % منذ 1996 إلى غاية 2018 (شكل رقم 20.2).¹ فمن بين الإجراءات التي إعتمدتها الدولة من أجل المحافظة على هذا المستوى العالي نذكر مثلاً أن وسائل الإعلام الكندية عموماً حرة، فالقانون يحمي الصحفيون في الغالب من العنف والتحرش في عملهم، وهم قادرون على التعبير عن وجهات نظر متنوعة. غير أن التشهير يظل جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. كما أن الكنديون أحرار في تنظيم أحزاب سياسية مختلفة، والنظام مفتوح أمام صعود وهبوط الأحزاب المتنافسة. وبينما كان هنالك حزبان يسيطران على النظام السياسي حزب المحافظين، والحزب الليبرالي. في السنوات الأخيرة، شهدت ظهور مجموعات جديدة، وسجل ما مجموعه 23 حزبا سياسيا في انتخابات عام 2015.²

شكل 20.2: تطور مؤشر التعبير والمساءلة خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا



المصدر: من إعداد الطالب.

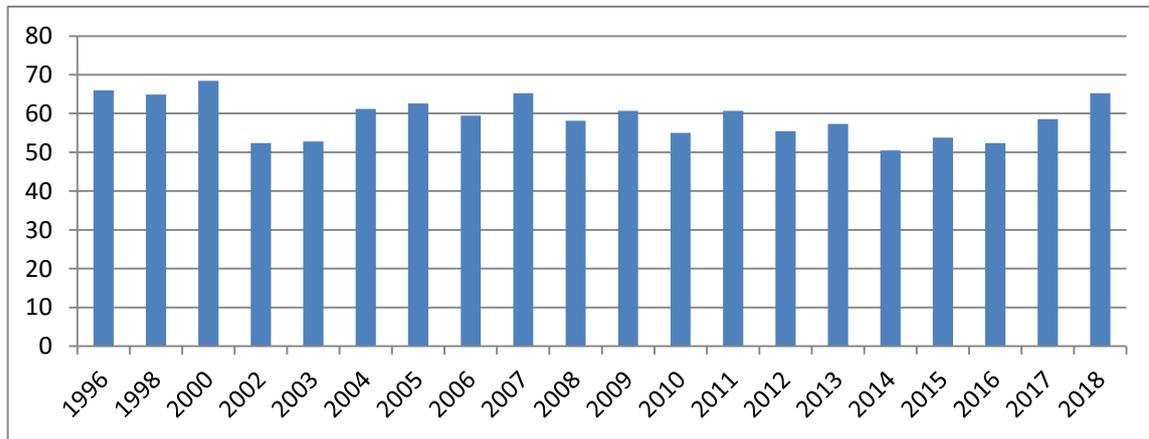
¹ www.worldwidegovernance.com² www.freedomhouse.org

5.1.1. واقع مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف:

أ. لدى كوريا الجنوبية

النظرة الأولية للشكل رقم (21.2) نلاحظ من خلالها تذبذب في قيم مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خاصة أنها كانت سنة 2000 تقارب 68.43 % إلى غاية سنة 2016 أين تراجعت إلى 51.9 % لتعود سنة 2018 إلى قيمة 65%، إن هذه النسب كانت جراء عدة أحداث قد شهدتها كوريا الجنوبية، فالحكومة عموما تحترم حرية التجمع وتكوين الجمعيات التي يحمها الدستور، أيضا تنص المادة 30 من القانون الكوري ضمان حرية الأحزاب السياسية في القيام بوظائفها دون خطر أو رقابة عليها سعيا لترسيخ وتوطيد أسس الديمقراطية، وبهذا القانون نجد أنه حتى الأحزاب من بطش السلطة التنفيذية ووفر لها الممارسة الديمقراطية السليمة ومع ذلك، فإن العديد من الأحكام القانونية الأخرى تتعارض مع هذه المبادئ، وتخلق التوتر بين الشرطة والمتظاهرين على تطبيق القانون. فعلى سبيل المثال يحظر قانون الجمعية والتظاهر الأنشطة التي قد تسبب اضطرابات اجتماعية، كما يجب إخطار الشرطة بجميع المظاهرات.¹

شكل 21.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية



المصدر: من إعداد الطالب.

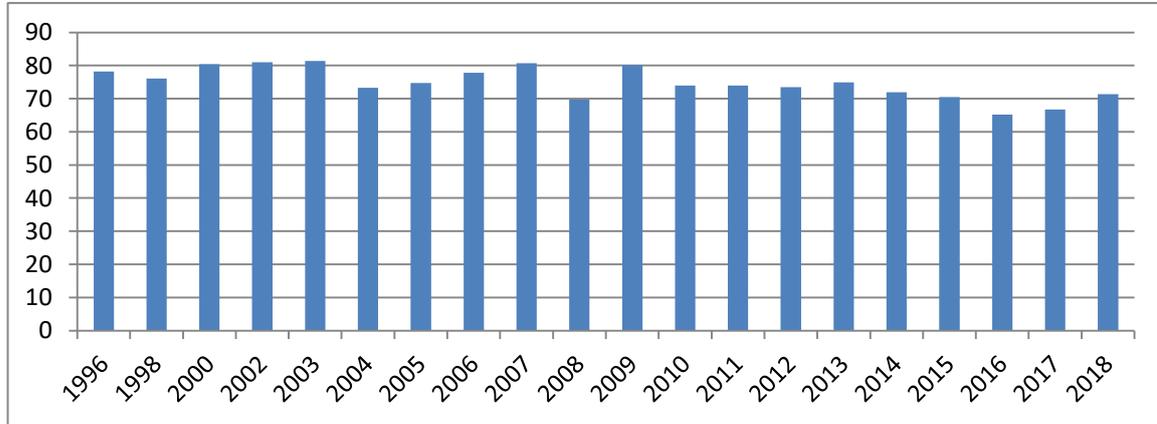
ب. لدى الامارات العربية المتحدة:

لم ينخفض مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ 1996 عن 70 % تقريبا إلا سنتي 2016 و 2017 حيث قدر بـ 65 % و 66 % تقريبا على التوالي، وعلى العموم يمكن القول أنها قيم مقبولة إلى حد بعيد، حيث أن سياسة الإنفتاح والتسامح التي تتبناها القيادة في دولة الإمارات تعد من روافد الإستقرار السياسي والسلام الإجتماعي فيها لأنها تركز قيم الوسطية وقبول الآخر ونبتذ التطرف والعنف، من جهة أخرى فكما هو معلوم فإن البوابات الإخبارية على الإنترنت والمدونات ومنصات التواصل الإجتماعي تشكل مصدرا شائعا للأخبار والمعلومات، إلا أن القانون "السيبراني" لدولة الإمارات يسمح بسجن أي شخص ينشر محتوى على شبكة الإنترنت يسيء إلى الدولة أو ينظم مظاهرات مناهضة للحكومة أو يعتبر تهديدا للأمن القومي. بالإضافة إلى وجود جانب آخر وهو العمال ومعظمهم من الأجانب ليس لهم الحق في التنظيم أو المساومة الجماعية أو الإضراب، كما يمكن منع العمال الوافدين إلى العمل في

¹ www.freedomhouse.org

دولة الإمارات العربية المتحدة إذا ما حاولوا مغادرة صاحب العمل قبل سنتين على الأقل من الخدمة، يحتج العمال أحيانا على الأجور غير المدفوعة وسوء ظروف العمل والمعيشة، ولكن كثيرا ما تتفرك هذه المظاهرات¹.

شكل 22.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى الإمارات العربية المتحدة



المصدر: من إعداد الطالب.

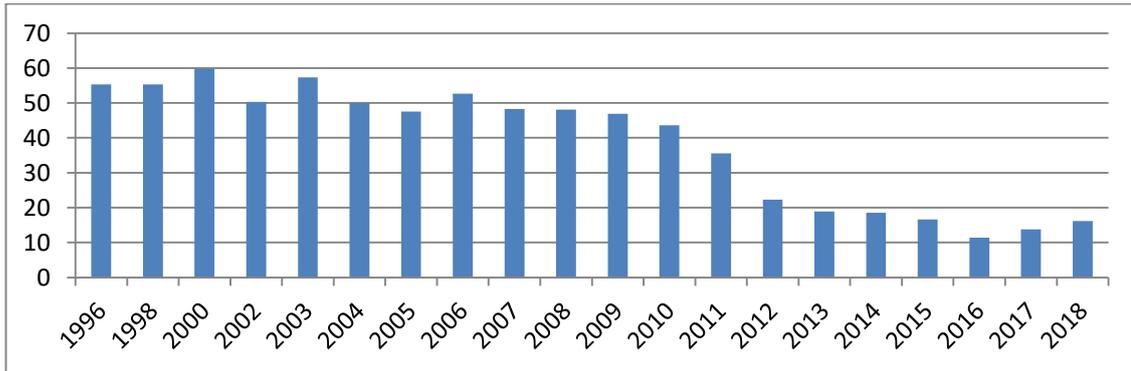
ت. لدى تونس:

لقد كان لأثر الثورة الشعبية في تونس أو ما يعرف بالربيع العربي دور كبير في انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف حيث كان يقارب 50% في أوائل الألفينيات ليبدأ في الانخفاض انطلاقا من سنة 2011 مع بداية الثورة حتى يصل إلى 16% سنة 2018، وبالرغم من أن دستور 2014 يضمن الحق في التجمع والتظاهر السلمي، وكانت تجري بانتظام مظاهرات عامة بشأن المسائل السياسية والإجتماعية والإقتصادية، إلا أن الحكومة التونسية مؤخرا فرضت حظرا على جميع المظاهرات العامة كما تلجأ لإستخدام الشرطة والسلاح لتفريق الإحتجاجات. من جهة أخرى فالقضايا الأمنية لا سيما التهديدات من الجماعات الإسلامية السلفية الراديكالية، هي مصدر قلق كبير للحكومة. كما أدت التهديدات الإرهابية المستمرة أيضا إلى إقرار مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب، وينص مشروع القانون على منح الشرطة سلطات موسعة للمراقبة والاحتجاز، ويسمح بمحاكمة المشتبه فيهم من الإرهابيين في جلسات مغلقة، ويسمح للشهود في مثل هذه المحاكمات بأن يظلوا مجهولين، وهذا ما زاد من نسبة عدم الإستقرار السياسي في تونس².

¹ www.freedomhouse.org

² www.freedomhouse.org

شكل 23.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى تونس

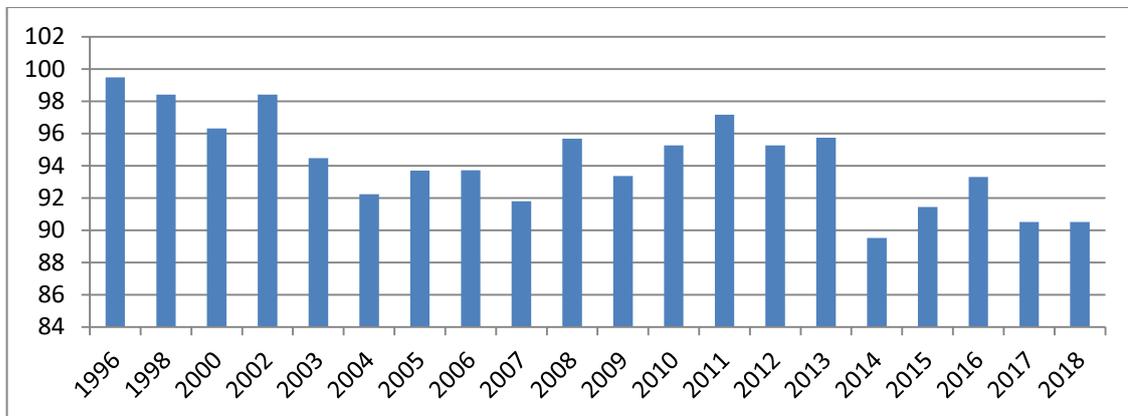


المصدر: من إعداد الطالب.

ث. لدى النزوح

من الشكل رقم (24.2) نلاحظ أن دولة النزوح لا زالت تهرنا في القيم التي تحققها فيما يخص مؤشرات الحوكمة، حيث أن نسبة مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف لم ينخفض عن 90% منذ 1996 إلى غاية 2018 إلا سنة 2014 أين إنخفضت إلى 89% فكما يشار إليه في هذه السنة تم الحصول على معلومات إستخباراتية عن هجوم مخطط من قبل الجماعة المسلحة، مما دفع بالسلطات النزوحية إلى الزيادة بشكل حاد تدابير الأمن القومي، بما في ذلك إغلاق المجال الجوي وتشديد الرقابة على الحدود، مما يعزز وجود الشرطة المسلحة في الأماكن العامة. وعموما تبقى التجربة الإقتصادية النزوحية الناجحة والتي تفخر بها النزوح اليوم تعد واحدة من أهم مقومات نجاحها السياسي، والذي إعتمدت في جزء كبير منه على قاعدتها الإقتصادية والإجتماعية، فقد تمكن النزوحيون من بناء نظام سياسي ديمقراطي يعد الأكثر إستقرارا في العالم وحتى بالقياس إلى ديمقراطيات أوروبية أخرى، لذا فقد اكتسبت الحكومة النزوحية المصدقية والثقة في نظرة الآخرين لهم وفي تعاملاتهم معها. كما أن نقابات العمال تلعب دورا هاما في التشاور مع الحكومة حول القضايا الإجتماعية والإقتصادية، وأكثر من نصف القوى العاملة هي النقابات. الحق في الإضراب مضمون قانونا، بإستثناء أفراد الجيش وكبار الموظفين المدنيين. ولجميع العمال الحق في المساومة الجماعية.¹

شكل 24.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى النزوح



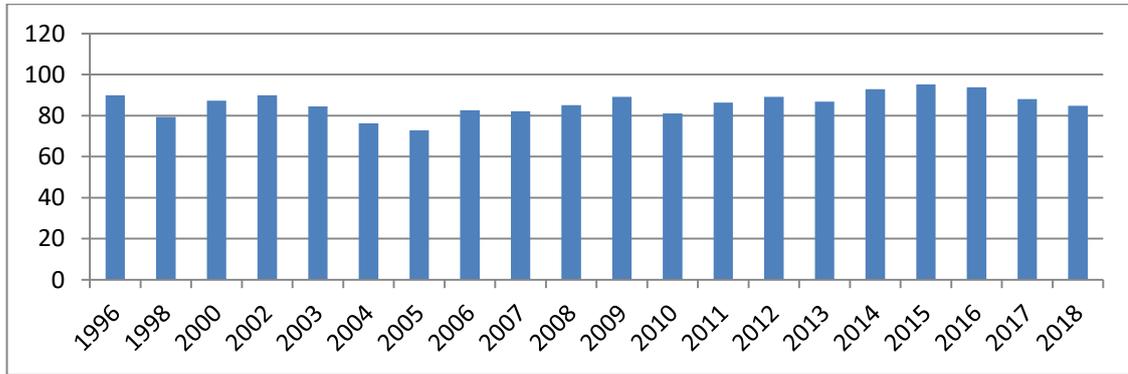
المصدر: من إعداد الطالب.

¹ www.freedomhouse.org

ج. لدى كندا

إن السياسة المنتهجة من طرف الحكومة الكندية في الآونة الأخيرة والتي أسفرت عن تحسن مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف، حسب الشكل (25.2) ففي سنة 2010 كان المؤشر يقدر بنسبة 81.04% ليرتفع بعد ذلك إلى 95.24% سنة 2015 ثم يعود للإنخفاض سنة 2017 ليقدر بـ 88%. إن هذه المؤشرات كانت وفق عدة إجراءات قد إتخذتها الحكومة الكندية من أجل تعزيز قيم هذا المؤشر، فنقابات العمال ورابطات الأعمال التجارية تتمتع بمستويات عالية من العضوية وهي منظمة تنظيميا جيدا. كما إعتمدت الحكومة إجراءات مع النقابات التي تمثل العاملين في القطاع العام، وقيدت إلى حد ما حقوق العمال في التنظيم والإضراب والمفاوضة الجماعية، بالإضافة إلى إعلان المحكمة عن الحق دستوري في الإضراب، وأقرت عن وجود حقوق للمرأة من بينها الحق في الإنضمام إلى النقابات كجزء من حقها الدستوري في حرية تكوين الجمعيات. من جهة أخرى إقتراح الليبراليون الإستثمار في التعليم لصالح مجتمعات السكان الأصليين، وتعددت خطة التنمية الوطنية ببدء التحقيق في المشاكل التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية.¹

شكل 25.2: تطور مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا



المصدر: من إعداد الطالب.

6.1.1. واقع مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات:

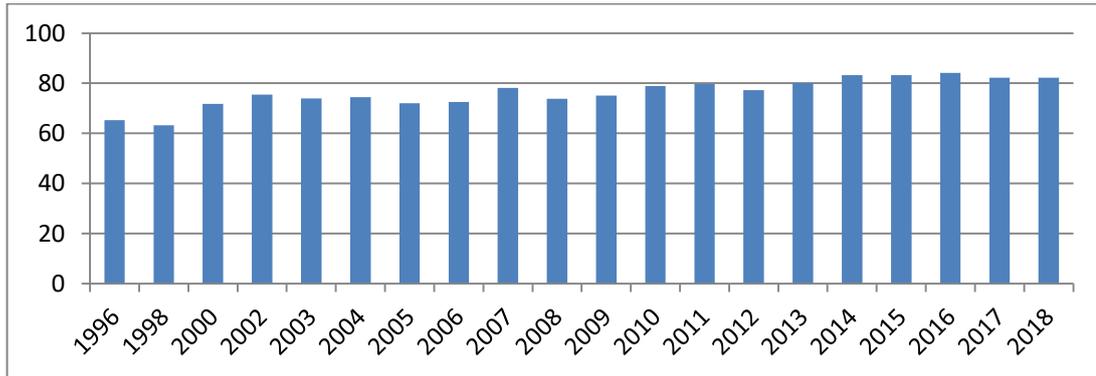
أ. لدى كوريا الجنوبية

حسب الشكل الموالي والذي يوضح تطور آخر مؤشر من مؤشرات الحوكمة مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات فإن سياسة كوريا الجنوبية فيما يتعلق بهذا المؤشر والتي تدخل ضمن نطاق التحفيز للقطاع الخاص فهي في تحسن مستمر خلال الفترة الممتدة (1996 – 2018)، فقد كانت النسبة سنة 1996 تقدر بـ 65.22%، بينما حقق قفزة نوعية سنة 2016 تقدر بـ 82%². فكما نعلم أن السفر داخل كوريا الجنوبية وخارجها غير مقيد، على الرغم من أن السفر إلى كوريا الشمالية وحده من يتطلب موافقة من الحكومة، ولهذا لكي تحقق هذا النجاح كان على كوريا الجنوبية أن تدرك تماما حقوق الملكية، بالإضافة أن لديها مجموعة متطورة من القوانين التي تحكم إنشاء المؤسسات التجارية التي ساعدتها.

¹ www.freedomhouse.org

² www.worldwidgovernance.com

شكل رقم 26.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى كوريا الجنوبية



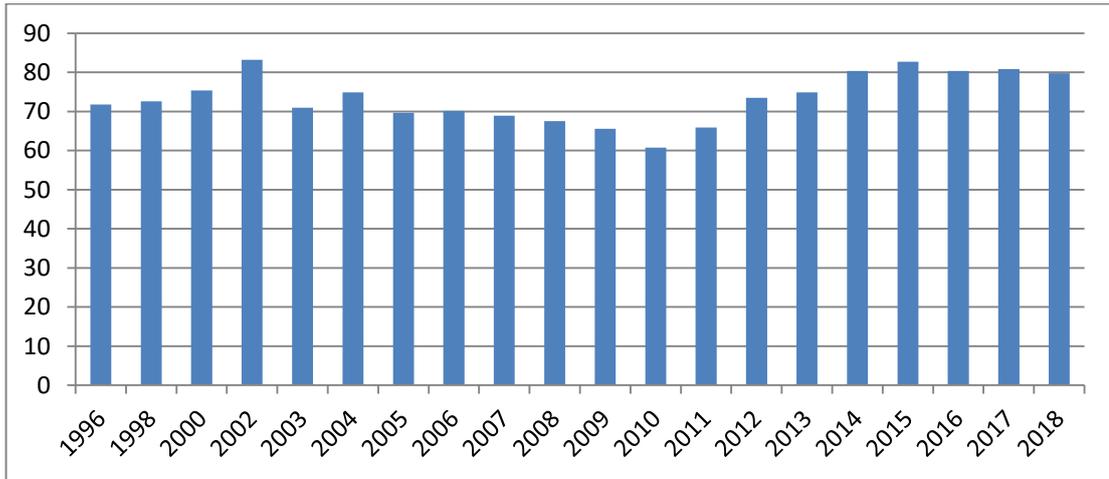
المصدر: من إعداد الطالب.

ب. لدى الإمارات العربية المتحدة:

من الشكل رقم (27.2) نلاحظ أن مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات في دولة الإمارات مر بثلاث فترات، الأولى (1996-2002) والتي تميزت بوجود قوانين ولوائح تشجع القطاع الخاص، حيث كانت قيمته محصورة بين 71.74% و83.16% إلا أن المؤشر عاد للهبوط في الفترة ما بين (2003-2010) وتراوح قيمته بين 60.77% و70.92%، أما فيما يخص الفترة الثالثة (2011-2018) والتي تميزت بالحركية الإقتصادية وبالقوانين التي أتاحت جو ملائم للقطاع الخاص محققة أعلى نسبة تقدر ب 82.69% سنة 2015¹. فإذا ما تعمقنا داخل دولة الإمارات العربية المتحدة فإننا لا نلاحظ وجود أي قيود واضحة مفروضة على المواطنين من حيث حرية التنقل داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو من حيث نوعهم أو مكان عملهم، على الرغم من أن وضع العمال المهاجرين في ظل نظام الكفالة في دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبط برعاية صاحب العمل، إلا أنه كثيراً ما يتم استغلال العمال الأجانب ويتعرضون لظروف عمل قاسية، وإيذاء جسدي، وحجز جوازات سفر دون اللجوء إلى القانون، من جهة أخرى قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإصلاحات في السنوات الأخيرة لتخفيف إجراءات إنشاء وتشغيل الأعمال التجارية، ومع هذا تمارس الحكومة نفوذاً كبيراً على الاقتصاد وتشارك في العديد من المبادرات الإقتصادية والتجارية الرئيسية في البلاد.

¹ www.worldbank.org

شكل 27.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996- 2018 لدى الإمارات العربية المتحدة

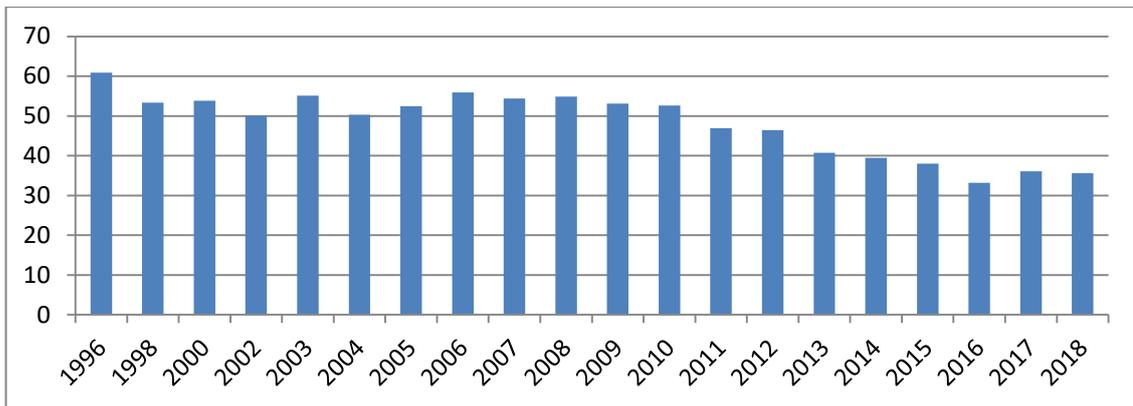


المصدر: من إعداد الطالب.

ت. لدى تونس:

لا زالت ثورة الربيع العربي المقامة من طرف الشعب التونسي تؤثر على مؤشرات الحوكمة، حتى مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات فقد بدأ في الانخفاض منذ 2011 حتى وصل إلى نسبة 36 % سنة 2018 بعدما كان يقدر بـ 53 % في 2011، لنجد أن الدولة التونسية لا تزال حماية حقوق الملكية فيها تشكل مجالا من مجالات القلق، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمستويات الفساد المرتفعة فضلا عن عدد كبير من القضايا المتراكمة في الممتلكات، حتى أن دستور عام 2014 قام بإدخال حماية جديدة للملكية، بما في ذلك الملكية الفكرية، ولكن لم يتم بعد النظر إلى تنفيذها على أرض الواقع ليومنا هذا.¹

شكل 28.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996- 2018 لدى تونس



المصدر: من إعداد الطالب.

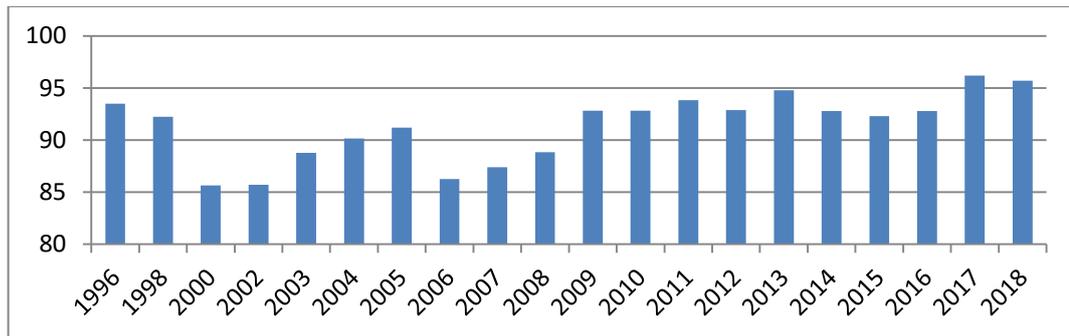
ث. لدى النرويج

تبقى مؤشرات الحوكمة في النرويج مثيرة للإهتمام فمؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات حتى هو بدوره حقق قيم مرتفعة منذ 1996 للتراوح قيمته بين 86 % تقريبا كأدنى قيمة سنة 2000 و 96 % كأعلى قيمة سنة 2017، فعلى الرغم من أن النرويج ليست عضوا في الإتحاد الأوروبي، إلا أن المواطنين في المنطقة الإقتصادية الأوروبية لا يحتاجون إلى

¹ www.freedomhouse.org

تصريح إقامة للعمل في النرويج، حيث صبت الحكومة النرويجية جل تركيزها على دعم القطاع الخاص بالرغم من كبر حجم القطاع الحكومي، بالعكس فقد يؤدي القطاع الحكومي الكفو إلى دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الإستثماري وجذب الإستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف، كما أن الاقتصاد النرويجي يتبع النظام المختلط الذي يمزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الإقتصاد، فتوفر الحكومة المرافق العامة من مدارس ومستشفيات، بالإضافة إلى إمتلاك الحكومة لمعظم شركات النفط، ونسبة إمتلاكها للشركات المدرجة في سوق الأسهم حوالي 30 %، وفي نفس الوقت تفرض الحكومة ضرائب عالية على المواطنين لم تنخفض كثيرا بزيادة إيرادات النفط.

شكل 29.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996_2018 لدى النرويج



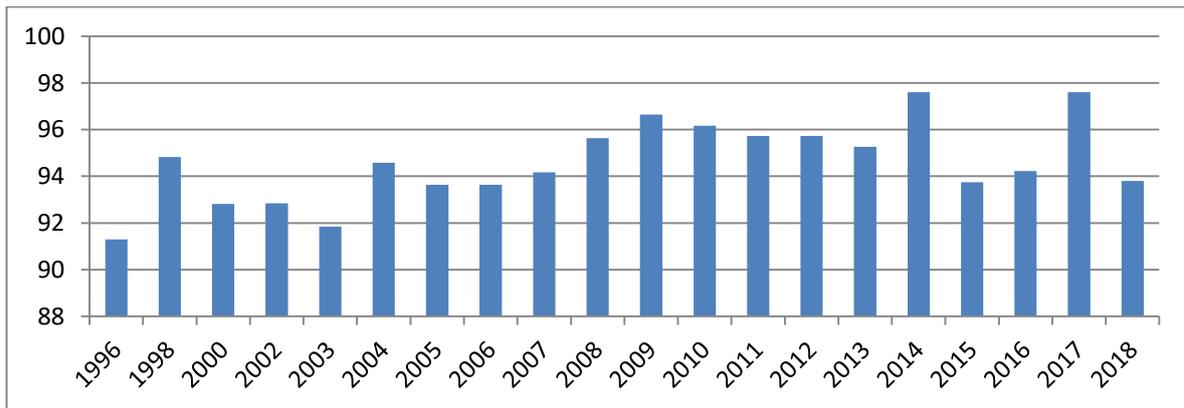
المصدر: من إعداد الطالب.

ج. لدى كندا

كندا هي الأخرى من بين الدول التي أجهرت العالم فيما يخص قيم مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات حيث انحصرت قيمته بين 91 % و 96 %، رغم هذا تبقى حقوق الملكية في كندا ليست محمية دستوريا، حيث وجد مسح أجري عام 2012 نشره معهد "فريزر" أن حقوق الملكية الكندية ضعيفة بشكل كبير بالمقارنة مع الدول الغربية، وفي حكم صدر في جوان 2014، رأت المحكمة العليا في كندا أنه ما لم يوقعوا معاهدة مع الحكومة فإن السكان الأصليين في كندا لا يزالون يحتفظون بحق ملكية أراضي أجدادهم، كما قدم الحكم أيضا تفاصيل طال إنتظارها عن طبيعة ملكية السكان الأصليين، غير أن الحكم قد لا يدفع بالضرورة المجتمعات الأصلية إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات الحكومة بشأن الأراضي حيث لا يزال يتعين إثبات مطالبات الملكية.¹

¹ www.freedomhouse.org

شكل 30.2: تطور مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات خلال الفترة 1996-2018 لدى كندا



المصدر: من إعداد الطالب.

2. نماذج دولية لواقع رأس المال الإجتماعي

بعد الدراسة والتعرف على واقع أبعاد المؤسسات لدى مجموعة من الدول سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق الى واقع أبعاد رأس المال الإجتماعي لهاته الدول للفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2018، مركزين في ذلك على مؤشر "LEGATUM" للرفاهية، والذي يقدم نظرة حول كيفية تكوين الرفاهية والتغيير في جميع أنحاء العالم. يستند مؤشر الرفاهية "Legatum" على 104 متغيرات مختلفة تم تحليلها في 149 دولة حول العالم، وتم تجميع المتغيرات 104 في 9 محاور وهي: الجودة الاقتصادية، بيئة الأعمال، الحوكمة، الحرية الشخصية، رأس المال الاجتماعي والذي يمثل محور دراستنا، السلامة والأمن، التعليم، الصحة، والبيئة الطبيعية.¹

1.1. تطور أبعاد رأس المال الإجتماعي بكوريا الجنوبية

رغم قلة الموارد الطبيعية لكوريا الجنوبية والإرتفاع الحاد في معدلات النمو السكاني فيها، إلا أنها استطاعت وبنجاح أن تحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد خروج البلد من حرب أتت على الأخضر واليابس. فكان متوسط دخل الفرد لا يتجاوز 87 دولار غلا أنه وفي الأونة الأخيرة صعد إلى 16 الف دولار، واستطاعت أن تحجز لها مكانة لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ودولة رائدة في مجال صناعة السيارات والسفن.

رغم كل هذا إلا أن كوريا الجنوبية لم تكن بتلك القوة فيما يخص الإستثمار في مجال رأس المال الإجتماعي، حسب مؤشر الرفاهية العالمي كوريا الجنوبية كانت تقريبا مع الدول المتأخرة فيما يخص تكوين رأس المال الإجتماعي، هذا ما لمسناه من خلال الجدول أدناه فكان أحسن ترتيب لها سنة 2011 بترتيب يقدر بـ 77، ولكنه عاد للتراجع حيث احتلت سنة 2015 المرتبة 105.

جدول 1.2: ترتيب كوريا الجنوبية حسب مؤشر رأس المال الاجتماعي للفترة 2007-2018.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	87	96	102	88	70	77	81	93	105	104	87	78

المصدر: THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2018

¹ www.prosperity.com

كما ذكرنا سابقا أن رأس المال الإجتماعي لم يشهد ذلك الإزدهار، فالدراسات التي أملت بالرفاهية في كوريا الجنوبية دلت على أن سبب عدم تقدمها في المراتب وهو تراجعها في مؤشر رأس المال الإجتماعي وبالخصوص في مؤشرات الفرعية كما هو مبين في الشكل رقم (31.2). ففي دراسة لـ (Shiv Kumar, 2017) قام بها بالإستعانة بقاعدة بيانات مسح القيم العالمية الموجة 6 الخاصة بكوريا الجنوبية، أشارت إلى أنه من بين 965 فرد شملهم الإستطلاع ، هناك 699 أعضاء في منظمة واحدة أو أكثر، الحد الأقصى لعدد عضوية المجموعة للفرد هو 11. تم جمع إجمالي عدد العضويات المدرجة في العينة عضوية 1762، وعليه كل فرد من أصل 699 عضو في حوالي ثلاث منظمات أساسية وهي (الكنيسة أو المنظمات الدينية، والمنظمات الرياضية أو الترفيهية، المنظمات الفنية أو الموسيقية أو التعليمية). من بين كل هذ العضويات تعتبر العضوية في الكنيسة أو المنظمات الدينية هي الأكثر شيوعا في كوريا الجنوبية بنسبة تقدر بـ 43.83%، يلها بعد ذلك المنظمات الرياضية أو الترفيهية 30.98%، المنظمات الفنية أو الموسيقية أو التعليمية بنسبة 27.25%.

بالنسبة للأفراد المتزوجين في في كوريا الجنوبية، وجد أن متوسط درجة عضوية المجموعة والمشاركة النشطة في المجموعات هو 11.94 نقطة من أصل 100 نقطة كحد أقصى، وهي مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بالأفراد الفرديين الذين بلغ متوسط درجاتهم في عضوية المجموعة والمشاركة النشطة في المجموعات 9.87 فقط ، بينما يحصل الأفراد ذو الديانة البروتستانتية والدين الكاثوليك على أعلى متوسط درجات 17.85 و 16.19 على التوالي على عضوية المجموعة التي تعتبر عالية بشكل ملحوظ مقارنة بالأفراد ذوي الديانة البوذية والأفراد الذين ليس لديهم دين، حيث متوسط الدرجات المقابلة هو 10.27 و 5.88 على التوالي. وجد أن متوسط فرق عضوية المجموعة بين المستجيبين الذكور والإناث 0.89 وهو غير ذي دلالة إحصائية. وبالمثل، فإن عضوية المجموعة تعني أن الفرق بين الفئات العمرية المختلفة غير مهم أيضًا. ويلاحظ أيضا في تحليل البيانات أنه كلما زاد في مستوى التعليم إرتفع متوسط درجة عضوية المجموعة أيضا من 8.59 نقطة إلى 11.77 نقطة، ومن جهة أخرى ومع زيادة مستوى دخل الأفراد يزداد من جهة أخرى متوسط درجة عضوية المجموعة. من 8.93 نقطة إلى 19.23 نقطة¹.

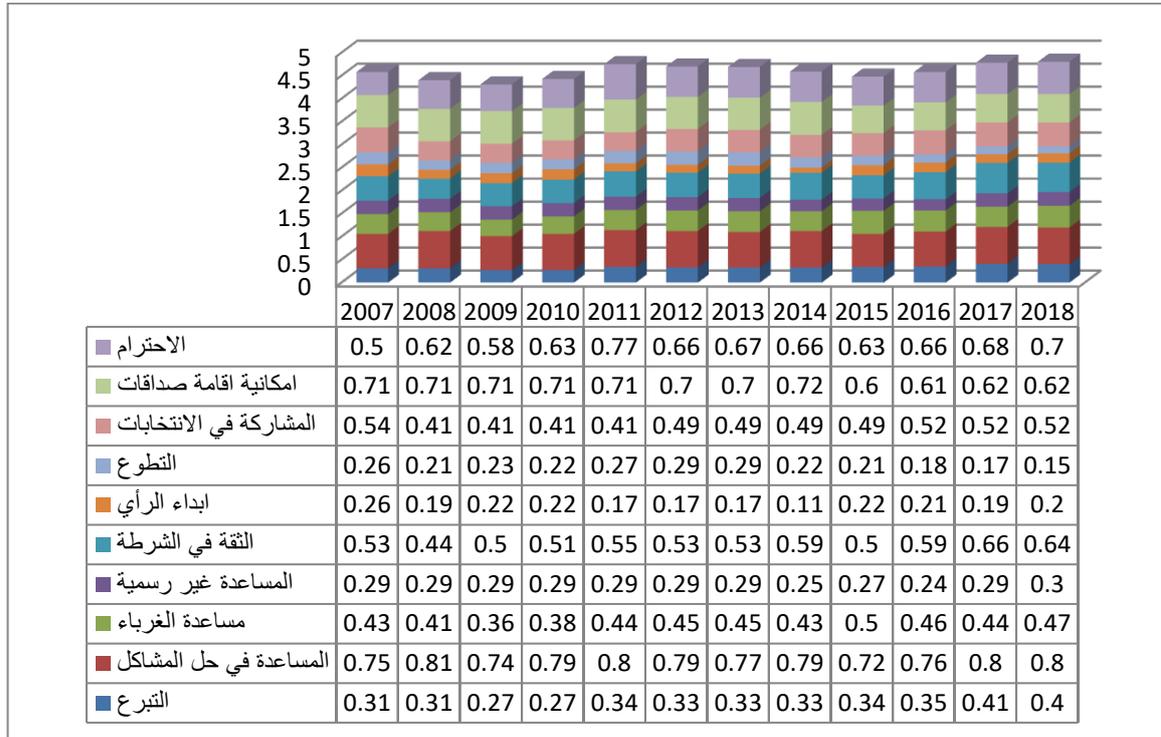
هذا ما قاد فريق من الباحثين في جامعة ستانفورد في "مركز شورنشتاين لأبحاث آسيا والمحيط الهادئ" تحت تسمية (APARC) في ستانفورد، وبالتعاون مع باحثين آخرين من جميع أنحاء العالم إلى إقتراح بعض الحلول التي من الممكن أن ترفع من مستوى رأس المال الإجتماعي بكوريا الجنوبية من خلال أمر مهم لا بد من الإحاطة به وهو حركة الناس، أي التدفقات الخارجة من سكانها (الشتات)، وتدفقات الأجانب (المهاجرين والزوار)، وجميعهم لديهم القدرة على بناء رأس المال الإجتماعي من خلال شبكة من الأشخاص الذين لديهم القدرة على بناء الثقة، وبالتالي نشر الأفكار والموارد عبر الحدود.²

¹ Kumar, S. (2017, April). Social Capital and Human Well-Being in South Korea. IARIW-Bank of Korea Conference in Seoul, Korea. PP 5,6.

² fsi.stanford.edu

حسب الشكل أدناه والذي يعنى بالعناصر التركيبية لرأس المال الاجتماعي في كوريا الجنوبية، فإن المتغيرات التي أضرت أو التي ساهمت في تدهور رأس المال الاجتماعي في كوريا الجنوبية نذكر منها التطوع، إبداء الرأي، المساعدة الغير رسمية، وكذلك التبرع، كلها متغيرات لم تتعدى نسبة 50%.

شكل 31.2: أبعاد رأس المال الاجتماعي بكوريا الجنوبية للفترة 2007-2018



المصدر: من إعداد الطالب.

2.2 تطور أبعاد رأس المال الاجتماعي بالإمارات العربية المتحدة

لقد كان رأس المال الاجتماعي في وقت ما يعاني في دولة الإمارات وهذا راجع إلى اكتشاف النفط، الأمر الذي حدث لأمريكا في دراسة (R. Putnam, 1996) وهو أمر مشابه للوضع الإماراتي بنشوء دولة الرفاه. كما إن العلاقات الاجتماعية في الإمارات أخذت بعدا ربطت فيه الماضي والحاضر والمستقبل وخاصة في مرحلة ما بعد ظهور النفط وكثرة الثروات.¹

الملاحظ للواقع الإماراتي يرى أن البيئة الاجتماعية تساهم بشكل كبير في صنع وتشكيل تطلعاته، والتي في حد ذاتها تشكل رأس المال الاجتماعي، كما أن المجتمع الإماراتي مجتمع متشبع بالفكر الإسلامي، ينظر إلى أن رأس المال الاجتماعي هو مدى الرضا بالنظم السياسية والاقتصادية، وتأييد الحكومة، وهذا ما أظهرته دولة الإمارات العربية في المدة الأخيرة محتملة بذلك الترتيب 39 فيما يخص مؤشر الرفاهية من بين 149 دولة وهو تقدم ملحوظ بحيث لم تشهد من قبل فقد

¹ صالح سليمان عبد العظيم (2012). الامارات العربية المتحدة دراسة سوسولوجية في اعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي. حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية. مصر. الحولية الثلاثون.

كانت تحتل المرتبة 44 سنة 2007. وإذا تعمقنا من خلال الجدول رقم (2.2) سنجد أن دولة الإمارات فيما يخص رأس المال الإجتماعي حققت مراتب جد ممتازة قاطعة بذلك شوطا لأبأس به، فقد كانت تحتل المرتبة 60 سنة 2008 إلا أنها عادت للتحسن محققة المرتبة 23 سنة 2017 والمرتبة 25 سنة 2018.

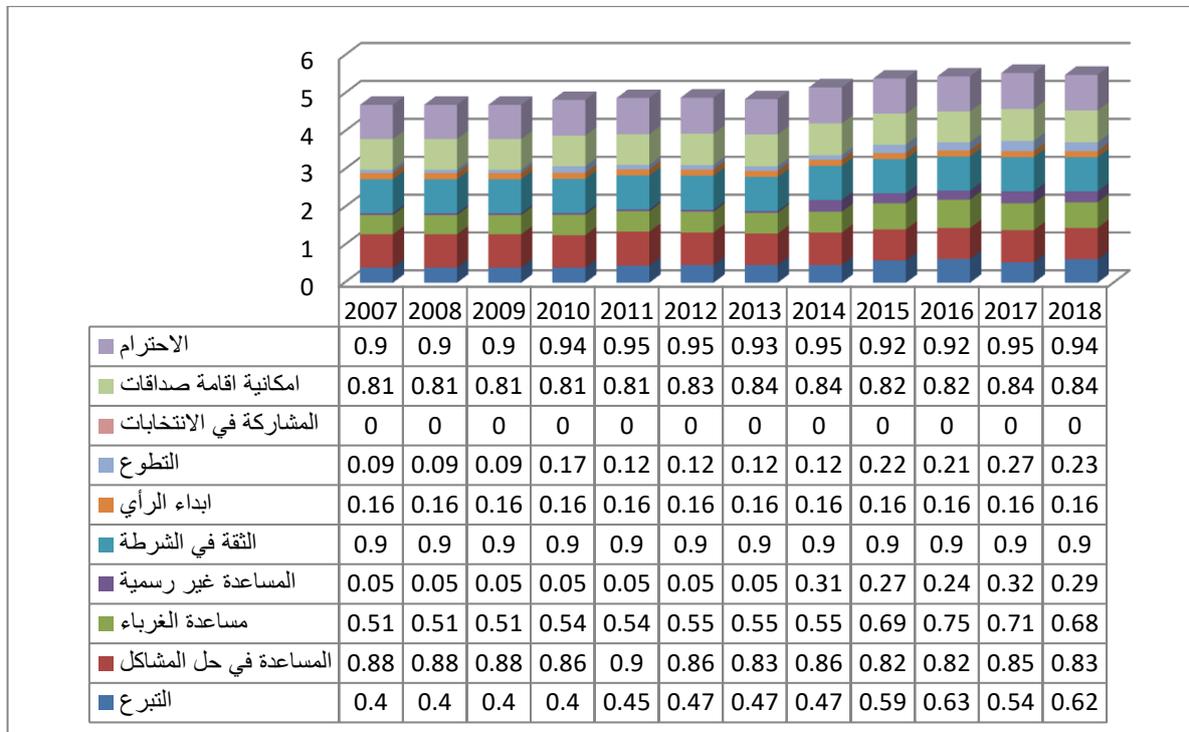
جدول 2.2: ترتيب الإمارات حسب مؤشر رأس المال الإجتماعي للفترة 2007-2018.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	56	60	54	51	43	46	52	35	29	25	23	25

المصدر: THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2018

إن المراتب التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة كان مصدرها أبعاد رأس المال الإجتماعي والتي تعتبر الركائز الأساسية له. من خلال الشكل رقم (32.2) نلاحظ أن مؤشر "الإحترام" قد أخذ الحيز الأكبر داخل المجتمع الإماراتي بالغا بذلك أعلى مستوى له 0.95 سنة 2016، و0.93 سنة 2018 وهي مراتب جد عالية بالمقارنة مع الدول الكبرى، متقدمة بذلك بشكل طفيف عن سنة 2007 التي كانت تحتل فيها قيمة تقدر بـ0.9، يرجع السبب الرئيسي لذلك كما ذكرنا سابقا أن المجتمع الإماراتي هو مجتمع متشبه بالدين الإسلامي، بحيث تعتبر وحدة الدين المعيار الأساسي للحكم على السلوكيات والتصرفات. أما فيما يخص مؤشر "إمكانية إقامة صداقات" هو الأخر كان مرتفعا فقد كان يتراوح بين 0.81 و0.84، بالإضافة إلى مؤشر "مساعدة الغرباء" فقد بلغ أعلى مستوى له سنة 2015 بمقدار 0.75 وسنة 2018 بلغ 0.59، في حين كان سنة 2007 في عتبة 0.51، وهذا أيضا راجع إلى سياسة الإنفتاح التي تشهدها دولة الإمارات.¹

شكل 32.2: أبعاد رأس المال الاجتماعي بالإمارات للفترة 2007-2018



المصدر: من إعداد الطالب.

¹ www.prosperity.com

إن جودة السياسات والخطط والإستراتيجيات والكفاءة العالية، التي يتمتع بها الجهاز الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى المستويات العالية من الرضا عن الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، زيادة على قوة الإقتصاد الإماراتي ومرونته وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة والتي تجلت في سرعة تعافيه من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ولا ننسى إنفتاح دولة الإمارات على جميع شعوب العالم كل هذا من شأنه أن يجعل من المواطن الإماراتي يلتف ويثق في حكومته وأن يثق أيضا في الأناس المحيطيين من حوله، وهذا ما نشاهده من خلال شكل (32.2) فعلى سبيل المثال فالمؤشر الفرعي "الثقة في الشرطة" حظي بثبات طيلة الفترة (2007 – 2018) بقيمة تقدر بـ0.9.

تتسم طبيعة الحكم لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بدستور إتحادي يضم سبع إمارات، بحيث يعتبر نظام الحكم في الدولة شبه نظام ملكي إتحادي متعدد إذ أنه ينتخب رئيس الدولة ونائبه من حكام الإمارات السبعة أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد فقط ويكون اختصاص الإمارة هو الأصل وإختصاص الإتحاد هو الإستثناء.¹ من هذا المنطلق الذي يعكس الصورة التي نشاهدها من الشكل رقم (32.2)، فالنتائج المحصل عليها كانت جد سلبية، فمؤشر "المشاركة في الإلتخاب" لم يتعدى الصفر. من جهة أخرى إن مؤشر "إبداء الرأي" هو الآخر لم يكن جيد فقد بقي ثابت طوال المدة من سنة 2007 إلى 2018 بقيمة 0.16، ومع ذلك تسعى دولة الإمارات إلى تحسين صورتها في منح الحرية للمواطنين في إبداء رأيهم وأفكارهم فهي من الحقوق التي يقوم الدستور بكفلها، فقد تم إصدار قانون يقوم على المنع بحبس الصحفيين عند مزاوله مهامهم، فقط في حالة قيام الصحفي بأعمال من شأنها أن تتخذ إجراءات إلا أنها لن تصل إلى السجن، فإذا كانت الصحافة على هذا القدر من الأهمية، فإنه يتعين أن تتمتع بمساحة كافية من الحرية والاستقلال التي نصت عليها الدساتير المختلفة، وتعد حرية الصحافة أحد روافد حرية الرأي، إلا أن ذلك لا يعني أن تكون هنالك حرية مطلقة بدون أي ضوابط أو قيود لكي لا تنقلب هاته الحرية إلى فوضى فهتد كيان الدولة.²

3.2 تطور أبعاد الرأس المال الإجتماعي بتونس:

لقد تدهور الترتيب العام لتونس فيما يخص رأس المال الإجتماعي، ففي سنة 2007 كانت تحتل المرتبة 65 والمرتبة 71 سنة 2011، إلا أنها بعد ما يسمى بالربيع العربي الذي إجتاح المنطقة العربية وبالخصوص تونس سنة 2011 عاد المؤشر إلى الهبوط بوتيرة متسارعة بحيث حققت المرتبة 145 سنة 2013، والمرتبة 135 سنة 2018 وهذا ما نشاهده من خلال الجدول أدناه.

جدول 3.2: ترتيب تونس حسب مؤشر رأس المال الإجتماعي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	65	67	60	67	71	115	145	125	141	135	104	135

المصدر: THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2018

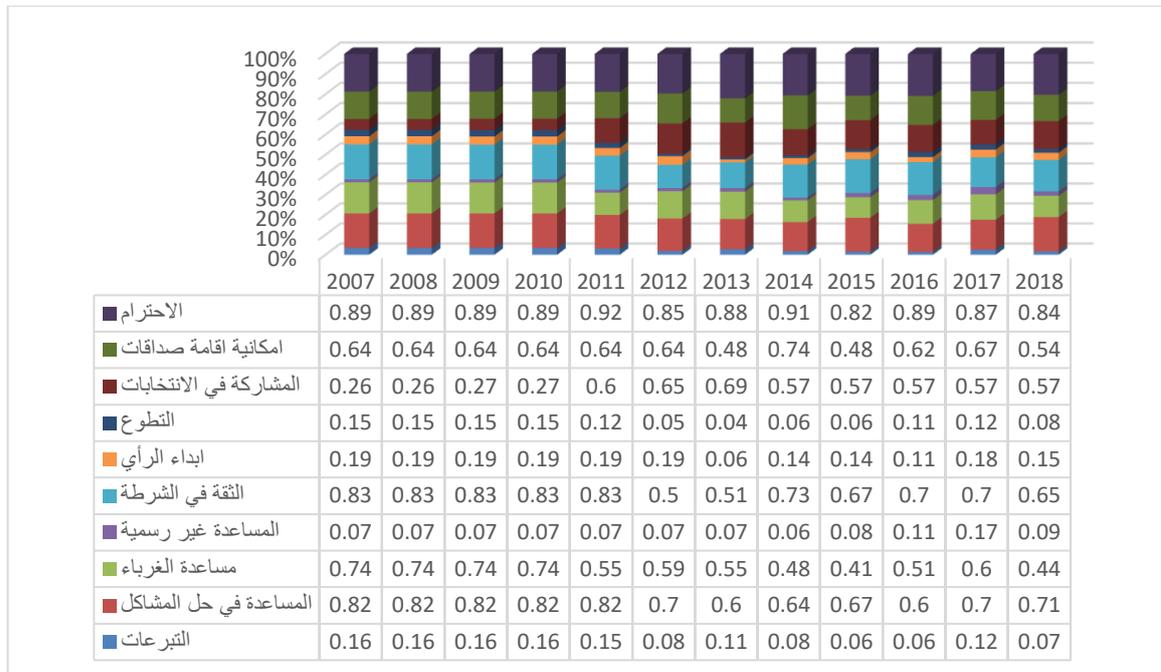
كما ذكرنا فإن تونس قد شهدت نقلة فيما يخص رأس المال الإجتماعي وبالتحديد سنة 2011 التي شهدت ما يسمى بثورة "الياسمين". فمن خلال الشكل رقم (32.2) نلاحظ أن أبعاد رأس المال الإجتماعي قد حققت مستويات متذبذبة، إلا فيما

¹ دراسة مركز الإمارات للدراسات والإعلام.

² راشد محمد ربيع الحمودي. حرية الرأي والتعبير وفقا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. ماجستير في القانون العام.

يخص المؤشر الفرعي "الإحترام" الذي شهد ثبات نسبي يتراوح بين (0.82 – 0.92)، في حين أن بعض المؤشرات "كالتبرعات" قد شهدت انخفاضا خاصة بعد الثورة، فقبل الثورة من 2007 إلى 2011 كان المقياس يقارب 0.16 الا أنه عاد إلى التراجع محققا 0.06 سنة 2016 و0.07 سنة 2018. بالإضافة إلى مؤشر "المساعدة في حل المشاكل" هو الآخر إنخفض بعد الثورة من 0.82 سنة 2011 الى 0.6 سنة 2016.

شكل 33.2: أبعاد رأس المال الإجتماعي بتونس



المصدر: من إعداد الطالب

فيما يخص المؤشرات الأخرى فقد إرتفعت بعد الثورة فعلى سبيل المثال مؤشر "المشاركة في الإنتخابات" كان عند عتبة 0.27 سنة 2010، إلا أنه ازداد بعد ذلك ليصل الى 0.69 سنة 2013 و0.57 سنة 2018.¹ وكل هذا نظرا إلى التغييرات السياسية التي وقعت وسقوط النظام السابق. كل هذه المعطيات راجعة لعدة إعتبرات أهمها:

- تعتبر قضايا المساواة بين الجنسين مصدر قلق كبير في تونس خاصة عندما يتعلق الأمر بالحقوق السياسية والحقوق المدنية والأسرية، بالإضافة الى الحقوق الإقتصادية والعنف الأسري. وهذا تعتبر هذه الحقوق في صميم عملية الانتقال السياسي والإقتصادي والاجتماعي في البلاد.
- بالنظر إلى المشاركة السياسية في تونس حاليا فإنه يحكمها ائتلاف من الأحزاب العلمانية والإسلامية، وهذا ما يدل على وجود إنتخابات ديمقراطية، إلا أن البعض من المحللين يقولون بأن الوضع يخفي تحت طياته إختلافات جوهرية بين مشاريع مجتمعية متناقضة. فعلى سبيل المثال نظرة المجتمع للمرأة، وهذا يعتبر بدوره، مصدر قلق كامن تحت سطح الإتفاق السياسي الظاهر.

¹ www.prosperity.com

منذ عام 2011، تلقى الشعب التونسي وعودا ضخمة أكثر مما ينبغي، سواء من جانب الدول الأخرى أو من جانب أجناب قادتهم، إلا أن معظم هذه الوعود لم تتحقق إلى حد كبير. وبغض النظر عن المليارات من الدولارات التي كانت في شكل قروض ومساعدات تلقتها تونس بالفعل، إلا أنها لم تكن تغطي ما تم الوعد به وبهذا أضرت بالثقة بين المواطنين والحكومة، علاوة على ذلك، فإن الفساد المتفشي في الإدارة التونسية (الرشوة والمحسوبية في التوظيف أو توفير الخدمات) والإستمرار في انعدام المحاسبة على الفساد منذ النظام السابق، مما يؤدي إلى وجود شك لدى المواطن التونسي وريبته. فقد قال تقرير صادر عن البنك الدولي إن الفساد "يخنق" الاقتصاد التونسي¹، فلا بد من التصدي للفساد من أجل إيجاد فرص شاملة حقا، وأيضا لكي تنطلق المنافسة القوية وتستعاد الثقة.

في ظل الهجوم الإرهابي الذي وقع في 26 جوان 2015 في سوسة، والذي أودى بحياة أكثر من 30 شخصا بمن فيهم العشرات من السياح الأوروبيين، ومما كان ملاحظا مساهمة الشعب في القبض على الجناة، وهذا إن دل فإنما يدل على التفاف الشعب التونسي حول القوى الأمنية التونسية وهذا ما نلاحظه من الشكل رقم (33.2).

إن مشروع قانون المصالحة الإقتصادية المطروح سنة 2015، يظهر التقصير الموجود في العملية التشريعية، وذلك في ظل غياب المشاركة العامة والحوار. قوبل المشروع بموجة من الغضب لأنه يصور شكلا من أشكال العفو عن الأشخاص الذين قاموا بارتكاب جرائم مالية في ظل النظام السابق. فقد أجبرت المظاهرات والغضب الذي تلا ذلك الحكومة على التنازل عن مشروع القانون، على الرغم من أن أحكامه الهامة تهدف إلى إعادة دمج أموال الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي.

إن الوسائل الرقمية استخدمت لتوجيه المواطنين نحو ممارسة المسؤولية السياسية، فقد تم إنشاء منصات مثل "الحكومة المفتوحة (OpenGovTN) و"البوصلة (Bawsala) بغية تعزيز مشاركة المواطنين في عمليات الحوكمة الإيجابية، واستقطبت مشاركة قوية من الجمهور.

إن الوضع الإقتصادي الحالي في تونس ينذر عن حالة طوارئ وطنية. فالبطالة والبطالة المقنعة وخريجو الجامعات العاطلون عن العمل، والمستثمرون المحليون والأجانب، بالإضافة إلى تزايد الإجرام في الأنشطة الإقتصادية، وتزايد العجز في الميزانية، والعجز في الحساب الجاري، كل هذه العوامل من شأنها أن تساهم في عدم الثقة بين الحكومة والشعب، وهذا ما يؤدي إلى تهديد لأمن القومي في حد ذاته.

إن منظمات وطنية ودولية قد حذرت من أن مكسب حرية التعبير في تونس مهدد، وبالخصوص أمام تكرار محاولات التضيق على الصحافة، وتعطيل قانون النفاذ إلى المعلومة، بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون حكومي من شأنه أن يسلب صلاحيات الهيئة التعديلية للإتصال السمعي البصري وإستقلالية قرارها. وتنبه هاته المنظمات إلى أن الحكومة التونسية تواصل ملاحقة الصحفيين على أساس قانون القضاء العسكري أو القانون الجنائي أو قوانين أخرى عدا

¹ Bob Rijkers, Antonio Nucifora, and Caroline Freund, "All in the Family, State Capture in Tunisia: Questions and Answers," World Bank, April 3, 2014.

المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، الذي يفترض أن يكون الإطار القانوني للبت في النزاعات المتعلقة بخروقات الصحافة.

وفي الآونة الأخيرة، حاولت الحكومة الإلتفاف على حق الصحافة في النفاذ الحر إلى المعلومات الرسمية، عندما أصدرت في 16 جانفي 2017 المنشور عدد 4 قبل أن تعلن في 27 فيفري 2017 تعليق العمل به إثر ضغط كبير من الصحافيين ووسائل الإعلام ومنظمات وطنية ودولية. ويحظر هذا المنشور، في خرق لأحكام الدستور والقانون والإلتزامات تونس الدولية، على مسؤولي الإعلام والاتصال بالوزارات والمؤسسات العمومية الإذلاء بأي تصريح أو مداخلة أو نشر أو إفشاء معلومات أو وثائق رسمية عن طريق الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام إلا بإذن مسبق وصریح من السلطات.

4.2. تطور أبعاد رأس المال الإجتماعي في كندا

تعد كندا من أحسن الدول فيما يتعلق بالرفاهية، فحسب مؤشر "Legatum"، كندا دائما ما تحتل المراتب الأولى. منذ نشوء المؤشر سنة 2007 حافظت كندا على المرتبة الثامنة حتى سنة 2018 ظلت في هذه المرتبة، إلا أن أحسن انجاز لها كان سنة 2011 و2015 السادسة عالميا. من بين أسباب تراجعها في الآونة الاخيرة وهو الإنخفاض الذي شهدته في مؤشر "رأس المال الإجتماعي".

لقد شهدت كندا انخفاضا حادا في مؤشر "رأس المال الإجتماعي"، بحيث تراجعت من المركز الثالث سنة 2017 إلى المركز الحادي عشر سنة 2018، بحيث كان أحسن ترتيب لكندا سنة 2013 و2015 محققة المرتبة الثانية حسب مؤشر الرفاهية وهذا ما يظهره الجدول رقم (4.2). تقرير الرفاهية إلى أن عدد أقل من الكنديين تطوعوا أو أبدوا برأيهم إلى مسؤول سنة 2018، أو أنهم قدموا تبرعات للجمعيات الخيرية.

جدول 4.2: ترتيب كندا حسب مؤشر رأس المال الإجتماعي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	8	5	6	5	6	4	2	3	2	3	3	11

المصدر: THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2018

إن أبعاد رأس المال الإجتماعي في كندا متعددة هي الأخرى بتعدد النمط الإجتماعي الذي يعيشه السكان. فهناك مزيج من الأعراق التي تكون المزيج السكاني في كندا بحيث 32% من نسبة السكان يعودون للأصل الكندي، و15.8% منهم يعودون للأصل الفرنسي، و3.9% من أصل أوكرائي، و10.2% من أصل ألماني، و4.6% هم من أصل إيطالي، و13.9% من أصل إيرلندي، و21% من أصل إنجليزي، و3.3% من أصل هولندي، و15.1% من أصل اسكتلندي، و4.3% من أصل صيني، وباقي السكان يعودون للسكان الأصليين من الأمم الأولى التي عاشت في البلاد.

الأصدقاء المقربون هم "أشخاص ليسوا من أقاربك، ولكن هم عبارة عن أشخاص تشعر بالراحة معهم، يمكن التحدث معهم حول ما يدور في ذهنك، أو طلب المساعدة". هؤلاء الأشخاص هم من يقدمون مساعدة عاطفية أو مالية خلال

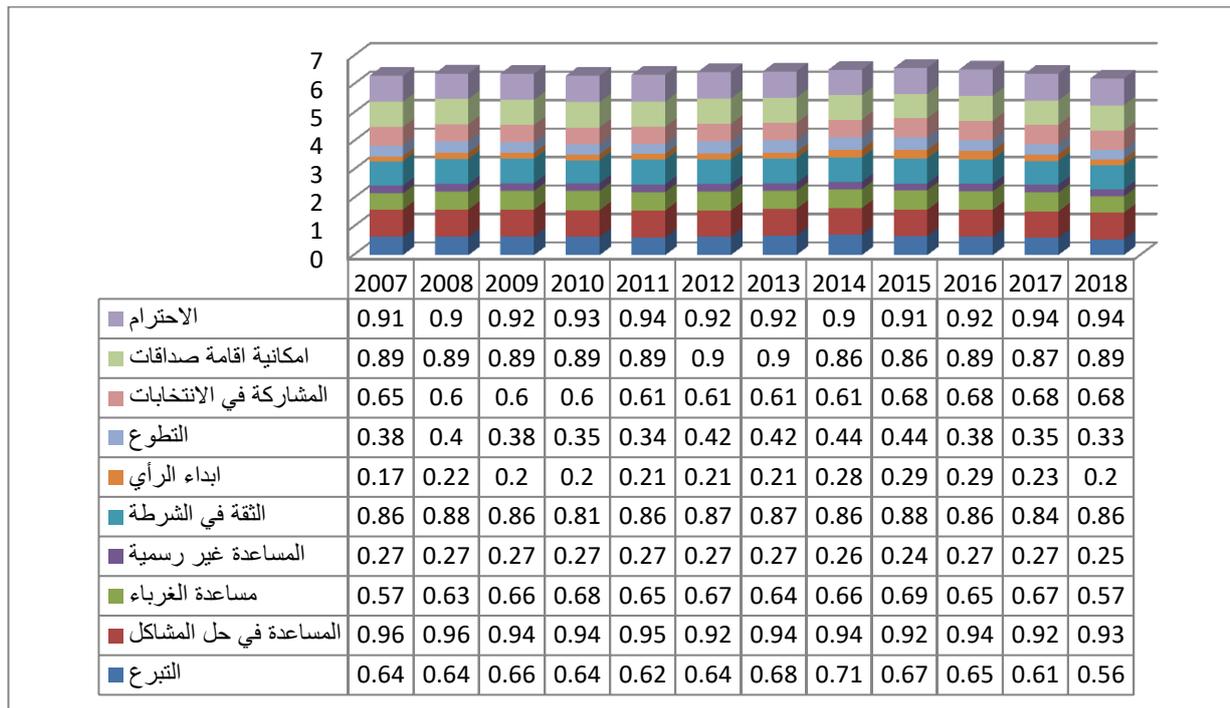
الأوقات الصعبة والذين يعرفون في كثير من الأحيان بالشخص الأفضل.¹ انطلاقاً من هذه العبارة نلاحظ أن مؤشر "إمكانية صداقات" بقي ثابتاً في كندا خلال الفترة (2007 – 2018)، بحيث كان أفضل نتيجة سنتي 2012 و2013 تقدر بـ 0.90، في حين أن سنة كانت 0.89. بالرغم من التنوع البشري الموجود في كندا إلا أنها حققت نتائج لا بأس بها، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في توفير جو يعيش فيه كل الأطياف وكذلك وضع برامج لإستقطاب المهاجرين من كافة أنحاء العالم. من جهة أخرى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وخاصة وسائل التواصل الإجتماعي التي أحدثت ثورة في العالم.

المشاركة في الدولة الكندية تحسنت نوعاً ما، بحيث أصبح في الأونة الأخيرة (2015 – 2018) يقدر بـ 0.68 مقارنة بسنة 2008 التي كانت تقدر بـ 0.6. فقد عملت الحكومة الكندية الحالية على وتعزيز مشاركة الأقليات والاعتراف بمساهماتهم خاصة المسلمين. فالملاحظ من الشكل رقم (34.2) أن مؤشر "مساعدة الغرباء" كان منخفضاً سنة 2018 يقدر بـ 0.57 وهو أدنى مستوى شهدته البلاد مقارنة بسنة 2015 والتي شهدت معدل 0.69، ومن أسباب ذلك الهجمات الإرهابية التي شهدتها البلاد.

أفادت دراسة إلى أن 54% من الكنديين يمكنهم الوثوق بمعظم الناس، بينما إعتقد 46% أنهم لن يكونوا حذرين في تعاملهم مع الآخرين. كما بقيت مؤشرة الثقة الأخرى في الجيران أو الغرباء على حالها دون تغيير. من خلال الشكل رقم (34.2) نلاحظ أن مؤشر "الثقة في الشرطة" حظي بالثبات النسبي بمعدل يتراوح بين 0.84 و0.87 خلال الفترة (2007 - 2018). يرجع هذا السبب لعدة عوامل كالهجمات الإرهابية الأخيرة التي جعلت من المواطن الكندي يلتفت أكثر حول القوى الأمنية، كما قامت الحكومة الكندية ببعض التغييرات في سلك الشرطة حيث عينت قائد شرطة أمن "كيبك" المشهود له بالنزاهة بتقديم مقترحات وإتخاذ إجراءات في سبيل إعادة الثقة بهذا الجهاز الهام الذي يرتبط بعلاقة يومية وثيقة بالمواطنين.

¹ Wellman, B., & Wortley, S. (1990). Different strokes from different folks: Community ties and social support. *American journal of Sociology*, 96(3), 558-588.

شكل 34.2: أبعاد رأس المال الإجتماعي بكندا



المصدر: من إعداد الطالب

إن الإعلام الكندي يتمتع بحرية كبيرة في التطرق إلى مجالات واسعة من الآراء ووجهات النظر، كما ويلتزم بحصة ثابتة من البرامج الكندية التي يبثها. إلا أن ذلك لم يكن في سنة 2018 إذ انخفض مؤشر "إبداء الرأي" إلى 0.2 مقارنة بسنة 2016 حيث كان يقدر بـ 0.29. باختصار، هنالك استقرار فيما يتعلق بمؤشرات رأس المال الإجتماعي المرتبطة بالنهج الجماعي (المشاركة في أنشطة المجموعة، والعمل التطوعي والثقة).¹

5.2. تطور أبعاد رأس المال الإجتماعي في النرويج

إن الإقتصاد النرويجي يتبع النظام الرأسمالي الإجتماعي في ان واحد، بحيث لا زالت الدولة تتحكم بقطاعات إستراتيجية مختلفة كالنفط. فالنرويج تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط في أوروبا و الثالثة من حيث التصدير عالميا بعد السعودية و روسيا. المملكة النرويجية تمتاز بأنها أفضل دولة بالعالم من حيث جودة المعيشة.

إحتلت النرويج المرتبة الأولى من بين 149 دولة حول العالم في مؤشر الإزدهار لسنة 2018 بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية السنة السابقة، جاءت هذه النتيجة نظرا لما حققته النرويج من أداء جيد في مجال السلامة والأمن، وكذلك رأس المال الإجتماعي والذي تقدمت فيه بـ أربع مراتب لتحقيق المرتبة الثالثة، بحيث كان أسوأ ترتيب لها هو 12 سنة 2012 و 2011 وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم (5.2)، إلا أنها شهدت تراجعا فيما يخص بيئة الأعمال.

¹ Turcotte, M. (2015). Trends in social capital in Canada. Statistics Canada= Statistique Canada.

جدول 5.2: ترتيب النرويج حسب مؤشر رأس المال الإجتماعي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	6	8	11	9	12	12	8	8	6	6	7	3

المصدر: THE LEGATUM PROSPERITY INDEX 2018

تعتبر الثقة في المجتمع النرويجي شيء مهم للغاية، فالديمقراطية في النرويج (مثلها مثل نظيراتها في السويد وفنلندا والدانمارك)، بحيث تقترب المملكة النرويجية من التسيير الذاتي المباشر مثل الذي نجده في سويسرا. هنالك مساءلة ومحاسبة دقيقة لعمل المنتخبين، وهناك رقابة من طرف المواطنين والصحافة والمجتمع المدني على كل صغيرة وكبيرة في عمل الحكومة والمجالس المنتخبة. فوصل بهم الحال إلى إنشاء مصلحة في كل مؤسسات الدولة مختصة في استقبال المواطنين ليطلعوا على المعلومات الخاصة بالمؤسسة وهذا ما نسميه بالشفافية. كل هذه الأمور من شأنها أن توطن العلاقات بين وتعزز الثقة بين الحكومة والشعب، مما يزيد للنرويج والنرويجيين الثقة في الإنسانية هو ثقهم في أنفسهم، فعلى سبيل المثال ومن خلال الشكل رقم (35.2) نلاحظ أن "الثقة في الشرطة" كانت تتراوح بين 0.8 و 0.87 والتي تعتبر أعلى نتيجة حققتها النرويج سنة 2018.

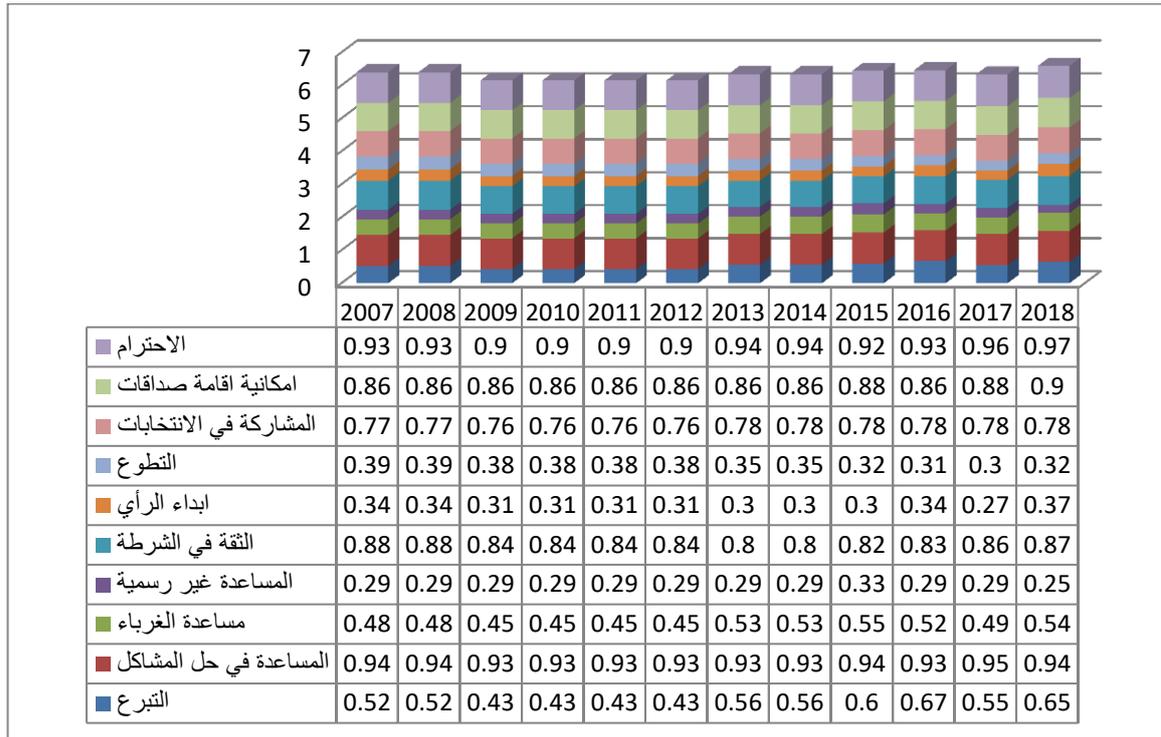
الشعب لا يرحم السياسيين حيث يشارك ويحاسب ويساءل ويصوت وينخرط. والسياسيون يعتبرون أنفسهم خدما للشعب يمثلون لقواعد اللعبة. للملك دور رمزي كضامن لوحدة البلاد واستمراريتها ورمز لمؤسسات الدولة، غير أن الحكومة هي المسؤولة عن تدبير شؤون البلاد وهي مسؤولة أمام الشعب. الديمقراطية أبانت عن فعاليتها لأنها خولت للشعب النرويجي أخذ زمام أموره بيده في نوع من المسؤولية أمام التاريخ والإنسانية والأجيال القادمة¹.

المسؤولية أمام الأجيال القادمة تتجلى في تدبير عقلائي لموارد النفط حيث تم وضع صندوق خاص لإستثمار أموال النفط، فلا يحق لأي كان إستعماله حاضرا. هكذا فإن موارد البترول يتم استثمارها في الأسواق المالية الدولية وترويجها لجني فوائد أخرى مما جعل ثروة النرويج تكبر إلى درجات عليا. يعرف النرويجيون أن النفط ثروة غير دائمة، لهذا لم يبدوا موارده بشكل لا مسؤول كما تفعل دول أخرى منتجة للنفط. حين ستجف موارد البترول ستجد الأجيال القادمة ثروة مالية هائلة أمامها يمكن إستعمالها لضمان ديمومة واستمرارية نمط الحياة الذي يسلكه الجيل الحاضر. إنها نفس الرؤيا المتواضعة للحياة والموارد الطبيعية والمستقبل.

هناك ممارسة متجذرة في تاريخ وثقافة الشعب النرويجي تتمثل في المساهمة التطوعية في خدمة المجتمع الذي تعيش فيه، وربما تكون هذه الممارسة وراء روح التنافسية التي تميز أبناء ذلك البلد الأوروبي. هذا ما يسمى في النرويج ثقافة "دغناد"، وتعني هذه الكلمة باللغة النرويجية المساعدة أو الدعم، وهو تقليد جماعي يعود إلى قرون خلت، وكان حاضرا بشكل أو بآخر في أغلب المجتمعات الزراعية حول العالم.

¹ www.freedomhouse.org

شكل 35.2: أبعاد رأس المال الإجتماعي بمملكة النرويج



المصدر: من إعداد الطالب

كما أكدت دراسة بينديكت بول Benedicte Bull والتي كانت بعنوان " رأس المال الإجتماعي، والمجتمع المدني ودولة الرعاية الديموقراطية في النرويج " 2006¹. على أن المجتمع المدني النشط ساهم بشكل واضح في إرتفاع رأس المال الإجتماعي. وأرجع الباحث هذا إلى أن رأس المال الإجتماعي بما فيه من شبكات قائمة في المجتمع يرتبط بمعدلات الثقة في الشبكات الإجتماعية والمؤسسات العامة وأثر هذه على معدلات العضوية في هذه الشبكات كذلك تأثيره على العضوية النشطة، كذلك أكدت الدراسة على دور المجتمع المدني في سياق دولة الرعاية النشطة على أنه يشجع مشاركة أفراد المجتمع في توفير الرعاية الاجتماعية كذلك التعبير عن مصالح ومطالب أفراد المجتمع لذلك يجب على المجتمع المدني التركيز على رأس المال الإجتماعي لتقديم الرعاية الإجتماعية.

¹ Benedicte Bull: Social capital, civil society and the welfare and democracy state in Norway (inter-American Development Bank, Washington, University of Oslo, Feb.24/2006).

الخاتمة

قمنا في هذا الفصل بالقيام بدراسة تحليلية لواقع المؤسساتية ورأس المال الإجتماعي من خلال نماذج دولية، ومن بين هذه الدول نجد كوريا الجنوبية، الإمارات العربية المتحدة، تونس، كندا، النرويج. تم الإستناد في ذلك على إعتبار أن هذه الدول قد حققت مراتب متقدمة في الرفاهية من جهة، ومن جهة أخرى تمثيل كل بلد للقارة التي ينتهي إليها.

إنطلاقاً من قاعدة بيانات WGI و Index Legatum توصلنا إلى أن الوصول إلى الرفاهية التي تجعل من الفرد راض هو وجود مؤسسات جيدة قادرة على الإصغاء إليه، وأن الصوت الذي قدمه إلى ممثليه لم يذهب هباءاً منثوراً، فعالية أجهزة الحكومة من خلال أليات مكافحة الفساد، وضمان الإستقرار والأمن يزيد من رفاهية الفرد. ولكن أن تبلغ هاته المراتب المتقدمة لن يكون إلا من خلال الإستثمار في رأس المال الإجتماعي، وهذا ما لاحظناه من خلال تجربة كوريا التي تعتبر خير دليل.

الفصل الموالي سنتطرق إلى تجربة الجزائر من خلال جودة مؤسساتها (الأبعاد المؤسساتية)، وإستثمارها في رأس المال الإجتماعي مرتكزين في ذلك على قواعد بيانات عالمية.

الفصل الثالث

تطور الأبعاد المؤسسية ورأس

المال الإجتماعي في الجزائر

المقدمة:

بعدما قمنا بتحليل العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي لمجموعة من الدول التي تعيش مستوى عال من الرفاهية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ذلك من خلال دراسة تطور البنى المؤسسية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر، وذلك حسب كل من المؤشرات المؤسسية والمتمثلة في مؤشرات الحوكمة (مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر التمثيل والمساءلة، مؤشر سيادة القانون، ومؤشر جودة التنظيمات)، إضافة لذلك تم الإعتماد على كل من ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، والذي تم من خلالهما التطرق إلى ترتيب الجزائر ومعرفة الدرجة التي حققتها.

من جهة أخرى تم التطرق إلى تراكم رأس المال الإجتماعي في الجزائر من خلال مؤشرات الفرعية والمتمثلة في: الثقة والتعاون، الجمعيات، الشبكات، المعلومة والإنصال، التقارب والاندماج. وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى عنصرين أساسيين، العنصر الأول تم فيه تحليل واقع الأبعاد المؤسسية في الجزائر، أما العنصر الثاني فعالجنا فيه متغيرات رأس المال الإجتماعي في الجزائر.

1. تحليل الأبعاد المؤسسية في الجزائر

إن سعي الجزائر في بناء دولة مؤسسات جعل العديد من المختصين في العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يطرحون العديد من الأسئلة والإشكاليات المرتبطة بعملية التنمية في الجزائر، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمستوى الفكري أو على المستوى العملي والاجتماعي والنفسي. بعد الإستقلال قامت النخب السياسية والعسكرية والتي كانت ترى من نفسها مؤهلة وقادرة على بناء الدولة الجزائرية سواء تعلق الأمر بالمستوى الاجتماعي بصفة عامة والسياسي والإقتصادي بصفة خاصة، تم الإعتماد على الفكر الاشتراكي في بناء نظام سياسي وإقتصادي باعتباره نظام فكري ينسجم والسياق التاريخي والسياسي للشعب الجزائري من ثورة ونضال، فكانت الاشتراكية إختيارا بديهي لا رجعة فيه.¹ الجزائر من الناحية الاقتصادية بقيت سياستها التنموية منذ السبعينات محصورة فقط في الإنفاق الحكومي الهائل، ودائما المصدر نفسه هو أموال الربيع. وعليه فإن التركيز إنصب على البنى التحتية والجانب المادي بشكل ضخم لتحسين نوعية حياة المواطن مع تركيز طفيف على الجانب البشري. ما أدى إلى تقوقع الدولة تحت فكر وإيديولوجية لم تسفر عن أي نتائج ملموسة.

في يومنا الحالي تولي الدول الرائدة إهتماما كبيرا "بالإصلاح المؤسسي وهذا ما لمسناه في الفصل السابق ، وبالخصوص فيما يتعلق بالحكم الراشد وبمناخ الإستثمار أو الحرية الاقتصادية، وبهذا سنحصر المؤشرات المهمة المستخدمة في تقييم جودة الإطار المؤسسي من بينها مؤشرات الحوكمة ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. محاولين في ذلك تحليل الأبعاد المؤسسية في الجزائر إعتادا على المؤشرات الموضحة.

1.1. المؤشرات المؤسسية

1.1.1. مؤشرات الحوكمة

من أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي لدينا مؤشرات الحوكمة، والتي تعتبر الخطوات الأولى لتعزيز السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو والتي تشكل أدوات المناخ الملائم والحوافز لتحقيق نمو إقتصادي فعال. يقدم مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) تقارير عن مؤشرات حوكمة كلية وفردية لأكثر من 200 دولة وإقليم خلال الفترة 1996 - 2018 لستة أبعاد (المساءلة والتعبير، الإستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات، سيادة القانون، ضبط الفساد). الجدول التالي يظهر تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (2007 - 2018).²

سجلت كل المؤشرات الستة للحوكمة في الجزائر للفترة (2007 - 2018)، فحسب الجدول في الأسفل فإن النتائج أسفرت عن تقديرات سالبة على سلم (-2.5، +2.5) على جميع المؤشرات الستة. خاصة تلك المتعلقة بالإستقرار السياسي، نوعية التنظيمات، وهو ما يعكس نوعية متدنية المؤسسات سواء كانت سياسية أو إقتصادية في الجزائر، مما يوحي أن هنالك إحصائية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة الحكومة على صياغة سياسات تنظيمية تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

¹ صالح دعاس عميور. (2008). مأزق التنمية في الجزائر.

² www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الجدول 3.1: تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر (2007 – 2018)

تقديرات الحوكمة (2.5- إلى 2.5+)											مؤشرات الحوكمة	
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
-0.98	-0.90	-0.86	-0.85	-0.82	-0.89	-0.91	-1.00	-1.02	-1.04	-0.98	-0.98	المساءلة والتعبير
-0.79	-0.92	-1.10	-1.09	-1.19	-1.20	-1.33	-1.36	-1.26	-1.20	-1.09	-1.15	الاستقرار السياسي
-0.44	-0.59	-0.53	-0.50	-0.48	-0.53	-0.53	-0.56	-0.48	-0.58	-0.63	-0.57	فعالية الحكومة
-1.26	-1.20	-1.17	-1.17	-1.28	-1.17	-1.28	-1.19	-1.17	-1.07	-0.79	-0.62	نوعية التنظيمات
-0.78	-0.86	-0.86	-0.86	-0.77	-0.69	-0.77	-0.81	-0.78	-0.79	-0.74	-0.77	سيادة القانون
-0.64	-0.60	-0.68	-0.65	-0.60	-0.47	-0.50	-0.54	-0.52	-0.58	-0.59	-0.56	ضبط الفساد

Source: World Bank, governance indicators

الترتيب المئوي المتدني الذي عرفته الجزائر جعلها تسجل وضعية ضعيفة (10 – 25) فيما يخص مؤشر الإستقرار السياسي والمساءلة والتعبير. في حين سجلت وضعية متوسطة (25 – 50) لكل من (فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات، سيادة القانون، ضبط الفساد)، وهذا ما نلاحظه من الجدول أسفله.¹

الجدول 3.2: الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة في الجزائر (2007 – 2018)

الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة (%)											مؤشرات الحوكمة	
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
21.67	23.15	23.65	24.63	25.12	23.94	22.54	20.19	18.48	17.54	20.67	20.19	المساءلة والتعبير
18.57	16.19	12.38	11.9	9.52	12.8	9.48	10.43	11.85	13.27	14.9	14.01	الاستقرار السياسي وغياب العنف
37.02	30.77	35.58	35.58	35.1	35.07	35.07	36.02	38.76	35.41	31.07	32.52	فعالية الحكومة
8.17	10.58	10.1	10.58	8.17	11.85	9	9.95	9.57	12.92	21.36	27.18	نوعية التنظيمات
22.12	19.23	18.75	19.23	24.04	30.99	26.76	24.41	26.54	23.22	25.48	24.88	سيادة القانون
28.37	30.29	27.88	29.81	32.21	39.34	37.44	35.07	36.67	33.49	33.01	34.47	ضبط الفساد

Source: World Bank, governance indicators

المشاركة في السياسية والحكم من شأنهما أن يدعموا الإستقرار السياسي، إضافة إلى أن المساءلة تزيد من الشفافية وتعطي الثقة في مؤسسات الدولة وهو بدوره يدفع إلى المشاركة، فالإستقرار السياسي يدعم روح الديمقراطية وبالتالي المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة. زيادة على ذلك فإن هاته الأرقام المتدنية في الجزائر تدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى مقيدة ودون المستوى. من أجل تحليل أكثر لمؤشرات الحوكمة الستة قمنا بإعداد الخطوات التالية:

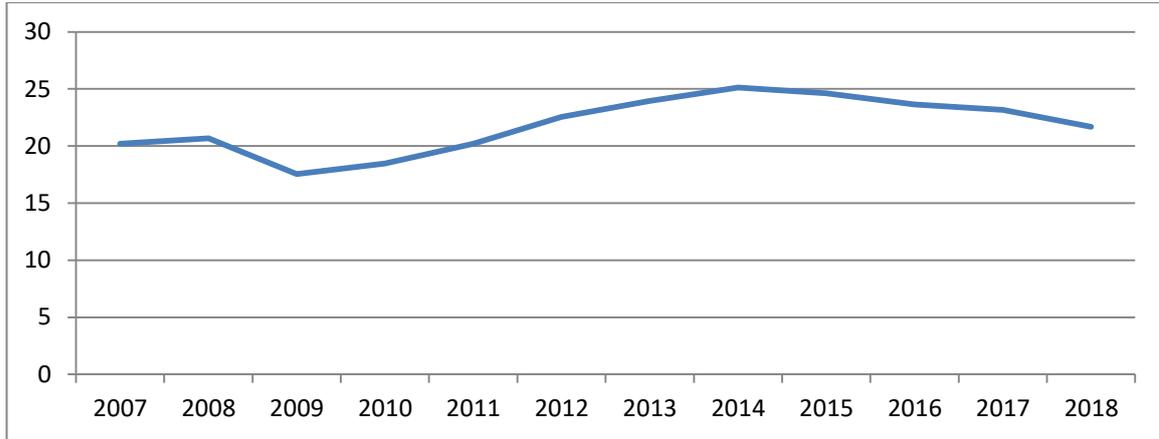
1.1.1.1 مؤشر المساءلة والتعبير في الجزائر

هذا المؤشر من شأنه أن يقيس قدرة المواطن على الإدلاء بصوته من أجل إنتخاب ممثلهم، زيادة على ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحرية الإعلام. وفقا للبنك الدولي " إن الحكم الجيد يتطلب العديد من الخطوات من جانب الحكومة ولكن يتطلب أيضا مشاركة فاعلة من قبل الشعب"²

¹ www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

² تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة ص 17

الشكل 3.1: مؤشر المساءلة والتعبير



Source: World Bank, governance indicators

هذا المؤشر وخلال الفترة الممتدة (2007 – 2018) لم يتجاوز عتبة 30%، أي أنه لم يتعدى منطقة الخطر أو الوضع الجيد. إلا أنه بدأ يعرف تحسنا منذ سنة 2011 بنسبة 20.19% ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2015 بنسبة 24.63%، وهذا ما يسمى بالوضع المتوسط. أما سنة 2018 فقد شهدت عودة مؤشر المساءلة والتعبير إلى الإنخفاض محققا نسبة تقدر بـ 21.67%. هذه الأرقام المتدنية جاءت نتيجة للإطار المؤسسي الذي أقر مجموعة من القوانين التي من شأنها أن تعرقل مسار حرية التعبير في الجزائر. فدستور 2016 المادة 49 منه نصت على أن "حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كفاءات ممارستها". فالقانون يعاقب بالسجن سنة واحدة على تنظيم مظاهرة غير مرخص لها في مكان عام أو المشاركة فيها، كما تم فرض الحظر على التظاهر في الجزائر العاصمة بشكل صارم من قبل السلطات. كما شهدت الجزائر منذ التسعينات انتشار صحف مملوكة للقطاع الخاص تتمتع بشكل محدود من الحرية في إنتقاد الشخصيات العامة وسياسات الدولة. فقانون الإعلام المعتمد سنة 2012 قيد حرية التعبير، فقد نصت المادة 2 منه على "يمارس نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية، ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني، ومتطلبات النظام العام، والمصالح الاقتصادية للبلاد".

أما العمل الجمعي فقد لاقى عدة مشاكل أبرزها عندما تم سن قانون 06-12 سنة 2012 الذي صعب من مأمورية الجمعيات وخاصة الجمعيات التي سبق وأن قامت بالتسجيل، كان عليها إعادة التقدم بطلبات التسجيل والحصول على إيصال التسجيل من وزارة الداخلية قبل أن تتمكن من العمل بشكل قانوني، وهو إجراء مرهق.

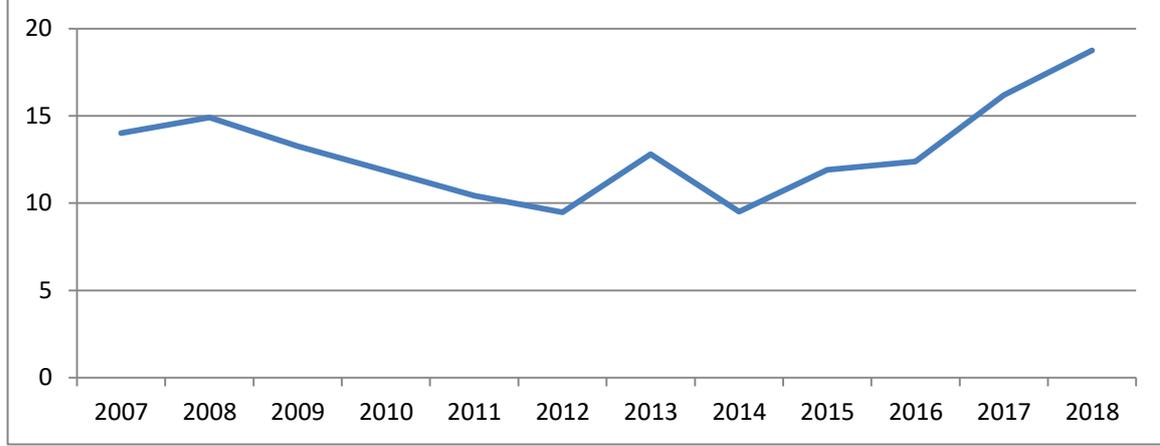
2.1.1.1 مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر¹

هذا المؤشر ما هو إلا تعبير على نجاح النظام السياسي، وضرورة من ضرورات العيش الكريم لما له من آثار إيجابية على نمو وتطور الأفراد والمجتمعات والدول، فالمجتمعات الحديثة تسعى جاهدة إلى تحقيقه دون إستثناء، وتعد له الإستراتيجيات والخطط، فالدولة لا يمكن أن تحقق أية تنمية إقتصادية أو تعليمية أو ثقافية أو سياسية في غياب الإستقرار السياسي، فهو شرط جد ضروري للنهضة والتطور وحتمية للنماء والتقدم. وهو يرتكز على عدة أسس كنمط إنتقال السلطة في الدولة، شرعية النظام السياسي، قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة،

¹ www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الإستقرار البرلماني، غياب العنف وإختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمرد. الشكل الموالي يوضح وضعية الجزائر عندما يتعلق الأمر بمؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف.¹

الشكل 3.2: الإستقرار السياسي وغياب العنف



Source: World Bank, governance indicators

شهد مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف وضع ضعيف، فلم يتعدى عتبة 20%. فكانت سنة 2012 هي أسوأ سنة بنسبة تقدر بـ 9.48%، إلا أنه عاد إلى التحسن وبشكل طفيف سنة 2018 بنسبة 18.75%. هاته الزعزعة السياسية كانت نتيجة لضعف في المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على مواكبة متطلبات المواطن من جهة، ومن جهة أخرى عدم اللحاق بعملية التحديث الاجتماعي المتسارعة التي تشهدها البلاد. المستوى التعليمي أدى إلى ظهور طبقة متعلمة مثقفة من الشباب تطمح لحياة أفضل، إلا أنها لم يتسنى لها حتى فرصة الحصول على العمل رغم المستوى العلمي المتحصل عليه، وهذا ما شكل عبئا ثقيلًا على الدولة من حيث توفير الفرص لهم وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشغل.

الحكومات الجزائرية المتعاقبة فشلت فشلا ذريعا في بناء مؤسسات سياسية قوية بشكل يجعلها قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المختلفة، واكتساب ثقة المواطنين للتعبير عن انشغالاتهم واحتجاجاتهم من خلالها. ما عدا مؤسسة الجيش والأمن التي تبقى تتمتع بالشرعية والمصداقية لدى المواطن الجزائري مقارنة مع باقي مؤسسات الدولة.

كل هاته العوامل مهدت لجملة من الإضطرابات فكان على راسها الهجرة الغير شرعية للشباب الجزائري الذي سأم من الوعود التي وادت فقط من غضب الشارع، فما كان للمواطن سوى الخروج للشارع. وهذا ما حصل بالفعل الحراك الشعبي منذ 22 فبراير 2019. ما جعل الشعب الجزائري يخرج مطالبًا بتغيير النظام من أساسه، ما أحدث قطيعة مع كل مؤسسات الدولة التي فشلت فشلا ذريعا في التأقلم مع التطورات الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها الجزائر.

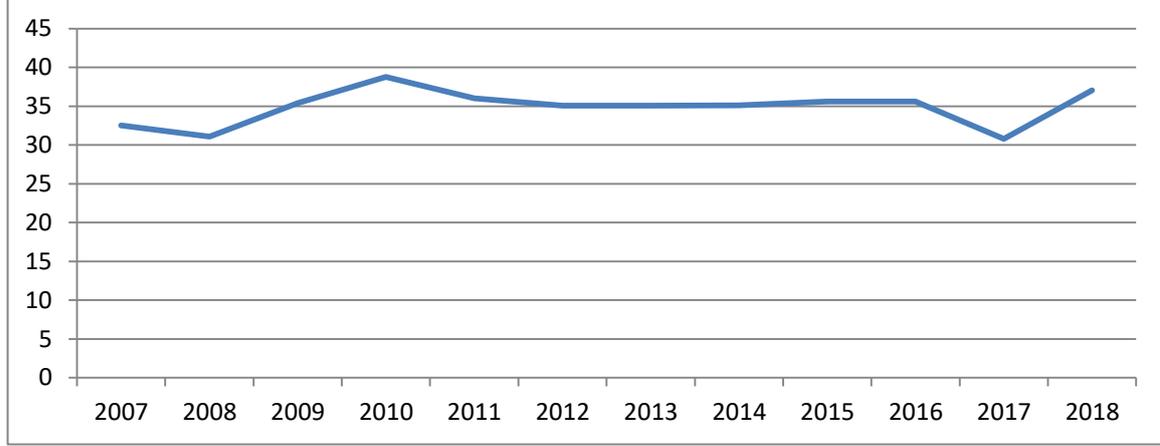
3.1.1.1 مؤثر فعالية الحكومة في الجزائر

المؤشر يقيس مصداقية الحكومة وإلتزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية كتنوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة إستقرار الحكومة. وهذا من خلال تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، إضافة إلى الليونة في ممارسة الإجراءات المتصلة بحريمة الإستثمار، حقوق الملكية، حرية العمل، حرية

¹ www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

السياسة الضريبية، وإدارة الإنفاق الحكومي.¹ فالجزائر من حيث هذا المؤشر وخلال الفترة 2007 – 2018 كانت دائما تتموقع في الوضعية المتوسطة، وهذا ما لمسناه من الشكل الأتي:

الشكل 3.3: فعالية الحكومة



Source: World Bank, governance indicators

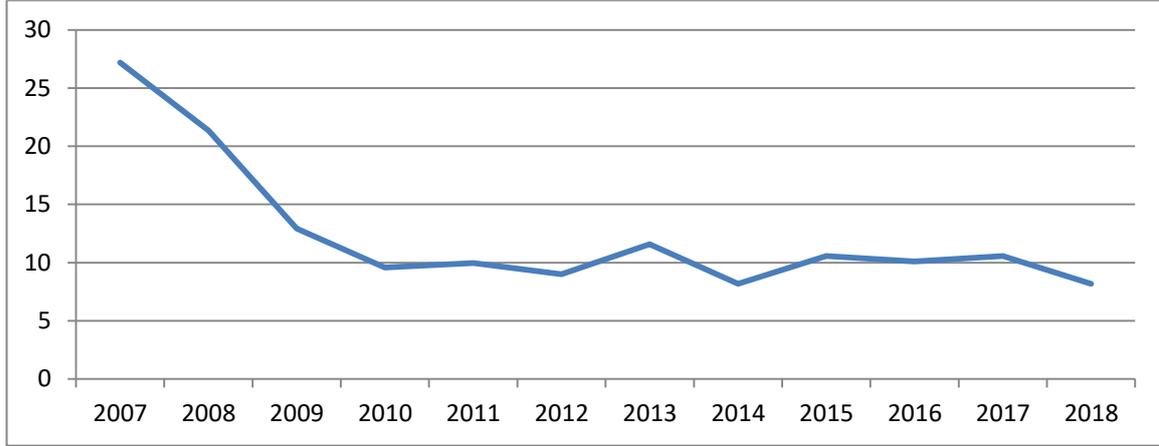
تقريبا الجزائر لم تخرج من دائرة الوضع المتوسط، فعلى العموم كان المؤشر يتراوح عند 35%. فكانت أعلى أقل نسبة سنة 2017 بنسبة 30.77%، إلا أنه عاد للتحسن سنة 2018 محققا نسبة خلال الفترة بنسبة 37.02%. كانت هنالك مجهودات تبذل من طرف الحكومة الجزائرية من أجل الرفع من هذا المؤشر خلال الفترة (2007 – 2010) حيث إرتفع المؤشر في إلى 38.76 % سنة 2010، وهذا ما يعبر عن حالة مستقرة. ولكن النتائج المحققة بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، تعد ضعيفة وذلك نتيجة لحجم الفساد المذموم الذي رافق عملية التنمية فلم تظهر الفعالية الحقيقية للحكومة. فقد قدرت تكاليف المشاريع الكبرى للبنى التحتية بين 5 و 10 أضعاف من الغلاف المالي الحقيقي لها، ما زاد من الطين بلة وجعل الحكومة تتحمل أعباء فوق طاقتها هو تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري والمرتبطة بالتعيينات في المناصب وسيادة العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة، كل هذا يفسر التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة.

4.1.1.1 مؤشر نوعية التنظيمات في الجزائر

حسب هذا المؤشر فإنه يقيس مدى رغبة الحكومة في خلق مناخ إستثماري قادر على جذب المستثمرين من الداخل والخارج، إلى جانب ذلك دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية. كما يقوم على الإحاطة بجودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة وهي : الحكومة ، القطاع الخاص، و المنظمات الغير ربحية، والمواطن ، بالإضافة إلى مدى إلتزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة. الشكل الموالي يوضح وضعية الجزائر فيما يخص مؤشر نوعية التنظيمات.

¹ www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الشكل 3.4: نوعية التنظيمات



Source: World Bank, governance indicators

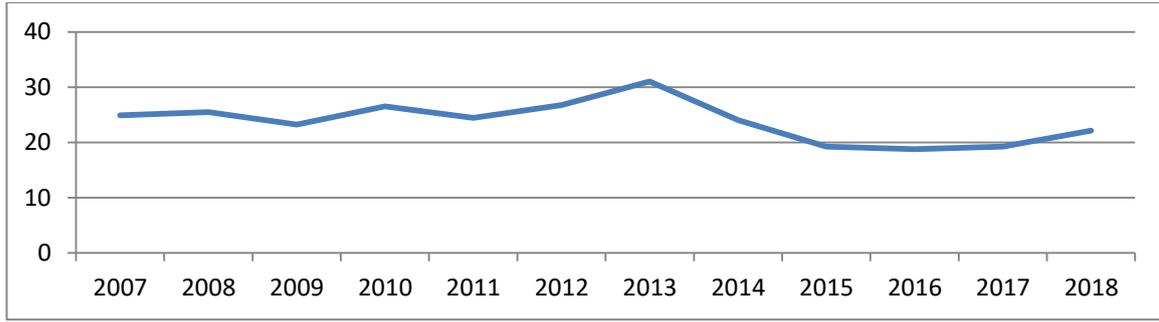
شهد هذا المؤشر تراجع رهيب في الفترة (2007 – 2018)، فبعدها كانت الجزائر في الوضع المتوسط في جودة ونوعية تنظيماتها سنة 2007 بنسبة تقدر بـ 27.18%، تراجع بشكل ملحوظ ليصل إلى 9% سنة 2012. أما سنة 2018 فكانت أسوأ سنة عندما تعلق الأمر بمؤشر نوعية التنظيمات محققة بذلك نسبة 8.17%. الإجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية وتنظيم السوق الجزائرية ضعيفة وهذا ما أكدته نتائج تقارير مناخ الأعمال في الجزائر (Business Doing)، كالإجراءات المتعلقة بإنشاء المشروع وكذا التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال والخصوصية، وقابلها أيضا النقص الكارثي في الولوج إلى المعلومات، مما شكل حاجز أمام القطاع الخاص. ما أدى إلى سيطرة الفساد على عملية التنظيم والإجراءات، ما يعطي صورة اللالاستقرار لمنظومة القوانين.

5.1.1.1 مؤشر سيادة القانون في الجزائر

حسب (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi) "مؤشر سيادة القانون يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، و حماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف".¹ و يعتبر عنصرا جد مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة، بإعتبار أن تأثيره يتعدى الفرد ليشمل المجتمع وقطاع وقطاع الأعمال. ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة الجهات التنفيذية الحكومية من جهة، و القطاع الخاص و الأفراد من جهة أخرى، إلا أن هذا لم تفلح فيه الجزائر وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الشكل 3.5: سيادة القانون



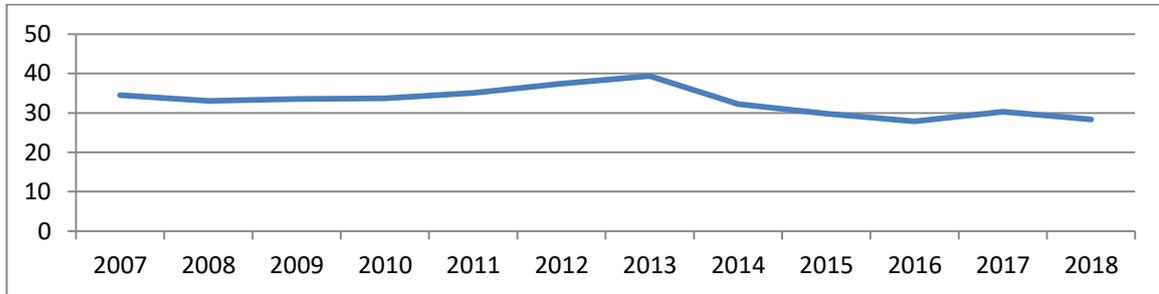
Source: World Bank, governance indicators

هذا المؤشر لم يكن أحسن من سابقه، فخلال الفترة (2007 – 2018) بقي هذا المؤشر يدور بين الوضع الضعيف إلى المتوسط، بنسب تراوحت بين 18.75% و30.99%. فقد حققت الجزائر نسبة 30.99% سنة 2013 وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، ومع ذلك عاد مؤشر سيادة القانون إلى التراجع ليصل سنة 2018 إلى 22.12%. القضاء في الجزائر كان مقيدا نوعا ما، فتم إستغلال القضاء وتعزيز تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية. إضافة إلى ذلك أصبحت مراجعة الدستور عادة يتصف بها الرئيس عند كل إستحقاق رئاسي، بإعتبار أن تغيير ومراجعة الدستور من سلطات رئيس الجمهورية على حساب سلطة المجلس التشريعي. فمجموعة التغييرات التي مست الدستور إنطلقت في سنة 2012 شكلت خطوة إلى الوراء من جهة حماية الحقوق والحريات الأساسية.

6.1.1.1 مؤشر ضبط الفساد في الجزائر

ضبط الفساد هو مؤشر له إرتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية وداعم للنمو الإقتصادي، في ظل الفساد لا يمكن القيام بعملية التنمية الاقتصادية. ضبط الفساد هو وجوب السيطرة على كافة أنواعه (الفساد الإقتصادي، السياسي، الإداري)، فهو يقيس المدى الذي من خلاله يمكن أن تضمحل المكاسب الشخصية الكبيرة وخاصة الضيقة منها، ما ينجر عنه الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمسؤولين الحكوميين¹. الجزائر وبالرغم من الجهود المبذولة للحد من ظاهرة الفساد لم ترتقي إلى درجة تمكنها من السيطرة عليه، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3.6: ضبط الفساد



Source: World Bank, governance indicators

¹ www.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

إستقرار المؤشر في الفترة (2007 – 2013) عند الوضع المتوسط بنسب تتراوح (33.01% - 39.34%)، الشيء الذي ساعد على هذا الإستقرار هو تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين والإجراءات للحد من ظاهرة الفساد، فقد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 والإجراءات المتصلة به الردعية منها والقانونية. قبل هاته الفترة وبغية التخفيف من حدة الفساد ومحاربهه، كانت الجزائر السبابة إلى إصدار جملة من التشريعات تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد، كان أهمها القانون رقم 96-22 المؤرخ في جويلية 1996 والمتضمن قمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. إضافة إلى ذلك القانون رقم 04-97 المؤرخ في 11 جانفي 1997 المتضمن تصريح الممتلكات، وكذا القانون رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

إلا أنه وبعد ذلك تراجع وبشكل ملحوظ محققا سنة 2018 نسبة تقدر بـ 28.37%، نظرا لتعطيل دور الهيئات المختصة في مكافحة الفساد وضبطه كمجلس المحاسبة، الأمر الذي سهل من مأمورية المسؤولين المفسدين فإستدب الفساد في أركان مؤسسات الدولة قاطعا بذلك مسار التنمية المنشودة.

2.1.1 مؤشرات مدركات الفساد

يصنف هذا المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية تصورات فساد البلدان والأقاليم، وذلك على أساس مدى فساد القطاع العام. تشير درجة البلد أو الإقليم إلى مستوى الفساد في القطاع العام على مقياس يتراوح بين 0 و100، يعني الرقم 0 أن البلد يعتبر فاسدا للغاية، و100 تعني أن القطاع العام نظيف جدا. يشير ترتيب البلد إلى موقعه بالمقارنة مع البلدان والأقاليم الأخرى المدرجة في المؤشر.¹

من خلال المؤشر نلاحظ أنه هنالك تحسن طفيف في عدد النقاط المحصل عليها في الجزائر، بحيث نجد 30 نقطة سنة 2007 إلى 32 سنة 2008، إلا أنها عادت لتصبح للتراجع سنة 2009 محققة 28 نقطة. كما احتلت الجزائر منذ سنة 2013 المرتبة 94 من أصل 175 بلد وهي أحسن مرتبة تحققتها الجزائر، أما الشيء الملاحظ أنها في سنة 2018 تحسنت قليلا محققة 35 نقطة. فهذا تخرج من دائرة المربع الأسود للبلدان الأكثر فسادا في العالم بعد ان كانت ضمنه سنة 2009، وذلك بتحصيلها على 28 نقطة أي أقل من 30.

على العموم هنالك تدني في ترتيب الجزائر وهذا يعني أن البلاد تشهد على وجود أرضية خصبة للفساد. يؤدي هذا إلى التأثير في جهود جلب الإستثمارات، لمواجهة البطالة والحد من الفقر، لأن الاستثمار يتطلب بيئة إدارية نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد.

جدول 3.3: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد من 2007 إلى 2018.

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد (SCORE)	الترتيب
2007	30	179/99
2008	32	180/92
2009	28	180/111
2010	29	178/105

¹ www.transparency.org

182/112	29	2011
174/105	34	2012
175/94	36	2013
174/100	36	2014
167/88	36	2015
176/108	34	2016
180/112	33	2017
180/105	35	2018

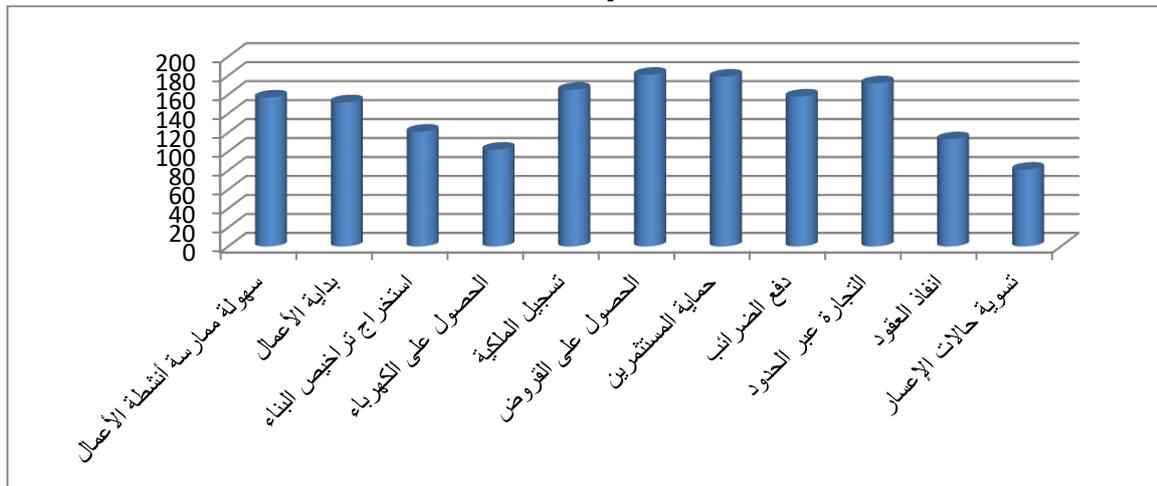
Source: www.transparency.org

في هذا الصدد أشار رئيس منظمة الشفافية الدولية على أنه واجب على المواطنين إبلاغ حكومتهم، وأن الفساد مسؤولية الجميع، وأن المواطن يحمل الحكومة مسؤولية سوء استخدام السلطة والرشوة، إضافة إلى تسليط الضوء على الصفقات السرية، مضيفاً "أن مؤشر مدركات الفساد مازال قائماً، وأن عدم التصدي للفساد سوف يرهن الدولة إلى درجة يصعب ترميم أسسها من جديد". ففي كشف إستطلاع رأي عالي سنة 2014 لبعض البلدان العربية أجرته منظمة الشفافية الدولية من خلال قياس حجم الفساد، تم التوصل إلى أن خمس دول بلغ فيها الفساد الإداري من خلال دفع رشاي إلى مستويات تخريبية لا حدود لها، حيث بلغت نسب الفساد 36% في مصر، 41% في الجزائر، 37% في الأردن، 62% في ليبيا، 74% في اليمن. وهو ما يعني أن الظاهرة ظلت مرتفعة نتيجة لضلوع مسؤولين وموظفين حكوميين في عمليات الفساد.¹

3.1.1. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

يقدم مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019 مقاييس موضوعية لأنظمة الأعمال التجارية وتنفيذها في 190 بلدا ومدن مختارة على المستوى الوطني والإقليمي، ويقوم هذا المؤشر بترتيب الدول من 1 إلى 190 في كل موضوع من الموضوعات العشر. تنعكس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الحصول على درجة (score) على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 الرقم الأدنى و 100 يمثل أفضل أداء، وهذا ما نشاهده من الجدول أدناه.

الشكل 7.3: ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2019



Source: www.doingbusiness.org

¹ محمد بن عزوز. (2016). الفساد الإداري والإقتصادي: آثاره وآليات مكافحته (حالة الجزائر). المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية. العدد 7 ص 210.

يظهر ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العشرة لسهولة ممارسة أنشطة أنها تحتل المرتبة 157 من بين 190 دولة، وهي مرتبة متأخرة. وجاء هذا المركز نظير تموقعها أيضا في المراتب الأخيرة في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فقد حققت المرتبة (152) فيما يتعلق ببداية الأعمال، استخراج تراخيص البناء كانت المرتبة (121)، تسجيل الملكية (165)، الحصول على القروض (181)، حماية المستثمرين (179)، دفع الضرائب (158)، التجارة عبر الحدود (172)، إنفاذ العقود (113)، تسوية حالات الإعسار¹(81).

الجدول 4.3: مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر (2019 - 2020)

التغير في الدرجة	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
0.1+	48.6	48.5	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
0.1+	78	77.9	بداية الأعمال
0.7+	65.3	64.6	استخراج تراخيص البناء
0.2+	72.1	71.9	الحصول على الكهرباء
-	44.3	44.3	تسجيل الملكية
-	10.0	10.0	الحصول على القروض
-	20.0	20.0	حماية المستثمرين
-	53.9	53.9	دفع الضرائب
-	38.4	38.4	التجارة عبر الحدود
-	54.8	54.8	انفاذ العقود
-	49.2	49.2	تسوية حالات الإعسار

Source: www.doingbusiness.org

تبين مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال سنة 2019 أن الجزائر بحاجة ماسة إلى المزيد من الإصلاحات، وخاصة عندما تعلق الأمر بعدد الإجراءات والوقت اللازم لإنجازها. فعدد الإجراءات المطلوبة ومدتها فيما يتعلق ببداية الأعمال 12 إجراء لمدة تقدر بـ 18 يوم. يتطلب استخراج تراخيص البناء 19 إجراء لمدة تقدر بـ 131 يوم. الحصول على الكهرباء في الجزائر يتطلب 5 إجراءات بمدة 84 يوم، أما تسجيل الملكية في الجزائر يستلزم 10 إجراءات لمدة تستغرق 55 يوم، ومن أجل إنفاذ العقود لابد من إنتظار 630 يوم، معالجة حالات الإعسار تتطلب سنة كاملة و 108 يوم، كما يتم دفع الضرائب 24 مرة سنويا وهو ما يتطلب 265 ساعة، أما الوقت اللازم لإتمام مستندات التصدير والإستيراد هي 149 ساعة و 96 ساعة، فالمصدر يتحمل تكلفة نظير تصديره تقدر بـ 374 دولار أما الاستيراد فيكلف صاحبه في الجزائر 400 دولار.

كما أظهر المؤشر أن الجزائر قد تقدمت في درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من سنة 2019 إلى سنة 2020، إلا أنه ليس بالتغير الكبير فقد قفزت فقط بـ (0.1+). هذا راجع إلى التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات خاصة فيما يتعلق الأمر

بـ:

- **بداية الأعمال (+0.1):** يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة. تكاليف المعاملات في الجزائر مرتفعة وتؤثر على بيئة الأعمال، وهي تمثل عائقا رئيسيا لخلق الشركات وتشجيع الإستثمار الإنتاجي. حيث تبلغ التكلفة الإجمالية لإجراءات بداية الأعمال 11.3% من متوسط الدخل القومي للفرد. الزيادة الطفيفة تلخصت في إزالة بعض التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بداية المشروع، وهذا عن طريق عدد الإجراءات ومدتها وتكلفتها المذكورة أنفا.

¹ www.doingbusiness.org.

كما قامت الجزائر بجعل ممارسة الأعمال أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لدمج الأعمال.

- استخراج تراخيص البناء(+0.7): الزيادة راجعة إلى التحسن في مدة وتكلفة التقيد بمتطلبات بناء المستودعات والحصول على التراخيص، وهذا من خلال الإجراءات القانونية والمدة اللازمة لبناء المستودع، بالإضافة إلى التكلفة من أجل إستيفاء كل إجراء.

- الحصول على الكهرباء(+0.2): يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، وبهذا نلاحظ أن هنالك جهد تبذله الحكومة في هذا المجال حيث جعلت الجزائر الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعرفه الكهرباء على المواقع الإلكترونية من أجل المنفعة وتنظيم الطاقة.

أما بالنسبة إلى المؤشرات المتبقية فلم يطرأ عليها أي تغيير.¹

2.1. الإصلاحات المؤسسية التي قامت بها الجزائر

مما سبق يمكن أن نلخص سعي الجزائر مؤخرا في إطار الإصلاحات المؤسسية، والتي ظهرت من خلال محاولة الحكومة تحسين صورة الدولة في الترتيبات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال، محاربة الفساد، تسهيل الحصول على العقار الصناعي، تسهيل الحصول على التمويل، تسهيل الحصول على المعلومات والمنافسة.

1.2.1. ترقية مجال ممارسة أنشطة الأعمال

بداية محاولة الجزائر وضع إطار قانوني من شأنه أن يحمي المعاملات التجارية، والذي يعتبر أمر حيوي، فهو يلعب دور رئيسي في كل إقتصاد ليبرالي، بإعتبار أنه يشكل أرضية خصبة للمعاملات التجارية والمالية، وعليه فالإطار القانوني المناسب لضمان هذه المعاملات هو أمر لا مفر منه لخلق مناخ إستثماري لعالم الأعمال، فالمستثمر يهتم بالريح ولكن ما يجلب إهتمامه هو الحصول على الحماية من أجل ضمان إستثماراته. الخطوة الأولى التي قامت بها الدولة الجزائرية هو محاولة تنظيم الملكية العقارية والتي تعتبر من الدعائم الرئيسية التي ترتكز عليها البنية الإقتصادية، وهذا عبر جملة من النصوص القانونية صارمة، ولكن حسب تقارير الأعمال تبقى هاته الجهود المبذولة غير كافية إلا أنها تحسنت مقارنة مع السنوات الفارطة، حيث تحسنت الجزائر في هذا المجال على ترتيب يقدر بـ157 سنة 2020 نفس المرتبة التي حققتها العام المنصرم، فالمشاريع الإستثمارية يمكن أن تستفيد من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب موقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتي كانت على الشكل الآتي:

- بالنسبة للإستثمارات التي تستحدث 100 منصب شغل ولمدة ثلاث (3) سنوات إبتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر فإنها تستفيد من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، إعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)، تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

- بالنسبة للمشاريع المنجزة في الشمال فإن صاحبها يستفيد هو الآخر من إعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني، الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على

¹ www.doingbusiness.org.

الأمالك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح.

- تخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار، والإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، ابتداء من تاريخ الإقتناء، إلى جانب الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

- بالنسبة للإستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، فإنها تستفيد خلال مرحلة الاستغلال ولمدة عشر سنوات من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء من الرسم على النشاط المهي (TAP)، كما أنها تحصل على تخفيض بنسبة %50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة.

- تدعم قانون الإستثمار الجزائري بجملة من المراسيم التي من شأنها أن تسهل من عملية الإستثمار، أو أن تضمن حقوق المستثمر كالمرسوم التنفيذي رقم 19-166 الذي تضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الإستثمار.¹

2.2.1. محاربة الفساد

مكافحة الفساد من الأمور المهمة التي تطرحها العديد من الحكومات ومختلف الهيئات والمنظمات الضالعة في مجال مكافحة الفساد، وللوقوف للحد من هذه الظاهرة لا يجب الإقتصار فقط على الأجهزة الرسمية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية. على هذا المنوال فمكافحة هذه الظاهرة لا يتوقف على جملة من القوانين والتشريعات فقط، وإنما تفعيل إجراءات الرقابة بكل أنواعها، السياسية والمدنية والمحاسبية (التدقيق) والإقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى إحترام الحريات المدنية المخولة دستوريا، وإستقلال العدالة والديموقراطية والشفافية. فالجزائر هي الأخرى تسعى للتضييق على الفساد من خلال حزمة من القوانين الردعية من جهة، والمؤسسية من جهة أخرى، بإعتبار أن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بتقليص الظاهرة إلى أدنى مستوى لها، بسبب ما تحمله هذه الأخيرة من مظاهر الإنحراف في المعايير الأخلاقية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

في دراسة قام بها البنك الدولي حول مناخ الإستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، تم تأكيد فيها من طرف رؤساء المؤسسات الذين تم إستجوابهم بأن الفساد يعتبر من بين المشاكل والعقبات للإستثمار إضافة إلى المشكل المالي (الإقتراض)، ومشكلة الحصول على الوعاء العقاري الصناعي وتفشي الإقتصاد الموازي، مقدرا بذلك البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد، وإن صح التعبير الرشوة.²

تبلورت أهم جهود المبدولة من قبل السلطات العمومية الرامية للوقاية من الفساد كما يلي:

- المصادقة على الإتفاقيات الدولية والمتعلقة بمكافحة الفساد: قامت الجزائر بالمصادقة على الإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد كالإتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الفساد (2003)، وإتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (2004). حيث قامت بتنصيب مجالس وهيئات وطنية تم الإشارة إليها عليها في الدستور منها: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومجلس المحاسبة الذي خول له الدستور

¹ www.andi.dz.

² ناجي بن حسين، (2008)، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنوع الإقتصاد، مجلة الإقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير: الإقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 5، ص 28.

صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه، وكذا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذا ما كشفته العديد من التقارير حقائق مروعة تؤكد تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر. إضافة لذلك هنالك مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة منها الاقتصادية كالمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والمطالب بتقديم تقريره السنوي يضع فيه الحكومة أمام مسؤوليتها، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك.

- إصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006: في 20 فيفري 2006 تم إصدار قانون تحت رقم 01-06 وكان الهدف منه تقوية التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن ذلك تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الحد من الفساد ومكافحته بما في ذلك إسترداد الموجودات. فالجزائر حاولت تفعيل دور مؤسساتها القانونية المجتمع المدني من أجل محاربة الفساد بكل أشكاله¹.
- تكييف قانون الإجراءات الجنائية: عن طريق تكريس مبدأ عدم التقادم للعمل العام والعقوبة وتوسيع الإختصاص بفضل إنشاء أقطاب جنائية متخصصة.

- القضاة: من خلال الوقوف على نوعية القضاة والممارسين والطلبة ومدى تكوينهم حول الرهانات وما تفرضه الساحة الوطنية من إستفحال لظاهرة الفساد وتبيد الأموال العامة واستغلال الأملاك العامة وجريمة إستخدام المعلومات السرية المحصل عليها في إطار ما يسمى بممارسة الوظيفة في الثراء، وكذلك حول وسائل مكافحة الفساد.

- تجريم كل أشكال جرائم الفساد وردعها: إمتد التجريم إلى مختلف أشكال الفساد التقليدي المعروف منه والغير تقليدي في القطاعين العام والخاص، من خلال تأطير والإمام بأفعال الموظف مهما كان، وهذا يصب في تفويت الفرصة على الأشخاص القائمين على الفساد ومخططيه للإفلات من جسارة القانون وردعه. إختلفت جرائم الفساد بين الرشوة، إختلاس الممتلكات، الغدر، إستغلال النفوذ، تلقي الهدايا، تبييض العائدات الإجرامية، الرشوة في القطاع الخاص، وغيرها من الجرائم، فقام المشرع الجزائري بتعزيز الإطار القانوني من خلال أحكام إجرائية وردعية².

- إطار مؤسسي خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته: من خلال إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد بموجب الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 26 غشت 2010 والمتمم للقانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. بإنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد.

ما جعل الجزائر كدولة تتذيل سلم ترتيب التقارير الدولية التي تعنى بالفساد هو القضايا الثقيلة والتي كان أبطالها سواء رجال أعمال أو شخصيات نافذة في الحكم، ومن أبرز القضايا قضية الخليفة والتي مثلت هزة مالية كبرى للإقتصاد الوطني عام 2003، بطلها شخص يدعى عبد المؤمن خليفة. وبمساعدة من نافذين سياسيين إستطاع في ثلاث سنوات فقط من تكوين إمبراطورية شملت بنك الخليفة، طيران الخليفة وتلفزيون الخليفة. إن المعاملات المالية التي كان يقوم

¹ قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 8، 14 مارس، 2006 ص 4.

² قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 8، 14 مارس، 2006 ص 108.

بها سوى معاملات شكلية، كبد الخزينة العمومية ما يعادل 1.3 مليار دولار. تورط معه 104 شخص، من بينهم وزراء وإطارات البنك المركزي، وسياسيين.¹

قضية سوناطراك والتي أعتبرت من أكبر قضايا الفساد التي شهدتها الجزائر، سبب ذلك نهب ممنهج لأموال الخزينة العمومية وتهريبها إلى الخارج بطرق ملتوية، وهذا بتواطؤ من مؤسسات وإطارات شخصيات نافذة في الدولة. وقد كشفت التحقيقات عن تورط 19 متهما. تضمنت مذكرة المتابعة القضائية عن إبرام لصفقات مخالفة للتشريع وتضخيم للفواتير، الإحتيال في منح تراخيص بصيغة تراضي، واللجوء إلى الخبرة الأجنبية بغير مقتضى. وهذا ما كان له تبعات ألحقت ضررا بالغا بالشركات والخزينة العمومية.² تلتها بعد ذلك قضية "الطريق السيار شرق غرب" والتي تورط فيها حوالي 23 شخصا طبيعيا ومعنويا، توبعوا بالرشوة وإستغلال النفوذ والوظيفة وتبييض الأموال، وإبرام صفقات مشبوهة للتشريع والتزوير والتلاعب في مشروع الطريق السيار، بإعتبار أن التكلفة النهائية للمشروع تقدر بحوالي 12 مليار دولار، إلا أن الخبراء قالو عكس ذلك بمبلغ يقدر ب9 ملايين دولار.

أخر الفضائح قضية "البوشي" حيث تم إحباط عملية إدخال 701 كغ من الكوكايين إلى الجزائر عبر ميناء وهران، مخبئة في حاويات لحم مجمد على متن باخرة القادمة من اسبانيا. وبعد التحقيقات الأولية التي باشرتها مصالح الدرك الوطني والأمن العسكري بوههران، بدأت سلسلة الاعتقالات طالت رموزا بارزة في الحكومة. كل هذا التسلسل في قضايا جاء موازيا مع التقارير الأخيرة لمجلس المحاسبة عن الصفقات المبرمة من قبل وزارة الثقافة خلال فترة 2006 إلى 2013، والتي أكد فيها المجلس على أن 63% من المعاملات التي تمت كانت التراضي وليست بالمناقصة، أي بمخالفة القانون والتشريعات.³ كل هاته الأمور وأكثر كانت السبب وراء الدفع بهيئات الشفافية الدولية إلى إعطاء الجزائر درجات متأخرة في ترتيب الدول الأكثر فسادا.

3.2.1. ترقية العقار الصناعي

أول أمر يشد إنتباه المستثمر وهو الوعاء العقاري الصناعي، بإعتبار أن العقار الصناعي يعتبر كمشكل يؤرق المستثمر والحكومة على حد سواء. تحديد وتكريس حقوق الملكية المصاغة تقوم على خفض القطاع الموازي، لأن الأشخاص الذين يلجؤون لهذا القطاع لا يستطيعون رفع أصولهم لعدم إمكانية إستخدامهم وتصرفهم في أملاكهم الغير. فشكلت هذه المسألة في الجزائر منذ مدة عائقا يحول دون تمكين العديد من المتعاملين الإقتصاديين من تحقيق رغبتهم في الإستثمار، إلا أن الدولة الجزائرية قامت بخطوات من إجراءات تشريعية وتدابير لحل هذا المشكل والمتمثلة في:

- إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) تحت المرسوم التنفيذي رقم 07-119 الصادر بتاريخ 23 أبريل. هي مؤسسة عمومية تابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، تتكون من مديرية عامة ومرافق محلية جوارية في شكل 10 مديريات جهوية، وهذا ما يخدم المستثمرين من تقريب للإدارة والإجابة على مشاكلهم العالقة. هي مؤسسة تربط بين المالكين للأصول العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة للإستثمار والمتعاملين الإقتصاديين الراغبين بالوعاء العقاري لإحتضان مشاريعهم الصناعية.⁴

¹ باديس بوسعود، (2015)، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، ص 16.

² مجبور فازية، (2015)، إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، ص 106.

³ الحاج علي بدر الدين، (2016)، جرائم الفساد وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، ص 11.

⁴ الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ص ص 13-14.

- إنشاء لجنة المساعدة على اختيار المواقع وترقية الاستثمار وضبط العقار (CALPIREF): تقوم هذه اللجنة بإختيار المواقع وترقية الاستثمار وضبط العقار من خلال إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوى الولايات، كما تقوم على تشجيع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية والخاصة لإنشاء أراض مهيأة ومجهزة لإستقبال الإستثمارات، ومن جهة أخرى تدعو للإستعمال العقلاني للعقار الموجه للإستثمار في إطار الإستراتيجية المحددة من الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية. إضافة لذلك هي من تقترح إقامة المناطق الصناعية أو مناطق النشاط، مع متابعة المشاريع الإستثمارية وتقييمها.¹

4.2.1. تسهيلات الإقتراض

القطاع المصرفي الجزائري جد محدود بإعتبار أنه لا زال يخضع بصورة كبيرة للقطاع العام. حسب اخر تقرير لمنتدى التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقصادي العالمي لسنة 2019 المرتبة 89 من بين 140 دولة، ومن بين أسباب تدهورها هو النظام المصرفي الذي إحتلت فيه المرتبة 111 من أصل 140، فالتصنيف هنا يكون على أساس الحماية القانونية للدائنين، فأصحاب التقارير هنا ينطلقون من فكرة أن تقدم بلد في هذا الميدان ناجم عن السهولة المرتبطة حصول الأشخاص على القروض من طرف البنوك ومعايير المأخوذة لتحديد إمكانية السهولة المرتبطة بثقة هذه البنوك على تحصيل ديونها.²

إن أحد المحددات الأساسية للإستثمار هو الحصول على رأس المال. إلا أن الواقع المالي الجزائري يفرض عكس ذلك، فالوصول إلى الأسواق المالية وإلى القطاع المصرفي كما تحدثنا سابقا أنه محدود جدا، بإعتبار ذلك أنه عقبة رئيسية أمام الاستثمار الإنتاجي. بدائية المنظومة المصرفية والتي في حقيقة الأمر تعتبر الوسيلة الرئيسية لتمويل الشركات بالإضافة إلى الأموال الخاصة. وعليه فإن الحصول على القرض البنكي في الجزائر هو أحيانا محدود ومكلف للغاية، فمن بين الأسباب هو التكلفة المرتفعة لرأس المال مرتفعة والتي غالبا ما تتجاوز 10%، ومن جهة أخرى صرامة نظام الضمانات وهو ما يقف كعائق أمام الاستثمار³

الهدف من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر هو إرساء اقتصاد السوق، الذي يرتكز أساسا على الموضوعية والصرامة والشفافية في تسيير المنظومة المصرفية، فكما نعلم أن المنظومة المصرفية الجزائرية تعد من بين أهم مؤشرات التخبط الإقتصادي. السياق الكرونولوجي لعملية الإصلاح الشامل المؤسسي والتشريعي، والتي تضمنت بشكل أساسي ما يلي:

- التوجه نحو إقتصاد السوق: سنة 1994 تميزت بالتحول التدريجي نحو إستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كتحرير أسعار الفائدة، الإبتعاد عن الائتمان الموجه، التوجه نحو عوامل السوق وتمويل الخزينة. كما كانت هنالك محاولة لإعادة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية بإدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية التي تنطبق هي وتوجهات إقتصاد السوق. من خلال فتح النظام المصرفي بإعادة هيكلة البنوك العمومية، وإعادة رسملة وتحرير النشاط الإقتصادي وتطوير أسواق القيم المنقولة.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 120-07 مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 ابريل ، 2007 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 25 ، 27 افريل ، 2007 ص . 8

² www.weforum.org

³ Hélène Djoufelkit, (2008) rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie, AFD document de travail n°64, P 16.

- الحماية القانونية للضمانات المكفولة: لتسهيل الحصول على القروض لابد من الحديث عن توافر الضمانات المكرسة من قبل المشرع، وهذا من خلال منح المؤسسات المقرضة ضمانات مرضية. قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيكل من شأنها أن تكون الضامن للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بين هذه الأجهزة صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسط (CGCI)، والذي يهدف إلى تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الإستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو صندوق يتقاسم الأخطار مع البنوك والمبدأ هو أن يلتزم بتعويض البنوك بنسبة 80% في حال خسارة المؤسسات في طور الإنشاء و60% بالنسبة للمؤسسات قيد التوسع.¹ وصندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR). يعمل هذا الأخير على تغطية نسبة معينة من القروض المقدمة. بالغا بذلك في عدد الضمانات الممنوحة من طرفه منذ نشأته سنة 2008، حوالي 203 ضمان.² يدخل هذا في سعي الدولة الجزائرية كباقي الدول المهتمة بدفع ديناميكية النمو لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحصيل الديون: انعدام الثقة لدى البنوك في دفاتر حسابات المؤسسات الجزائرية هو في الواقع عائق لمنح الائتمان، وتحصيل البنوك ديونها، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتكليف المحاسبة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية وذلك لتحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتلبية معايير الوضوح والدقة والأمان وإمكانية المقارنة. تم إدخال نظام محاسبي ومالي جديد (SCF) اعتبارا من الفاتح من شهر جانفي 2010 حسب المادة 62 من الأمر المؤرخ في 24 جويلية 2008، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008.

- حوكمة الشركات: عانت الجزائر من مشكلة الحوكمة، فالعديد من المؤسسات إشتكت من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في المقابل ترجع البنوك اللوم عادة على ضعف رأسمال هذه المؤسسات أو عدم وضوح في حساباتها السابقة أو المتوقعة، التي لا تعكس الحقيقة الإقتصادية لهذه الأخيرة. إرساء قواعد الحكم الراشد للمؤسسات، والذي يعنى بصحة الحسابات وإرتباطها بحقيقة إقتصادية وكذا زيادة شفافية المؤسسة للتعامل المصرفي سواء على الصعيد التاريخي أو التوقعي.³

2. تحليل متغيرات رأس المال الإجتماعي في الجزائر

شهد رأس المال الإجتماعي في الجزائر تطورا مس مختلف مؤشرات من الإستقلال إلى يومنا هذا، فما كان علينا سوى تتبع المسار التاريخي لرأس المال الإجتماعي في الجزائر من أجل محاولة الإحاطة بمختلف مؤشرات وتحليلها.

1.2. تطور رأس المال الإجتماعي في الجزائر

كما أشير إليه سابقا أن الجزائر عرفت عدة فترات خلال مسارها التاريخي، وتم تقسيم هذه المراحل الى:

أ- ما بعد الإستقلال (1962 – 1970):

أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية في 25 سبتمبر 1962 والتي تم إنتخابها 20 سبتمبر 1962 عن نشوء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وكان ذلك عن طريق إستفتاء منحت فيه الثقة بالأغلبية بـ 159 صوت التي تم من خلالها تعيين

¹ www.cgei.dz.

² www.fgar.dz.

³ فريق العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، ص 24.

أحمد بن بلة رئيسا للوزراء. كما تم إلغاء كل تشكيل حزبي والإكتفاء فقط بحزب جبهة التحرير الوطني، لأنه كان تصور الحكومة آنذاك أن التعددية ستقسم أبناء الشعب الواحد، وضربا لأسس الدولة الواجب بناؤها. بعد الإستقلال عانت الجزائر ماليا، إلا أنه وبموجب إتفاقيات إيفيان كانت هنالك مساعدات فرنسية تأتي ولكنها كانت قليلة. فالجزائر لم تكن قادرة على مواجهة الأوضاع الصعبة آنذاك، وهذا ما دفع الرئيس أحمد بن بلة إلى توجيه نداء للشعب الجزائري طالبا منه التبرع ومساعدة الدولة الفتية على تجاوز مصاعبها المالية، وهو ما سمي فيما بعد "صندوق التضامن"، فكانت هنالك هبة شعبية من أجل المساعدة، وصلت إلى تبرع النساء بمجوهراتهن. كان الهدف هنا هو بناء دولة قوية قوامها مؤسسات فعالة، ودولة قائمة على أساس الحرية. ومما يميز هذه المرحلة قوة رأس المال الاجتماعي فيها.¹

ب- 1970 – 1980

الإهتمام في هذه المرحلة إنصب على الجانب المادي مع عدم مراعاة أي جانب آخر، فبعد تأميم المحروقات تم إيلاء جل التركيز على الصناعة الثقيلة، وبهذا فقد تم إهمال الجانب الإنساني والفكري الذي قيد الحرية والحركة الفكرية للأفراد والجماعات وهذا تزامنا مع بقاء فكرة الحزب الواحد.

هذا وقد ذهب (بينجامين ستورا 2012) إلى أن مظاهر التحضر أسهمت بشكل كبير في قطع الروابط التقليدية، وحلت النزوح الريفي دون أن يتمثل المواطن العامل ومجتمعه الأصلي، إضافة إلى التعليم الذي فرض فيه نماذج ثقافية أخرى لم تكن سائدة من قبل من خلال سياسة التعريب التي قادت إلى التعاقد مع أساتذة ومعلمين من البلدان العربية. شهد العالم في هذه المرحلة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نقلة نوعية في نمط الحياة وحصل ذلك بشكل سريع، فلم يستطع المجتمع الجزائري مقاومة الحداثة، وبطريقة غير مباشرة زادت من حدة مشكل الهوية الذي عرفته الجزائر. رأس المال الاجتماعي في هذه الفترة إنخفض عن سابقه، بالرغم من وجود ثقة مؤسسية تتجلى في الثقة في القيادة.

ج- 1980 – 1990

بقيت في هذه المرحلة سيطرت الحزب الواحد على الحكم مع عدم إشراك أطراف أخرى في إتخاذ القرار، ما جر عنه نقصان في الثقة المؤسسية. إنتشر الفساد واستفحل في المجتمع، مع وجود صراع بين أصحاب المصالح الضيقة، وانحصار سلطة القرار في يد مجموعة من الأفراد. إلا وأنه وفي أكتوبر 1988 رفع متظاهرون خرجوا العديد من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد طالبوا بتحسين الظروف المعيشية وبالعدالة الاجتماعية والانفتاح والحرية والديمقراطية. إنجرت عنه تعددية إعلامية، وتأسست صحف مستقلة ناطقة باللغتين العربية والفرنسية، إضافة إلى انفتاح سياسي أفرج عن تنوع حزبي أدى إلى إستعادة المجتمع الجزائري جزءا من ثقته.

د- مرحلة العشرية السوداء (1990 – 2000)

عدم الإستقرار السياسي في الجزائر والمشاكل المتراكمة على رأس الحكومة، قامت هذه الأخيرة بإصلاحات عميقة في الإقتصاد الوطني والذي تمثل في التصحيح الهيكلي للإقتصاد، فكانت نتائجه جد وخيمة بتسريح 2100000 عامل. من

¹ بينجامين ستورا: ترجمة صباح محمود كعدان (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1988. منشورات الهيئة العامة للكتاب. وزارة الثقافة. دمشق 2012. ص 120.

سنة 1995 اختفت العديد من المؤسسات وبالخصوص في قطاع البناء والأشغال العمومية، مما زاد من الأمر سوءا انخفاض في القدرة الشرائية واستفحال الفقر في ربوع المجتمع الجزائري. على نقيض ذلك المشاركة السياسية عرفت هبة واسعة من مختلف شرائح المجتمع الجزائري وطبقاته، وهاته الهبة مفادها أنه كانت ثقة مكتسبة بسبب التعددية التي كانت مقترحة آنذاك، فتم بذلك تعزيز رأس المال الاجتماعي متمثلا في الثقة المجتمعية. لم يدم ذلك طويلا لتصطدم الجزائر بإلغاء المسار الإنتخابي معلنة بذلك دخول البلد في دوامة من العنف والإرهاب لم تشهدها الجزائر من قبل، إنجر عنه إنخفاض فادح في مستويات رأس المال الاجتماعي.¹

ه- مرحلة الإستقرار (2000 – 2010)

تمكنت الحكومة من إرجاع تلك اللحمة المجتمعية عن طريق إستفتاء يتعلق "بالوثام المدني"، مساهما بذلك إخراج الجزائر من النفق المظلم الذي عاشته إبان العشرية السوداء، فعادت الثقة في مؤسسات الدولة. تحسن أسعار المحروقات كان له الفضل في عودة الفكر التنموي المادي في الجزائر، مع التفاتة بسيطة بالعنصر البشري. التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة إنجر عنه إهمال شبه تام للمجال الفكري والاجتماعي، مع عودة إنتشار الفساد في ربوع مؤسسات الدولة الجزائرية مشكلة عدوى مست المجتمع أيضا، كل هذا أضعف من تكوين رأس المال الاجتماعي بالجزائر.

و- من 2010 إلى يومنا هذا

اعتمدنا في هذه المرحلة على مجموعة من قواعد بيانات (Legatum Index)، من أجل توضيح واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر. الجدول التالي يظهر ذلك:²

جدول 5.3: تطور رأس المال الاجتماعي في الجزائر (2007 – 2018)

السنوات	النتيجة	الترتيب
2007	44.35	110
2008	44.35	111
2009	44.35	106
2010	44.35	103
2011	44.35	110
2012	43.75	108
2013	44.64	104
2014	44.64	114
2015	42.34	131
2016	42.34	136
2017	42.99	133
2018	44.98	120
2019	41.86	149

Source: The Legatum Prosperity Index 2019

¹ بينجامين ستورا: ترجمة صباح محمود كعدان. (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1988. منشورات الهيئة العامة للكتاب. وزارة الثقافة. دمشق 2012. ص 131.

² www.prosperity.com.

التبعات والتحولات السياسية السابقة التي أفرجت عن ما سمي بـ "قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية" التي تم تعميمها ساهما في خروج الجزائر من محنتها ما جعل الجزائر تستعيد الجزء الأكبر من لحمها الاجتماعية، وبالأخص عودة بعض الثقة المؤسسية، إلا أنه وكما أشرنا سابقا أن هذه المرحلة ومن الناحية الإقتصادية كان الإهتمام منصبا أكثر على التنمية المادية مقارنة مع الجانب البشري وتواصل إهمال الجانب الفكري والإجتماعي، وما زاد الطين بلة الإنتشار الفادح للفساد في كل ربوع الدولة والمجتمع. كان له أثر كبير أدى إلى قتل الثقة في المجتمع وبالتالي إضعاف رأس المال الإجتماعي. أحسن مرتبة حققتها الجزائر سنة 2013 بمرتبة تقدر بـ 104 عند درجة 44.64، إلا أن أسوأ ترتيب هو سنة 2019 بمرتبة مقدرة بـ 149 وهي الأسوأ، وسبب ذلك أن الجزائر شهدت أحداث سياسية كثيرة من توقف للإنتخابات التي كانت مقررة في أفريل 2019 وحتى التي أريد إجراؤها 5 جويلية 2019، وخروج المواطنين للشارع، هذا سببه إنعدام الثقة سواء في مؤسسات الدولة التي أتخمت بالفساد والبيروقراطية والمحسوبية، أو الثقة في المسؤولين الذين لم ينجحوا في امتصاص غضب الشارع الذي شهد مظاهرات حاشدة. أسفرت هذه الأحداث عن خلع الرئيس السابق والحكومة التي كان يرأسها، وإنتهت بإنتخابات في 12 ديسمبر 2019 عين من خلالها رئيس جديد للبلاد.

2.2. تطور مؤشرات رأس المال الاجتماعي في الجزائر

مفهوم رأس المال الاجتماعي في الجزائر مفهوم جديد نسبيا، إضافة الى شحاحة الإحصائيات الخاصة به. إلا أننا سنحاول حصره من خلال بعض المؤشرات المتواجدة في قواعد بيانات كقاعدة "مسح القيم العالمية" والمتخصصة في مجال رأس المال الاجتماعي. أما المؤشرات التي قمنا بإستخدامها لقياس مدى تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر تتجلى في الإلتناء الى الجمعيات، الثقة بمستوياتها الثلاث (الثقة العامة، الثقة في الأشخاص، الثقة في المؤسسات)، المعلومة والإتصال، السعادة لمعرفة إن كان هناك ترابط إجتماعي.

1.2.2. الإلتناء إلى الجمعيات

الحركة الجمعوية خاصة تمتاز بها المجتمعات الحديثة لشيئ واحد هي وأنها تعبر عن وعي المجتمع وتفتحه على التعددية والحريات الإنسانية، وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة، فلا نغفل أيضا على أنها تعتبر شريك مهم في التنمية للبلاد بإعتبار أنها تلعب عدة أدوار، فهي المشرف والمراقب والمنظم والمساعد، إلا وأن هنالك مشكل وهو مجال نشاطها الذي يبقى في حدود المجال المسموح به فقط.¹

لا يخفى أن الدولة ومن خلال مختلف دساتيرها المتعاقبة أولت أهمية للجمعيات إلا أن هاته الأهمية إختلفت من دستور لأخر. أما فيما يتعلق بالفترات الدستورية التي عالجت القوانين المتعلقة بتأسيس الجمعيات فإننا نستخلص ما يلي:

- دستور 1963 والذي نصت المادة 19 منه أن الجمهورية تضمن حرية الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية الاجتماع.

¹ عزاوي حمزة. (2016). الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي. المجلد 18 العدد 3. ص1.

- دستور 1976 عزز من تكريس هذا الحق في المادة 50 حيث أشارت إلى أن حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون¹.
- دستور 1989 جاء مع الانفتاح السياسي والتعددية التي شهدتها البلاد، حيث أصبح الحق في تأسيس الجمعيات مكفول دستوريا، وقد تم تكريس هذا الحق في ثلاث مواد أساسية، من بينها المادة 32 التي نصت على أن " الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون". أما المادة 39 "إن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن". وكذلك نصت المادة 40: أن الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها. إلا أن المقصود هنا هي الأحزاب السياسية وليس الجمعيات.²
- دستور 1996 شدد على تكريس الحق في إنشاء الجمعيات، وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 41 كم دان الدستور "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن".³
- دستور 2012 كان له عدة إعتبرات منها أن الجمعيات حق مكرس، أو أعتبرها على أنها حرية. ففي هذا الدستور ولأول مرة يتم مخاطبة الجمعيات على أنها كتلة واحدة تحت مصطلح "الحركة الجمعية". كل هذا من أجل ضمان حرية إنشاء الجمعيات وتحديد نظام عمل الجمعيات في الجزائر.⁴

والملاحظ أن أغلب الدساتير الجزائرية لتحيلنا إلى القوانين لتحديد الشروط والإجراءات الواجب توافرها لمن يريد أن يكون جمعية.

في آخر دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصاء (ONS) سنة 2012 على 9015 تم توزيعها على التراب الوطني، والهدف منها قياس وتحليل كيفية تنظيم الوقت خلال 24 ساعة. فتم التعبير عن الانتماء الجمعي بالمشاركة في الحركة الجمعية، والنتائج المقدم هي بالنسب المئوية. الجدول الاتي يوضح ذلك:

جدول 6.3: هيكلية السكان الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة فأكثر الذين ينتمون إلى حركة جمعيات حسب الجنس والوسط والفئة العمرية ومستوى التعليم

المجموع	ريف		حضر			
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
الفئة العمرية						
6.9	1.3	1.6	0.0	8.8	1.6	12 – 14 سنة
12.9	27.8	11.8	29.5	13.3	27.4	15 – 24 سنة
71.8	67.1	73.0	60.6	71.4	68.6	25 – 59 سنة
8.3	3.8	13.6	9.8	6.5	2.3	60 سنة فما فوق

¹ دستور 1976 الصادر بأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية عدد 94 الصادرة في 24 نوفمبر 1976.

² دستور 1989 الصادر بالأمر بموجب المرسوم الرئاسي 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية عدد 09 الصادرة في 01 مارس 1989.

³ دستور 1996 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 الجريدة الرسمية عدد 76 الصادرة في 08 ديسمبر 1996.

⁴ الجريدة الرسمية - العدد 02 بتاريخ الأحد 21 صفر 1433 - 15 يناير 2012.

المستوى التعليمي						
5.3	7.4	9.7	19.2	3.8	4.6	بدون تعليم
13.4	9.1	19.5	10.2	11.3	8.8	إبتدائي
26.4	12.2	20.9	11.7	28.2	12.3	متوسط
25.6	19.8	33.3	11.2	27.0	21.9	ثانوي
26.4	51.5	16.6	47.7	29.8	52.4	عالي
100	100	100	100	100	100	المجموع

Source: http://www.ons.dz/IMG/pdf/RAPPORT_ENET_2012_FRAN_2_.pdf

الجدول أعلاه أبان على أن الجنس الذي يهتم أكثر بالعمل الجماعي عندما تعلق الأمر بالفئة العمرية 25 – 59 سنة والتي تمثل أكثر فئة منخرطة في الأحزاب هم الذكور أكثر منهم إناث بنسبة 71.8% ،

المستوى التعليمي كان له أثر واضح على إنتماء المواطن إلى الجمعيات، فكلما زاد في المستوى التعليمي زادت درجة الإنخراط في الجمعيات. فكما نشاهد أن مرحلة التعليم العالي كانت نسبتها عالية مقارنة مع المستويات الأخرى، والإناث كانوا هم الأكثر رغبة في الإنضمام بنسبة تقدر بـ 51.5% مقارنة مع الذكور الذين قدرت نسبتهم بـ 26.4%.

عندنا تعلق الأمر سواء بالفئات العمرية أو المستوى التعليمي فإن الناس التي تعيش في المدينة هم الأكثر إنخراطا فيها، عكس الأفراد التي تعيش في الريف.¹

جدول 7.3 : هيكل السكان الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة فأكثر الذين ينتمون إلى الحركة الجمعوية حسب الجنس والوسط ونوع الجمعية

	المجموع		ريف		حضر		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
جمعية أولياء التلاميذ	8.7	9.6	10.1	0.0	8.2	11.9	
جمعية رياضية	23.5	3.2	19.1	0.0	25.0	4.0	
جمعية ثقافية	9.5	14.0	10.5	25.0	9.2	11.4	
جمعية انسانية	13.8	33.9	9.0	19.8	15.4	37.3	
جمعية دينية	14.9	13.2	21.6	31.7	12.6	8.8	
جمعية سياسية ونقابية	23.5	15.0	25.1	19.2	23.0	14.0	
جمعية أخرى	10.2	11.4	9.1	0.0	10.5	14.1	

Source: http://www.ons.dz/IMG/pdf/RAPPORT_ENET_2012_FRAN_2_.pdf

يلعب التحضر في الجزائر دورا جد مهم في الظاهرة الجمعوية، فالتشييد العمراني والتوسع الجغرافي والمهني والاجتماعي، إنبثق عنه تفكك للروابط الاجتماعية وبروز النزعة الفردية وتزايد حاجياتها وكثرة الآفات والمشاكل الاجتماعية، أدى إلى تمركز جل الجمعيات في المدن. دون أن ننسى معاناة جل الجمعيات النشيطة من شح الإمكانيات المادية والمالية، وعدم توفير مقرات دائمة، يضاف إلى ذلك بيروقراطية الإدارة العمومية في التعامل مع الجمعيات. من الملاحظ أن هناك تراجع

¹ www.ons.dz.

لملموس لعدد كبير من الجمعيات، وما يزيد من تأزم الوضع هو وفاة لجزء معتبر منها فهذا إن دل إنما يدل على ضعف الثقافة الجمعوية. فحسب الجدول فإن الذكور لديهم ميل أكثر إلى الانخراط في الجمعيات الرياضية والجمعيات جمعوية سياسية ونقابية بنسبة تقدر بـ 23.5%، أما الإناث فتستهوهم الجمعيات الإنسانية وقدرت درجة إنخراطهم بـ 33.9%¹.

إلا أنه وفي دراسة أخرى قامت بها شبكة مسح القيم العالمية المكونة من علماء الاجتماع يدرسون القيم المتغيرة وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية. حسب الدراسة التي أجراها سنة 2014 التي تدخل ضمن الموجة 6، والتي شملت 1200 شخص قام بالإجابة على الاستبيان.² الجدول الموالي يشرح عضوية الأفراد في الجمعيات والتي كانت كالآتي:

جدول 8.3: الإلتحاق إلى الجمعيات في الجزائر (2010 – 2014)

عضو نشيط	عضو غير نشيط	غير منتهي	
3.1%	5.2%	91.7%	جمعية دينية
5.4%	5.9%	88.7%	جمعية رياضية
2.9%	3.5%	93.6%	جمعية الفن والثقافة
1.5%	2.4%	96.1%	إتحادات العمال
1%	2.1%	96.6%	أحزاب سياسية
0.9%	1.4%	97.7%	منظمات بيئية
0.8%	2%	97.2%	النقابات المهنية
2.2%	3.4%	94.3%	جمعية خيرية
0.7%	1.2%	97.1%	جمعيات حماية المستهلك
1.0%	1.7%	97.3%	مجموعة المساعدة الذاتية، مجموعة المساعدة المتبادلة
1.1%	1.4%	97.5%	جمعيات أخرى

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS) الموجة 6.

الجدول أعلاه سعى إلى تعداد الجمعيات المتواجدة على المستوى الوطني ومدى عضوية المواطن فيها. ومن هنا نلاحظ أن الإلتحاق الجمعوي في الجزائر شبه منعدم، فالمواطن الجزائري ليس لديه أي ميل للانخراط في الجمعيات. بالرغم من الإصلاح المؤسسي المتعلق بالشق الجمعوي الذي تم سنه في آخر دستور وهو دستور 2012 الذي أعتبر الجمعيات على أنها حرية وحق، وسعى أيضا وتذليل السبل لإنشائها وتحديد نظام عملها في الجزائر.

2.2.2. الثقة

تعتبر الثقة من أهم مؤشرات رأس المال الاجتماعي، إلا أن هذا المؤشر في الجزائر قد عرف منحا سلبيا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، فمن الملاحظ أن الظواهر الاجتماعية التي تعيشها الجزائر حاليا تعد الأضعب والأكثر حرجا، سببها إنهميار معاني الثقة المجتمعية بالدرجة الأولى والمظاهر الأخرى لرأس المال الاجتماعي، فهل تعي الدولة الجزائرية عبر الخطر الذي يحقق بها. عند الإطلاع على مستوى الثقة العامة في الجزائر من خلال الإستطلاع المقدم من طرف (WVS) للموجتين

¹ www.ons.dz.

² www.worldvaluessurvey.org.

الرابعة والسادسة الأفراد في الجزائر حذرون جدا في التعامل مع ولا يمكنهم الوثوق بهم بمعظم الناس. ففي الموجة الرابعة (1999- 2004) كانت نسبة الثقة العامة تقدر بـ 10.8 % وهذا سببه الأوضاع السياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أنها عادت للتحسن الطفيف وهذا ما تعرضه الموجة السادسة (2010 – 2014) بنسبة ثقة 17.2%.

جدول 9.3: الثقة العامة في الجزائر (1999 – 2014)

2014-2010	2004-1999	
% 17.2	% 10.8	معظم الناس يمكن الوثوق بهم
% 78.6	% 85.2	يجب الحذر الشديد
% 4.2	% 4.1	لا أعرف

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS) الموجة 4 و6.

تصاعد الإحتجاجات الشعبية في الجزائر إنما هو التعبير المطلق عن وجود هوة سياسية ومؤسسية بين المجتمع والدولة، فلا يخفى علينا أن الجزائر يوجد فيها أكثر من 60 حزب سياسي وأكثر من 91 ألف جمعية تشكل في مجموعها المجتمع المدني. فالجزائر تعاني من تشعب كبير في عدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني يقابلها في ذلك تدهور في الفعالية والأداء. فإندام الثقة في الجزائر هو نتيجة حتمية لغياب الفعل المؤسسي الذي من شأنه تمكين المواطن من التعبير عن مطالبه، وإيصال إنشغالاته لصانع القرار. وهذا ما عكسته الجداول المتعلقة بالثقة في المؤسسات أو الثقة في الأشخاص والتي كانت كالآتي:¹

جدول 10.3: الثقة المؤسسات في الجزائر (2010 – 2014)

الثقة في المؤسسات	جيدة جدا	جيدة نوعا ما	متوسطة	منعدمة	لا اجابة
المؤسسات الدينية	%40.5	%27.3	%18.6	%7	%6.6
الجيش	%29.8	%24	%27.8	%12.4	%5.9
الصحافة	%10.8	%18.6	%39.1	%23.2	%8.3
التلفزيون	%13.5	%27.1	%37.2	%16.1	%6.2
النقابات العمالية	%8.7	%15.4	%30.4	%23.8	%21.8
الشرطة	%24.8	%27.6	%29.2	%13.2	%5.2
القضاء	%17.9	%22.1	%33.7	%15.3	%11
الحكومة	%13.9	%20	%31.8	%21.8	%12.5
الأحزاب السياسية	%7.5	%11.3	%26.2	%37	%17.9
البرلمان	%7.9	%14.1	%26.2	%31.6	%20.2
الجامعات	%22.1	%20.9	%27.3	%18.4	%11.2
الشركات الكبرى	%13.2	%18.8	%33.2	%19.8	%15.2
البنوك	%15.9	%18.8	%29.7	%19.1	%16.6

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS) الموجة 6.

¹ www.worldvaluessurvey.org

حسب النتائج المقدمة من إستطلاع مسح القيم العالمية (WVS) غياب شبه تام للثقة فلم تتعدى نسبة الثقة عتبة 50%. المؤسسة الوحيدة التي حظيت بثقة المواطن الجزائري هي المؤسسات الدينية بنسبة 40.5%، وبدرجة ثانية فتأتي المؤسسة العسكرية بنسبة 29.8%. أما باقي المؤسسات فقد مسح الفساد الذي نخر أجهزة الدولة صورة المؤسسات الفعالة، وفي ظل أداء مخيب يمكنه أن يقنع المواطن بالإلتفاف حول مؤسسات دولته.

جدول 11.3: الثقة الأشخاص في الجزائر (2010 – 2014)

الثقة في الأشخاص	جيدة جدا	جيدة نوعا ما	متوسطة	منعدمة	لا اجابة
الثقة في العائلة	86.2%	10.3%	1.2%	1.6%	0.8%
الثقة في الجيران	24.2%	34.7%	24.7%	14.5%	2%
الثقة في ناس تعرفهم شخصيا	23.4%	37.2%	20.5%	16.8%	2.1%
الثقة في ناس تلتقيهم لأول مرة	2%	13.1%	31.1%	50.2%	3.7%
الثقة في ناس من ديانات أخرى	4.2%	9.3%	29%	47.8%	9.7%
الثقة في ناس من جنسيات أخرى	3.9%	11.8%	30.8%	42.2%	11.3%

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS) الموجة 6.

الثقة في الأشخاص كانت عكس الثقة في المؤسسات، فقد تباينت الفروقات فيما. فالمواطن الجزائري بضعة ثقته في عائلته قبل كل شيء، فقد بلغت نسبة الثقة في العائلة 86.2%. في حين أن الناس الذين يلتقيهم أول مرة الثقة فيهم منعدمة بإعتبار أنه يحتاج إلى الحذر الشديد، فكانت درجة الثقة فيهم 2% فقط.

3.2.2. المعلومة والإتصال

الملاحظ للأحداث الدولية وخاصة العربية منها أن المجتمع المدني لديه القدرة التأثير على سلطة القرار، فإستمد هذه القدرة من طرق التواصل العديدة والمتعددة، والتي ساهمت بشكل كبير في تقريب الأفكار ونشرها، ونقل كل ما يتعلق بالمواطن من مشاغل. أولت الجزائر أهمية لهذا القطاع فقامت بتحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في سنة 2000، حيث حظي هذا الأخير بالعديد من الإصلاحات أهمها إنشاء سلطة ضبط البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية سنة 2001، وتم الإعتماد على عدة قوانين بهدف النهوض بهذا القطاع وترقيته منها قانون 2000-03 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والإتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام، و قانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، وقانون 04/09 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها، وغيرها من الإصلاحات الحكومية والقوانين التي تدعو إلى تطوير مختلف جوانب سوق الإتصالات السلكية واللاسلكية وهيئته للمنافسة وتوفير أطر الحماية وتشجيع النفاذ إلى الأنترنت والإتصاف إلى مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية بين الجزائر والدول الرائدة في القطاع.¹

قامت الجزائر أيضا سنة 2005 بإطلاق برنامج "أسرتك" لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وكان الهدف من خلال هذا البرنامج هو بيع 05 ملايين جهاز كمبيوتر في نهاية سنة 2010، إلا أن المشروع وجد عراقيل منذ البداية وتم بيع 25 ألف جهاز فقط مع نهاية 2008، بعد ذلك تم إطلاق مشروع آخر سنة 2013 هو "تربيتك" مستهدفا الطلبة والمدرسين،

¹ بن الزين إيمان. (2016). تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة ما بين (2000-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. 2، (2) 2019.

وهذا ما جعل الجزائر تسجل زيادة في طلب إستيراد أجهزة الكمبيوتر. وصلت نسبة الواردات إلى 4.15% من إجمالي الواردات مقارنة بسنة 2010 التي كانت 2.96% فقط، وبارتفاع عدد أجهزة الكمبيوتر زاد الطلب على الخدمات التي يقدمها الهاتف الثابت حيث إرتفع عدد مستخدمي الهاتف الثابت من 1.96 مليون مشترك سنة 2002 إلى 3.07 مليون مشترك سنة 2008 ، إلا أنها عادت إلى التراجع إلى 2.58 مليون مشترك سنة. يرجع هذا التراجع إلى التقدم التكنولوجي وتوجه العالم إلى الهاتف النقال وإطلاق مجموعة من الخدمات كخدمة MMS و GPRS. ليعود عدد مستخدمي الهاتف الثابت في الإرتفاع مجددا حيث وصل إلى 3.23 مليون مشترك سنة 2012 ويرجع هذا الإرتفاع لخدمة الانترنت التي تفرض على متعاملها الإشتراك في شبكة الثابت، أما سنة 2014 إنخفض عدد المشتركين إلى 3.1 مليون مشترك وهذا لتوفير شبكات الهاتف النقال لخدمة الأترنت.

إن تعدد وسائل الإعلام والإتصال التي أخذت حيزا كبيرا في حياة الفرد اليومية زادت من تسهيل وتذليل كل السبل أمام المواطن الجزائري من أجل حصوله على المعلومة. الجدول الموالي من مسح القيم العالمية يبرز أهم وسائل الإعلام والإتصال التي يستعملها المواطن في حياته اليومية ومن هي الوسيلة الأكثر إستعمالا.

جدول 12.3 : المعلومة والإتصال في الجزائر (2010 – 2014)

لا اجابة	أبدا	أقل من شهر	شهريا	اسبوعيا	يومية	الجرائد
%1.9	%25	%12.6	%5.6	%19.1	%35.8	المجلات
%2.2	%51.4	%18.3	%14.3	%7.9	%5.8	الحديث مع الأصدقاء
%1.8	%12.3	%10.3	%6.5	%10.2	%58.8	التلفزيون
%0.9	%4.4	%5.1	%4.2	%12.2	%73.2	الراديو
%1.3	%18.1	%14.6	%7.2	%18.2	%40.5	الهاتف
%1.8	%26.2	%7.6	%5.2	%5.5	%53.8	الانترنت
%2.9	%31.3	%11.1	%5.2	%10.5	%39	

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS) الموجة 6.

حسب الجدول فإن الوسيلة المستخدمة أكثر لدى المواطن الجزائري من أجل حصوله على المعلومة في حياته اليومية هي التلفزيون في المقام الأول بنسبة 73.2%، أما الجرائد فحلت في المركز الأخير بنسبة 35.8%. فالصحافة بصفة عامة في الجزائر فقد صنفت في خانة الصحافة غير الحرة ما أدى إلى عزوف المواطن عن التعامل معها.¹

4.2.2. الترابط الاجتماعي والإندماج

من أجل معرفة مدى إندماج وترابط شرائح المجتمع الجزائري ذهبنا الى دراسة شعور المواطن بالسعادة. وعليه قمنا بالإستعانة بتقرير السعادة العالمية (WHR)، فهو يمثل دراسة إستقصائية تاريخية لحالة السعادة العالمية التي تصنف 156 دولة من حيث مدى سعادة مواطنيها بأنفسهم. يركز تقرير السعادة العالمية لسنة 2019 على السعادة والمجتمع، وكيف تطورت السعادة على مدى السنوات العشر الماضية، مع التركيز على التقنيات والقواعد الإجتماعية والصراعات

¹ www.worldvaluessurvey.org

والسياسات الحكومية التي أدت إلى هذه التغييرات. الجدول أدناه يعبر عن ترتيب الجزائر بين الدول وأيضاً الدرجة (Score) الذي اعتمد فيه على سلم من 0 إلى 10 والتي تعتبر أعلى درجة، أي أنها أكبر درجة للسعادة. السنوات المقدمة تم إستخلاصها من التقارير السنوية كما هو موضح في الجدول:

جدول 13.3: السعادة في الجزائر (2012 – 2019)

2019	2018	2017	2016	2014 - 2012	
156/88	156/84	155/53	157/38	158/68	الترتيب
5.211	5.295	5.872	6.355	5.605	الدرجة

المصدر: تقرير السعادة العالمي (WHR).

حلت الجزائر في المرتبة 88 عالمياً في مؤشر السعادة العالمي لعام 2019 محققة درجة تقدر بـ 5.211، متراجعة بـ 4 مراتب مقارنة بالسنة الماضية، وكان أفضل ترتيب تحتله الجزائر هو سنة 2016 بدرجة 6.355. على المستوى العربي سنة 2019 حلت الجزائر في المرتبة 7 عربياً، خلف ليبيا والكويت والبحرين وقطر والسعودية والإمارات التي جاءت في المرتبة الأولى عربياً بعد أن قفزت خمس درجات للأفضل.¹

أما على المستوى العالمي فقد احتلت فنلندا المرتبة الأولى في المؤشر العالمي على التوالي، فقد بقيت دول شمال أوروبا تحافظ على المراتب العليا في قائمة الدول الأكثر سعادة منذ بدء إصدار التقرير عام 2012، متبوعة بالدانمارك والنرويج.

لتحليل العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر، وجب الإعتماد على مؤشر الرفاهية (Legatum Index)، وهذا عن طريق معرفة إذا ما كانت الجزائر قد حققت نفس المراتب من حيث الرفاهية، والأبعاد المؤسسية، ورأس المال الاجتماعي.² سنعتبر في ذلك أن الأبعاد المؤسسية تشمل (السلامة والأمن، الحرية الشخصية، الحوكمة، بيئة الإستثمار، نوعية الإقتصاد، الصحة والتعليم)، ويبقى مؤشر رأس المال الاجتماعي كما هو موضح في الجدول (14.3).

تم تعديل المؤشر الرفاهية سنة 2019 وقد شمل 167 دولة في جميع أنحاء العالم، والتي تضم مجتمعة 99.4% من سكان العالم. تم إستخدام ما يقارب 300 مؤشر على المستوى القطري، تم تجميعها في 65 عنصراً يركز على السياسات، لقياس حالة الرخاء الحالية في هذه البلدان وتم حصرها في 11 محور، وكيف تغيرت منذ عام 2012. الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر الرفاهية ومؤشراته الفرعية.

جدول 14.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الرفاهية ومؤشراته الفرعية (2012 – 2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
167/110	149/116	149/116	149/111	142/96	142/97	142/99	142/100	الرفاهية
167/149	149/120	149/134	149/138	142/105	142/95	142/96	142/109	رأس المال الاجتماعي

¹ www.worldhappiness.report.

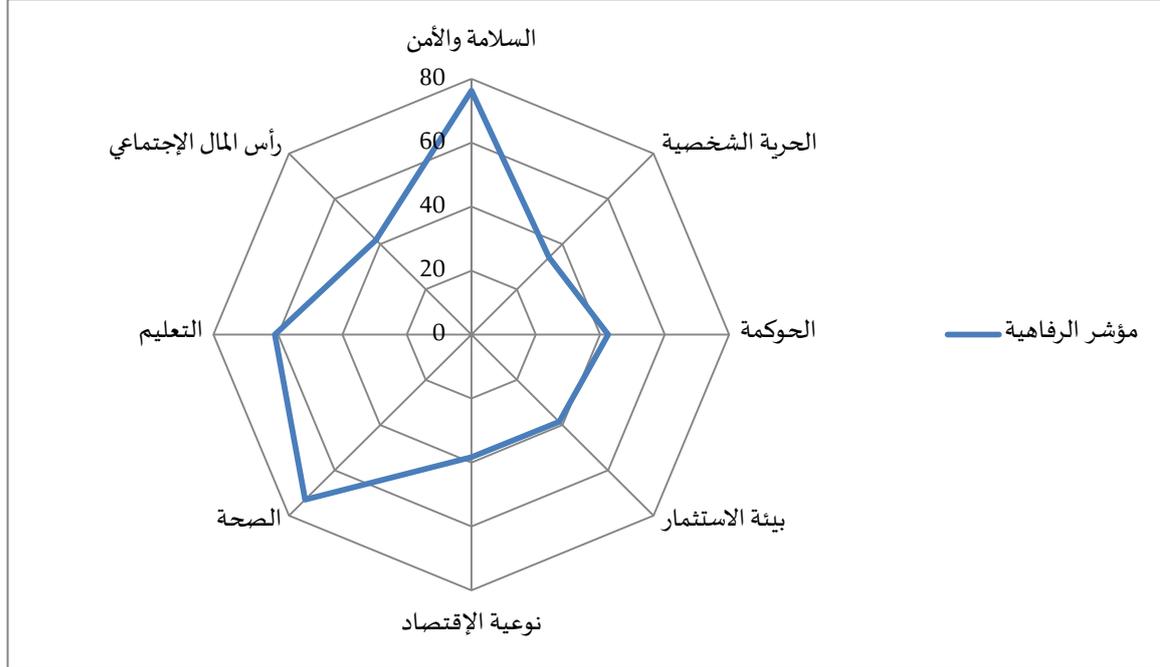
² www.prosperity.com.

167/53	149/57	149/76	149/60	142/82	142/89	142/108	142/104	السلامة والأمن
167/134	149/145	149/144	149/136	142/135	142/137	142/132	142/137	الحرية الشخصية
167/116	149/128	149/127	149/120	142/102	142/103	142/103	142/106	الحكومة
167/136	149/135	149/133	149/131	142/97	142/95	142/95	142/93	بيئة الاستثمار
167/129	149/115	149/115	149/116	142/50	142/50	142/61	142/50	نوعية الإقتصاد
167/73	149/80	149/74	149/53	142/63	142/73	142/71	142/75	الصحة
167/87	149/102	149/100	149/90	142/81	142/82	142/74	142/77	التعليم

Source: The Legatum Prosperity Index 2019.

الجدول (14.3) يبين أن الجزائر لا طالما احتلت المراتب المتدنية في الترتيب العام لمؤشر الازدهار (الرفاهية). منذ سنة 2016، منتقلة بذلك إلى أسفل جدول. إن الترتيب المعتمد يظهر بأن للجزائر أداء أقوى في مجال السلامة والأمن، إلا أنها الأضعف فيما يخص رأس المال الاجتماعي. التحسن الملحوظ في مجال السلامة والأمن تجسد لعدة اعتبارات منها درجة خلو الأفراد والمجتمعات من الحروب والنزاعات الأهلية والإرهاب، والعنف المتصلين بالسياسة والجريمة العنيفة وجرائم الممتلكات. كما أن مجال الصحة والتعليم إحتلا مراتب جيدة مقارنة مع المؤشرات الأخرى خاصة الفترة الممتدة (2012 - 2015) والتي كانت قبل بداية أزمة النفط الأخيرة. هذه التحسن في الترتيب راجع إلى الإنفاق الذي شهده القطاعان، إلا أن الكفاءة غابت عن هذا الإنفاق.¹

الشكل 8.3: واقع الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالب

¹ www.prosperity.com.

عند تحليل واقع الرفاهية في الجزائر المتضمن كل الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي لسنة 2019 من خلال الشكل أعلاه (8.3) لابد من المرور أولا على المؤشر الذي حقق أعلى رتبة بدرجة قدر بـ 76.25 وهو مؤشر السلامة والأمن.

أ- مؤشر السلامة والأمن:

والذي يعنى بوجود أو غياب الأنشطة الإجرامية العنيفة وغيرها، كما يحدد مدى أمن وسلامة السكان. فحياة الأفراد وأمن ممتلكاتهم معرضة للخطر في المجتمع سواء من خلال انتشارها الحالي وأثارها طويلة الأمد، وعليه لا يمكن لأي أمة أو مجتمع أن يزدهر إلا في بيئة توفر السلامة والأمن لمواطنيها. الحروب والصراعات الأهلية عوامل مزعزة للإستقرار حتى لأبسط مستويات السلامة والأمن، حتى في حالة الهدنة يمكن أن فالسلام هنا قصير الأمد نسبيا ، فغالبا ما تعود المناطق التي كانت تعاني من النزاع من قبل إلى النزاع في غضون أطر زمنية قصيرة نسبيا. هذا ما تم تأكيده سنة 2016 أنه من بين 259 نزاع حددها برنامج " Uppsala " لبيانات الصراع، تم تكرار 159 صراعا.¹ يتكون مؤشر السلامة والأمن من عدة عناصر أو مؤشرات فرعية وهي:

- الحروب والنزاعات المدنية: هو مؤشر يقيس أثر النزاعات المنظمة على بلد ما داخليا وخارجيا، على الناس من حيث الوفيات والإصابات وشدة النزاع وتشريد البشر.

- الإرهاب: مؤشر يقيس الضرر المتعمد والمستهدف الذي تلحقه الجهات الفاعلة من غير الدول بسكان الدولة، مع مراعاة عدد الحوادث والإصابات والوفيات الناتجة عن ذلك، إضافة لذلك تكاليف الهجمات على الأعمال التجارية.

- الإرهاب السياسي والعنف: تتجلى أهمية هذا المؤشر في قياسه مدى عيش الناس في خوف أو معاناة من الإرهاب والعنف الذي تمارسه الدولة أو الهيئات السياسية النظامية. إن عمليات القتل خارج نطاق القضاء والإختفاء غير القانوني والتعذيب والسجن السياسي كلها طرق يتم من خلالها تطبيق الإرهاب والعنف لأغراض سياسية.

- جرائم العنف: هذا العنصر يقيس المستوى الذي تؤثر فيه الجرائم المحلية العنيفة على مواطني أي بلد كجرائم القتل العمد والقتل والاعتصاب، ودرجة لجوء العنف إلى جميع المجالات المهمة التي يمكن أن تؤثر فيها الجرائم العنيفة على أمن الأفراد والمجتمعات.

- جرائم الممتلكات: أو ما يسمى بمؤشر قياس الملكية، فهو يقيس مدى المستوى المرتكب من جرائم الملكية، مثل السرقة ، والجريمة المنظمة، هذا إلى جانب تأثير الجريمة على الأعمال التجارية، وعليه فأن هذا يؤدي إلى زعزعة أمن الأفراد ويؤثر على كل من ثروة الأفراد ورفاههم.²

إحتلت الجزائر المرتبة 13 بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) فيما يخص المؤشر الكلي للرفاهية، متراجعة بمرتبتين خلال 10 سنوات. هذا التراجع لم يكن سببه بطبيعة الحال مؤشر السلامة والأمن، بحيث لمدة عشر

¹ Gates, S., Nygård, H. M., & Trappeniers, E. (2016). Conflict recurrence. Conflict Trends, 2, 1-4.

² www.prosperity.com.

سنوات من 2009 إلى 2019 تحسن المؤشر بـ 72 مرتبة محتلة بذلك الترتيب الرابع بين دول (MENA) سنة 2019. هذا التحسن الملحوظ خلال هذه الفترة راجع إلى التحسن في المؤشرات الفرعية والتي نلخصها كما يلي:

- مؤشر الحروب والنزاعات المدنية تحسن خلال عشر سنوات بـ 36 مرتبة، بإعتبار خروج الجزائر من دوامة الحرب الأهلية التي أنهكت البلد.
- مؤشر الإرهاب هو الآخر تحسن كثيرا نظرا للمجهودات المبذولة من قبل السلطات التي خصصت ميزانية ضخمة لذلك، إضافة لذلك الأجهزة الأمنية التي كان لها دور رائد في مكافحة الإرهاب. تقدمت الجزائر بـ 53 مرتبة خلال عشر سنوات، فقد حققت درجة تقدر بـ 91.0 سنة 2019 وهي أحسن درجة تحقها الجزائر خلال هذه الفترة.
- تحسن مؤشر الإرهاب السياسي والعنف خلال مدة عشر سنوات بترتيب يقدر بـ 42، وهو ما يعكس عيش الناس بعيدا عن الخوف أو معاناة من الإرهاب والعنف الذي تمارسه الدولة أو الهيئات السياسية النظامية، ومن أشكال الإختفاء الغير القانوني والتعذيب والسجن السياسي.
- مؤشرا جرائم العنف وجرائم الممتلكات هما الاخران تحسنا من 2009 إلى 2019 محتلين بذلك المرتبتين 9 و 11 على التوالي مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة مؤشر جرائم الممتلكات الذي تحسن بـ 22 مرتبة خلال عشر سنوات المدروسة، فالدولة استصاعت جملة من القوانين القاضية بحماية الملكية خاصة الملكية العامة منها.

ب- مؤشر الحرية الشخصية:

يتمثل هذا المؤشر في الحقوق القانونية الأساسية والحريات الفردية والتسامح الاجتماعي داخل الحدود الجغرافية للدولة. يعود تعريف هذا المؤشر إلى مدرسة الفكر الليبرالي الحديث على مدى القرون الماضية، مستنديين بذلك إلى تأكيد (جون لوك) القائل بأن "الحرية تعني أن الفرد لا يخضع لإرادة تعسفية من شخص آخر، ولكن يتبع حرية إرادته"¹. كما ذهب آخرون إلى أن مفهوم الحرية الشخصية الذي تقوم عليه على أنها "الحرية السلبية" (مفهوم عدم التدخل من قبل الآخرين)، في حين أن "الحرية الإيجابية"، والتي تعني بإزالة العوائق التي تحول دون المرء أو إمكاناته.² على هذا المنوال يمكن صياغة عدة مؤشرات فرعية والموضحة كما يلي:

- الوكالة: والمقصود بها درجة تحرر الأفراد من الإكراه أو القيود إضافة إلى ذلك حرية التنقل. في جوهرها، ومعنى ذلك أنه يتوجب توفر حرية التصرف بشكل مستقل والاختيار الحر. فالعبودية والعبودية القسرية، والسجن الغير قانوني، والقيود المفروضة على الحركة، والعديد من العوامل الأخرى يمكن أن تؤدي إلى عوائق الوكالة.
- حرية التجمع وتكوين الجمعيات: وهي الدرجة التي يتمتع بها الأشخاص بحرية التجمع مع الآخرين في الأماكن العامة للتعبير عن الآراء بكل حرية، والإستقلالية عن الدولة، وتشكيل منظمات المصالح الجماعية (الجمعيات).

¹ Locke, J. (1947). Two Treatises of Government: With a Supplement, Patriarcha, by Robert Filmer. No. 2.

² Berlin, I. (2017). "Two concepts of liberty." In Liberty Reader. Routledge. pp. 33-57.

- حرية الكلام والوصول إلى المعلومات: بقيس هذا المؤشر قدرة الناس على التعبير عن الرأي السياسي دون أية عوائق تذكر. إن تنوع وجهات النظر الإعلامية والوصول إلى وسائل الإعلام هي أيضا عوامل حاسمة تدعم حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.
 - غياب التمييز القانوني: يعنى هذا المؤشر بمستوى التمييز في القانون أو من قبل الحكومة. وما إذا كان القانون يحمي الأفراد والجماعات من المعاناة من التمييز. يجسد هذا البعد عوامل متعددة بما في ذلك الجنس، الدين، والعرق، والخلفية الاقتصادية، فضلا عن الدرجة التي تتمتع بها المحاكم والعدالة المدنية بالتحيز والتمييز العنصري أو السري.
 - التسامح الاجتماعي: يقيس مدى التسامح داخل المجتمعات مهما كانت الإختلافات بين السكان. إضافة لذلك مستوى التوتر الناشئ عن هذه الإختلافات. فالتمييز المجتمعي والتعصب يمكن أن يولد قضايا خطيرة داخل المجتمع، ويمثل مانعا كبيرا للحريات الواقعية للفرد.
- الجزائر كدولة لم تحقق مستويات جيدة فيما يخص مؤشر الحرية الشخصية فقد احتلت على المستوى الدولي المرتبة 134 من أصل 167 دولة سنة 2019، متراجعة بذلك خلال مدة 10 سنوات بـ 4 مراتب. أما على مستوى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا احتلت الجزائر المرتبة 07. هذا التراجع كان سببه الإنخفاض الملحوظ في أغلب المؤشرات الفرعية كمؤشر حرية التجمع وتكوين الجمعيات، حرية الكلام والوصول إلى المعلومات، التسامح الاجتماعي.
- بالرغم ما شهدته الساحة الجزائرية من تغيرات سياسية نتج عنها الحراك ما جعل من المواطن الجزائري يزيل الغبار عما يدور حوله، وهذا ما ساق المطالع للأوضاع بالجزائر إلى الإستنتاج بأن المواطن الجزائري يعيش مستوى معين من الحرية الشخصية، إلا أنه وبعد الانتخابات الأخيرة بصدور عدة قوانين من قبل الحكومة الجزائرية، جعلت من المنظمات الدولية تدق ناقوس الخطر حول حرية إبداء الرأي في الجزائر. ينبغي على الجزائر مراجعة تشريعاتها الجنائية لضمان توافق الإجراءات التي تحكم حرية التعبير وتكوين الجمعيات مع المعايير الدولية، من خلال رفع القيود المفروضة على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإلغاء تجريم الإهانة، وإدخال تدابير بديلة لمكافحة المعلومات الكاذبة تكون أقل تقييدا لحرية التعبير.

ج- مؤشر الحوكمة:

مؤشر الحوكمة نستطيع من خلاله أن نميز إذا ما كانت الدولة مستقرة وجديرة بالثقة بإعتباره أحد المكونات المركزية للتبادل الإقتصادي. كلما إزداد ترسخ سيادة القانون والحكم الرشيد، زادت فعالية هذه التدابير في تعزيز ودعم بيئة إقتصادية صحية. تكون الحوكمة في أقوى حالاتها عندما يتم تأسيسها من خلال التطور الطبيعي بمرور الوقت، فهي في الأساس تدوين للتوقعات والسلوكيات الثقافية.¹ الحوكمة هي الأخرى تم تقسيمها إلى عدة مؤشرات فرعية:

¹ Adkisson, R. V., & McFerrin, R. (2014). Culture and good governance: A brief empirical exercise. Journal of Economic Issues, 48(2), 441-450.

- القيود التنفيذية: يقيس مستوى الضوابط والموازن وفصل السلطات، خاصة التي تتعلق بالسلطة التنفيذية، وهذا من أجل وضع قيود تنفيذية فعالة. يجب تكون هاته الضوابط خالية من التدخل العسكري، مع فرض عقوبات صارمة على سوء السلوك داخل المنظمات.
- المساءلة السياسية: المقصود هنا هو الدرجة التي يمكن للجماهير من خلالها محاسبة المؤسسات العمومية، ودرجة التعددية السياسية، إضافة لذلك آليات المساءلة الأخرى.
- سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر مدى عدالة وإستقلالية وفعالية القضاء (في تطبيق القانون المدني والجنائي)، إلى جانب درجة خضوع كل مواطن للقانون.
- نزاهة الحكومة: يقيس مدى نزاهة الحكومة، وغياب للفساد، ودرجة تعزيز الحكومة لمشاركة المواطنين وإنخراطهم من خلال المعلومات المفتوحة والممارسات الشفافة.
- فعالية الحكومة: هذا المؤشر يعنى بمدى جودة تقديم الخدمة العامة، وجودة البيروقراطية، وكفاءة المسؤولين.
- الجودة التنظيمية: يقيس جميع جوانب إدارة الدولة التنظيمية التي من شأنها أن تعوق تنمية القطاع الخاص، وما إذا كانت تعمل بسلاسة وكفاءة.

تحسن ترتيب مؤشر الحكومة في الجزائر ولو بشكل طفيف على المستوى الدولي، حيث حققت الجزائر المرتبة 116 سنة 2019 مقارنة بالسنة الفارطة والتي حققت فيها المرتبة 128، أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد احتلت المرتبة 12. هذا التحسن الملحوظ كان نتاج تعافي المؤشرات الفرعية له من قيود تنفيذية، المساءلة السياسية، سيادة القانون، ونزاهة للحكومة، فقط عندما تعلق الأمر بجودة التنظيمات فقد تراجع بـ 03 مراتب لمدة 10 سنوات. مع هذا يجمع الخبراء على ضرورة إرساء وتعميق ممارسات الحوكمة الإقتصادية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وتكييف الحكامة المؤسسية الجيدة في بعدها السياسي مع الحكامة الإقتصادية في ظل إستقرار سياسي، من خلال إرساء قواعد النزاهة والشفافية ومحاربة كل مظاهر الفساد الإداري والمالي، الذي من شأنه تسهيل بيئة الأعمال وجعلها بيئة محفزة وجاذبة للاستثمار الوطني والأجنبي.

د- مؤشر بيئة الإستثمار:

نظرا لأهمية الإستثمار في تطوير الإقتصاد بإعتباره المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الإقتصادية. هذا ما يتطلب من تحديث للبنية التحتية التشريعية والقضائية والتقنية لتكون قادرة على دعم الإستثمار والنمو المتوقع للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وهذا ما يضمن تحقيق التوازن بين حقوق الدولة والمستثمر، والآليات المجسدة لتسوية المنازعات الناجمة عن ذلك. إن البيئة الإستثمارية القوية لن تضمن فقط العروض التجارية الجيدة، ولكن أيضا توفر رأس المال المناسب لمثل هذه العروض القابلة للإستثمار.¹ من أجل الإلمام بالمؤشر وجب تقسيمه إلى عناصر أو مؤشرات فرعية وهي كالتالي:

¹ Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1), P 67.

- حقوق الملكية: يقيس هذا المؤشر مدى حماية حقوق الملكية من بينها الملكية الفكرية. لضمان أفضل لهذه الحقوق، وجب أن تكون هناك أنظمة قانونية وفعالة لتسجيل الملكية وتنظيمها.
- حماية المستثمرين: يعنى بدرجة حماية المستثمرين، بما في ذلك جودة حوكمة الشركات، وحقوق المساهمين الأقلية، وقوة أنظمة الإعسار.
- إنفاذ العقد: هذا العنصر يقيس مدى فعالية وكفاءة النظام التشريعي لفرض حقوق صاحب العقد. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون الآليات البديلة لتسوية المنازعات فعالة.
- القيود المفروضة على الإستثمار الدولي: تأثير السياسات التي تعزز أو تردع حجم ونوعية أو نوع الاستثمار الدولي في بلد ما.¹

تراجع مؤشر بيئة الإستثمار في الجزائر سنة 2019 بترتيب دولي بلغ 136، في حين كان ترتيب الجزائر سنة 2012 يقدر بـ 93. أما على مستوى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا احتلت الجزائر المرتبة 15 وهي مرتبة متدنية مقارنة مع البلدان الأخرى، السبب وراء ذلك هو تذبذب المؤشرات الفرعية من حماية للمستثمرين، إنفاذ للعقود، إلى جانب التضييق على الإستثمار الدولي.

الهيئات والمنظمات الدولية تضع مناخ الأعمال والإستثمار في الجزائر في خانة البيئة الأعدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير تقديرات البنك العالمي إلى سوداوية واقع الإستثمار في الجزائر، وتنم عن عدم تسجيل تقدم ملموس وتغير جوهري في مسار الإستثمار، وهذا رغم الوعود والإلتزامات المقدمة من قبل الحكومات المتعاقب. هذا القصور الذي يشهده مناخ الأعمال والإستثمار في الجزائر نتاج عدة مخاطر من شأنها أن تؤثر سلبا عليه، فيأتي الفشل في الإدارة والحوكمة والتسيير في مقدمة التحديات، تلمها إنعكاسات تقلبات وصددمات أسعار الطاقة، ثم قصور وفشل المنظومة المالية والمصرفية، ثم تحديات العامل الأمني الذي ينظر إليه على أساس ظاهرة إقليمية بالنظر إلى ما تعرفه المنطقة من مخاطر عدم إستقرار، وأخيرا القضايا المتصلة بالغذاء والأمن الغذائي.

ه- نوعية الإقتصاد:

المقصود بالجودة الإقتصادية هو مدى جودة تجهيز إقتصاد الدولة لتوليد الثروة بشكل مستدام وبمشاركة كاملة من القوى العاملة فيها. يعتمد الإقتصاد القوي على إنتاج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات القيمة والمشاركة العالية للقوى العاملة.

ترتكز الثقة في النظام الإقتصادي على إمكانية التنبؤ، وهو أمر مهم لكل من المستهلكين والشركات. وهذا ما أثبتته الأزمات المالية التي هزت الإقتصادات العالمية، وهذا ما يدل على أن التقلبات الإقتصادية ترتبط إرتباطا سلبيا بالنمو الإقتصادي.²

- الإستدامة الجبائية: المقصود هنا هو قدرة الحكومة على الحفاظ على الإنفاق الحالي والضرائب والسياسات الأخرى على المدى المتوسط إلى الطويل.

¹ www.prosperity.com.

² Graham, C. (2010). Happy peasants and miserable millionaires: Happiness research, economics, and public policy. VoxEU. org, 30.

- استقرار الإقتصاد الكلي: هذا المؤشر يعتمد أساسا على عنصرين رئيسيين في الإقتصاد، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتقلب معدل التضخم.
 - الإنتاجية والقدرة التنافسية: يقيس مدى كفاءة تحويل المدخلات إلى مخرجات ومستوى التنوع في الاقتصاد. تعزز المنافسة الإنتاجية من خلال إجبار الشركات على إبتكار طرق جديدة لتقليل التكلفة والقيود الزمنية.
 - الديناميكية: يقيس هذا المؤشر مدى زخم الأعمال، أي عدد الشركات الجديدة التي تدخل، والشركات الفاشلة الخارجة من الإقتصاد.¹
 - إشراك القوى العاملة: يقوم هذا المؤشر على تقاطع الديموغرافيا والقوى العاملة، بما في ذلك معدلات البطالة ونسب الجنس. إن المشاركة في القوى العاملة، ومستوى العاطلين عن العمل، والنسبة المئوية للقوى العاملة في الأجور، تزيد من دعم درجة مشاركة القوى العاملة.
- نوعية الإقتصاد الجزائري لا تبشر بالخير، فقد تدنى المؤشر خلال مدة 10 سنوات بـ 09 مراتب، فقد حقق سنة 2019 المرتبة 129 مقارنة مع سنة 2016 والتي شهد المؤشر إنتعاشا بتحقيقه المرتبة 50 عالميا. التذبذب في الإقتطاع الجبائي الذي أثقل كاهل المؤسسات والمواطن، الإختلال في الإقتصاد الكلي من ناتج محلي لا يرقى لمستوى التطلعات، وتقلب لمعدل التضخم. إضافة لهذا مستوى البطالة الذي هو في تزايد يوما بعد يوم.
- و- مؤشر الصحة:
- للصحة قيمة جوهرية، ولكن لها أيضا أهمية كبيرة في تسهيل الرفاهية. تسمح الصحة الجيدة للأفراد بالإزدهار وأن يعيشوا حياة أكثر إشباعا، وهذا ما يؤثر بشكل إيجابي على الرفاهية. يمكن أن يتسبب إعتلال الصحة في نتائج تعليمية سيئة ويمكن أن يؤثر سلبا على الإنتاجية. يتم تضمين الصحة في مجموعة السلع المطلوبة لجميع الأفراد لتحقيق الرفاهية، وقد أظهرت العديد من الدراسات العلاقة بين الصحة الجيدة والرفاهية، حيث أظهرت الصحة النفسية علاقة أقوى من الصحة الجسدية.² يتكون هذا المؤشر من عدة عناصر فرعية وهي كما يلي:
- عوامل الخطر السلوكية: هي عبارة عن مجموعة أنماط الحياة، والتي تشكل من خلال مجموعة معقدة من التأثيرات التي تزيد من احتمالية الإصابة بمرض أو إصابة أو مرض أو الوفاة المبكرة.
 - التدخلات الوقائية: مدى فعالية النظام الصحي في منع حدوث الأمراض، والمضاعفات الطبية الأخرى لإنقاذ العديد من الأطفال والبالغين من الموت المبكر. تعتبر التطعيمات هي الطريقة المثلى للتدخل الوقائي، وكذلك الرعاية الوقائية الفعالة.

¹ www.prosperity.com.

² Dolan, P., Peasgood, T., & White, M. (2008). Do we really know what makes us happy? A review of the economic literature on the factors associated with subjective well-being. Journal of economic psychology, 29(1), 94-122.

- أنظمة الرعاية: يلخص هذا المؤشر قدرة النظام الصحي على علاج الأمراض بمجرد إكتشاف تواجدتها بين السكان. لكي يكون النظام الصحي فعال وجب أن تتمتع الدولة بتغطية مرافق الرعاية الصحية، من موظفين صحيين في المستوى، بالإضافة إلى علاج فعال للأمراض الشائعة والمزمنة.
- الصحة النفسية: يقيس مستوى وعبء المرض النفسي على السكان، بحيث يمكن أن يكون للصحة النفسية تأثيرا كبيرا على رفاهية الفرد وقدرته على المشاركة بفعالية في سوق العمل.
- الصحة الجسدية: تقيس مستوى وعبء المرض الجسدي على السكان، كما يمكن أن يكون للصحة البدنية هي الأخرى تأثير كبير على رفاهية الفرد وقدرته على المشاركة بفعالية في سوق العمل.
- طول العمر: يعنى بهذا المؤشر معدل وفيات سكان بلد ما خلال مراحل مختلفة من الحياة، بالإضافة إلى وفيات الأمهات، ومتوسط العمر المتوقع¹.

رغم الأموال التي أنفقتها الجزائر على منظومتها الصحية إلا أنها لم تكن حسب التطلعات، فالمؤشر تراجع سنة 2019 مقارنة مع سنة 2016 والذي كانت تحتل فيه الجزائر سنة 2016 المرتبة 53 لينزل إلى المرتبة 73 سنة 2019. حتى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا احتلت المرتبة 9.

قطاع الصحة في الجزائر يواجه إنتقادات عديدة من قبل المواطن، هذه الإنتقادات نابعة من تدني جودة الخدمات الصحية المقدمة، يقابلها في ذلك إنفاق مالي وغياب لهياكل اللازمة للتكفل بمختلف الأمراض الغير الممركزة بطريقة عادلة على مستوى الوطن. إضافة لذلك التخلف التكنولوجي في الوسائل الطبية ما يعطل الكفاءات الطبية المشكلة للمنظومة الصحية.

من جهة أخرى إرتفاع التكاليف الصحية لدى القطاع الخاص يضع مؤسسات الصحة العمومية في القائمة السوداء على القائمين عليها سواء من حيث التسيير أو تقديم خدمات، والتي تضمن كرامة المواطن ورضاه وبالتالي تسويق صورة غير مرضية عن هياكل الصحة العمومية.

السلم الاجتماعي من خلال السياسات الاجتماعية وفي مقدمتها مجانية العلاج يطرح العديد من التساؤلات حول ضمان قدرة الدولة على توفير موارد مالية والبحث عن صيغة التعاقد تمويل جديدة، في وقت تغيب فيه دراسة مصادر التكاليف والتسيير المالي ومراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات الإستشفائية.

ي- التعليم:

التعليم هو لبنة المجتمعات المزدهرة وأساس إزدهارها، فتراكم المهارات والقدرات يساهم في النمو الإقتصادي. يوفر التعليم الفرصة للأفراد للوصول إلى إمكاناتهم، وتجربة حياة أكثر إشباعا وإزدهارا. كما يؤدي السكان المتعلمون بشكل أفضل إلى زيادة المشاركة المدنية وتحسين النتائج الاجتماعية كخفض معدلات الجريمة.

¹ www.prosperity.com.

بشكل عام، يتمتع الأشخاص الأفضل تعليماً بخيارات عمل أكبر ومهاراتهم مطلوبة بشكل أكبر، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي. أظهرت الأبحاث الحديثة أن سنة إضافية من الدراسة تؤدي إلى زيادة بنسبة 9٪ في الأجر في الساعة، مع عوائد أعلى.¹ من العناصر التي يبني عليها مؤشر التعليم هي مستويات التعليم التي يمر عليها المواطن، وهي كالآتي:

- التعليم قبل الابتدائي (التحضيرية): يبدأ من مرحلة التسجيل في التعليم قبل الابتدائي، تدعم مرحلة ما قبل المدرسة تطوير المهارات اللغوية والمعرفية والاجتماعية والعاطفية.² الطلاب الذين يشاركون في التعليم ما قبل الابتدائي هم أكثر عرضة للإلتحاق بالتعليم الثانوي ويقل من احتمال إعادة الصفوف.
- التعليم الابتدائي: نقيس في هذه المرحلة توافر التعليم الابتدائي وجودته والتسجيل فيه، والتي تعتبر المرحلة التكوينية الحاسمة من التعليم، مما يتيح للتلاميذ الفرصة لتطوير مهاراتهم المعرفية والاجتماعية والعاطفية والثقافية والبدنية، وإعدادهم لمواصلة حياتهم المدرسية. والأهم من ذلك أن هذا يشمل مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية.
- التعليم الثانوي: في هذه المرحلة نقيس توافر التعليم الثانوي وجودته والتسجيل فيه. لقد ثبت أن المزيد من سنوات التعليم الثانوي تزيد من نتائج الحياة من الناحيتين الإقتصادية والاجتماعية. إلى جانب الإلتحاق بالمدرسة وإكمالها. يعد الحصول على درجات إختبار جيدة في هذه المرحلة مؤشراً قوياً على القدرة المعرفية ومحدداً قوياً للأداء الإقتصادي الأفضل للبلد
- التعليم العالي: يقيس هذا المؤشر المستوى التقني والمهني والجامعي، بإعتباره مفتاح التنمية الاجتماعية والإقتصادية من خلال إنشاء رأس المال بشري وبناء قواعد المعرفة.
- مهارات البالغين: نقيس في هذه المرحلة الجودة التاريخية للتعليم بالإضافة إلى توفير مستوى أساسي لإمكانيات الإقتصاد على المدى القصير. إن البالغين الذين تجاوزوا عتبة المستوى التعليمي هم أقل عرضة للحرمان في المجتمع وهذا سيؤدي إلى فرص عمل أفضل. ترتبط المهارات المتزايدة في مكان العمل ارتباطاً وثيقاً بالإنتاجية.³

تحسن مؤشر التعليم في الجزائر بشكل طفيف، إلا أنه ليس بذلك التحسن الذي يكسبها المراتب الأولى. فقد احتلت المرتبة 87 سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 والتي كانت رتبتها 102 على المستوى الدولي. أما بمقارنتها بدول الجوار، والدول العربية فلسنا بأحسن حال إذا ما تمت مقارنتنا بالإمارات وتونس.

شهدت المنظومة التعليمية في الجزائر منذ بداية مرحلة الإستقلال عديداً من التطورات والإصلاحات نتيجة للتحويلات الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد. فمن ناحية أدى النمو الديمغرافي السريع إلى تضاعف عدد

¹ Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018). Returns to investment in education: a decennial review of the global literature. The World Bank.

² Bakken, L., Brown, N., & Downing, B. (2017). Early childhood education: The long-term benefits. Journal of research in Childhood Education, 31(2), 255-269.

³ www.prosperity.com.

المتمدرسين في مختلف المراحل التعليمية، وهو الأمر الذي أوجب على صانعي القرار تكثيف الجهود لإعداد المؤطرين وتشبيد الهياكل إستجابة لتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم. ومن ناحية أخرى، كان لطبيعة المرحلة الإقتصادية والظروف المصاحبة لها دور محوري في صناعة السياسة التعليمية.

يتطلب إحكام عملية التخطيط التعليمي من منظور إقتصادي الإستناد إلى البحوث والدراسات الرصينة في حقل إقتصاديات التعليم. فلا بد من تمكين المنهج العلمي القويم كي تكون القرارات المتخذة في سبيل تعزيز مخرجات النظام التعليمي تتصف بالعقلانية والرشاد، كما هو الحال في البلدان المتقدمة. والواقع أن البحث في إقتصاديات التعليم عموماً والعائد من التعليم خصوصاً في الجزائر لا يزال شحيحاً.

ك- رأس المال الاجتماعي

الجانب الثاني من العلاقة أي أبعاد رأس المال الاجتماعي في الجزائر ومساهمته في تحسين مستوى الرفاهية، والتي تتم من خلال الإستثمار الجيد في رأس المال الاجتماعي ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعتبار أن رأس المال الاجتماعي جزء لا يتجزأ من البعد المؤسسي. والظاهر أن مستوى الرفاهية في الجزائر يحظى مستويات متدنية وهذا التراجع كان سببه تدهور مستويات رأس المال الاجتماعي حسب الجدول (14.3).

حسب ما تطرقنا إليه سابقاً رأس المال الاجتماعي يعنى بالشبكات والتماسك الذي يختبره المجتمع، وهذا من خلال الثقة بين الناس والإحترام مع بعضهم البعض. يشير رأس المال الاجتماعي إلى عوامل المجموعات الاجتماعية التي تعمل بشكل فعال، بما في ذلك العلاقات الشخصية، والشعور المشترك بالهوية، والمعايير، والقيم، والثقة، والتعاون، والمعاملة بالمثل، ولكن لا يوجد إجماع واضح على تعريفها الدقيق. يمكن إعتباره أيضاً تنظيماً اجتماعياً يسهل تحقيق الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في غيابها، أو يمكن تحقيقها فقط بتكلفة أعلى. بعبارة أخرى، فإن وجود مجموعة معينة من القواعد أو المعايير غير الرسمية المشتركة بين أعضاء المجموعة هو الذي يسمح بالتعاون فيما بينهم. بدلاً من ذلك، تم وصفه أيضاً على أنه الروابط بين الأفراد - الشبكات الاجتماعية - ومعايير المعاملة بالمثل والثقة التي تنشأ عنها.¹

يتم توفير رفاهية الشخص بشكل أفضل في مجتمع يثق فيه الناس ببعضهم البعض ويحصلون على دعم أصدقائهم وعائلاتهم، وتميل المجتمعات ذات المستويات المنخفضة من الثقة إلى تجربة مستويات أقل من النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن كلمة "رأس المال" في "رأس المال الاجتماعي" تسلط الضوء على مساهمة الشبكات الاجتماعية كأصل ينتج عوائد إقتصادية ويحسن الرفاهية. وهذا ما أبانه "بوتنام" من خلال الرفاهية في شمال إيطاليا تطور بشكل أسرع من جنوبها، لأن الأول كان يتمتع برأس مال اجتماعي أفضل، يقاس بالعضوية في المجموعات والنوادي. كما تم إستكشاف

¹ Oberle, M. (2016). Robert D. Putnam: Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community, New York: Simon and Schuster 2000, 541 S. In Klassiker der Sozialwissenschaften (pp. 408-411). Springer VS, Wiesbaden.

العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والرفاهية في أشكال من الصحة والتعليم إلى المشاركة السياسية والحكم الرشيد على نطاق واسع.¹ حسب تقسيم مؤشر الإزدهار (الرفاهية) العالمي لعناصر رأس المال الاجتماعي والتي هي كالآتي:

- العلاقات الشخصية والعائلية: يقيس مدى قوة العلاقات الشخصية والعلاقات الأسرية الأكثر تماسكا. تشكل هذه العلاقات الهيكل الأساسي الذي يمكن للأفراد اللجوء إليه للحصول على الدعم العاطفي والعقلي والمالي على أساس يومي.
- الشبكات الاجتماعية: يقيس مدى قوة الروابط التي تربط الفرد بأشخاص في شبكتهم الأوسع. تعد هذه الروابط جزءا حيويا من الدعم الاجتماعي، ويمكن لهذه الشبكات أن تعزز رأس المال الاجتماعي عندما تمتد الشبكات الاجتماعية والمجتمعية عبر طبقات مختلفة داخل المجتمع. تعتمد الشبكات الاجتماعية المحلية على بناء العلاقات والحفاظ عليها مع الأفراد والعائلات، بما في ذلك الجيران.
- الثقة الشخصية: المقصود هنا هو مقدار الثقة داخل المجتمع، بما في ذلك الدرجة التي يثق بها الناس في الغرباء وأولئك الذين هم خارج مجالهم الاجتماعي المعروف.
- الثقة المؤسسية: يقيس درجة الثقة التي يضعها الأفراد في مؤسساتهم. الثقة في المؤسسات هي أساس مهم تبني عليه شرعية وإستقرار الأنظمة السياسية، فالثقة في المؤسسات سواء السياسية أو الإقتصادية شيء ضروري لتحقيق ثقة مؤسسية حقيقية.
- المشاركة المدنية والاجتماعية: يقيس مقدار مشاركة الناس في المجتمع، ينقسم على نطاق واسع إلى مجالين المدني والاجتماعي.

بالتدقيق في حالة الجزائر وحسب مقاعدة بيانات مؤشر الإزدهار العالمي فإن هبوط مستوى رأس المال الاجتماعي راجع في الأساس إلى عدة عوامل منها:

- تدهور العلاقات الشخصية والعائلية فأصبح المجتمع الجزائري يشهد هشاشة في العلاقات الشخصية والعلاقات الأسرية، بإعتبار أن هذه الأخيرة القاعدة الأساسية التي تمكن لأفراد من للحصول على الدعم العاطفي .
- إضمحلال الشبكات الاجتماعية ووجود الطبقية المجتمعية التي حالت دون توسيع الفرد لشبكتته
- فقدان ثقة الفرد الجزائري بمسؤوليه أو بالأحرى بحكومته التي لم تقم بدورها على أكمل وجه، وعليه يمكن القول أن المؤسسات السيئة تمحو ما يسمى "بالثقة المؤسسية".

¹ Uphoff, E. P., Pickett, K. E., Cabieses, B., Small, N., & Wright, J. (2013). A systematic review of the relationships between social capital and socioeconomic inequalities in health: a contribution to understanding the psychosocial pathway of health inequalities. International journal for equity in health, 12(1), 54.

الخاتمة:

قدمنا في هذا الفصل تطور الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر من خلال شقين، الأول وهو تطور كل منهما من خلال مؤشرات ودراسات قامت بها هيئات دولية مختصة في المجال، من جهة أخرى وتبعاً للفصل الذي كان من قبل وجدنا أن رفاهية الأمم تتعلق بأمرين ضروريين، مؤسسات سياسية وإقتصادية قائمة في حد ذاتها على مبادئ الحوكمة كما سمها دوغلاس نورث بالمؤسسات الجيدة، ومن جهة أخرى الإستثمار في الرأس المال الإجتماعي والذي يعتبر أحد أهم متطلبات التنمية المستدامة للفرد والمجتمع مما يحدث رضا مجتمعي، فالإستثمار فيه لا يعد فقط إستثماراً في العلاقات الإجتماعية بين الأفراد، بل أيضاً استثماراً في الثقة التي تم هدرها من خلال وجود مؤسسات لا ترقى لمستوى تطلعات الفرد.

من خلال النتائج والدراسات التي قامت بها هاته الهيئات الدولية الجزائرية إتضح أن الجزائر وبالرغم ما تم ضخه من أموال من أجل احداث تنمية إقتصادية مستدامة والتي من شأنها أن تحقق الرفاهية للمواطن الجزائري الذي تدهورت قدرته الشرائية، لم تستطع ذلك لأنها لم ترسي بنية مؤسسية كفيلة بإرشاد تلك النفقات الضخمة التي تم صبها. السبب الثاني لعدم رفاه الفرد الجزائري هو نسيان أو تناسي الإستثمار في رأس المال الإجتماعي الذي يوطد الرفاهية لدى المجتمعات.

في الفصل الموالي سنستعرض العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية من أجل تحليل أعمق وشامل.

الفصل الرابع

العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال

الإجتماعي في الجزائر

المقدمة

بعد التعرف على مؤشرات المؤسسية ورأس المال الإجتماعي من خلال قواعد بيانات عالمية وتحليلها لمجموعة من دول العالم وأيضاً في الجزائر، إضافة لذلك الدراسات السابقة. سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية في الجزائر لمعرفة العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي، وهذا بالإعتماد على إستبيان يضم مختلف المؤشرات المتعلقة بالأبعاد المؤسسية، وأبعاد رأس المال الإجتماعي. وتم إقتباس هذا الإستبيان من خلال منهجيات وضعتها هيئات دولية كالبنك الدولي، والبارومتر الإفريقي والعربي وهذا عندما تعلق الأمر بالأبعاد المؤسسية، أما بالنسبة لرأس المال الإجتماعي تم وضعها حسب مؤشر مسح القيم العالمية (WVS).

تم تقسيم الفصل إلى قسمين رئيسين، الأول تمثل في الدراسة الوصفية للعلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الإجتماعي. أما الثاني فتم تخصيصه للإختبارات الإحصائية للنموذج.

1. منهجية ووصف الدراسة

1.1. منهجية وبيانات الدراسة

لقياس العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي واجهنا صعوبات تتجلى في صعوبة تكميم وقياس العلاقة بطريقة مباشرة، كالثقة والشبكات الجمعيات، الترابط والإندماج، وربط كل هذا مع الأبعاد المؤسسية من مؤسسات سياسية وإقتصادية، أما من جهة أخرى فرأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على مستوى المجموعة، ما توجب علينا عمل إستبيان يقدم للأفراد.

بعد تعرفنا على تجارب الدول السابقة في قياس الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي في الفصول السابقة، أيضا وبعد تحليل المؤشرات القياسية لكل من الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي، والتي تم التطرق إليها من خلال دراسات قامت بها هيئات دولية كالبنك الدولي ومسح القيم العالمية، والبارومتر الإفريقي والعربي، والتي كانت عبارة عن إستبيانات قمنا بإستخلاص الأسئلة التي من شأنها أن توصلنا إلى هدفنا وهو العلاقة بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر.

الإستبيان الذي قمنا بوضعه شمل مجموعة من الأسئلة، كانت عبارة عن أسئلة مغلقة إجابتها محددة، فما على المستجوب فقط إختيار الإجابة المناسبة في رايه فقط، وقد شمل الإستبيان ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول (المعلومات الديموغرافية): شمل أسئلة تخص المستجوب من حيث مقر السكن، الجنس (ذكر / أنثى)، المستوى الدراسي، السن، الوضعية المهنية، الحالة العائلية.

المحور الثاني (الأبعاد المؤسسية): شمل الأسئلة الخاصة بالمؤشرات الوُسُسية، وتم تقسيمه إلى فرعين (مؤسسات سياسية ومؤسسات إقتصادية) كل فرع يحتوي على عدة مؤشرات، المؤسسات السياسية اشتملت على 6 مؤشرات، بينما المؤسسات الإقتصادية احتوت على مؤشرين، هاته المؤشرات هي:

- **الأداء الحكومي:** الإجابة على هذه الأسئلة تتيح لنا معرفة رضا المواطن الجزائري عن أداء الحكومة عندما يتعلق الأمر بإدارة الإقتصاد، التعليم، الصحة، توفير الاستقرار والأمن الداخلي، تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإيجاد فرص عمل للمواطن الجزائري.

- **الفساد الحكومي وأليات مكافحته:** أسئلة هذا المؤشر تمحورت حول رأي المواطن ما إذا كان هناك فساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها، إضافة لذلك الأدوات والوسائل المتخذة من قبل الحكومة في مجابهة ظاهرة الفساد، والمؤسسة الحكومية الأكثر فعالية في محاربة الفساد.

- **الأمن:** في هذا العنصر نريد أن نلتمس الحالة الأمنية التي يشعر بها المواطن الجزائري من إنتقاد الحكومة بدون خوف، شعور المواطن بالأمن في المنطقة التي يسكن بها، وأيضا معرفة مظاهر اللأمن من سرقة وشرب للكحول وتعاطي للمخدرات، بالإضافة إلى تدخل الشرطة او الجيش في الحياة الخاصة للناس والسلوك العنصري.

- المشاركة السياسية: تضمنت الأسئلة هنا معرفة إذا ما كان للمواطن الجزائري ميول سياسي من خلال إهتمامه بالسياسة، ومعرفة إذا ما شارك في الانتخابات الأخيرة سواء المحلية أو التشريعية، والمشاركة أيضا في الحملات المتعلقة بها.
 - حرية ونزاهة الانتخابات: المناط من أسئلة هذا المؤشر هو خلو الانتخابات المحلية والتشريعية الأخيرة من مظاهر التزوير والغش ونزاهتها عند إحصاء وفرز الأصوات، وحرية المواطن في إبداء رأيه من دون أية قيود مفروضة عليه.
 - أداء الأحزاب السياسية والبرلمان: في هذا المؤشر توجب معرفة أداء المؤسسات السياسية والمتمثلة في الأحزاب السياسية الحاكمة أو المعارضة إذا ما كانت تهتم بخدمة مصالح الشعب، الإنصات للشعب من خلال فتح قنوات مباشرة بين المؤسسات السياسية والشعب. زيادة على ذلك إلمام الأحزاب السياسية الحاكمة أو المعارضة بمختلف جوانب حياة المواطن الجزائري.
 - نوعية التنظيمات: الأسئلة هنا عالجت جانب المؤسسات الإقتصادية من خلال الإطار القانوني المعمول به في الجزائر والذي من شأنه أن يشجع وينمي القطاع الخاص، أيضا تهيئة مناخ إستثماري يسهل عمل المؤسسات الإقتصادية من إزالة لكل الحواجز الجمركية التي تثقل كاهل المستثمر ووجود لسياسة مالية فعالة، وهذا ما يقود إلى حرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية. أيضا قياس درجة التدخل الحكومي في الإقتصاد من خلال السيطرة على الأسعار والأجور.
 - سيادة القانون: هذا المؤشر اهتمت أسئلته أيضا بالمؤسسات الإقتصادية من خلال مدى تطبيق العقود الخاصة والعامّة، حماية حقوق الملكية، وأهم شئ وهو حياد القضاء في حالة وجود طرف عمومي والأخر خاص.
- المحور الثالث (أبعاد رأس المال الاجتماعي): قسم إلى 5 مؤشرات فرعية تناولت جوانب تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر أهمها:
- الجمعيات: الإجابة عن أسئلة هذا المؤشر تتيح لنا بمعرفة مدى تكون رأس المال الاجتماعي، فموضوع الأسئلة هنا يبحث في تعدد الجمعيات ومدى المساهمة في إتخاذ القرار فيها، وعدد المنتمين إليها كأعضاء. أما من جهة أخرى يقيس الغرض من الإنضمام إلى هاته الجمعيات والخدمة المتحصل عليها من المشاركة فيها.
 - الثقة: شمل المؤشر أسئلة تقيس مدى ثقة المواطن في الأشخاص أو المؤسسات وحتى الثقة العامة، فهو مؤشر يسمح لنا بمعرفة قوة العلاقات الإجتماعية الموجودة بين الأشخاص في الجزائر أو ثقة المواطن الجزائري بمؤسساته.
 - المعلومة والإتصال: تطرقنا فيه إلى أسئلة تمحورت حول وسائل ومصادر الإتصال الخاصة بالمجتمع والسياسة، كما أردنا من المستجوب أن يحدد عدد المرات التي قام فيها بقراءة الصحف والجرائد، ومشاهدة التلفاز والإستماع إلى المدياع وغيرها من الأنشطة.
 - الشبكات: هذا العنصر أسئلته تسمح لنا بمعرفة مدى إهتمام المواطن الجزائري بشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة (Facebook, Twitter, Instagram, LinkedIn)، ومدى إنخراطه فيها. من جهة أخرى طرحنا أسئلة تتعلق بالمشاكل التي يلاقيها المواطن الجزائري إذا ما ألاباد الولوج إلى أي معلومة يريد.

- الترابط الاجتماعي والاندماج: من خلال هذا المؤشر يمكننا معرفة لحة وتماسك المجتمع الجزائري، وهذا من خلال إذا ما كان في الأصل توجد فروقات بين أفراد المجتمع الواحد الاختلافات المادية، التمييز بين الذكور والإناث، الفرق في التعليم، الاختلافات في المعتقدات الدينية، التمييز بين الأجيال (بين الأكبر والأصغر سناً)، وختمناها بسؤال إذا ما كان المواطن الجزائري سعيد في حياته أم لا.

2.1. الدراسة الوصفية لخصائص العينة

1.2.1. معامل الصدق والمصدقية

قبل إجراء أي اختبار للفرضيات لابد من معرفة ثبات الاستبيان من أجل معرفة وضوح فقرات الاستبيان لمن سوف يشملهم الاستبيان، بهذا يجب التأكد من صدق الأداة المستخدمة التي تعكس درجة ثبات أداة القياس، إضافة إلى كونه صالحاً للتحليل الإحصائي. وللتأكد من ذلك لابد من المرور بمرحلتين:

أ- الصدق الظاهري: فقد تم عرض الاستبيان إلى المشرف أولاً من أجل التحقق من فعالية الدراسة والإمام بكل جوانبها، بالإضافة إلى بعض المحكمين.

ب- الاتساق الداخلي: والمقصود من ذلك كون كل فقرة من فقرات الاستبيان متسقة مع المجال الذي تنتهي إليه، ولهذا اخترنا معامل الثبات (ألفا كرونباخ). الحد الأدنى لهذا المعامل هو 0.70، فكلما كان هناك زيادة في المعدل فإنه يدل على ثبات كبير للاستبيان. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

جدول 1.4: درجة صدق وثبات الاستبيان

Cronbach's Alpha	عدد الفقرات	المتغيرات	
0.700	44	المؤسسات السياسية	الأبعاد المؤسسية
0.773	14	المؤسسات الاقتصادية	
0.799	58	القيمة الكلية للأبعاد المؤسسية	
0.825	20	الجمعيات	أبعاد رأس المال الاجتماعي
0.906	35	الثقة والتعاون	
0.732	10	المعلومة والاتصال	
0.455	4	الشبكات	
0.706	8	الترابط الاجتماعي والاندماج	
0.902	77	القيمة الكلية لرأس المال الاجتماعي	
0.903	135	القيمة الكلية	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الاستبيان.

حقق معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان قيمة ثبات كلية تقدر بـ 0.903، وهذا إن دل يدل على أن الاستبيان صادق ومتسق داخليا، بالإضافة إلى أنه يعبر عن المجتمع الذي سحبت منه العينة. أما عند التطرق إلى العناصر التي يتكون منها الاستبيان والمتمثلة في المتغيرات المؤسسية بشقيها المؤسسات السياسية والتي حققت قيمة معامل تقدر بـ 0.700، ومؤسسات اقتصادية قيمة المعامل 0.773. أما الجزء الثاني فيتعلق بمتغيرات رأس المال الاجتماعي المقسم إلى 5 أجزاء

85.9 %	449	جامعي	الوضعية المهنية
2.9 %	15	أخرى	
54.7 %	286	عامل	
44.4 %	232	غير عامل	
1 %	5	متقاعد	
100 %	523	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المستجوبين هو 523 مقسمين إلى 280 ذكر تعادل نسبتهم 53.5 %، أما الإناث كان مجموعهم 243 ما يعادل 46.5 % من مجموع العينة.

كما يظهر الجدول أن 61 شخص من مجموع العينة بنسبة 11.7 % يقل عمرهم عن 20 سنة، في حين 278 شخص ما نسبته 53.2 % من المجموع الكلي هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 30 سنة، أما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة فكان عددهم 133 شخص بنسبة 25.4 %. أما باقي الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة كان عددهم 33 بنسبة 6.3 % من المجموع الكلي. أما الفئة المتبقية أكثر من 50 سنة فقد كان عددهم 18 ما يعادل 3.4 %. وبهذا نقول أن العينة هي عينة شبانية.

الحالة العائلية للعينة بشقيها 346 شخص أعزب بنسبة 66.2 %، أما الأشخاص المتزوجين فقد كان عددهم 177 شخص ما يعادل 33.8 %.

الأغلبية الساحقة تبين أن الأشخاص المجيبين ذو مستوى جامعي اذ يبلغ عددهم 449 بمعدل يقدر بـ 85.9 %، في حين المستوى الثانوي يأتي في المقام الثاني إذ بلغ عدد الأفراد 47 شخص بنسبة 9 %. أما فيما يخص المستوى الابتدائي والمتوسط/ الأساسي فكانت نسبهم 0.2 % و 2.1 % على التوالي من المجموع الكلي، أما المستويات الأخرى الغير أكاديمية فكان عدد أفرادها 15 بنسبة 2.9 %.

حسب الوضعية المهنية فالعينة تعتبر شغيلة بحيث بلغ عدد الأشخاص العاملين 286 شخص بنسبة 54.7 %، أما في المرتبة الثانية فيأتي الأشخاص الغير عاملون 232 شخص. أما المتقاعدون فيبلغ عددهم 5 أشخاص.

3.2.1. توزيع العينة حسب الأبعاد المؤسسية

• توزيع العينة حسب الأداء الحكومي

جدول رقم 4.4: توزيع عينة الدراسة حسب الأداء الحكومي

النسبة المئوية %		التكرار		الأداء الحكومي
غير راض	راض	غير راض	راض	
91.8 %	8.2 %	480	43	إدارة الإقتصاد

88%	12%	460	63	إيجاد فرص العمل
84.1%	15.9%	440	83	تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
77.8%	22.2%	407	116	تحسين الخدمات الصحية الأساسية
84.7%	15.3%	443	80	خفض الاسعار
34.8%	65.2%	182	341	توفير الاستقرار والأمن الداخلي
78.2%	21.8%	409	114	معالجة احتياجات التعليم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المجيبين على الإستبيان غير راضين على أداء الحكومة فقد تراوحت نسبة عدم رضاهم بين 77.8% و 91.8%. إلا أنه كان هناك إجماع على أن هناك أداء حكومي فيما يخص توفير الإستقرار والأمن الداخلي، فكما نلاحظ أن 341 شخص من أصل 523 راضون على أن الحكومة تقوم بتوفير الأمن بنسبة 65.2%. مقابل 182 شخص يرون أن الحكومة لا توفر الأمن بنسبة 34.8%.

• توزيع العينة حسب الفساد الحكومي وآليات مكافحته

جدول رقم 5.4: توزيع عينة الدراسة حسب درجة الفساد وآليات مكافحته

النسبة المئوية%	التكرار	توزيع العينة	
84.7%	443	كبيرة	درجة الفساد
13.8%	72	متوسطة	
1.5%	8	قليلة	
1.5%	8	جيدة	فعالية قوانين مكافحة الفساد
21.8%	114	متوسطة	
76.7%	401	سيئة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

من الجدول أعلاه يتجلى لنا أن الجزائريون يرون أن هناك درجة فساد جد معتبرة، حيث ومن بين 523 شخص مجيب على الإستبيان نلاحظ أن 443 شخص صنفوا أنه توجد درجة كبيرة من الفساد، وتقدر نسبة المجيبين بـ 84.7%، في حين من يعتقدون أن درجة الفساد متوسطة وقليلة تراوحت نسبتهم بين 13.8% و 1.5% على التوالي. أما من جهة أخرى فيرى ما نسبته 76.7% من مجموع العينة أن فعالية قوانين مكافحة الفساد في الجزائر سيئة، وما نسبته 21.8% يعتقدون بأن فعالية قوانين مكافحة الفساد متوسطة، أما ما تبقى من العينة ونسبتهم فقط 1.5% فيرونها جيدة.

جدول رقم 6.4: توزيع عينة الدراسة حسب أهمية المؤسسات في مكافحة الفساد

النسبة المئوية %		التكرار		أهمية المؤسسات في مكافحة الفساد
ليست مهمة	مهمة	ليست مهمة	مهمة	
13.6 %	86.4 %	71	452	الفضاء
22 %	78 %	115	408	الشرطة
53.9 %	46.1 %	282	241	البنوك

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

حسب عينة الدراسة يرى المواطن الجزائري أن المؤسسة التي تأتي في المقام الأول في مكافحة الفساد هي القضاء بنسبة 86.4 %، أما في المرتبة الثانية المؤسسة الأمنية والمتمثلة في الشرطة بحيث يرى ما نسبته 78 % أن الشرطة مؤسسة مهمة في القضاء على الفساد. وفي الأخير يرى ما نسبته 46.1 % من مجموع العينة بأن البنوك تعتبر كمؤسسات فعالة في مكافحة الفساد.

• توزيع العينة حسب الأمن

جدول رقم 7.4: توزيع عينة الدراسة حسب الأمن

النسبة المئوية %	التكرار	توزيع العينة	
		نعم	لا
48 %	251	نعم	لا
52 %	272	لا	نعم
67.9 %	355	أمن جدا	لا أشعر بالأمن
32.1 %	168	لا أشعر بالأمن	أمن جدا
44.4 %	232	دائما	لا تحدث إطلاقا
55.6 %	291	لا تحدث إطلاقا	دائما
53.3 %	279	دائما	لا تحدث إطلاقا
46.7 %	244	لا تحدث إطلاقا	دائما
18.4 %	96	دائما	لا تحدث إطلاقا
81.6 %	427	لا تحدث إطلاقا	دائما
30.6 %	160	دائما	لا تحدث إطلاقا
69.4 %	363	لا تحدث إطلاقا	دائما
60.2 %	315	دائما	لا تحدث إطلاقا
39.8 %	208	لا تحدث إطلاقا	دائما

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

أظهرت نتائج الإستبيان فيما يتعلق الأمر بالجانب الأمني، فإنه وحسب العينة هنالك 251 شخص من مجموع 523 شخص أي ما يعادل 48 % يرون أنهم قادرين على إنتقاد الحكومة بدون خوف، وهذا ما يبرر وجود نسبة 81.6 % ترى بأن الشرطة أو الجيش لا يتدخل في الحياة الخاصة بهم. حتى الشعور بالأمن فإن أغلبية المجيبين أجمعوا على أنهم يشعرون بالأمن في منطقة سكنهم وقدرت نسبتهم بـ 67.9 %.

تجلت مظاهر عدم الأمن أو الإجرام في بيع المخدرات في الشارع وشرب الكحول بنسبة 60.2 % و 53.3 % على التوالي. إلا أن حدوث الأشكال الأخرى من الإجرام فكانت نسبتها متدنية فقد تراوحت بين 18.4 % فيما تعلق تدخل الشرطة أو الجيش في الحياة الخاصة للناس، و 44.4 % و 30.6 % لكل من وجود السطو أو السرقات والسلوك العنصري.

• توزيع العينة حسب المشاركة السياسية

جدول رقم 8.4: توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة السياسية

النسبة المئوية %	التكرار	توزيع العينة	
		مهتم	غير مهتم
42.1 %	220	مهتم	الاهتمام بالسياسة
57.9 %	303	غير مهتم	
37.5 %	196	نعم	المشاركة في التشريعات التي أجريت 2017/05/04
62.5 %	327	لا	
17.6 %	92	نعم	حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالتشريعات 2017/05/04
82.4 %	431	لا	
37.5 %	196	نعم	المشاركة في المحليات التي أجريت 2017/11/23
62.5 %	327	لا	
18.2 %	95	نعم	حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات 2017/11/23
81.8 %	428	لا	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

عند دراسة المشاركة السياسية أردنا أولاً معرفة إهتمام المواطن بالسياسة فوجدنا 220 شخص من أصل 523 مهتمين بها، في حين 303 شخص غير مهتمين بها. أما أنواع المشاركات السياسية وجدنا أن 196 شخص ما يعادل 37.5 % من مجموع العينة قد قاموا بالانتخاب سواء تعلق الأمر بالمحليات أو التشريعات، أما على مستوى حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات أو التشريعات فقد كانت هي الأخرى ضئيلة تراوحت بين 92 و 95 شخص.

عينة الدراسة توفرت على 30 شخص بنسبة 5.7 % من هم منتمون إلى أحزاب سياسية في حين 493 شخص لا يحبذون ذلك.

• توزيع العينة حسب حرية ونزاهة الإنتخابات

جدول رقم 9.4: توزيع عينة الدراسة حسب حرية ونزاهة الإنتخابات

النسبة المئوية %	التكرار	توزيع العينة	
		حر	لست حر
53.7 %	281	حر	الحرية في إبداء الرأي
46.3 %	242	لست حر	
80.1 %	419	حر	التصويت على من تريد بدون أي ضغوطات
19.9 %	104	لست حر	
70.4 %	368	حر	الإنضمام إلى أي منظمة سياسية تريدها
29.6 %	155	لست حر	

19.7 %	103	حرة ونزيهة	تقييمك لحرية ونزاهة الانتخابات التشريعية 2017/05/04
80.3 %	420	لم تكن حرة ونزيهة	
28.3 %	148	حرة ونزيهة	تقييمك لحرية ونزاهة الانتخابات المحلية 2017/11/23
71.7 %	375	لم تكن حرة ونزيهة	
9 %	47	دائما	يتم إحصاء الأصوات بنزاهة
37.3 %	195	أحيانا	
53.7 %	281	أبدا	
24.5 %	128	دائما	يتم منع مرشحي المعارضة من الترشح للمناصب
53.5 %	280	أحيانا	
22 %	115	أبدا	
46.3 %	242	دائما	يتم رشوة الناخبين
43.2 %	226	أحيانا	
10.5 %	55	أبدا	
20.3 %	106	دائما	يتم تهديد الناخبين مع العنف في الانتخابات
42.8 %	224	أحيانا	
36.9 %	193	أبدا	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

المواطن الجزائري وحسب الإستطلاع فإن المجيبين يرون أنهم أحرار سواء في إبداء آرائهم حيث من 523 شخص أجاب 281 بأنهم أحرار، أو التصويت أو الإنضمام الى أي منظمة فقد كانت نسبة إجابتهم 80.1 % و 70.4 % على التوالي.

أما الانتخابات المحلية والتشريعية فلم يرى المواطن الجزائري بأنها حرة ونزيهة، وبلغت النسبة 80.3 % و 71.7 % على الترتيب. حسب الإستبيان فإنه أثناء إجراء الانتخابات هنالك بعض المظاهر تطغى على الساحة كعد الأصوات بنزاهة والذي لم يره المواطن الجزائري بحيث أجاب 281 شخص بأن الأصوات لا يتم إحصاؤها بنزاهة. أما المظاهر التي رأوا بأنها أحيانا تكون كمنع مرشحي المعارضة من الترشح للمناصب، رشوة الناخبين، يتم تهديد الناخبين مع العنف في الانتخابات، فقد تراوحت النسبة بين 42.8 % و 53.5 %. إلا أن عملية رشوة الناخبين دائما ما تكون وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول بأن 46.3 % يرون ذلك.

• توزيع العينة حسب أداء الأحزاب السياسية والبرلمان

جدول رقم 10.4: توزيع عينة الدراسة حسب أداء الأحزاب السياسية والبرلمان

النسبة المئوية %	التكرار	توزيع العينة	
		نعم	لا
7.3 %	38	نعم	الأحزاب السياسية في الجزائر تهتم أكثر بخدمة مصالح الشعب
92.7 %	485	لا	
37.3 %	195	نعم	وجود فوارق بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في الجزائر
62.7 %	328	لا	
19.3 %	101	نعم	تقدم المعارضة السياسية في الجزائر رؤية بديلة و خطة بديلة للبلاد
80.7 %	422	لا	

القيام بالإتصال بالسلطات المحلية	العديد من المرات	112	21.4 %
	مرة واحدة	43	8.2 %
	ولا مرة	368	70.4 %
القيام بالإتصال بعضو في البرلمان	العديد من المرات	37	7.1 %
	مرة واحدة	27	5.2 %
	ولا مرة	459	87.8 %
القيام بالإتصال بمسؤول في الحكومة	العديد من المرات	21	4 %
	مرة واحدة	35	6.7 %
	ولا مرة	467	89.3 %
القيام بالإتصال بمسؤول حزب سياسي	العديد من المرات	46	8.8 %
	مرة واحدة	27	5.2 %
	ولا مرة	450	86 %
قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بالتحكم في الأسعار	الحزب الحاكم	164	31.4 %
	أحزاب المعارضة	44	8.4 %
	لا أحد منهم	315	60.2 %
قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بخلق فرص عمل	الحزب الحاكم	185	35.4 %
	أحزاب المعارضة	60	11.5 %
	لا أحد منهم	278	53.2 %
قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بتحسين الخدمات الصحية الأساسية	الحزب الحاكم	196	37.5 %
	أحزاب المعارضة	57	10.9 %
	لا أحد منهم	270	51.6 %
قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بمحاربة الفساد في الحكومة	الحزب الحاكم	127	24.3 %
	أحزاب المعارضة	82	15.7 %
	لا أحد منهم	314	60 %

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

الأحزاب السياسية في الجزائر سواءا الحاكمة أو المعارضة لم تترك إنطباع جيد لدى المواطن، فلم يكن أداؤها جيدا فقد تراوحت النسبة بين أن لا أحد منهم يؤدي جيدا 51.6 % و 60.2 %، إلا أن الحزب الحاكم شهد تفوقا طفيف في أداءه بالمقارنة مع الأحزاب المعارضة.

الإحتكاك مع الأحزاب السياسية والبرلمان لم يكن هو الآخر جيدا بما فيه الكفاية فقط على المستوى المحلي أي البلدية بإعتبارها النقطة الأولى للمواطن من أجل المطالبة بحقوقه، فقد أجاب 112 شخص من مجموع 523 شخص بأنهم قد إتصلوا بالسلطات المحلية.

• توزيع العينة حسب نوعية التنظيمات

جدول رقم 11.4: توزيع عينة الدراسة حسب نوعية التنظيمات

النسبة المئوية%	التكرار	توزيع العينة	
53.7 %	281	أوافق كليا	قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات تسمح بتشجيع تنمية القطاع الخاص
46.3 %	242	لا أوافق	
37.1 %	194	أوافق كليا	هناك مناخ إستثماري يشير الى حد ما الى فعالية المؤسسات
62.9 %	329	لا أوافق	
15.9 %	83	أوافق كليا	هناك شفافية من حيث فرص الإستثمار
84.1 %	440	لا أوافق	
44.2 %	231	أوافق كليا	تدخل الحكومة في الصادرات والواردات في الأونة الأخيرة يعتبر شيء إيجابي
55.8 %	292	لا أوافق	
35.6 %	186	أوافق كليا	تقوم الحكومة بإزالة كل الحواجز الجمركية التي تثقل كاهل المستثمر
64.4 %	337	لا أوافق	
24.7 %	129	أوافق كليا	تطابق الأجور والقدرة الشرائية للمستهلك
75.3 %	394	لا أوافق	
43.2 %	226	أوافق كليا	حرية المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية
56.8 %	297	لا أوافق	
53.5 %	280	أوافق كليا	وجود مؤسسات عمومية تهيمن على النشاط الإقتصادي
46.5 %	243	لا أوافق	
23.9 %	125	أوافق كليا	وجود سياسة مالية فعالة
76.1 %	398	لا أوافق	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

حسب الجدول أعلاه جودة التشريعات فيما يتعلق بالمؤسسات الإقتصادية كانت جيدة عندما تعلق الأمر بأن الحكومة قامت بصياغة وتنفيذ سياسات تسمح بتشجيع تنمية القطاع الخاص فقد وافق على ذلك 281 شخص من أصل 523، فضلا عن وجود مؤسسات عمومية تهيمن على النشاط الإقتصادي بسبب التنظيمات التي تصب لصالح هاته المؤسسات وهذا ما نلاحظه بنسبة موافقة 53.5 %.

باقي التنظيمات من حيث وجود مناخ إستثماري يشير إلى فعالية المؤسسات، الشفافية في فرص الإستثمار، تدخل الحكومة في الصادرات والواردات، تطابق الأجور والقدرة الشرائية للمستهلك، حرية المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية، وجود سياسة مالية فعالة، فقد تراوحت النسبة الموافقة 15.9 % و 44.2 %.

• توزيع العينة حسب سيادة القانون

جدول رقم 12.4: توزيع عينة الدراسة حسب سيادة القانون

النسبة المئوية%	التكرار	توزيع العينة	
		أوافق كلياً	حياد القضاء
33.3 %	174	أوافق كلياً	حياد القضاء
66.7 %	349	لا أوافق	
62.7 %	328	أوافق كلياً	وجود قوانين تحمي حقوق الملكية
37.3 %	195	لا أوافق	
71.3 %	373	أوافق كلياً	يجب التوسع في زيادة الملكية الخاصة في الصناعة والأعمال
28.7 %	150	لا أوافق	
54.9 %	287	أوافق كلياً	يجب العمل على التوسع في ملكية الدولة في الصناعة والأعمال
45.1 %	236	لا أوافق	
25 %	131	نعم	الملكية الفكرية في الجزائر بالحماية
75 %	392	لا	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

وافق المواطن الجزائري على أن هنالك سيادة للقانون خاصة عندما تعلق الأمر بحماية حقوق الملكية، والتوسع في زيادة الملكية الخاصة والعامة في الصناعة والأعمال، فكانت النسب على الترتيب: 62.7 %، 71.3 %، 54.9 % . غابت سيادة القانون عند دراسة حياد القانون عند وجود نزاع بين الدولة وطرف آخر ، وحماية الملكية الفكرية بنسبة 33.3 %، 25 % على التوالي.

4.2.1. توزيع العينة حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي

• توزيع العينة حسب الإنتماء إلى الجمعيات

جدول رقم 13.4: توزيع عينة الدراسة حسب الإنتماء إلى الجمعيات

غير منتمي		عضو غير نشيط		عضو نشيط		توزيع العينة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
91.2 %	447	4.6 %	24	4.2 %	22	جمعية دينية
87.4 %	457	5.7 %	30	6.9 %	36	جمعية رياضية
84.7 %	443	8.6 %	45	6.7 %	35	جمعية الفن والثقافة
91.6 %	479	5.5 %	29	2.9 %	15	جمعية أولياء التلاميذ
95 %	497	2.7 %	14	2.3 %	12	جمعية الصحة والطب
88.1 %	461	6.9 %	36	5 %	26	جمعية مهنية
91.6 %	479	4.6 %	24	3.8 %	20	أحزاب سياسية
92.5 %	484	2.9 %	15	4.6 %	24	جمعية البيئة والوسط المعيشي
81.6 %	427	13.2 %	69	5.2 %	27	النقابات المهنية
80.1 %	419	9.4 %	49	10.5 %	55	جمعية التضامن والأعمال الخيرية
91.8 %	480	5.2 %	27	3.1 %	16	جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة
87.6 %	458	7.1 %	37	5.4 %	28	جمعية الأحياء والقرى

92.4%	483	5.7%	30	1.9%	10	جمعيات حماية المستهلك
-------	-----	------	----	------	----	-----------------------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عينة الدراسة هي عينة غير ناشطة في المجال الجمعي، وبهذا نستنتج أن الأشخاص المجيبين لا يحبذون المشاركة في الجمعيات، فقد بلغت نسبة عدم المشاركة في الجمعيات مهما كان نوعها بأكثر من 80.1%

جدول رقم 14.4: توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من الانضمام إلى الجمعيات

النسبة المئوية%	التكرار	توزيع العينة	
49.1%	257	المصلحة العامة	المصلحة المحققة من الانضمام إلى هذه الجمعيات
22%	115	المصلحة الخاصة	
28.9%	151	لا أعرف	
27.5%	144	نعم	المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات تحسين المستوى المادي
42.6%	223	لا	
29.8%	156	لا أعرف	
78.6%	411	نعم	المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات القدرة على مساعدة الآخرين
8%	42	لا	
13.4%	70	لا أعرف	
47.2%	247	نعم	المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات تسلية وتحقيق متعة
26%	136	لا	
26.8%	140	لا أعرف	
70.7%	370	نعم	المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات رضا روحي
9.2%	48	لا	
20.1%	105	لا أعرف	
53%	277	نعم	المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات تحسين المستوى التعليمي
23.9%	125	لا	
23.1%	121	لا أعرف	
36.9%	193	نعم	المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات الحصول على عمل
33.5%	175	لا	
29.6%	155	لا أعرف	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

حسب العينة فالإنضمام إلى الجمعيات هدفه هو تقديم المنفعة العامة على الخاصة وهذا ما أجاب عنه 257 شخص من أصل 523، وله عدة منافع كالقدرة على مساعدة الآخرين، تسلية وتحقيق متعة، تحقيق رضا روحي، وهناك من يرى بأنها تحسن من المستوى التعليمي أو حتى أنها تمكن المنظم إليها من الحصول على عمل.

• توزيع العينة حسب الثقة والتعاون

جدول رقم 15.4: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة والتعاون

النسبة المئوية%	التكرار	توزيع العينة	
		الثقة في الناس	مستوى الثقة خلال 5 سنوات الماضية
12.2 %	64	يمكن الثقة بمعظم الناس	مستوى الثقة خلال 5 سنوات الماضية
87.8 %	459	تحتاج الى الحذر الشديد	
14.9 %	78	تحسن	
36.1 %	189	لم يتغير	تعاون الناس في منطقتك
48.9 %	256	تدهور	
14.5 %	76	تحسن	
74 %	387	لم يتغير	الإعتماد على الجيران في حالة الطوارئ
11.5 %	60	تدهور	
38.8 %	203	تحسن	
53 %	277	لم يتغير	تعاون الناس في منطقتك
8.2 %	43	تدهور	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

حسب مؤشر الثقة والتعاون فإن عينة الدراسة شهدت تآكل للثقة، فمن مجموع العينة والتي تقدر بـ 523 شخص فإن 87.8 % منهم لا يضعون الثقة في الناس وحذرون في التعامل مع الناس. وهذا ما يؤكد المجيبين 256 أن مستوى الثقة خلال 5 سنوات الماضية قد تدهور.

أم من جهة مستوى التعاون لن يطرأ عليه تغيير سواء تعلق الأمر بتعاون الناس في منطقة سكنهم أو الإعتماد على الجيران في حالة الطوارئ، وقدرت النسب على التوالي 74 % و 53 %.

• توزيع العينة حسب الثقة في الأشخاص

جدول رقم 16.4: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في الأشخاص

منعدمة		متوسطة		جيدة		توزيع العينة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
1.1 %	6	8.4 %	44	90.4 %	473	عائلتك
16.1 %	84	64.2 %	336	19.7 %	103	الجيران
9.9 %	52	44.9 %	235	45.1 %	236	أشخاص تعرفهم شخصيا
63.1 %	330	34.6 %	181	2.3 %	12	الناس الذين تلتقيهم للمرة الأولى
47.2 %	247	48.6 %	254	4.2 %	22	أشخاص من انتماءات عرقية أخرى
53.7 %	281	42.6 %	223	3.6 %	19	ناس من انتماءات دينية أخرى
48 %	251	48.6 %	254	3.4 %	18	الناس الذين ينتمون لجنسية أخرى
12.8 %	67	62.7 %	328	24.5 %	128	الأساتذة والمعلمين
46.1 %	241	50.1 %	262	3.8 %	20	التجار
23.1 %	121	68.6 %	359	8.2 %	43	الناس في منطقتك

النواب السياسيون على المستوى المحلي	6	% 1.1	86	% 16.4	431	% 82.4
النواب السياسيون على المستوى الوطني	7	% 1.3	73	% 14	443	% 84.7
الأئمة ورجال الدين	118	% 22.6	293	% 56	112	% 21.4
ممثلو النقابات	18	% 3.4	166	% 31.7	339	% 64.8
الأطباء والمرضى	97	% 18.5	333	% 63.7	93	% 17.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

تجلت الثقة في الأشخاص في مستويين الثقة في العائلة والثقة في اشخاص تعرفهم شخصيا، فكانت نسبهم على الترتيب 90.4%، 45.1%. وتبقى الثقة في النواب سوأء على المستوى المحلي أو الوطني في آخر الترتيب والتي لم تتعدى 1.3%.

• توزيع العينة حسب الثقة في المؤسسات

جدول 17.4: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في المؤسسات

توزيع العينة		جيدة		متوسطة		منعدمة	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
المؤسسات الدينية	138	% 26.4	289	% 55.3	96	% 18.4	
القوى الأمنية (الشرطة والجيش)	188	% 35.9	268	% 51.2	67	% 12.8	
الصحافة و التلفزيون	12	% 2.3	200	% 38.2	311	% 59.5	
اتحادات العمال	19	% 3.6	212	% 40.5	292	% 55.8	
المحاكم	52	% 9.9	323	% 61.8	148	% 28.3	
الأحزاب السياسية	4	% 0.8	106	% 20.3	413	% 79	
البرلمان	10	% 1.9	106	% 20.3	407	% 77.8	
البلدية ، الولاية ، الدائرة	17	% 3.3	220	% 42.1	286	% 54.7	
الجامعات	54	% 10.3	360	% 68.8	109	% 20.8	
الشركات الكبرى	29	% 5.5	279	% 53.3	215	% 41.1	
البنوك	51	% 9.8	283	% 54.1	189	% 36.1	
المنظمات البيئية	72	% 13.8	282	% 53.9	169	% 32.3	
المنظمات النسوية	24	% 4.6	208	% 39.8	291	% 55.6	
المنظمات الخيرية والإنسانية	141	% 27	278	% 53.2	104	% 19.9	
المؤسسات التعليمية الخاصة	82	% 15.7	291	% 55.6	150	% 28.7	
المؤسسات التعليمية العامة	68	% 13	344	% 65.8	111	% 21.2	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

الثقة في معظم المؤسسات كانت متوسطة، إلا فيما تعلق الأمر في مؤسسات الدولة التمثيلية (الأحزاب السياسية، البرلمان، البلدية، الولاية، الدائرة) والتي لم تتعدى فيها نسبة الثقة 3.3%.

• توزيع العينة حسب المعلومة والاتصال

جدول رقم 18.4: توزيع عينة الدراسة حسب المعلومة والاتصال

النسبة المئوية%	التكرار	توزيع العينة	
10.9 %	57	دائما	الصحف اليومية
50.1 %	262	أحيانا	
39 %	204	أبدا	
4.4 %	23	دائما	المجالات
37.1 %	194	أحيانا	
58.5 %	306	أبدا	
39.4 %	206	دائما	أخبار التلفزيون
49.7 %	260	أحيانا	
10.9 %	57	أبدا	
14.5 %	76	دائما	أخبار الراديو
49.5 %	259	أحيانا	
35.9 %	188	أبدا	
71.5 %	374	دائما	الهاتف الجوال
21.4 %	112	أحيانا	
7.1 %	37	أبدا	
87.8 %	459	دائما	الانترنت
10.1 %	53	أحيانا	
2.1 %	11	أبدا	
58.9 %	308	دائما	الحديث مع الاصدقاء والزملاء
37.3 %	195	أحيانا	
3.8 %	20	أبدا	
54.3 %	284	نعم	استعمال الأنترنت من أجل التعرف على نشاطات سياسية تجري في بلدك
45.7 %	239	لا	
36.9 %	193	نعم	استعمال الأنترنت من أجل التعبير عن رأيك أو وجهة نظرك في قضايا سياسية
63.1 %	330	لا	
92.4 %	438	نعم	استعمال الأنترنت لأمر أخرى
7.6 %	40	لا	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الإستبيان.

الوسيلة المستخدمة في الحصول على المعلومة والتي شهدت إستعمالا كبيرا من قبل المجيبين هي الانترنت بنسبة تقدر بـ 87.8%، والهاتف بنسبة 71.5% بسبب طغيان التكنولوجيا على الحياة اليومية للمواطن، إلا أن الحديث مع الاصدقاء والزملاء حقق نسبة معتبرة تقدر بـ 58.9%.

فتقريبا كان الغرض من إستعمال الانترنت هو التعرف على نشاطات سياسية تجري في البلد، بحيث قدرت النسبة بـ 54.3%، أما أغلبية المجيبين والمقدرة نسبتهم 92.4% قالوا أن إستعمال الأنترنت لأمر أخرى.

• توزيع العينة حسب الشبكات

جدول رقم 19.4: توزيع عينة الدراسة حسب الشبكات

غير مشارك		مشارك		توزيع العينة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
3.8 %	20	96.2 %	503	حساب فايس بوك (Facebook)
71.1 %	372	28.9 %	151	حساب تويتر (Twitter)
52 %	272	48 %	251	حساب انستغرام (Instagram)
68.1 %	356	31.9 %	167	حساب لينكد ان (LinkedIn)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الاستبيان.

من بين شبكات التواصل الاجتماعي الشبكة الأكثر إستعمالا هي (Facebook) بـ 96.2 %، ثم يليها (Instagram) بـ 48 % من مجموع العينة. أما الحسابات المتبقية فلم تتعدى 31.9 %.

• توزيع العينة حسب الترابط الاجتماعي والاندماج

جدول رقم 20.4: توزيع عينة الدراسة حسب الترابط الاجتماعي والاندماج

النسبة المئوية %	التكرار	توزيع العينة	
		نعم	لا
89.3 %	467	نعم	الاختلافات المادية تؤدي الى المشاكل والصراع بين الأفراد
10.7 %	56	لا	
60 %	314	نعم	التمييز بين الذكور و الإناث تؤدي الى المشاكل والصراع بين الأفراد
40 %	209	لا	
70.6 %	369	نعم	الاختلافات في الانتماءات السياسية تؤدي الى المشاكل والصراع بين الأفراد
29.4 %	154	لا	
66.5 %	348	نعم	الفرق في التعليم تؤدي الى المشاكل والصراع بين الأفراد
33.5 %	175	لا	
66.3 %	347	نعم	الاختلافات في المعتقدات الدينية تؤدي الى المشاكل والصراع بين الأفراد
33.7 %	176	لا	
61 %	319	نعم	التمييز بين الأجيال (بين الأكبر و الأصغر سنا) تؤدي الى المشاكل والصراع بين الأفراد
39 %	204	لا	
17.2 %	90	سعيد جدا	السعادة
62.5 %	327	سعيد نوعا ما	
20.3 %	106	لست سعيد	
28.7 %	150	تحسن	قوة الشعور بالتقارب والتآزر في منطقتك
47.2 %	247	لم يتغير	
24.1 %	126	تدهور	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الاستبيان.

هنالك عدة أسباب تؤدي إلى تمزق الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وكان أبرز الأسباب الإختلافات المادية وهذا ما تم تأكيده من قبل المجيبين اللذين بلغت نسبتهم 89.3%، ثم يلي ذلك التمييز سواء كان التمييز الجنسي، التمييز بين الأجيال أو التمييز الديني، التمييز السياسي، بالإضافة إلى الفروقات في التعليم. حتى قوة الشعور بالتقارب والتأزر لم تتغير وكانت نسبتها 47.2%.

أما فيما يتعلق بمستوى السعادة فقد كان متدنيا بحيث 90 شخص بنسبة 17.2% فقط يرون أنفسهم سعداء، و327 شخص سعيدين نوعا ما، و106 شخص ليسوا بالأشخاص السعداء.

2. الإختبارات الإحصائية

1.1. تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA)

يطلق عليه أيضا إختبار جدول تحليل التباين (Analysis of Variance Table) وإختصارا (ANOVA Table)، يستخدم هذا الإختبار الغحصائي من أجل معرفة الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينتين أو أكثر. ومن إفتراضات تحليل التباين الأحادي:

- إستقلال المتغيرات.
- المتغير التابع مقاس على الأقل على المستوى الفئوي.
- المتغير التابع موزع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي في كل مجموعة.
- تجانس التباين بين المجموعات.

وعليه لا بد من معرفة اذا ما كانت العينات متجانسة التباين أم لا وذلك من خلال الفرضيات التالية:

H_0 (فرضية العدم): يوجد تجانس للتباين بين العينات.

H_1 الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس للتباين بين العينات.

إذا كانت sig أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة، أما إذا كان الإختبار غير دال احصائيا أي sig أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن التباينات متجانسة.

بعد ذلك نمر إلى إختبار تساوي المتوسطات إنطلاقا من الفرضيات التالية:

$H_0: \mu_1 = \mu_2$ أي أنه لا يوجد فروق بين المتوسطات.

$H_1: \mu_1 \neq \mu_2$ أي أنه يوجد فروق بين المتوسطات.

إذا كانت sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم تساوي المتوسطات أي أن التباين الأحادي دال إحصائياً. إذا كانت النتيجة تظهر أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات لابد من معرفة سبب هذه الفروق عم طريق الإختبارات البعدية (Post Hoc).

1.1.2. أثر الأبعاد المؤسسية على الثقة في الناس

أ- أثر الأداء الحكومي على الثقة في الناس

• أثر إدارة الحكومة للاقتصاد على الثقة في الناس

أظهر جدول تجانس تباين أثر الرضا على أداء الحكومي فيما يخص ادارة الاقتصاد دلالة احصائية تقدر بـ (P = 0.000)، فهذا ان دل يدل على أن التباين بين المجموعات غير متجانس، اذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 21.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	16.414

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

جدول 22.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.021	5.330	.569	1	.569	Between Groups
		.107	521	55.599	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما أظهرت نتائج إختبار التباين الأحادي أن قيمة الإختبار (F = 5.330)، ومستوى الدلالة (P = 0.021) وهي أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن هناك فروق بين مستويات الرضا عن الأداء الحكومي من ناحية إدارة الإقتصاد حسب الثقة في الناس.

• أثر أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس

باللجوء إلى أثر أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس، فإنه هنالك دلالة إحصائية بحيث (P = 0.000) وهو مستوى أقل من 0.05، مما يقودنا إلى أن التباين بين المجموعات غير متجانس، وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 23.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.000	521	1	21.734	ايجاد فرص عمل

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

جدول 24.4: نتائج إختبارتحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.010	6.710	.714	1	.714	Between Groups
		.106	521	55.454	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب الجدول فإن نتائج اختبار التباين الأحادي أظهرت أن قيمة الإختبار ($F = 6.710$)، دال إحصائيا ($P = 0.010$) وهي أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن هنالك إختلاف في الرضا عن الأداء الحكومي من ناحية إيجاد فرص عمل حسب الثقة في الناس.

• أثر أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس

تجانس تباين أثر الأداء الحكومي من ناحية تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء حسب الثقة في الناس أظهر عن عدم وجود تجانس في التباين، بحيث ($P = 0.000$) وهو أقل من 0.05. إذا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة، ونرفض الفرضية الصفرية.

جدول 25.4: اختبارتجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.000	521	1	51.110	تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

جدول 26.4: نتائج إختبارتحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	16.101	1.684	1	1.684	Between Groups
		.105	521	54.484	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب نتائج جدول ANOVA فإن قيمة الإختبار ($F = 16.101$)، دال إحصائيا بحيث ($P = 0.000$) أقل من 0.05. وبهذا فإننا نرفض فرضية عدم القائله بأن المتوسطات متساوية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هنالك فرق في الرضا عن الأداء الحكومي من ناحية تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء حسب الثقة في الناس.

• أثر أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية على الثقة في الناس

أبان جدول تجانس التباينات الخاص بالرضا عن أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس على عدم وجود تجانس، بحيث قدر ($P = 0.000$) وهو معدل أقل من 0.05. ما يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول 27.4: إختبارتجانس تباين الرضا عن أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.000	521	1	21.734	ايجاد فرص عمل

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالذهاب إلى الجزء الثاني من التحليل نلاحظ أن قيمة الإختبار قدرت بـ (F = 6.336)، ذو دلالة إحصائية بحيث (P = 0.012)، إذا فإننا نرفض الفرضية المدمومة القائلة أن هناك تساوي المتوسطات ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن هناك فروق في المتوسطات. وبهذا نلخص إلى أن هناك فرق في الرضا عن الخدمات الصحية المقدمة من الحكومة حسب مستوى الثقة في الناس.

جدول 28.4: نتائج إختبارتحليل التباين الأحادي للرضا عن أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.010	6.710	.714	1	.714	Between Groups
		.106	521	55.454	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

ب- أثر الفساد وأليات مكافحته على الثقة في الناس

• أثر درجة الفساد على الثقة في الناس

من الجدول أدناه فيما تعلق بدرجة الفساد فإن قيمة إختبار Levene = 6.955 عند مستوى دلالة (p = 0.001) وهي أصغر من 0.05، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم القاضية بأن التباينات متساوية، ونقبل الفرضية البديلة. وبهذا فإن التباينات غير متجانسة.

جدول 29.4: إختبارتجانس تباين درجة الفساد حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.001	520	2	6.955	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بما أن إختبار تحليل التباين (F = 10.472) ومستوى الدلالة (P = 0.000)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد إختلاف حقيقي بين درجات الفساد الثلاثة حسب مستوى الثقة في الناس.

جدول 30.4: نتائج إختبارتحليل التباين الأحادي لدرجة الفساد حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	10.472	1.087	2	2.175	Between Groups
		.104	520	53.994	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

تحديد مصادر الاختلاف:

بما أن هنالك دلالة إحصائية بين درجات الفساد الثلاثة حسب مستوى الثقة في الناس، إلا أن هناك مشكل وهو أين تكمن مواطن الاختلاف. وعليه وجب اللجوء إلى الإختبارات البعدية (Post Hoc).

حسب (الملحق 02) أفرزت الإختبارات البعدية عن وجود دلالة إحصائية بين مجموعات العينة عندما تعلق الأمر بدرجة الفساد الكبيرة وقليلة، ودرجة فساد متوسطة وقليلة، وغابت الفروقات بين درجة الفساد الكبيرة والمتوسطة.

● أثر فعالية قوانين مكافحة الفساد على الثقة في الناس

أما فيما تعلق بفعالية قوانين مكافحة الفساد من خلال جدول تجانس التباين لدينا قيمة إختبار Levene = 2.311 بدلالة إحصائية تقدر بـ (p = 0.100) وهي قيمة أكبر من 0.05، وبهذا نأخذ فرضية العدم أي أن التباينات متجانسة.

جدول 31.4: نتائج إختبار تجانس تباين فعالية قوانين مكافحة الفساد حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.100	520	2	2.311

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

جدول 32.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لفعالية قوانين مكافحة الفساد حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	15.788	1.608	2	3.215	Between Groups
		.102	520	52.953	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يتضح من خلال (الملحق 03) أن هناك إختلاف معنوي بين كل من قوانين مكافحة الفساد ممتازة وقوانين لا بأس بها، حيث أن Sig = 0.000 في كلتا الحالتين وهي أقل من 0.05. في حين أن الإختلاف بين فعالية قوانين مكافحة الفساد السيئة وقوانين لا بأس بها كان غير معنوي، بإعتبار قيمة Sig = 0.699 وهي قيمة أكبر من 0.05.

● أثر مكافحة الشرطة للفساد على الثقة في الناس

من الجدول أدناه نلاحظ أن Levene = 18.302 عند مستوى دلالة (p = 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم القاضية بأن التباينات متساوية، ونقبل الفرضية البديلة. وبهذا فإن التباينات غير متجانسة.

جدول 33.4: إختبار تجانس تباين مكافحة الشرطة للفساد حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	18.302

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بما أن إختبار تحليل التباين ($F = 5.009$) وقيمة $Sig = 0.026$ وهي أقل من 0.05 ، لذلك وجب رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد إختلاف حقيقي بين أهمية مكافحة الشرطة للفساد حسب مستوى الثقة في الناس.

جدول 34.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لمكافحة الشرطة للفساد حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.026	5.009	.535	1	.535	Between Groups
		.107	521	55.633	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

ج- أثر الأمن على الثقة في الناس

• أثر إنتقاد الحكومة بدون خوف على الثقة في الناس

من أجل دراسة هذه العلاقة كان لا بد أولاً من إجراء اختبار تجانس التباين كما هو موضح في الجدول التالي: فحسب الجدول فإن القيمة الاحصائية لأثر إنتقاد الحكومة بدون خوف حسب الثقة في الناس كانت $Levene = 20.176$ بمستوى دلالة ($p = 0.000$)، وبهذا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات ليست متجانسة

جدول 35.4: إختبار تجانس تباين إنتقاد الحكومة بدون خوف حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	20.176

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند الذهاب إلى جدول تحليل التباين الأحادي فإن القيمة الإحصائية المتعلقة بإنتقاد الحكومة بدون خوف تقدر ب ($F = 4.923$) عند مستوى دلالة يقدر ب ($P = 0.027$) أصغر من 0.05 . وعليه نرفض فرضية العدم أن المتوسطات متساوية ونقبل الفرضية البديلة أن هناك فروق في متوسطات مجموعات العينة.

جدول 36.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإنتقاد الحكومة بدون خوف حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.027	4.923	.526	1	.526	Between Groups
		.107	521	55.642	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

• أثر شرب الكحول في الشارع على الثقة في الناس

جدول 37.4: إختبار تجانس تباين شرب الكحول في الشارع حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.029	521	1	4.809

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب الجدول فإنه لا يوجد تجانس بسبب الدلالة الاحصائية التي تقدر بـ ($P = 0.029$)، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أنه لا يوجد تجانس لتباين لأثر شرب الكحول في الشارع حسب الثقة في الناس.

جدول 38.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لشرب الكحول في الشارع حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.014	6.024	.642	1	.642	Between Groups
		.107	521	55.526	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب النتائج المبينة هنالك فروق في المتوسطات، وهذا راجع إلى الدلالة الإحصائية المقدرة بـ ($P = 0.014$)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

د- أثر المشاركة السياسية على الثقة في الناس

من بين عناصر المشاركة السياسية تم الأخذ بعين الاعتبار قيام المواطن بحضور أي اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الانتخابية للمحليات 2017/11/23، بإعتبار أن العناصر الأخرى المتعلقة بالمشاركة السياسية لم تكن دالة إحصائياً.

فقد أبان جدول تجانس تباين حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الغنتخابية للمحليات حسب الثقة في الناس عن وجود دلالة غحصائية، حيث كان $sig = 0.000$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات ليست متجانسة.

جدول 39.4: إختبار تجانس تباين المشاركة في حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الانتخابية للمحليات حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	17.408

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

حسب جدول One Way ANOVA فإن المشاركة السياسية عندما خص الأمر حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الغنتخابية للمحليات أظهرت دلالة غحصائية، إذ كان هناك فروق في مجموعات العينة حسب مستوى الثقة في الناس عند مستوى دلالة ($P = 0.027$). وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 40.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.027	4.894	.523	1	.523	Between Groups
		.107	521	55.646	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

هـ- أثر الأحزاب السياسية والبرلمان على الثقة في الناس

• أثر خدمة الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس

هنالك دلالة إحصائية حسب جدول تباين التجانس بحيث قدرت القيمة الإحصائية بـ (p = 0.000) أقل من 0.05. ما يستوجب رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن التباينات متجانسة وقبول الفرضية البديلة.

جدول 41.4: اختبار تجانس تباين خدمة الأحزاب السياسية لمصالح الشعب حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	42.976

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

بعد الذهاب إلى اختبار one way ANOVA إتضح أن هنالك دلالة إحصائية Sig = 0.000، ما يستدعي قبول الفرضية البديلة بأن المتوسطات متساوية، بالمقابل نرفض الفرضية المعدومة.

جدول 42.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لخدمة الأحزاب السياسية لمصالح الشعب حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	19.022	1.979	1	1.979	Between Groups
		.104	521	54.190	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

• أثر قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية على الثقة في الناس

من الملاحظ أنه لا يوجد تجانس بإعتبار أن المعنوية الإحصائية Sig = 0.00 أقل من 0.05. وبهذا يكون القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول 43.4: اختبار تجانس تباين قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	11.047

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

أما تحليل التباين الأحادي أسفر عن قيمة إختبارية تقدر بـ (F = 3.439) عند مستوى دلالة Sig = 0.033 وهو مستوى دال إحصائيا. ما يدل على أن هناك فروقات بين متوسطات العينة، ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية

جدول 44.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.033	3.439	.367	2	.733	Between Groups
		.107	520	55.435	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

أما نتائج الإختبار البعدي حسب (الملحق 04) كانت كالتالي:

- وجود دلالة إحصائية بين قدرة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في معالجة الخدمات الصحية تقدر ب $Sig = 0.011$ ، ودلالة أخرى بين أحزاب المعارضة ولا أحد من الحزبين بمستوى دلالة $sig = 0.018$.

- لم تظهر الدلالة الإحصائية بين مجموعة الحزب الحاكم ولا أحد منهم، بحيث قدرت ب $Sig = 0.677$.

و- أثر نوعية التنظيمات على الثقة في الناس

أسفرت نتائج إختبار تجانس التباين عن وجود دلالة إحصائية أي sig أصغر من 0.05، أو بعبارة أخرى عدم تجانس التباين فيما يخص وجود شفافية من حيث فرص الإستثمار، وعليه كان لابد من رفض الفرضية المدعومة وقبول الفرضية البديلة.

جدول 45.4: إختبار تجانس تباين الشفافية من حيث فرص الإستثمار حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	21.593

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25

حسب الجدول المبين أدناه أن هنالك دلالة إحصائية فيما تعلق بالشفافية من حيث فرص الإستثمار بإعتبار أن قيمة الإختبار ($F = 6.296$) عند مستوى دلالة يقدر ب ($P = 0.012$)، لهذا نقبل الفرضية البديلة أن هناك فروق في المتوسطات.

جدول 46.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لشفافية من حيث فرص الإستثمار حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.012	6.296	.671	1	.671	Between Groups
		.107	521	55.498	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25

ي- أثر سيادة أو حكم القانون على الثقة في الناس

• أثر حياد القضاء على الثقة في الناس

غياب التجانس عند دراسة حالة وجود نزاع قضائي بين إحدى المؤسسات والحكومة، من المحتمل فوز المؤسسة، لسبب أن مستوى دلالة الإحصائية كان أقل من 0.05 أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 47.4: إختبار تجانس تباين حياد القضاء حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	18.563

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

النتائج الموضحة في جدول تحليل التباين الأحادي أسفرت عن وجود دلالة إحصائية فيما تعلق بوجود نزاع قضائي بين إحدى المؤسسات والحكومة، فقد كان مستوى الدلالة $Sig = 0.029$ ، وعليه فإن المتوسطات متساوية فلا بد من قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

جدول 48.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لحياد القضاء حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.029	4.789	.512	1	.512	Between Groups
		.107	521	55.657	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

● أثر حماية الملكية الفكرية على الثقة في الناس

حسب الجدول أدناه فإن التجانس غاب عند دراسة العلاقة، وهذا راجع إلى أن مستوى لدلالة الإحصائية كان أقل من 0.05 أي نرفض الفرضية الصفرية.

جدول 49.4: إختبار تجانس تباين حماية الملكية الفكرية حسب الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	42.424

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

النتائج الموضحة في جدول تحليل التباين الأحادي أبانت عن وجود دلالة إحصائية فيما تعلق بحماية الملكية الفكرية في الجزائر. فقد كان مستوى الدلالة $Sig = 0.01$ ، وعليه فإن المتوسطات متساوية فلا بد من قبول الفرضية البديلة.

جدول 50.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي حماية الملكية الفكرية حسب الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.001	11.621	1.225	1	1.225	Between Groups
		.105	521	54.943	Within Groups
			522	56.168	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

2.1.2. أثر المعلومات الديموغرافية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

المقصود من ذلك هو تأثير كل من الجنس، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، السن، الحالة العائلية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.

أ- أثر السن على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

من الملاحظ أنه لا يوجد تجانس بإعتبار أن المعنوية الإحصائية $Sig = 0.00$ أقل من 0.05. وبهذا يكون القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول 51.4: اختبار تجانس تباين السن حسب الرضا عن ادارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	518	4	56.368

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أما تحليل التباين الأحادي أبان عن قيمة إختبارية تقدر بـ (F = 20.438) بمستوى دلالة Sig = 0.000 وهو مستوى دال إحصائيا. ما يدل على أن هناك فروقات بين متوسطات العينة، ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية

جدول 52.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للسن حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	20.438	1.345	4	5.379	Between Groups
		.066	518	34.085	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أما نتائج الإختبار البعدي الموضحة في (الملحق 05) أفرزت عن وجود دلالة إحصائية واحدة فقط بين الفئة العمرية أقل من 20 سنة وكل الفئات العمرية الأخرى بإعتبار أن Sig أقل من 0.05، إلا أن مستوى المعنوية لم يظهر بين مجموعة الفئات العمرية الأخرى وهذا ما نشاهده من خلال الجدول.

ب- أثر المستوى التعليمي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

غياب التجانس عند دراسة تأثير المستوى التعليمي على الرضا عن الأداء الحكومي، لسبب أن مستوى دلالة الإحصائية كان أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة أن التباينات متجانسة، ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 53.4: إختبار تجانس تباين المستوى التعليمي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	518	3	52.682

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما هو موضح في جدول تحليل التباين الأحادي أسفرت النتائج عن وجود دلالة إحصائية فيما تعلق بالمستوى التعليمي، فقد كان مستوى الدلالة Sig = 0.000. وعليه فإن المتوسطات متساوية فلا بد من قبول الفرضية البديلة أنه يوجد فروقات ورفض الفرضية الصفرية.

جدول 54.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للمستوى التعليمي حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	14.408	.988	4	3.951	Between Groups
		.069	518	35.513	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

ج- أثر الوضعية المهنية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

أظهر جدول تجانس تباين أثر الوضعية المهنية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد دلالة إحصائية تقدر بـ ($P = 0.000$)، فهذا إن دل يدل على أن التباين بين المجموعات غير متجانس، إذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 55.4: إختبار تجانس تباين الوضعية المهنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	45.768

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما أظهرت نتائج إختبار التباين الأحادي أن قيمة الإختبار ($F = 12.111$)، ومستوى الدلالة ($P = 0.000$) وهي أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن هناك فروق بين مستويات الوضعية المهنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.

جدول 56.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للوضعية المهنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	12.111	.878	2	1.757	Between Groups
		.073	520	37.708	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بعد ذلك لا بد من إجراء الإختبارات البعدية كما هي موضحة في (الملحق 06)، بحيث حققت الثنائية الخاصة بالوضعية المهنية عامل وغير عامل دلالة إحصائية تقدر بـ $Sig = 0.000$ ، أي يوجد اختلاف في متوسطاتها. أما الوضعيات المهنية الأخرى فلم نلمس فيها أي مستوى للمعنوية.

3.1.2. أثر أبعاد رأس المال الإجتماعي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

أ- أثر الجمعيات على الرضا عن ادارة الحكومة للإقتصاد

• أثر الانتماء الى الجمعيات الدينية على الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

إن جدول إختبار تجانس تباين الإنتماء إلى الجمعيات حسب إدارة الحكومة للاقتصاد أبان عن عدم وجود تجانس خاصة فيما تعلق الأمر بالإنتماء الى الجمعيات الدينية، فقد بلغ مستوى الدلالة ($P = 0.000$)، وبهذا فإن الإختبارات لم تكن متجانسة فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 57.4: إختبار تجانس تباين الإنتماء إلى جمعية دينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	15.236

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كان أثر الإنتماء إلى الجمعيات على غدارة الحكومة للإقتصاد من خلال إختبار التحليل الأحادي جليا على الإنتماء إلى الجمعيات الدينية، فقد كان مستوى الدلالة لديها Sig أقل من 0.05 ما يحتم علينا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن المتوسطات ليست متساوية وبأن هنالك فروق في مجموعات العينة.

جدول 58.4: نتائج إختبارتحليل التباين الأحادي للإنتماء الى جمعية دينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.003	5.790	.430	2	.860	Between Groups
		.074	520	38.605	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

الإختبارات البعدية الموضحة في (الملحق 07) أبرزت على أن هناك إختلاف معنوي بين كل من عضو نشيط وغير نشيط ، بالإضافة إلى عضو نشيط وغير منتهي. بلغ مستوى المعنوية Sig = 0.004، Sig = 0.001 على التوالي. وإنعدمت الدلالة بين عضو غير نشيط وغير منتهي، عند مستوى دلالة يقدر بـ Sig = 0.533 أكبر من 0.05.

• أثر الإنتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 59.4: إختبارتجانس تباين الانتماء الى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	11.106

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الجدول السابق والذي يوضح إختبار تجانس تباين الإنتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، وجدنا قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 60.4: نتائج إختبارتحليل التباين الأحادي للإنتماء الى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن غدارة الحكومة للغقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.030	3.540	.265	2	.530	Between Groups
		.075	520	38.935	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند إختبار تحليل التباين الأحادي للإنتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، قمنا بقبول الفرضية البديلة بأن المتوسطات ليست متساوية وبأن هنالك فروق في مجموعات العينة، وذلك بناء على قيمة Sig والتي هي أقل من 0.05.

عند إجراء الإختبارات البعدية (الملحق 08) لإكتشاف أين توجد الفروقات وجدنا هنالك دلالة معنوية تقدر ب $Sig = 0.011$ بين عضو غير نشيط وغير منتهي، وهي أقل من 0.05. أما العلاقات الأخرى بين عضو نشيط وعضو غير نشيط، بالإضافة إلى عضو نشيط وغير منتهي لم تكن دالة إحصائيا باعتبار Sig أكبر من 0.05.

• أثر الإنتماء إلى جمعية الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 61.4: إختبار تجانس تباين الإنتماء الى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	27.037

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقا من إختبار تجانس تباين الإنتماء إلى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والتي كانت قيمة Sig له أقل من 0.05، تم رفض الفرضية المعدومة وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 62.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للإنتماء إلى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	14.002	1.008	2	2.017	Between Groups
		.072	520	37.448	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند محاولة تبيان أثر الإنتماء الى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد من خلال إختبار تحليل التباين الأحادي، وجدنا أن الإختبار دال إحصائيا انطلاقا من قيمة Sig والتي هي أقل من 0.05، وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تساوي متوسطات المجموعتين.

أفرز جدول الإختبارات البعدية في (الملحق 09) عن نقطتين مهمتين:

- وجود دلالة إحصائية بين عضو نشيط وغير منتهي تقدر ب $Sig = 0.000$ ، كما أظهرت النتائج عن وجود معنوية بين عضو غير نشيط وغير منتهي $Sig = 0.003$.
- أما الفرق بين عضو نشيط وغير نشيط لم تكن دالة إحصائيا.

• أثر الانتماء إلى الأحزاب السياسية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 63.4: إختبار تجانس تباين الإنتماء إلى الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	26.996

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بناء على نتائج إختبار تجانس تباين الإنتماء إلى الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، تبين لنا أن تباين المجموعتين غير متجانس، لكون قيمة معنوية الإختبار Sig كانت أقل من 0.05، حيث تم رفض الفرضية المدعومة وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 64.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للإنتماء إلى الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	9.875	.722	2	1.444	Between Groups
		.073	520	38.021	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

لتبيان أثر الإنتماء للأحزاب السياسية على إدارة الحكومة للإقتصاد، إعتدنا على إختبار تحليل التباين الأحادي حيث توصلت نتائجها الى معنوية Sig أقل من 0.05 مما يدل أن الإختبار دال إحصائيا وقبول فرضية أن المتوسطات غير متساوية وأن هناك فروقات في مجموعات العينة.

عند تحديد مواقع الفروقات في (الملحق 10) وجدنا هنالك دلالة معنوية بين عضو نشيط وغير منتمي، وبين عضو غير نشيط و غير منتمي عند مستوى Sig=0.031 و Sig=0.000 على التوالي. إلا أن الفرق غاب بين عضو نشيط وعضو غير نشيط.

● أثر الإنتماء إلى جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة والغير مؤهلين على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 65.4: إختبار تجانس تباين الإنتماء الى جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة والغير مؤهلين حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	16.139

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

لقد تبين أن تباين كل من الإنتماء إلى جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة والغير مؤهلين و الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد غير متجانسة، حيث أعطى إختبار تجانس التباين Sig أقل من 0.05 وتم رفض فرضية أن التباينات متجانسة.

جدول 66.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للإنتماء إلى جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.005	5.372	.399	2	.799	Between Groups
		.074	520	38.666	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى تبين لنا أيضا أن هناك دلالة إحصائية لاختبار تحليل التباين الأحادي للانتماء إلى جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث أعطى الإختبار قيمة Sig أقل من 0.05 وتم قبول فرضية أن المتوسطات غير متساوية وأن هنالك فروقات للمجموعات.

من (الملحق 11) نلاحظ أن هناك دلالة إحصائية بين الأشخاص الغير منتميين وبين كل من عضو نشيط، عضو غير نشيط بدرجة معنوية تقدر بـ 0.010 و0.034 على التوالي. إلا أن الفروقات لم تظهر بين مختلف العلاقات الباقية.

● أثر تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 67.4: إختبار تجانس تباين تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	44.089

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كانت قيمة Sig الخاصة بإختبار تجانس تباين تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والموضحة في الجدول السابق أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المعدومة وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 68.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لتحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	9.772	.715	2	1.429	Between Groups
		.073	520	38.035	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

انطلاقا من نتائج الجدول السابق وبالأخص نتيجة قيمة Sig والتي هي أقل من 0.05 تبين أن إختبار تحليل التباين الأحادي لتحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد دال إحصائيا، حيث تم رفض فرضية تساوي المتوسطات وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تساوي المتوسطات ووجود فروقات بين المجموعات.

الفروقات البعدية:

(الملحق 12) يبرز أن هنالك فرق دال إحصائيا بين كل من يرون أن الجمعيات تقوم بتحسين المستوى المادي وبين كل من الذين لا يرون ذلك بدرجة معنوية تقدر بـ 0.000، بالإضافة إلى الذين لا يرون أن الجمعيات تقوم بتحسين المستوى المادي والذين لا يعرفون عند مستوى Sig = 0.025.

ب- أثر الثقة والتعاون على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

● أثر الثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 69.4: إختبار تجانس تباين الثقة في الناس حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	18.767

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

توضح نتائج الجدول السابق أن قيمة Sig الخاصة بإختبار تجانس تباين الثقة في الناس حسب الرضا عن إدارة الحكومة

للإقتصاد أقل من 0.05 وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة والقول بأن التباينات هي تباينات غير متجانسة.

جدول 70.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الناس حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.021	5.330	.400	1	.400	Between Groups
		.075	521	39.065	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الجدول السابق تبين لنا أن هناك أثر للثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث كانت قيمة Sig

الخاصة بإختبار تحليل التباين الأحادي أقل من 0.05 كما تم قبول فرضية عدم تساوي المتوسطات وأن الإختبار دال

احصائيا.

● أثر تحسن مستوى الثقة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 71.4: إختبار تجانس تباين تحسن مستوى الثقة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	22.730

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يمكن القول أن التباينات الخاصة بتحسن مستوى الثقة والرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة،

وذلك إنطلاقا من نتائج الجدول السابق حيث يبين لنا هذا الأخير أن قيمة الدلالة المعنوية لإختبار تجانس التباين أقل

من 0.05 وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول 72.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لتحسن مستوى الثقة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.002	6.299	.467	2	.934	Between Groups
		.074	520	38.531	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى يمكن القول أن هناك أثر لتحسن مستوى الثقة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، وذلك انطلاقا من نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي حيث كانت قيمة الدلالة المعنوية لهذا الأخير أقل من 0.05، وعليه تم قبول فرضية عدم تساوي المتوسطات ووجود فروقات بين المجموعات.

الفروقات البعدية:

عند إختبار الفروقات البعدية كما هي موضحة في (الملحق 13) لاحظنا أن هناك دلالة إحصائية بين الذين يرون أن مستوى الثقة قد تحسن والذين يرون بأنه تدهور Sig= 0.024 فقط. في حين غابت الفروقات بين المجموعات الأخرى.

● أثر التعاون على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 73.4: إختبار تجانس تباين التعاون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	22.430

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند إختبار تجانس تباين التعاون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والموضحة نتائجه في الجدول السابق تبين أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه تم رفض الفرضية المعدومة وقبول فرضية أن التباينات غير متجانسة.

جدول 74.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للتعاون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.002	6.404	.474	2	.949	Between Groups
		.074	520	38.516	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

تبين نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للتعاون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أن الاختبار دال إحصائيا حيث أن قيمة دلالاته المعنوية والمترجمة في Sig أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية عدم تساوي المتوسطات ووجود فروقات بين المجموعات.

الفروقات البعدية:

عند دراسة الإختلافات البعدية في مستوى التعاون حسب الرضا عن أداء الحكومة كما هي موضحة في (الملحق 14) التمسنا فرق واحد دال إحصائيا بين الأشخاص الذين يرون أن هناك دائما تعاون بين الناس وبين الذين قالو أن التعاون بين الناس ليس بالضرورة أن يكون دائما بل أحيانا فقط بدرجة معنوية تقدر بـ 0.030.

● أثر الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية أخرى على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 75.4: إختبارتجانس تبين الثقة في أشخاص من انتماءات عرقية أخرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	21.859

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن تباينات الثقة في الأشخاص من إنتماءات عرقية أخرى والرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث تبين نتائج إختبار تجانس التباين أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه تم رفض فرضية أن التباينات متجانسة وقبول الفرضية البديلة.

جدول 76.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية أخرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.007	5.071	.377	2	.755	Between Groups
		.074	520	38.710	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن متوسطات الثقة في الأشخاص من إنتماءات عرقية أخرى والرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي متوسطات غير متساوية، وتم الوصول إلى هاته النتيجة انطلاقا من إختبار تحليل التباين الأحادي حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه فالإختبار دال إحصائيا ورفض فرضية تساوي المتوسطات.

الفروقات البعدية:

بين (الملحق 15) أن هناك درجة معنوية محققة فقط عند الفرق بين الثقة المتوسطة في أشخاص من إنتماءات عرقية أخرى والثقة المنعدمة في الأشخاص بمستوى دلالة Sig = 0.007 . إلا أن الفرق بين المجموعات الأخرى لم يكن دال إحصائيا.

● أثر الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية أخرى على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 77.4: إختبارتجانس تبين الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية أخرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	15.657

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يوضح الجدول السابق نتائج تجانس تباين الثقة في أشخاص من انتماءات دينية أخرى حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد، حيث نلاحظ أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 78.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في أشخاص من إنتماءات دينية أخرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.027	3.631	.272	2	.544	Between Groups
		.075	520	38.921	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من ناحية أخرى يوضح الجدول السابق نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في أشخاص من إنتماءات دينية أخرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد، حيث نلاحظ أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ونقول أن المتوسطات غير متساوية وأن الإختبار دال إحصائيا وهناك فروقات في المجموعات.

الفروقات البعدية:

تجلت الدلالة الإحصائية فقط عند الفرق بين الثقة المتوسطة في أشخاص من إنتماءات دينية أخرى وبين الثقة المنعدمة في هؤلاء الأشخاص، سجلت درجة معنوية بـ 0.015. إلا أن المجموعات الأخرى لم تشهد أي فرق معنوي.

● أثر الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي على الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

جدول 79.4: اختبار تجانس تباين الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	14.681

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقا من نتائج اختبار تجانس التباين والموضحة في الجدول السابق حيث وجدنا قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن تباينات الثقة في النواب على المستوى المحلي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد هي تباينات غير متجانسة.

جدول 80.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	8.901	.653	2	1.306	Between Groups
		.073	520	38.158	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند القيام بإختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، وجدنا أن قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05، وعلية نرفض فرضية تساوي المتوسطات، حيث يمكن الحكم على أن الإختبار دال معنويا وأن هناك فروقات في متوسطات المجموعات.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 17) شهدت ثنائيات مجموعات الثقة الجيدة في النواب السياسيون المحليون والثقة المتوسطة في هؤلاء الأشخاص، بالإضافة الى الثقة المنعدمة في النواب السياسيون على المستوى المحلي درجة معنوية تقدر ب $Sig = 0.001$ و $Sig = 0.000$ على التوالي. أما الثنائيات المتبقية لم تسجل أي مستوى دلالة.

● أثر الثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 81.4: إختبار تجانس تباين الثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	20.307

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن تباينات الثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث توصلنا لهاته النتيجة من خلال قيمة Sig لإختبار تجانس التباين والتي كانت أقل من 0.05، وعلية تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القاضية بعدم تجانس التباينات.

جدول 82.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	8.901	.653	2	1.306	Between Groups
		.073	520	38.158	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هو إختبار دال إحصائيا، حيث كانت قيمة Sig الخاصة به أقل من 0.05، وعلية تم قبول فرضية عدم تساوي المتوسطات وأن هنالك فروقات في المجموعات.

الفروقات البعدية:

شهد (الملحق 18) للإختبارات البعدية وجود دلالة إحصائية عند جميع الثنائيات، وبهذا فان جميع الثنائيات لها فروق دالة إحصائيا باعتبار أن درجة المعنوية المحققة كانت كلها أقل من 0.05.

• أثر الثقة في الأئمة ورجال الدين على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 83.4: اختبار تجانس تباين الثقة في الأئمة ورجال الدين حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	19.061

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

ليس هنالك تجانس في تباين الثقة في الأئمة ورجال الدين حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث كانت قيمة Sig للإختبار أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المعدومة وقبول فرضية عدم تجانس التباينات.

جدول 84.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الأئمة ورجال الدين حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.007	5.062	.377	2	.754	Between Groups
		.074	520	38.711	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الأئمة ورجال الدين حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، وجدنا قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه تم قبول فرضية عدم تساوي المتوسطات وأن الإختبار دال إحصائيا.

الفروقات البعدية:

إلتمسنا من خلال (الملحق 19) للإختبارات البعدية وجود فرق واحد دال إحصائيا كان بين الثقة الجيدة الأئمة والثقة المتوسطة فيهم عند مستوى يقدر ب Sig = 0.037. أما الثنائيات الباقية فقد كانت أكبر من 0.05 وعليه لم تكن دال إحصائيا.

• أثر الثقة في ممثلو النقابات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 85.4: إختبار تجانس تباين الثقة في ممثلو النقابات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	21.185

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقا من نتائج الجدول السابق والذي يوضح أن قيمة Sig لإختبار تجانس التباين أقل من 0.05، تم رفض فرضية تجانس تباين الثقة في ممثلو النقابات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وقبول الفرضية البديلة.

جدول 86.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في ممثلو النقابات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	8.910	.654	2	1.308	Between Groups
		.073	520	38.157	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25 SPSS.

يوضح الجدول السابق نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في ممثلو النقابات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، وإنطلاقا من قيمة Sig والتي كانت أقل من 0.05 تم رفض فرضية تساوي المتوسطات وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن الإختبار دال إحصائيا وأن هنالك فروقات في متوسطات المجموعات.

الفروقات البعدية:

أبان (الملحق 20) للإختبارات البعدية عن وجود دلالة إحصائية بين الثنائيات (الثقة الجيدة في ممثلو النقابات، الثقة المتوسطة في ممثلو النقابات) (الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي، الثقة المنعدمة في ممثلو النقابات) بمستوى دلالة يقدر بـ $Sig = 0.000$ لكل منهما. أما الثنائيات الأخرى فلم كان الفرق بينها دال إحصائيا.

• أثر الثقة في المؤسسات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 87.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات الدينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	23.050

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25 SPSS.

إنطلاقا من الجدول السابق والذي يوضح نتائج إختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات الدينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد تم قبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة، حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05.

جدول 88.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المؤسسات الدينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.004	5.661	.421	2	.841	Between Groups
		.074	520	38.624	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25 SPSS.

بناء على قيمة Sig لإختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المؤسسات الدينية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والتي كانت أقل من 0.05، يمكن القول أن الإختبار دال إحصائيا وقبول فرضية عدم تساوي المتوسطات.

الفروقات البعدية:

عند دراسة الفروقات في (الملحق 21) وجدنا أن هناك فرق واحد دال إحصائياً وهو بين الثقة الجيدة في المؤسسات الدينية والثقة المنعدمة في هذه المؤسسات بدرجة معنوية تقدر بـ $Sig = 0.004$. أما المجموعات المتبقية غابت الفروقات الدالة إحصائياً.

● أثر الثقة في القوى الأمنية (الشرطة والجيش) على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 89.4: اختبار تجانس تباين الثقة في القوى الأمنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	73.758

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال نتائج اختبار تجانس تباين الثقة في القوى الأمنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث كانت قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 90.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في القوى الأمنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	16.087	1.150	2	2.299	Between Groups
		.071	520	37.165	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى تم الحكم على أن اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في القوى الأمنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هو إختبار دال إحصائياً، وذلك غنطلاقاً من قيمة Sig والتي كانت أقل من 0.05، حيث تم رفض فرضية تساوي المتوسطات وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هنالك فروقات في متوسطات المجموعات.

الفروقات البعدية:

تبين من خلال (الملحق 22) أن الفرق بين مستويات الثقة في القوى الأمنية كان دال إحصائياً بين (الثقة الجيدة، الثقة المتوسطة)، (الثقة الجيدة، الثقة المنعدمة) بمستوى دلالة $Sig = 0.000$ لكل منهما. أما (الثقة المتوسطة، الثقة المنعدمة) لم تكن هناك دلالة إحصائية.

● أثر الثقة في الصحافة والتلفزيون على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 91.4: إختبار تجانس تباين الثقة في الصحافة والتلفزيون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	37.790

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

تباينات الثقة في الصحافة والتلفزيون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث كانت قيمة الدلالة المعنوية أقل من 0.05، حيث تم رفض فرضية تجانس التباينات وقبول الفرضية البديلة.

جدول 92.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الصحافة والتلفزيون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	8.831	.648	2	1.296	Between Groups
		.073	520	38.168	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى إن إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الصحافة والتلفزيون حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هو إختبار دال إحصائيا، حيث توصلنا إلى أن قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05، وتم قبول فرضية عدم تساوي متوسطات المجموعات.

الفروقات البعدية:

أظهر (الملحق 23) للإختبارات البعدية دلالة غحصائية واحدة عند الفرق بين الثقة المتوسطة للصحافة والتلفزيون والثقة المنعدمة فيهم بمستوى معنوية $Sig = 0.001$. أما المجموعات الأخرى انعدمت الفروق الدالة إحصائيا.

● أثر الثقة في إتحادات العمال على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 93.4: إختبار تجانس تباين الثقة في إتحادات العمال حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	31.452

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كانت نتيجة إختبار تجانس تباين الثقة في إتحادات العمال حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد تدل على أن التباينات غير متجانسة، حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بناء على قيمة Sig والتي كانت أقل من 0.05.

جدول 94.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في إتحدات العمال حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	10.457	.763	2	1.526	Between Groups
		.073	520	37.939	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من ناحية أخرى كانت نتيجة إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في إتحدات العمال حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد تدل على أن الإختبار دال إحصائيا، حيث تم قبول فرضية عدم تساوي المتوسطات بناء على قيمة Sig والتي كانت أقل من 0.05.

الفروقات البعدية:

إقتصرت نتائج جدول الإختبارات في (الملحق 24) على وجود دلالة معنوية فقط بين الثنائية (الثقة المتوسطة في إتحدات العمال، الثقة المنعدمة فيهم) بمستوى Sig = 0.045. أما المجموعات الأخرى حققت مستويات أكبر من 0.05 لهذا غابت الدلالة الإحصائية عنها.

● أثر الثقة في المحاكم على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 95.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المحاكم حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	48.176

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

فيما يخص نتائج غختبار تجانس تباين الثقة في المحاكم حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والموضحة في الجدول السابق، فقد أعطت قيمة ل Sig أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 96.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المحاكم حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	15.247	1.093	2	2.186	Between Groups
		.072	520	37.279	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن متوسطات الثقة في المحاكم حسب الرضا عن إدارة الحكومة للغقتصاد هي متوسطات غير متساوية، وتم الوصول الى هاته النتيجة من خلال نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي حيث كانت قيمة دلالتة المعنوية أقل من 0.05، وعليه تم رفض فرضية تساوي المتوسطات وأن الإختبار غير دال إحصائيا.

الفروقات البعدية:

أفرز (الملحق 25) عن درجة معنوية لكل من المجموعات (الثقة الجيد في المحاكم، الثقة المتوسطة في المحاكم)، (الثقة الجيدة في المحاكم، الثقة المنعدمة في المحاكم) تقدر ب Sig = 0.010 و Sig = 0.002 على التوالي.

● أثر الثقة في الأحزاب السياسية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 97.4: إختبار تجانس تباين الثقة في الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	67.510

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقا من إختبار تجانس تباين الثقة في الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، توصلنا إلى القول بأن التباينات غير متجانسة ورفض الفرضية الصفرية حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05.

جدول 98.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للغقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	20.658	1.452	2	2.905	Between Groups
		.070	520	36.560	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أما نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، فتوضح لنا قيمة Sig والتي هي أقل من 0.05 بأن الإختبار دال احصائيا، وعليه تم قبول فرضية وجود فروقات في متوسطات المجموعات.

الفروقات البعدية:

أبان الإختبار حسب (الملحق 26) عن وجود فرق دال إحصائيا يتعلق بالثقة المتوسطة بالأحزاب السياسية والثقة المنعدمة فيها بمستوى دلالة Sig = 0.000، في حين الفروق في المجموعات الأخرى لم يكن الاختلاف في متوسطاتها دال إحصائيا.

- أثر الثقة في البرلمان على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 99.4: إختبار تجانس تباين الثقة في البرلمان حسب الرضا عن غدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	61.401

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يبين الجدول السابق نتائج إختبار تجانس تباين الثقة في البرلمان حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، وبما أن Sig أقل من 0.05 فإنه يتم رفض فرضية تجانس التباينات بين المجموعات.

جدول 100.4: نتائج إختبار تحليل التباين للثقة في البرلمان حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	31.514	2.133	2	4.266	Between Groups
		.068	520	35.198	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

في حين يبين الجدول السابق نتائج إختبار تحليل التباين للثقة في البرلمان حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث وجدنا قيمة دلالة الإختبار Sig أقل من 0.05، ويعني هذا أن متوسطات المجموعات غير متساوية وقبول فرضية وجود فروقات في معدلات المجموعات.

الفروقات البعدية:

أبان (الملحق 27) للإختبارات البعدية عن فروق دالة إحصائية بين كل من الثقة الجيدة في البرلمان والثقة المنعدمة فيه بدرجة معنوية تقدر ب Sig = 0.023، وأيضا بين إنعدام الثقة في البرلمان والثقة المتوسطة فيه عند مستوى Sig = 0.002. ومع هذا لم تكن هناك دلالة بين الثقة الجيدة في البرلمان والثقة المتوسطة في البرلمان لسبب كون درجة المعنوية أكبر من 0.05.

- أثر الثقة في البلدية، الولاية، الدائرة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 101.4: إختبار تجانس تباين الثقة في البلدية، الولاية، الدائرة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	36.874

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يحتوي الجدول السابق على إختبار Levene المستخدم في فحص تجانس تباين الثقة في البلدية، الولاية، الدائرة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وبما أن الإختبار هنا دال إحصائيا Sig أقل من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين المجموعات غير متجانسة.

جدول 102.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في البلدية، الولاية، الدائرة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	27.903	1.912	2	3.825	Between Groups
		.069	520	35.640	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى يحتوي الجدول السابق على نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في البلدية، الولاية، الدائرة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وبما أن الإختبار هنا أيضا دال إحصائيا Sig أقل من 0.05، فهذا يعني أن المتوسطات غير متوسطة وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات بين المجموعات.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 28) هنالك فروقات بين المجموعات وبالتحديد الثقة الجيدة والثقة المتوسطة في البلدية، الولاية، الدائرة Sig = 0.010 والثقة الجيدة والثقة المنعدمة في البلدية، الولاية، الدائرة Sig = 0.004. إلا أن الفرق غاب بين الثقة المتوسطة والثقة المنعدمة في البلدية، الولاية، الدائرة لوجود مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

• أثر الثقة في الجامعات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 103.4: إختبار تجانس تباين الثقة في الجامعات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	14.889

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن التباين بين مجموعات الثقة في الجامعات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث تم الوصول إلى هاته النتيجة إنطلاقا من إختبار تجانس التباين والتي كانت قيمة دلالتة أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول 104.4: نتائج اختبار تحليل التباين للثقة في الجامعات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.012	4.419	.330	2	.660	Between Groups
		.075	520	38.805	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن متوسطات مجموعات الثقة في الجامعات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي متوسطات غير متساوية، حيث تم الوصول إلى هاته النتيجة إنطلاقاً من إختبار تحليل التباين الأحادي والذي كان دال إحصائياً حيث كانت قيمة دلالاته أقل من 0.05، وعليه تم رفض فرضية تساوي المتوسطات.

الفروقات البعدية:

بين (الملحق 29) عن نتائج المقارنات الثنائية بين ثلاث مجموعات، ونلاحظ أن الفرق بين الثقة الجيدة والثقة المتوسطة دال إحصائياً بدرجة معنوية $Sig = 0.003$ ، بالإضافة إلى وجود دلالة أخرى والتي تتعلق بالثقة الجيدة والمنعدمة في الجامعات بمستوى $Sig = 0.024$. أما المجموعات الأخرى فالفرق بينها ليس دال إحصائياً.

● أثر الثقة في الشركات الكبرى على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 105.4: إختبار تجانس تباين الثقة في الشركات الكبرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	26.639

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يحتوي الجدول السابق على إختبار Levene المستخدم في فحص تجانس تباين الثقة في الشركات الكبرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وبما أن الإختبار هنا دال إحصائياً Sig أقل من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين المجموعات غير متجانسة.

جدول 106.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الشركات الكبرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	11.056	.805	2	1.610	Between Groups
		.073	520	37.855	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في الشركات الكبرى حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد توصلنا إلى أن الإختبار دال إحصائياً حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05 وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن المتوسطات غير متساوية.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 30) فإن نتائج المقارنات الثنائية أبانت عن وجود فرق دال إحصائياً بين الثقة الجيدة والثقة المتوسطة في الشركات الكبرى بدرجة معنوية $Sig = 0.028$ ، بالإضافة إلى وجود دلالة أخرى والتي تتعلق بالثقة الجيدة والمنعدمة في الشركات الكبرى بمستوى $Sig = 0.038$. أما المجموعات الأخرى فالفرق بينها ليس دال إحصائياً.

• أثر الثقة في البنوك على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 107.4: إختبار تجانس تباين الثقة في البنوك حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	21.331

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح نتائج إختبار تجانس التباين للثقة في البنوك حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد نلاحظ أن قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن التباينات بين المجموعات غير متجانسة.

جدول 108.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثقة في البنوك حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.003	5.994	.445	2	.889	Between Groups
		.074	520	38.575	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أما نتائج إختبار تحليل التباين الثقة في البنوك حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد فتوصلنا من خلالها إلى الدلالة الإحصائية للاختبار ككل وقبول فرضية عدم تساوي المتوسطات حيث كانت قيمة Sig للإختبار أقل من 0.05.

الفروقات البعدية:

أبان (الملحق 31) للإختبار البعدي عن وجود فرق دال إحصائيا يتعلق بالثقة الجيدة في البنوك والثقة المنعدمة في البنوك بمستوى دلالة Sig = 0.040، في حين الفروق في الثنائيات الأخرى لم يكن الاختلاف في متوسطاتها دال إحصائيا.

• أثر الثقة في المنظمات البيئية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 109.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	19.249

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن التباينات بين مجموعات الثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد من خلال إختبار Levene هي تباينات غير متجانسة حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه تم رفض فرضية التجانس وقبول الفرضية البديلة.

جدول 110.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.004	5.531	.411	2	.822	Between Groups
		.074	520	38.643	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

توصلنا من خلال إختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والذي أظهر قيمة الدلالة أقل من 0.05 إلى أن المتوسطات غير متساوية ورفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن الإختبار دال إحصائيا.

الفروقات البعدية:

أظهر (الملحق 32) للإختبارات البعدية عن وجود دلالة إحصائية واحدة فقط بين الثقة الجيدة في المنظمات البيئية والثقة المنعدمة في المنظمات البيئية تقدر ب $Sig = 0.045$ ، أما الفرق بين الثقة المتوسطة والمنعدمة في المنظمات البيئية لم تكن دالة إحصائيا لسبب أنها كانت أكبر من 0.05.

● أثر الثقة في المنظمات النسوية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 111.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	36.049

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أظهرت لنا نتائج إختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد قيمة الدلالة Sig أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعد تجانس التباينات بين المجموعات.

جدول 112.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	13.333	.963	2	1.925	Between Groups
		.072	520	37.540	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي للثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أن المتوسطات غير متساوية وأن الإختبار دال إحصائيا، حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05.

الفروقات البعدية:

بعد دراسة الإختبار البعدي للمجموعات الثلاثة إتضح جليا حسب (الملحق 33) أن هناك دلالة إحصائية بين الثقة الجيدة في المنظمات النسوية والثقة المنعدمة في هذه المنظمات والمقدرة ب Sig = 0.025. أما ثنائيات المجموعات الباقية فلم تكن الفروق فيها دالة إحصائية.

● أثر الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 113.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	18.055

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يحتوي الجدول السابق على إختبار Levene المستخدم في فحص تجانس تباين الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وبما أن الإختبار هنا دال إحصائيا Sig أقل من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين المجموعات غير متجانسة.

جدول 114.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.010	4.651	.347	2	.694	Between Groups
		.075	520	38.771	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى يوضح الجدول السابق نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث نرى أن قيمة الدلالة أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المتوسطات غير متساوية.

الفروقات البعدية:

عند اللجوء إلى الإختبارات البعدية حسب (الملحق 34) لاحظنا أن هناك فرق واحد بين المجموعات الثلاثة دال إحصائيا والمتمثل في الثقة الجيدة في المنظمات الخيرية والإنسانية والثقة المتوسطة في المنظمات الخيرية والإنسانية بدرجة معنوية تقدر ب Sig = 0.031. أما الفروق الأخرى فلم نلتمس منها الدلالة الإحصائية لكبر مستوى المعنوية فيها.

● أثر الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 115.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	48.952

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال نتائج الجدول السابق نرى أن قيمة الدلالة لإختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أقل من 0.05، وعليه نقبل فرضية أن التباينات بين المجموعات غير متجانسة.

جدول 116.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	13.563	.978	2	1.957	Between Groups
		.072	520	37.508	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أما نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ من خلالها أن قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05 وعليه الإختبار دال إحصائيا ونقبل فرضية وجود فروقات في متوسطات المجموعات.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 35) هناك فروقات بين المجموعات وبالتحديد الثقة الجيدة والثقة المتوسطة Sig = 0.001 والثقة الجيدة والثقة المنعدمة في المؤسسات التعليمية الخاصة Sig = 0.022. إلا أن الفرق غاب بين الثقة المتوسطة والثقة المنعدمة للمؤسسات التعليمية الخاصة لوجود مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

● أثر الثقة في المؤسسات التعليمية العامة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 117.4: إختبار تجانس تباين الثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	16.167

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يبين إختبار Levene الذي يقوم بإختبار تجانس التباين بين مجموعات الثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أن قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 118.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.010	4.682	.349	2	.698	Between Groups
		.075	520	38.766	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن متوسطات مجموعات الثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد غير متساوية، وهذا ما توصلنا له من خلال رفض فرضية تساوي المتوسطات الخاصة بإختبار تحليل التباين الأحادي حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه فالإختبار دال إحصائياً.

الفروقات البعدية:

بين (الملحق 36) نتائج المقارنات الثنائية بين ثلاث مجموعات، ونلاحظ أن الفرق بين الثقة الجيدة والثقة المتوسطة دال إحصائياً بدرجة معنوية $Sig = 0.003$ ، بالإضافة إلى وجود دلالة أخرى والتي تتعلق بالثقة الجيدة والمنعدمة في المؤسسات التعليمية العامة بمستوى $Sig = 0.007$. أما المجموعات الأخرى فالفرق بينها ليس دال إحصائياً.

ج- أثر المعلومة والإتصال على إدارة الحكومة للإقتصاد

● أثر المعلومة والإتصال بواسطة الراديو على إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 119.4: إختبار تجانس تباين المعلومة والإتصال بواسطة الراديو حسب إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	520	2	23.889

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من إختبار تجانس التباين بين مجموعات المعلومة والإتصال بواسطة الراديو حسب إدارة الحكومة للإقتصاد وجدنا قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 120.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للمعلومة والإتصال بواسطة الراديو حسب إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.004	5.531	.411	2	.822	Between Groups
		.074	520	38.643	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى توصلت نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للمعلومة والإتصال حسب إدارة الحكومة للإقتصاد إلى قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تساوي المتوسطات وأن هذا الإختبار دال إحصائياً لكون قيمة Sig أقل من 0.05.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 37) إلتمسنا دلالة إحصائية واحدة فقط وتتعلق في الفرق بين إستعمال الراديو أحيانا، وعدم إستعماله بدرجة معنوية تقدر بـ $Sig = 0.016$. أما فيما يتعلق بباقي المجموعات فقد غابت الدلالة المعنوية بسبب كونها أكبر من 0.05.

● أثر إستخدام الإنترنت للتعرف على نشاطات سياسية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 121.4: إختبار تجانس تباين إستخدام الانترنت للتعرف على نشاطات سياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	22.814

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يبين إختبار Levene الموضح في الجدول السابق والذي يقوم بإختبار تجانس تباين إستخدام الإنترنت للتعرف على نشاطات سياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أن قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 122.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي إستخدام الإنترنت للتعرف على نشاطات سياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.019	5.554	.416	1	.416	Between Groups
		.075	521	39.048	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن متوسطات مجموعات إستخدام الإنترنت للتعرف على نشاطات سياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي متوسطات غير متساوية، حيث توصلنا إلى هاته النتيجة إنطلاقا من قيمة الدلالة لإختبار تحليل التباين الأحادي والتي كانت أقل من 0.05، وهذا يعني رفض فرضية تساوي المتوسطات.

د- أثر الشبكات على الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

● أثر استخدام Twitter على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 123.4: إختبار تجانس تباين إستخدام Twitter حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	30.900

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من الجدول السابق والذي يوضح نتائج إختبار تجانس تباين استخدام Twitter حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وبالأخص نتيجة Sig والتي هي أقل من 0.05، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 124.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستخدام Twitter حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.009	6.847	.512	1	.512	Between Groups
		.075	521	38.953	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستخدام Twitter حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والموضحة في الجدول السابق تبين أن قيمة الدلالة للإختبار أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المدعومة وقبول فرضية عدم تساوي المتوسطات وأن الإختبار دال إحصائياً.

● أثر استخدام LinkedIn على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 125.4: إختبار تجانس تباين استخدام LinkedIn حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	52.729

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن التباينات بين مجموعات استخدام LinkedIn حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث توصلنا من خلال إختبار Levene إلى أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه تم رفض فرضية تجانس التباينات.

جدول 126.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستخدام LinkedIn حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.001	11.233	.833	1	.833	Between Groups
		.074	521	38.632	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يبين الجدول السابق أن قيمة الدلالة المعنوية لإختبار تحليل التباين الأحادي لإستخدام LinkedIn حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد تساوي 0.001 وهي قيمة أقل من 0.05، وعليه يمكن القول أن الإختبار دال إحصائياً ونرفض لذلك فرضية تساوي المتوسطات ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات في متوسطات مجموعات العينة.

هـ- أثر الترابط الاجتماعي والإندماج على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

- أثر الاختلافات المادية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 127.4: إختبار تجانس تباين الاختلافات المادية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	47.475

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالنظر إلى نتائج إختبار تجانس تباين الإختلافات المادية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والتي توضح أن قيمة Sig أقل من 0.05، يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات بين المجموعات.

جدول 128.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للإختلافات المادية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	14.853	1.094	1	1.094	Between Groups
		.074	521	38.371	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للإختلافات المادية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وجدنا قيمة الدلالة المعنوية للإختبار أقل من 0.05، وعليه يمكن رفض فرضية تساوي المتوسطات وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات في متوسطات المجموعات.

- أثر السعادة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 129.4: إختبار تجانس تباين السعادة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	24.151

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إختبار تجانس تباين السعادة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد كانت دلالتة أقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية تجانس التباينات، وقبول فرضية أن التباينات بين المجموعات غير متجانسة.

جدول 130.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي للسعادة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.001	6.741	.499	2	.997	Between Groups
		.074	520	38.467	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى إختبار تحليل التباين الأحادي للسعادة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد كانت دلالتة أيضا أقل من 0.05، وعليه فالإختبار دال إحصائيا وتم قبول فرضية أن المتوسطات غير متساوية.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 38) كان هناك فروقات دالة إحصائيا في مستويات السعادة وتحديدًا بين (سعيد جدا، سعيد نوعا ما) و (سعيد جدا، لست سعيد) بمستوى يقدر بـ $Sig = 0.027$ و $Sig = 0.030$ على التوالي. أما الثنائية (سعيد نوعا ما، لست سعيد) فلم تكن دالة إحصائيا بسبب القيمة الإحصائية التي كانت أكبر من 0.05.

● أثر الشعور بالتقارب والتأزر على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 131.4: إختبار تجانس تباين الشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	521	1	35.571

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يبين إختبار Levene الموضح في الجدول السابق والذي يقوم بإختبار تجانس تباين الشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أن قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 132.4: نتائج إختبار تحليل التباين الشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
.000	8.832	.648	2	1.297	Between Groups
		.073	520	38.168	Within Groups
			522	39.465	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن متوسطات مجموعات الشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي متوسطات غير متساوية، حيث توصلنا إلى هاته النتيجة إنطلاقا من قيمة الدلالة لإختبار تحليل التباين الأحادي والتي كانت أقل من 0.05، وهذا يعني رفض فرضية تساوي المتوسطات وقبول الفرضية البديلة.

الفروقات البعدية:

النتائج الموضحة في (الملحق 39) أبانت عن فوارق دالة إحصائيا بين كل من الثنائيات (تحسن الشعور بالتقارب والتأزر، لم يتغير الشعور بالتقارب والتأزر) و (تحسن الشعور بالتقارب والتأزر، تدهور الشعور بالتقارب والتأزر) والمقدرة بـ $Sig = 0.007$ و $Sig = 0.002$ على التوالي. أما الثنائية المتبقية فقد كان مستوى الدلالة لديها أكبر من 0.05.

2.2. تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA)

يسمح هذا الإختبار بدراسة تأثير متغيرين مستقلين معا على متغير تابع واحد، بحيث تأثيرهما معا قد يختلف عن تأثير كل منهما على حدى، وبهذا فإن وجود متغيرين معا سيحدث اختلاف في التأثير. نسمي العلاقة بين المتغيرين بالتفاعل بينها أي التأثير المشترك على المتغير التابع. ويرتكز التحليل الثنائي على:

- إستقلال المفردات.
- المتغير التابع يتبع تقريبا توزيعا طبيعيا.
- تجانس التباين بين المجموعات.

فرضيات الإختبار:

الإتجاه الأول: تأثير المتغير المستقل الأول

لا يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير غير معنوي). $H_0: \mu_1 = \mu_2$

يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير معنوي). $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$

الإتجاه الثاني: تأثير المتغير المستقل الثاني

لا يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير غير معنوي). $H_0: \mu_1 = \mu_2$

يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير معنوي). $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$

التفاعل بين المتغيرين المستقلين

الفرضية الصفرية (H_0): التأثير المتبادل بين المتغيرين المستقلين على المتغير التابع غير معنوي.

الفرضية البديلة (H_1): التأثير المتبادل بين المتغيرين المستقلين على المتغير التابع معنوي.

1.2.2. أثر الأبعاد المؤسسية على الثقة في الناس

- أثر المستوى التعليمي وحضور إجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات على الثقة في الناس

جدول 133.4: إختبار تجانس تباين المستوى التعليمي وحضور إجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.009	514	6	2.906

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

أفرج الجدول أعلاه عن عدم تجانس للتباين بقيمة معنوية تقدر بـ $Sig = 0.009$ ، وهذا ما يقود إلى قبول الفرضية البديلة أن التباينات ليست متجانسة.

جدول 134.4: نتائج اختبار تحليل التباين للمستوى التعليمي وحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.012	2.480	.261	8	2.088 ^a	Corrected Model
.000	686.684	72.250	1	72.250	Intercept
.015	3.097	.326	4	1.303	المستوى التعليمي
.166	1.926	.203	1	.203	حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات
.047	2.669	.281	3	.842	المستوى التعليمي* حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات
		.105	514	54.081	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الناحية الإحصائية نلاحظ أن هناك تفاعل بين المستوى التعليمي وحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات الأخيرة على الثقة في الناس بقيمة معنوية $Sig = 0.047$ ، بحيث أن تأثير المستوى التعليمي للمواطن الجزائري على الثقة في الناس يختلف عن تأثير حضوره لمختلف التظاهرات التي تتعلق بالحملة الانتخابية للمحليات المقامة في الآونة الأخيرة.

● أثر الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة على الثقة في الناس

جدول 135.4: اختبار تجانس تباين الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	519	3	14.022

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أبانت قيمة اختبار $Levene = 14.022$ بمستوى دلالة $sig = 0.000$ ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أن التباين ليس بالمتجانس.

جدول 136.4: نتائج اختبار تحليل التباين للرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.005	4.303	.454	3	1.363 ^a	Corrected Model
.000	4182.817	441.694	1	441.694	Intercept
.202	1.633	.172	1	.172	الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

.198	1.663	.176	1	.176	تشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة
.020	5.425	.573	1	.573	الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد* تشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة
		.106	519	54.805	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

المتغيرات المستقلة على حدى الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة لم تكن لها دلالة إحصائية، إلا أن التفاعل بينها في تأثيره على الثقة على الناس محققة مستوى معنوية يقدر ب $Sig = 0.020$ ، بهذا نقبل الفرضية البديلة بأن التأثير المتبادل بين المتغيرين المستقلين على المتغير التابع معنوي.

● أثر السن والرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس

جدول 137.4: إختبار تجانس السن والرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	513	9	4.690

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أفرج إختبار التجانس عن مستوى معنوية $Sig = 0.000$ أقل من 0.05، وبهذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة أن التباينات متجانسة ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 138.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للسن والرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.009	2.461	.258	9	2.325 ^a	Corrected Model
.000	3036.889	318.745	1	318.745	Intercept
.016	3.088	.324	4	1.296	السن
.063	3.462	.363	1	.363	الرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل
.047	2.426	.255	4	1.018	السن* الرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل
		.105	513	53.843	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالذهاب إلى تحليل التباين الثنائي فإن التفاعل بين المتغيرات المستقلة السن والرضا عن أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل في تأثيرهما على الثقة في الناس، بحيث هناك إختلاف في تأثيرهما على الثقة في الناس. قدرت القيمة المعنوية للتفاعل بينهما $Sig = 0.047$ وهي أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

● أثر درجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس

جدول 139.4: إختبار تجانس درجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	517	5	13.544

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الملاحظ أنه لا يوجد تجانس بإعتبار أن المعنوية الاحصائية $Sig = 0.00$ أقل من 0.05. وبهذا يكون القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول 140.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي لدرجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	9.227	.920	5	4.602 ^a	Corrected Model
.000	1605.524	160.138	1	160.138	Intercept
.000	10.183	1.016	2	2.031	درجة الفساد
.138	2.208	.220	1	.220	الرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
.001	6.881	.686	2	1.373	درجة الفساد* الرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
		.100	517	51.567	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الملاحظ أن هناك علاقة بين درجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال تأثيرهما على الثقة في الناس، فقد تم تحقيق مستوى معنوية $Sig = 0.001$ أقل من 0.05. ما يتوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن التفاعل المتبادل بين درجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس معنوي.

• أثر الحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس

جدول 141.4: إختبار تجانس تباين الحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	519	3	21.127

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كانت نتيجة إختبار تجانس تباين الحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس تدل على أن التباينات غير متجانسة، حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بناء على قيمة Sig والتي كانت أقل من 0.05.

جدول 142.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	10.487	1.070	3	3.210 ^a	Corrected Model
.000	3504.219	357.565	1	357.565	Intercept
.067	3.360	.343	1	.343	الحرية في إنتقاد الحكومة
.000	24.960	2.547	1	2.547	تحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب
.003	9.130	.932	1	.932	الحرية في إنتقاد الحكومة * وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب
		.102	519	52.958	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالإنتقال إلى تحليل التباين الثنائي فإن تأثير الحرية في إنتقاد الحكومة على الثقة في الناس لم يكن معنوي، أما تأثير تحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب على الثقة في الناس كان معنوي أي أقل من 0.05. أما بالذهاب إلى التفاعل فيما بينها وتأثيرهما على الثقة في الناس فنلاحظ أن هناك معنوية Sig = 0.003، ومنه نقبل الفرضية البديلة.

• أثر الجنس والإنضمام إلى حزب سياسي على الثقة في الناس

جدول 143.4: إختبار تجانس تباين الجنس والإنضمام إلى حزب سياسي على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.017	519	2	4.099

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يحتوي الجدول السابق على إختبار Levene المستخدم في فحص تجانس تباين الجنس والإنضمام إلى حزب سياسي حسب الثقة في الناس، وبما أن الإختبار هنا دال إحصائيا $Sig = 0.017$ أقل من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين المجموعات غير متجانس.

جدول 144.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للجنس والإنضمام إلى حزب سياسي على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.022	3.237	.344	3	1.032 ^a	Corrected Model
.000	388.780	41.302	1	41.302	Intercept
.004	8.599	.914	1	.914	الجنس
.020	5.451	.579	1	.579	الإنضمام إلى حزب سياسي
.015	5.911	.628	1	.628	الجنس * الإنضمام إلى حزب سياسي
		.106	519	55.137	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن تأثير المتغيرات المستقلة كل على حدى كالجنس والإنضمام إلى حزب سياسي على المتغير التابع الثقة في الناس كان معنويا، بحيث Sig أقل من 0.05. أما إذا ما قمنا بدراسة التفاعل بينهما فهناك أيضا درجة معنوية $Sig = 0.015$. فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التفاعل بين الجنس والإنضمام إلى حزب سياسي له تأثير معنوي على الثقة في الناس.

● أثر فعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه على الثقة في الناس

جدول 145.4: اختبار تجانس تباين فعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.008	514	7	2.738

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

غياب التجانس عند دراسة فعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه على الثقة في الناس، وذلك بسبب أن مستوى دلالة الإحصائية كان أقل من 0.05 أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول 146.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي لفعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	5.610	.564	8	4.511 ^a	Corrected Model

.000	1365.866	137.271	1	137.271	Intercept
.021	3.908	.393	2	.785	فعالية قوانين مكافحة الفساد
.015	4.241	.426	2	.853	أهمية الأحزاب السياسية في القضاء على الفساد
.013	3.205	.322	4	1.289	فعالية قوانين مكافحة الفساد* أهمية الأحزاب السياسية في القضاء على الفساد
		.101	514	51.658	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن التفاعل بين المتغيرين المستقلين وتأثيرهما على الثقة في الناس معنوي بحيث $Sig = 0.013$ أقل من 0.05، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن التفاعل غير معنوي، ونقبل الفرضية البديلة.

● أثر قضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس

جدول 147.4: اختبار تجانس تباين قضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.008	514	7	2.738

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من اختبار تجانس تباين قضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان حسب الثقة في الناس والتي كانت قيمة Sig له أقل من 0.05، تم رفض الفرضية المعدومة وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 148.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لقضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.008	3.161	.333	5	1.666 ^a	Corrected Model
.000	3089.163	325.658	1	325.658	Intercept
.016	5.800	.611	1	.611	قضاء الشرطة على الفساد
.103	2.286	.241	2	.482	الإتصال بعضو في البرلمان
.024	3.763	.397	2	.793	قضاء الشرطة على الفساد* الإتصال بعضو في البرلمان
		.105	517	54.502	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أظهر جدول إختبار تحليل التباين الثنائي لقضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس عن وجود تفاعل بين المتغيرات المستقلة في تأثيرها على الثقة في الناس، فقد تم تحقيق درجة معنوية $Sig = 0.024$ أقل من 0.05، ولهذا وجب قبول الفرضية البديلة.

2.2.2. أثر أبعاد رأس المال الاجتماعي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

● أثر السن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 149.4: إختبار تجانس تباين السن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	509	13	27.512

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يبين إختبار Levene الموضح في الجدول السابق والذي يقوم بإختبار تجانس تباين السن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد أن قيمة Sig أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 150.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للسن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	9.957	.615	13	8.001 ^a	Corrected Model
.000	3305.948	204.354	1	204.354	Intercept
.000	10.208	.631	4	2.524	السن
.296	1.222	.076	2	.151	الانتماء الى جمعية اولياء التلاميذ
.000	4.509	.279	7	1.951	السن*الانتماء الى جمعية اولياء التلاميذ
		.062	509	31.463	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتيجة التفاعل بين المتغيرين السن والانتماء الى جمعية اولياء التلاميذ دالة إحصائيا حيث قيمة مستوى الدلالة F تساوي 0.000 أقل من 0.05، وهذا يعني أن التفاعل بين السن والانتماء الى جمعية أولياء التلاميذ في تأثيرهما على الرضا عن أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد دالة إحصائيا.

الفروقات البعدية:

من خلال إختبار Post Hoc في الملحق 40، يوضح أن هناك فروق دالة إحصائيا بين أربع مجموعات وهي:

- الفئة العمرية التي هي أقل من 20 سنة والفئة التي يتراوح سنها من 20 إلى 30 سنة.

- الفئة العمرية التي هي أقل من 20 سنة والفئة التي يتراوح من 30 إلى 40 سنة
- الفئة العمرية التي هي أقل من 20 سنة والفئة التي يتراوح من 40 إلى 50 سنة
- الفئة العمرية التي هي أقل من 20 سنة والفئة التي هي أكثر من 50 سنة

● أثر الوضعية المهنية والانتماء إلى النقابات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 151.4: اختبار تجانس تباين الوضعية المهنية والانتماء إلى النقابات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	516	6	16.488

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

قيمة Sig أقل من 0,05، ولذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول أن التباين متساو، أي أن هذا فرضية التجانس لم تحقق.

جدول 152.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للوضعية المهنية والانتماء إلى النقابات على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	7.131	.504	6	3.022 ^a	Corrected Model
.000	1875.679	132.472	1	132.472	Intercept
.000	17.710	1.251	2	2.502	الوضعية المهنية
.000	7.750	.547	2	1.095	انتماء إلى النقابات
.001	7.529	.532	2	1.064	الوضعية المهنية * انتماء إلى النقابات
		.071	516	36.443	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتيجة التفاعل بين المتغيرين دالة إحصائياً حيث $Sig = 0.001$ أقل من 0,05، ما يعني أن هناك تفاعل بين الوضعية المهنية للمواطن الجزائري. انتمائه إلى النقابات في تأثيرهما على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد. بمعنى آخر فإن تأثير الوضعية المهنية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد يختلف من الانتماء إلى النقابات. وعلى ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الفروقات البعدية:

أظهر (الملحق 41) عن فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين هما:

- الفئة العاملة والغير عاملة بدرجة معنوية تقدر ب .000 .
- الفئة العاملة والمتقاعدة بدرجة معنوية تقدر ب .007 .

• أثر الجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 153.4: اختبار تجانس تباين الجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	517	5	12.782

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

اختبار Levene للجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد لم يكن متجانسا، بحيث القيمة المعنوية للإختبار قدرت بـ 0.000 وهي أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية الصفرية.

جدول 154.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	7.792	.553	5	2.766 ^a	Corrected Model
.000	2255.449	160.102	1	160.102	Intercept
.184	1.769	.126	1	.126	الجنس
.000	11.847	.841	2	1.682	انتماء الى جمعيات الصحة والطب
.007	5.080	.361	2	.721	الجنس * انتماء الى جمعيات الصحة والطب
		.071	517	36.699	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب الجدول نلاحظ وجود دلالة إحصائية للتفاعل بين الجنس والانتماء إلى جمعيات الصحة والطب في تأثيرهما على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد. فقد كان مستوى الدلالة Sig = 0.007، ما يقودنا إلى قبول الفرضية البديلة.

الفروقات البعدية:

من الملحق (42) نلاحظ أن هناك مصادر للإختلاف بين مجموعتين هما:

- الأعضاء النشيطة والناس الغير منتمية بدلالة تقدر بـ 0.000.
- الأعضاء غير النشيطة و الغير منتمية بدلالة إحصائية تقدر بـ 0.008.

• أثر المستوى التعليمي والثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 155.4: اختبار تجانس تباين المستوى التعليمي والثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	514	7	16.085

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إختبار التجانس أبان عن دلالة إحصائية $Sig = 0.000$ ، وعليه نقبل الفرضية البديلة بأن التباين غير متجانس.

جدول 156.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للمستوى التعليمي والثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	11.411	.744	8	5.952 ^a	Corrected Model
.000	1237.807	80.705	1	80.705	Intercept
.000	19.279	1.257	4	5.028	المستوى التعليمي
.000	12.695	.828	1	.828	الثقة في الناس
.000	8.432	.550	3	1.649	المستوى التعليمي * الثقة في الناس
		.065	514	33.513	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أثر المستوى التعليمي، الثقة في الناس على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد كان معنوي، بمعنى أن التفاعل بين المتغيرين يؤثر على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، بحيث قدرت $Sig = 0.00$ أقل من 0.05. بهذا نقبل الفرضية البديلة بأن هناك تفاعل بين المتغيرات، ونرفض الفرضية الصفرية.

● أثر الإنتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 157.4: إختبار تجانس تباين الانتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	514	8	10.500

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كانت قيمة Sig الخاصة بإختبار تجانس تباين الإنتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد والموضحة في الجدول السابق أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المعدومة وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 158.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للإنتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.001	3.379	.246	8	1.972 ^a	Corrected Model
.000	4616.295	336.730	1	336.730	Intercept
.005	5.286	.386	2	.771	الإنتماء إلى الجمعيات الفنية

.001	7.629	.556	2	1.113	الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية
.015	3.113	.227	4	.908	الانتماء الى الجمعيات الفنية* الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية
		.073	514	37.493	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب الجدول المبين أعلاه مستوى المعنوية Sig = 0.015 أقل من 0.05 وهو دال إحصائيا، ما يدل على أن هناك تفاعل بين المتغيرات الانتماء الى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية وتأثيرهما على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.

الفروقات البعدية:

حسب (الملحق 43) كان هنالك فرق دال احصائيا بين مجموعة واحدة وهي الثقة المتوسطة في أشخاص من انتماءات عرقية أخرى والثقة المنعدمة في أشخاص من انتماءات عرقية أخرى عند مستوى يقدر بـ 0.002.

● أثر الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والإنضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 159.4: اختبار تجانس تباين الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والإضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	514	7	7.932

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

ليس هنالك تجانس فيما يتعلق بالثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والإضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، حيث كانت قيمة Sig للاختبار أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المعدومة وقبول فرضية عدم تجانس التباينات.

جدول 160.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والإضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	4.444	.319	8	2.553 ^a	Corrected Model
.000	1942.539	139.499	1	139.499	Intercept
.017	4.079	.293	2	.586	الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية

.000	8.081	.580	2	1.161	الانضمام إلى الجمعيات الدينية
.006	3.666	.263	4	1.053	الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية* الانضمام إلى الجمعيات الدينية
		.072	514	36.912	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند دراسة تساوي المتوسطات بين المتغيرات المستقلة (الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية، الإنضمام إلى الجمعيات الدينية)، لاحظنا أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، إذا فإننا نقبل الفرضية البديلة بأن المتوسطات ليست متساوية.

أما عند دراسة التفاعل بين هذه المتغيرات وأثرها على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد فوجدنا أن Sig = 0.006 أقل من 0.05، ما توجب علينا أن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التفاعل بين المتغيرات له أثر معنوي.

الفروقات البعدية:

للتأكد عن محل الإختلافات وجب اللجوء إلى الإختبارات البعدية، ومن خلال الملحق (44) أبان عن وجود دلالة إحصائية لدى مجموعتين هما:

- الأعضاء النشطة المنتمية إلى جمعية دينية والغير نشطة المنتمية إلى جمعية دينية بدلالة تقدر بـ 0.004.

- الأعضاء النشطة المنتمية إلى جمعية دينية والغير المنتمية إلى جمعية دينية بدلالة تقدر بـ 0.001.

• أثر الإنتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 161.4: اختبار تجانس تباين الإنتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	517	5	10.402

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

قدرت قيمة إختبار Levene = 10.402 بمسئوى دلالة يقدر بـ Sig = 0.000، وهو معدل أقل من 0.05 لهذا نقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد تجانس للتباين، ونرفض الفرضية الصفرية.

جدول 162.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للإنتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	6.114	.441	5	2.203 ^a	Corrected Model

.000	3273.139	235.903	1	235.903	Intercept
.000	12.812	.923	2	1.847	الانتماء إلى الأحزاب السياسية
.072	3.261	.235	1	.235	الصراع بسبب الإختلاف السياسي
.021	3.880	.280	2	.559	الانتماء إلى الأحزاب السياسية* الصراع بسبب الإختلاف السياسي
		.072	517	37.261	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أفرج إختبار تحليل التباين الثنائي عن وجود تفاعل بين المتغيرات المستقلة الإندماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي وأثره على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، بحيث قدرت درجة المعنوية $Sig = 0.021$ وهي أقل من 0.05، وعليه فإن التفاعل بين المتغيرات المستقلة له أثر معنوي على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد.

الفروقات البعدية:

عند تحديد مكان تواجد الدلالة الإحصائية من خلال الإختبارات البعدية من (الملحق 45)، والذي أظهر عن دلالة إحصائية بين الأعضاء النشطة والغير منتمية بدلالة تقدر ب 0.03، أما المجموعة الثانية والتي كانت بين الأعضاء الغير نشطة والغير منتمية بدلالة تقدر ب 0.00.

● أثر الثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتير على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 163.4: إختبار تجانس تباين الثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتير على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	517	4	51.718

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن تباينات الثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتير حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث تبين نتائج إختبار تجانس التباين أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه تم رفض فرضية الصفرية بأن التباينات متجانسة وقبول الفرضية البديلة.

جدول 164.4: نتائج إختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتير على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	13.920	.937	5	4.683 ^a	Corrected Model
.000	1131.074	76.095	1	76.095	Intercept
.000	12.273	.826	2	1.651	الثقة في الأحزاب السياسية

.222	1.496	.101	1	.101	المشاركة في تويت
.000	10.333	.695	2	1.390	الثقة في الأحزاب السياسية* المشاركة في تويت
		.067	517	34.782	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أبان جدول اختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويت على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد عن وجود تفاعل بين الثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويت وتأثيرهما على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، تم تحقيق درجة معنوية $Sig = 0.000$ ، وبناء على ذلك فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة.

● أثر الثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

جدول 165.4: اختبار تجانس تباين الثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	514	7	10.009

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من الجدول السابق والذي يوضح نتائج اختبار تجانس تباين الثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد تم قبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة، حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05.

جدول 166.4: نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي للثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	5.326	.378	8	3.021 ^a	Corrected Model
.000	1973.567	139.929	1	139.929	Intercept
.017	4.126	.293	2	.585	الثقة في النواب على المستوى الوطني
.001	7.683	.545	2	1.090	السعادة
.007	3.576	.254	4	1.014	الثقة في النواب على المستوى الوطني* السعادة
		.071	514	36.443	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن التفاعل بين ثقة المواطن في النواب على المستوى الوطني ومستوى السعادة لدى المواطن كان معنوياً، بحيث تم تحقيق مستوى يقدر بـ $Sig = 0.007$ وهو مستوى أقل من 0.05، بهذا فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة بأن التفاعل بين المتغيرات المستقلة له أثر معنوي.

3.2. تحليل التباين (N – Way ANOVA)

يحتوي هذا الإختبار على ثلاث متغيرات مستقلة أو أكثر ومتغير تابع واحد، يتم فيه إختبار فرضية الأواسط الحسابية للمتغير التابع بين المستويات الموجودة في المتغيرات المستقلة.

فرضيات الاختبار:

الاتجاه الأول: تأثير المتغير المستقل الأول

لا يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير غير معنوي). $H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$

يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير معنوي). $H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3$

الاتجاه الثاني: تأثير المتغير المستقل الثاني

لا يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير غير معنوي). $H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$

يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير معنوي). $H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3$

الاتجاه الثالث: تأثير المتغير المستقل الثالث

لا يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير غير معنوي). $H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$

يوجد فروق بين المتوسطات (تأثير معنوي). $H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3$

التفاعل بين المتغيرات المستقلة الثلاثة

الفرضية الصفرية (H_0): التأثير المتبادل بين المستقلة الثلاثة على المتغير التابع غير معنوي.

الفرضية البديلة (H_1): التأثير المتبادل بين المستقلة الثلاثة على المتغير التابع معنوي.

1.3.2. أثر الأبعاد المؤسسية على رأس المال الاجتماعي

- أثر توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، إهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس

جدول 167.4: إختبار تجانس تباين لأثر توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، إهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	515	7	5.661

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن تباينات توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، إهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس هي تباينات غير متجانسة، حيث تبين نتائج إختبار تجانس التباين أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية الصفرية بأن التباينات متجانسة وقبول الفرضية البديلة.

جدول 168.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، إهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	5.197	.529	7	3.706 ^a	Corrected Model
.000	2786.487	283.856	1	283.856	Intercept
.003	9.132	.930	1	.930	رضا.حكومة.فرص.عمل
.679	.172	.017	1	.017	حضور.حملة.المحليات
.000	22.670	2.309	1	2.309	اهتمام.الأحزاب.بالشعب
.034	2.631	.268	4	1.072	حضور.حملة.المحليات * رضا.حكومة.فرص.عمل * اهتمام.الأحزاب.بالشعب
		.102	515	52.463	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالذهاب مباشرة إلى نتيجة التفاعل بين المتغيرات المستقلة (توفير الحكومة لفرص عمل * حضور حملة المحليات * اهتمام الأحزاب بالشعب على الثقة في الناس) وهذا أهم شيء من خلال الجدول أعلاه، والذي أبان عن تفاعل بين المتغيرات المستقلة الثلاث في تأثيرها على الثقة في الناس، بدلالة إحصائية Sig = 0.034 بإعتبار أنها أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

- أثر درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس
جدول 169.4: إختبار تجانس تباين لأثر درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	511	10	12.381

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إنطلاقاً من الجدول السابق والذي يوضح نتائج إختبار تجانس تباين درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس، تم قبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة، حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05.

- جدول 170.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	5.814	.568	11	6.248 ^a	Corrected Model
.000	1486.259	145.195	1	145.195	Intercept
.000	8.971	.876	2	1.753	درجة.الفساد
.095	2.800	.274	1	.274	تشجيع.قطاع.الخاص
.045	4.028	.394	1	.394	رضا.حكومة.تقليل.الفجوة
.000	3.998	.391	7	2.734	درجة.الفساد * تشجيع.قطاع.الخاص * رضا.حكومة.تقليل.الفجوة
		.098	511	49.920	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

الجدول السابق يمثل نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الثقة في الناس، ونختار بالتحديد درجة الفاعل بين المتغيرات المستقلة (درجة الفساد* تشجيع القطاع الخاص* تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء). والنتيجة المتحصل عليها دالة إحصائياً بحيث قيمة Sig= 0.000 أقل من 0.05، ما يعني وجود تفاعل بين المتغيرات المستقلة في تأثيرها على الثقة في الناس. بهذا فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة بأن التفاعل بين المتغيرات المستقلة له أثر معنوي.

- أثر درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة على الثقة في الناس

جدول 171.4: إختبار تجانس تباين لأثر درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	507	10	5.997

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إختبار Levene لأثر درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة على الثقة في الناس لم يكن متجانسا، بحيث القيمة المعنوية للإختبار قدرت ب 0.000 وهي أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية الصفرية.

جدول 172.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.000	5.100	.491	15	7.365 ^a	Corrected Model
.000	856.563	82.453	1	82.453	Intercept
.002	6.446	.620	2	1.241	درجة الفساد
.005	8.005	.771	1	.771	المواطن.ينتقد الحكومة
.000	8.488	.817	2	1.634	فعالية.قوانين مكافحة.فساد
.002	2.847	.274	10	2.741	درجة.الفساد * المواطن.ينتقد الحكومة * فعالية.قوانين مكافحة.فساد
		.096	507	48.804	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ وجود دلالة إحصائية للتفاعل بين (درجة الفساد* فعالية قوانين مكافحة الفساد* إنتقاد المواطن للحكومة) في تأثيرهم على الثقة في الناس. فقد كان مستوى الدلالة Sig = 0.002، ما يقودنا إلى قبول الفرضية البديلة بأن التفاعل بين المتغيرات المستقلة له أثر معنوي.

● أثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس

جدول 173.4: إختبار تجانس تباين لأثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	507	11	4.450

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إختبار التجانس لأثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس أبان عن دلالة إحصائية Sig = 0.000، وعليه نقبل الفرضية البديلة بأن التباين غير متجانس.

جدول 174.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	4.109	.406	15	6.089 ^a	Corrected Model
.000	1107.852	109.429	1	109.429	Intercept
.045	4.026	.398	1	.398	أهمية الشرطة في القضاء على الفساد
.752	.285	.028	2	.056	الإتصال بعضو البرلمان
.000	4.400	.435	12	5.216	فعالية قوانين مكافحة الفساد* أهمية الشرطة في القضاء على الفساد* الاتصال بعضو البرلمان
		.099	507	50.080	Error
			523	1900.000	Total
			522	56.168	Corrected Total
.000	4.109	.406	15	6.089 ^a	Corrected Model

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أثر أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الإتصال بعضو في البرلمان على الثقة في الناس كان معنوي، بحيث قدرت Sig = 0.00 أقل من 0.05، بمعنى أن التفاعل بين المتغيرات المستقلة الثلاثة يؤثر على الثقة في الناس. بهذا نقبل الفرضية البديلة بأن هناك تفاعل بين المتغيرات، ونرفض الفرضية الصفرية.

2.3.2. أثر رأس المال الاجتماعي على الأبعاد المؤسسية

- أثر الإنتماء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايسبوك على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

جدول 175.4: إختبار تجانس تباين لأثر الإنتماء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايسبوك على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	508	10	8.433

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كانت قيمة Sig الخاصة بإختبار تجانس تباين لأثر الإنتماء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايسبوك على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد، والموضحة في الجدول السابق أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المدعومة وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 176.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر الإلتناء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايسبوك على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.001	2.747	.198	14	2.777 ^a	Corrected Model
.000	1369.320	98.892	1	98.892	Intercept
.092	2.398	.173	2	.346	انتماء.جمعية.فنية
.002	6.086	.440	2	.879	الثقة.اشخاص.انتماءات.عرقية
.137	2.220	.160	1	.160	مشارك.في.فايسبوك
.009	2.483	.179	9	1.614	انتماء.جمعية.فنية* الثقة.اشخاص.انتماءات.عرقية* مشارك.في.فايسبوك
		.072	508	36.688	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25. SPSS.

حسب الجدول المبين أعلاه مستوى المعنوية Sig = 0.009 أقل من 0.05 وهو دال إحصائيا، ما يدل على أن هناك تفاعل بين المتغيرات الثلاثة (الإلتناء إلى الجمعيات الفنية* الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية* عضو مشارك في الفايسبوك) وتأثيرهم على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد. وعليه نقبل الفرضية البديلة بأن هناك تفاعل بين المتغيرات، ونرفض الفرضية الصفرية.

● أثر الإلتناء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من انتماءات دينية على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

جدول 177.4: إختبار تجانس تباين لأثر الإلتناء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	501	16	10.324

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25. SPSS.

ليس هنالك تجانس فيما يتعلق بالإلتناء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد، حيث كانت قيمة Sig للإختبار أقل من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية المدعومة وقبول فرضية عدم تجانس التباينات.

جدول 178.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر الإلتناء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	5.518	.353	21	7.413 ^a	Corrected Model
.000	1857.703	118.848	1	118.848	Intercept

.009	4.791	.307	2	.613	سياسي.حزب.انتماء
.000	23.589	1.509	2	3.018	دائرة.ولاية.البلدية.في.الثقة
.199	1.622	.104	2	.208	دينية.انتماءات.اشخاص.الثقة
.014	1.990	.127	15	1.910	دائرة.ولاية.البلدية.في.الثقة * سياسي.حزب.انتماء دينية.انتماءات.اشخاص.الثقة *
		.064	501	32.052	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25. SPSS.

عند دراسة تساوي المتوسطات بين المتغيرات المستقلة (الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية)، لاحظنا أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، إذا فإننا نقبل الفرضية البديلة بأن المتوسطات ليست متساوية.

أما عند دراسة التفاعل بين هذه المتغيرات وأثرها على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد فوجدنا أن Sig = 0.014 أقل من 0.05، ما توجب علينا أن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التفاعل بين المتغيرات له أثر معنوي.

● أثر الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

جدول 179.4: إختبار تجانس تباين لأثر الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	505	14	8.408

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25. SPSS.

قدرت قيمة إختبار Levene = 8.408 بمستوى دلالة يقدر ب Sig = 0.000، وهو معدل أقل من 0.05 لهذا نقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد تجانس للتباين، ونرفض الفرضية الصفرية.

جدول 180.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	6.721	.428	17	7.282 ^a	Corrected Model
.000	1241.421	79.114	1	79.114	Intercept
.000	8.462	.539	2	1.079	الانتماء الى حزب سياسي
.173	1.762	.112	2	.225	الثقة في نواب البرلمان
.000	23.105	1.472	2	2.945	الثقة في البرلمان
.003	2.616	.167	11	1.834	الانتماء الى حزب سياسي * الثقة في نواب البرلمان * الثقة في البرلمان
		.064	505	32.183	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات 25. SPSS.

أفرج إختبار تحليل التباين (N-Way ANOVA) عن وجود تفاعل بين المتغيرات المستقلة الثلاثة (الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان) وأثره على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد، بحيث قدرت درجة المعنوية $Sig = 0.003$ وهي أقل من 0.05، وعليه فإن التفاعل بين المتغيرات المستقلة له أثر معنوي أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد.

● أثر الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية، الإنتماء الى حزب سياسي على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

جدول 181.4: إختبار تجانس تباين لأثر الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية، الإنتماء الى حزب سياسي على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	506	13	8.393

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

إن تباينات الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية، الإنتماء إلى حزب سياسي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد هي تباينات غير متجانسة، حيث تبين نتائج إختبار تجانس التباين أن قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه تم رفض فرضية الصفرية بأن التباينات متجانسة وقبول الفرضية البديلة.

جدول 182.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية، الإنتماء إلى حزب سياسي على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	3.234	.229	16	3.661 ^a	Corrected Model
.000	2199.091	155.602	1	155.602	Intercept
.007	7.383	.522	1	.522	الصراع بسبب المعتقد الديني
.181	1.717	.121	2	.243	الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية
.013	4.349	.308	2	.616	الإنتماء الى حزب سياسي
.030	1.967	.139	11	1.531	الصراع بسبب المعتقد الديني*الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية* الإنتماء الى حزب سياسي
		.071	506	35.803	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الملاحظ أن هناك علاقة بين الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في اشخاص من إنتماءات دينية، الإنتماء إلى حزب سياسي على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد من خلال تأثيرهم على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد، فقد تم تحقيق مستوى معنوية $Sig = 0.030$ أقل من 0.05. ما يتوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن التفاعل

المبادل بين (الصراع بسبب المعتقد الديني * الثقة في اشخاص من انتماءات دينية* الإلتفاء الى حزب سياسي) على أداء الحكومة إدارة الحكومة في إدارة الإقتصاد معنوي.

- أثر الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

جدول 183.4: إختبار تجانس تباين لأثر الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	df2	df1	Levene Statistic
.000	506	14	14.201

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كانت نتيجة إختبار تجانس تباين لأثر الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد تدل على أن التباينات غير متجانسة، حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بناء على قيمة Sig والتي كانت أقل من 0.05.

جدول 184.4: نتائج إختبار (N-Way ANOVA) لأثر الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد

Sig.	F	Mean Square	Df	Type III Sum of Squares	Source
.000	3.630	.254	16	4.063 ^a	Corrected Model
.000	3268.698	228.690	1	228.690	Intercept
.002	6.093	.426	2	.853	الثقة في الصحافة
.135	2.241	.157	1	.157	المشاركة في تويتر
.038	3.282	.230	2	.459	استخدام الراديو
.012	2.223	.156	11	1.711	الثقة في الصحافة*المشاركة في تويتر*استخدام الراديو
		.070	506	35.402	Error
			523	1963.000	Total
			522	39.465	Corrected Total

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالإنتقال إلى تحليل التباين الثلاثي فإن تأثير كل من الثقة في الصحافة وإستخدام الراديو على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد كان معنوي، أما تأثير المشاركة في تويتر على أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد كان معنوي أي أكبر من 0.05. أما بالذهاب إلى التفاعل فيما بينهم (الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، استخدام الراديو) وتأثيرهم أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد فنلاحظ أن هناك معنوية Sig = 0.012، ومنه نقبل الفرضية البديلة بأن هناك تفاعل بين المتغيرات المستقلة الثلاثة.

4.2. تحليل التباين المتعدد MANOVA

إختبار التباين المتعدد MANOVA يستخدم عندما يوجد أكثر من متغير تابع وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة. يتم تحديد الإتجاه بناء على عدد المتغيرات المستقلة كما هو الحال في تحليل التباين الأحادي. دراسة عدة متغيرات تابعة في نفس الوقت يعطي وصفا أكثر دقة للظاهرة أو التجربة قيد البحث، فالإختبار المتعدد أقوى إحصائيا من الإختبار الأحادي.

شروط إختبار MANOVA:

- يجب أن تكون المجموعات مستقلة
- العلاقة بين المتغيرات التابعة خطية
- عدد الأفراد أكبر من عدد المتغيرات
- يجب أن تكون المتغيرات التابعة موزعة تقريبا توزيعا طبيعيا في كل مجموعة.
- تجانس التباين بين المجموعات

فرضيات الإختبار:

H_0 : التأثير المتبادل بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ليس معنوي.

H_1 : التأثير المتبادل بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع معنوي.

1.4.2. أثر رأس المال الاجتماعي على الأبعاد المؤسسية حسب إختبار MANOVA

في هذا الجزء تم الإرتكاز على كل أبعاد رأس المال الاجتماعي كمتغيرات مستقلة، أما المتغيرات التابعة فبطبيعة الحال تمثل الأبعاد المؤسسية. وعليه تم إختيار بعض الأسئلة التي من شأنها أن تمثل كل بعد من الأبعاد المؤسسية، ومن هذه المتغيرات (الرضا عن أداء الحكومة في إدارة الإقتصاد، فعالية مكافحة الفساد، الأمن، الإهتمام بالسياسة، حياد القضاء، تشجيع الحكومة للقطاع الخاص).

• أثر الإلتناء إلى الجمعيات على الأبعاد المؤسسية

جدول 185.4: نتائج إختبار تجانس التباين للإلتناء إلى الجمعيات على الأبعاد المؤسسية

41.279	Box's M
.812	F
42	df1
2066.593	df2
.800	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أظهر جدول إختبار تجانس التباين بين المجموعات الخاصة بالإنتماء إلى الجمعيات حسب الأبعاد المؤسسية من خلال إختبار Box's M عن عدم وجود دلالة إحصائية، بحيث تقدر قيمة $\text{Sig} = 0.800$ أكبر من 0.05. فنقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن التباين متجانس.

جدول 186.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد للإنتماء إلى الجمعيات على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.013	984.000	12.000	2.137	.051	Pillai's Trace	جمعية دينية
.013	982.000	12.000	2.134 ^b	.950	Wilks' Lambda	
.013	980.000	12.000	2.131	.052	Hotelling's Trace	
.016	492.000	6.000	2.640 ^c	.032	Roy's Largest Root	
.248	984.000	12.000	1.243	.030	Pillai's Trace	جمعية رياضية
.249	982.000	12.000	1.241 ^b	.970	Wilks' Lambda	
.250	980.000	12.000	1.240	.030	Hotelling's Trace	
.129	492.000	6.000	1.660 ^c	.020	Roy's Largest Root	
.540	984.000	12.000	.906	.022	Pillai's Trace	جمعية الفن والثقافة
.538	982.000	12.000	.908 ^b	.978	Wilks' Lambda	
.537	980.000	12.000	.910	.022	Hotelling's Trace	
.127	492.000	6.000	1.668 ^c	.020	Roy's Largest Root	
.497	984.000	12.000	.948	.023	Pillai's Trace	جمعية أولياء التلاميذ
.498	982.000	12.000	.947 ^b	.977	Wilks' Lambda	
.499	980.000	12.000	.946	.023	Hotelling's Trace	
.239	492.000	6.000	1.337 ^c	.016	Roy's Largest Root	
.017	984.000	12.000	2.062	.049	Pillai's Trace	جمعية الصحة والطب
.017	982.000	12.000	2.066 ^b	.951	Wilks' Lambda	
.017	980.000	12.000	2.070	.051	Hotelling's Trace	
.004	492.000	6.000	3.283 ^c	.040	Roy's Largest Root	
.265	984.000	12.000	1.218	.029	Pillai's Trace	جمعية مهنية
.265	982.000	12.000	1.218 ^b	.971	Wilks' Lambda	
.266	980.000	12.000	1.217	.030	Hotelling's Trace	
.102	492.000	6.000	1.774 ^c	.022	Roy's Largest Root	
.004	984.000	12.000	2.456	.058	Pillai's Trace	أحزاب سياسية
.004	982.000	12.000	2.461 ^b	.942	Wilks' Lambda	
.004	980.000	12.000	2.465	.060	Hotelling's Trace	
.001	492.000	6.000	3.744 ^c	.046	Roy's Largest Root	
.905	984.000	12.000	.517	.013	Pillai's Trace	جمعية البيئة والوسط المعيشي

.905	982.000	12.000	.516 ^b	.988	Wilks' Lambda	
.906	980.000	12.000	.515	.013	Hotelling's Trace	
.688	492.000	6.000	.652 ^c	.008	Roy's Largest Root	
.702	984.000	12.000	.751	.018	Pillai's Trace	النقابات المهنية
.703	982.000	12.000	.750 ^b	.982	Wilks' Lambda	
.704	980.000	12.000	.749	.018	Hotelling's Trace	
.385	492.000	6.000	1.061 ^c	.013	Roy's Largest Root	جمعية التضامن والأعمال الخيرية
.582	984.000	12.000	.866	.021	Pillai's Trace	
.581	982.000	12.000	.867 ^b	.979	Wilks' Lambda	
.579	980.000	12.000	.868	.021	Hotelling's Trace	جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة والغير مؤهلين
.148	492.000	6.000	1.588 ^c	.019	Roy's Largest Root	
.328	984.000	12.000	1.134	.027	Pillai's Trace	
.329	982.000	12.000	1.132 ^b	.973	Wilks' Lambda	
.331	980.000	12.000	1.131	.028	Hotelling's Trace	
.181	492.000	6.000	1.487 ^c	.018	Roy's Largest Root	
.755	984.000	12.000	.698	.017	Pillai's Trace	جمعية الأحياء والقرى
.756	982.000	12.000	.696 ^b	.983	Wilks' Lambda	
.758	980.000	12.000	.695	.017	Hotelling's Trace	
.588	492.000	6.000	.777 ^c	.009	Roy's Largest Root	جمعيات حماية المستهلك
.281	984.000	12.000	1.196	.029	Pillai's Trace	
.280	982.000	12.000	1.197 ^b	.971	Wilks' Lambda	
.280	980.000	12.000	1.197	.029	Hotelling's Trace	
.079	492.000	6.000	1.899 ^c	.023	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من الملاحظ أن هنالك أربع إختبارات للتباين المتعدد، إلا أننا قمنا بإختيار إختبار Wilks' Lambda بإعتباره من الإختبارات الشائعة والمقبولة. في حالة تأثير الإنتماء الى الجمعيات وجدنا أن هناك دلالة إحصائية أي أن Sig أقل من 0.05، عندما يتعلق الأمر بالإنتماء إلى جمعية دينية، جمعية الصحة والطب، الأحزاب السياسية، وبهذا نلخص أنه من بين الإنتماءات إلى الجمعيات فإنه يوجد ثلاث جمعيات (دينية، الصحة والطب، الأحزاب السياسية) من شأنها أن تؤثر على الأبعاد المؤسسية.

أما باقي الجمعيات فنلاحظ أن الدلالة المعنوية للإختبار أكبر من 0.05، وهي قيمة غير دالة إحصائية أي أنه لا يوجد فرق في مجموعات الإنتماء إلى هذه الجمعيات حسب الإطار المؤسسي.

- أثر الثقة في الناس على الأبعاد المؤسسية

جدول 187.4: نتائج اختبار تجانس التباين للثقة في الناس على الأبعاد المؤسسية

51.956	Box's M
2.388	F
21	df1
44436.070	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتيجة اختبار تجانس التباين Box's M أظهر مستوى دلالة يقدر بـ $Sig = 0.000$ وهي دالة إحصائية بإعتبارها أقل من 0.05. أي أننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود تجانس للتباين.

جدول 188.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للثقة في الناس على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect
.005	516.000	6.000	3.144 ^b	.035	Pillai's Trace
.005	516.000	6.000	3.144 ^b	.965	Wilks' Lambda
.005	516.000	6.000	3.144 ^b	.037	Hotelling's Trace
.005	516.000	6.000	3.144 ^b	.037	Roy's Largest Root

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

حسب اختبار Wilks' Lambda فإنه يوجد دلالة إحصائية $Sig = 0.005$ ، بإعتبارها أقل من 0.05. ما يحتم قبول الفرضية البديلة أن هناك فرق دال إحصائيا بين الثقة في الناس حسب الأبعاد المؤسسية.

- أثر الثقة في الأشخاص على الأبعاد المؤسسية

جدول 189.4: نتائج اختبار تجانس التباين للثقة في الأشخاص على الأبعاد المؤسسية

32.598	Box's M
1.001	F
21	df1
1083.608	df2
.458	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال اختبار تجانس التباين بين مجموعات الثقة في الأشخاص حسب الأبعاد المؤسسية والموضحة بإختبار Box's M وجدنا قيمة Sig أكثر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس التباينات.

جدول 190.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للثقة في الأشخاص على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.994	980.000	12.000	.268	.007	Pillai's Trace	الجيران
.994	978.000	12.000	.267 ^b	.993	Wilks' Lambda	
.994	976.000	12.000	.267	.007	Hotelling's Trace	
.865	490.000	6.000	.420 ^c	.005	Roy's Largest Root	
.925	980.000	12.000	.484	.012	Pillai's Trace	أشخاص تعرفهم شخصيا
.925	978.000	12.000	.484 ^b	.988	Wilks' Lambda	
.925	976.000	12.000	.483	.012	Hotelling's Trace	
.549	490.000	6.000	.827 ^c	.010	Roy's Largest Root	
.858	980.000	12.000	.582	.014	Pillai's Trace	الناس الذين تلتقيهم للمرة الأولى
.859	978.000	12.000	.581 ^b	.986	Wilks' Lambda	
.859	976.000	12.000	.580	.014	Hotelling's Trace	
.503	490.000	6.000	.888 ^c	.011	Roy's Largest Root	
.886	980.000	12.000	.545	.013	Pillai's Trace	أشخاص من إنتماءات عرقية أخرى
.886	978.000	12.000	.544 ^b	.987	Wilks' Lambda	
.887	976.000	12.000	.543	.013	Hotelling's Trace	
.662	490.000	6.000	.685 ^c	.008	Roy's Largest Root	
.507	980.000	12.000	.939	.023	Pillai's Trace	ناس من إنتماءات دينية أخرى
.508	978.000	12.000	.938 ^b	.977	Wilks' Lambda	
.510	976.000	12.000	.936	.023	Hotelling's Trace	
.309	490.000	6.000	1.193 ^c	.015	Roy's Largest Root	
.704	980.000	12.000	.748	.018	Pillai's Trace	الناس الذين ينتمون لجنسية أخرى
.704	978.000	12.000	.748 ^b	.982	Wilks' Lambda	
.705	976.000	12.000	.748	.018	Hotelling's Trace	
.292	490.000	6.000	1.225 ^c	.015	Roy's Largest Root	
.223	980.000	12.000	1.283	.031	Pillai's Trace	الأساتذة والمعلمين
.224	978.000	12.000	1.280 ^b	.969	Wilks' Lambda	
.225	976.000	12.000	1.278	.031	Hotelling's Trace	
.145	490.000	6.000	1.602 ^c	.020	Roy's Largest Root	
.693	980.000	12.000	.759	.018	Pillai's Trace	التجار
.694	978.000	12.000	.758 ^b	.982	Wilks' Lambda	
.696	976.000	12.000	.757	.019	Hotelling's Trace	
.440	490.000	6.000	.977 ^c	.012	Roy's Largest Root	

.111	980.000	12.000	1.518	.037	Pillai's Trace	الناس في منطقتك
.111	978.000	12.000	1.518 ^b	.964	Wilks' Lambda	
.111	976.000	12.000	1.518	.037	Hotelling's Trace	
.037	490.000	6.000	2.254 ^c	.028	Roy's Largest Root	
.009	980.000	12.000	2.227	.053	Pillai's Trace	النواب السياسيون على المستوى المحلي
.009	978.000	12.000	2.223 ^b	.948	Wilks' Lambda	
.009	976.000	12.000	2.219	.055	Hotelling's Trace	
.019	490.000	6.000	2.567 ^c	.031	Roy's Largest Root	
.041	980.000	12.000	1.818	.044	Pillai's Trace	النواب السياسيون على المستوى الوطني
.042	978.000	12.000	1.814 ^b	.957	Wilks' Lambda	
.042	976.000	12.000	1.810	.045	Hotelling's Trace	
.073	490.000	6.000	1.937 ^c	.024	Roy's Largest Root	
.236	980.000	12.000	1.262	.030	Pillai's Trace	الأئمة ورجال الدين
.235	978.000	12.000	1.264 ^b	.970	Wilks' Lambda	
.233	976.000	12.000	1.266	.031	Hotelling's Trace	
.048	490.000	6.000	2.135 ^c	.026	Roy's Largest Root	
.259	980.000	12.000	1.227	.030	Pillai's Trace	ممثلو النقابات
.259	978.000	12.000	1.226 ^b	.971	Wilks' Lambda	
.260	976.000	12.000	1.225	.030	Hotelling's Trace	
.114	490.000	6.000	1.720 ^c	.021	Roy's Largest Root	
.267	980.000	12.000	1.215	.029	Pillai's Trace	الأطباء و الممرضين
.268	978.000	12.000	1.214 ^b	.971	Wilks' Lambda	
.269	976.000	12.000	1.212	.030	Hotelling's Trace	
.136	490.000	6.000	1.632 ^c	.020	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أوضحت نتائج إختبار Wilks' Lambda أنه دال إحصائيا حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05 فيما يخص الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، وعليه يمكن القول أنه يوجد فرق دال إحصائيا بين الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي والمستوى الوطني من حيث الأبعاد المؤسسية، أما الدلالة المعنوية للثقة في باقي الأشخاص فقد كانت أكثر من 0.05 وعليه لا يوجد فرق بين مجموعات الثقة في هؤلاء الأشخاص من حيث الأبعاد المؤسسية.

• أثر الثقة في المؤسسات على الأبعاد المؤسسية

جدول 191.4: نتائج إختبار تجانس التباين للثقة في المؤسسات على الأبعاد المؤسسية

38.230	Box's M
1.053	F
21	df1
459.235	df2
.397	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

توصلنا من خلال نتائج اختبار Box's M الخاص بإختبار تجانس التباين بين مجموعات الثقة في المؤسسات حسب الأبعاد المؤسسية إلى قبول الفرضية الصفرية القاضية بتجانس التباينات حيث كانت قيمة الدلالة المعنوية Sig للإختبار أكثر من 0.05.

جدول 192.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد للثقة في المؤسسات على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect
.159	1000.000	12.000	1.402	.033	Pillai's Trace
.158	998.000	12.000	1.404 ^b	.967	Wilks' Lambda
.157	996.000	12.000	1.406	.034	Hotelling's Trace
.034	500.000	6.000	2.297 ^c	.028	Roy's Largest Root
.000	1000.000	12.000	3.226	.075	Pillai's Trace
.000	998.000	12.000	3.257 ^b	.926	Wilks' Lambda
.000	996.000	12.000	3.287	.079	Hotelling's Trace
.000	500.000	6.000	5.837 ^c	.070	Roy's Largest Root
.649	1000.000	12.000	.802	.019	Pillai's Trace
.649	998.000	12.000	.802 ^b	.981	Wilks' Lambda
.648	996.000	12.000	.802	.019	Hotelling's Trace
.218	500.000	6.000	1.386 ^c	.017	Roy's Largest Root
.891	1000.000	12.000	.538	.013	Pillai's Trace
.892	998.000	12.000	.537 ^b	.987	Wilks' Lambda
.892	996.000	12.000	.536	.013	Hotelling's Trace
.614	500.000	6.000	.744 ^c	.009	Roy's Largest Root
.289	1000.000	12.000	1.185	.028	Pillai's Trace
.287	998.000	12.000	1.187 ^b	.972	Wilks' Lambda
.286	996.000	12.000	1.189	.029	Hotelling's Trace

.060	500.000	6.000	2.032 ^c	.024	Roy's Largest Root	
.150	1000.000	12.000	1.420	.034	Pillai's Trace	الأحزاب السياسية
.150	998.000	12.000	1.420 ^b	.967	Wilks' Lambda	
.150	996.000	12.000	1.420	.034	Hotelling's Trace	
.048	500.000	6.000	2.136 ^c	.026	Roy's Largest Root	
.000	1000.000	12.000	3.523	.081	Pillai's Trace	البرلمان
.000	998.000	12.000	3.551 ^b	.920	Wilks' Lambda	
.000	996.000	12.000	3.579	.086	Hotelling's Trace	
.000	500.000	6.000	6.060 ^c	.073	Roy's Largest Root	
.042	1000.000	12.000	1.813	.043	Pillai's Trace	البلدية ، الولاية ، الدائرة
.041	998.000	12.000	1.817 ^b	.958	Wilks' Lambda	
.041	996.000	12.000	1.821	.044	Hotelling's Trace	
.007	500.000	6.000	2.985 ^c	.036	Roy's Largest Root	
.053	1000.000	12.000	1.745	.041	Pillai's Trace	البنوك
.053	998.000	12.000	1.743 ^b	.959	Wilks' Lambda	
.054	996.000	12.000	1.741	.042	Hotelling's Trace	
.038	500.000	6.000	2.248 ^c	.027	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى أوضحت نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد وبالأخص اختبار Wilks' Lambda أن قيمة Sig لهذا الأخير كانت أقل من 0.05 عندما تعلق الأمر بالثقة في القوى الأمنية و الثقة في البرلمان و الثقة في البلدية والولاية والدائرة مما يعني أنه يوجد فرق دال إحصائيا بين الثقة في المؤسسات السابقة من حيث الأبعاد المؤسسية. أما الثقة في باقي المؤسسات فقد كانت قيمة اختبار Wilks' Lambda أكثر من 0.05 وعليه لا يوجد دلالة إحصائية بين الثقة في هاته المؤسسات من حيث الأبعاد المؤسسية.

• أثر المعلومة والإتصال على الأبعاد المؤسسية

جدول 193.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر المعلومة والإتصال على الأبعاد المؤسسية

215.382	Box's M
.882	F
189	df1
6999.192	df2
.874	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتائج اختبار Box's M لإختبار تجانس التباين بين مجموعات الإتصال والمعلومة حسب الأبعاد المؤسسية أوضحت أن قيمة الدلالة المعنوية للإختبار Sig أكثر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن التباينات متجانسة.

جدول 194.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر المعلومة والإتصال على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.018	1008.000	12.000	2.041	.047	Pillai's Trace	الصحف اليومية
.019	1006.000	12.000	2.038 ^b	.953	Wilks' Lambda	
.019	1004.000	12.000	2.035	.049	Hotelling's Trace	
.027	504.000	6.000	2.404 ^c	.029	Roy's Largest Root	
.446	1008.000	12.000	1.001	.024	Pillai's Trace	المجالات
.447	1006.000	12.000	.999 ^b	.977	Wilks' Lambda	
.449	1004.000	12.000	.998	.024	Hotelling's Trace	
.260	504.000	6.000	1.291 ^c	.015	Roy's Largest Root	
.085	1008.000	12.000	1.603	.037	Pillai's Trace	أخبار التلفزيون
.085	1006.000	12.000	1.603 ^b	.963	Wilks' Lambda	
.085	1004.000	12.000	1.603	.038	Hotelling's Trace	
.033	504.000	6.000	2.313 ^c	.028	Roy's Largest Root	
.003	1008.000	12.000	2.537	.059	Pillai's Trace	أخبار الراديو
.003	1006.000	12.000	2.534 ^b	.942	Wilks' Lambda	
.003	1004.000	12.000	2.530	.060	Hotelling's Trace	
.006	504.000	6.000	3.027 ^c	.036	Roy's Largest Root	
.397	1008.000	12.000	1.053	.025	Pillai's Trace	الهاتف الجوال
.395	1006.000	12.000	1.055 ^b	.975	Wilks' Lambda	
.393	1004.000	12.000	1.058	.025	Hotelling's Trace	
.072	504.000	6.000	1.944 ^c	.023	Roy's Largest Root	
.622	1008.000	12.000	.828	.020	Pillai's Trace	الانترنت
.622	1006.000	12.000	.827 ^b	.981	Wilks' Lambda	
.623	1004.000	12.000	.827	.020	Hotelling's Trace	
.285	504.000	6.000	1.238 ^c	.015	Roy's Largest Root	
.456	1008.000	12.000	.990	.023	Pillai's Trace	الحديث مع الاصدقاء والزملاء
.456	1006.000	12.000	.991 ^b	.977	Wilks' Lambda	
.455	1004.000	12.000	.991	.024	Hotelling's Trace	
.135	504.000	6.000	1.636 ^c	.019	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

بالنظر إلى نتائج إختبار Wilks' Lambda والذي يقوم بإختبار التحليل التباين المتعدد وجدنا أن هناك دلالة إحصائية حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05. بالنسبة لكل من إستخدام الصحف اليومية والراديو من أجل الحصول على المعلومة مما يعني وجود فرق دال إحصائيا بين استخدام الصحف اليومية والراديو من حيث الأبعاد المؤسسية، أما

الفرق فلم يكن دال إحصائيا فيما يخص استخدام التلفزيون والمجلات والهاتف الجوال من حيث الأبعاد المؤسسية حيث كانت قيم Sig لهاته الأخيرة أكثر من 0.05.

• أثر الشبكات على الأبعاد المؤسسية

جدول 195.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر الشبكات على الأبعاد المؤسسية

187.257	Box's M
1.675	F
105	df1
25795.807	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال اختبار تجانس التباين لإستعمال الشبكات حسب الأبعاد المؤسسية والموضح في نتائج اختبار Box's M توصلنا إلى قبول فرضية عدم تجانس التباينات حيث كانت قيمة الدلالة المعنوية Sig للإختبار أقل من 0.05.

جدول 196.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الشبكات على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect
.120	513.000	6.000	1.697 ^b	.019	Pillai's Trace
.120	513.000	6.000	1.697 ^b	.981	Wilks' Lambda
.120	513.000	6.000	1.697 ^b	.020	Hotelling's Trace
.120	513.000	6.000	1.697 ^b	.020	Roy's Largest Root
.024	513.000	6.000	2.443 ^b	.028	Pillai's Trace
.024	513.000	6.000	2.443 ^b	.972	Wilks' Lambda
.024	513.000	6.000	2.443 ^b	.029	Hotelling's Trace
.024	513.000	6.000	2.443 ^b	.029	Roy's Largest Root
.744	513.000	6.000	.583 ^b	.007	Pillai's Trace
.744	513.000	6.000	.583 ^b	.993	Wilks' Lambda
.744	513.000	6.000	.583 ^b	.007	Hotelling's Trace
.744	513.000	6.000	.583 ^b	.007	Roy's Largest Root
.000	513.000	6.000	4.337 ^b	.048	Pillai's Trace
.000	513.000	6.000	4.337 ^b	.952	Wilks' Lambda
.000	513.000	6.000	4.337 ^b	.051	Hotelling's Trace
.000	513.000	6.000	4.337 ^b	.051	Roy's Largest Root

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى توضح نتائج اختبار Wilks' Lambda لإختبار تحليل التباين المتعدد إلى وجود فرق دال إحصائيا بالنسبة لإستعمال كل من حساب تويتر و لينكدان من حيث الأبعاد المؤسسية حيث كانت قيم Sig الخاصة بهم أقل من 0.05.

أما إستعمال باقي الشبكات فكانت قيم Sig الخاصة بها أكثر من 0.05 مما يعني أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين إستعمال هاته الشبكات حسب الأبعاد المؤسسية.

• أثر الترابط الاجتماعي والإندماج على الأبعاد المؤسسية

جدول 197.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر الترابط الاجتماعي والإندماج على الأبعاد المؤسسية

85.143	Box's M
1.012	F
63	df1
1920.019	df2
.451	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

توضح نتائج Box's M لإختبار تجانس التباين للترابط الاجتماعي والإندماج حسب الأبعاد المؤسسية إلى عدم وجود دلالة إحصائية للإختبار حيث أعطى قيمة Sig أكثر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بتجانس التباينات.

جدول 198.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الترابط الاجتماعي والإندماج على الأبعاد المؤسسية

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect
.001	507.000	6.000	4.097 ^b	.046	Pillai's Trace
.001	507.000	6.000	4.097 ^b	.954	Wilks' Lambda
.001	507.000	6.000	4.097 ^b	.048	Hotelling's Trace
.001	507.000	6.000	4.097 ^b	.048	Roy's Largest Root
.138	507.000	6.000	1.624 ^b	.019	Pillai's Trace
.138	507.000	6.000	1.624 ^b	.981	Wilks' Lambda
.138	507.000	6.000	1.624 ^b	.019	Hotelling's Trace
.138	507.000	6.000	1.624 ^b	.019	Roy's Largest Root
.171	507.000	6.000	1.515 ^b	.018	Pillai's Trace
.171	507.000	6.000	1.515 ^b	.982	Wilks' Lambda
.171	507.000	6.000	1.515 ^b	.018	Hotelling's Trace
.171	507.000	6.000	1.515 ^b	.018	Roy's Largest Root
.191	507.000	6.000	1.458 ^b	.017	Pillai's Trace
.191	507.000	6.000	1.458 ^b	.983	Wilks' Lambda
.191	507.000	6.000	1.458 ^b	.017	Hotelling's Trace
.191	507.000	6.000	1.458 ^b	.017	Roy's Largest Root
.867	507.000	6.000	.418 ^b	.005	Pillai's Trace
.867	507.000	6.000	.418 ^b	.995	Wilks' Lambda

.867	507.000	6.000	.418 ^b	.005	Hotelling's Trace	التمييز بين الأجيال (بين الأكبر و الأصغر سنا)
.867	507.000	6.000	.418 ^b	.005	Roy's Largest Root	
.476	507.000	6.000	.926 ^b	.011	Pillai's Trace	
.476	507.000	6.000	.926 ^b	.989	Wilks' Lambda	
.476	507.000	6.000	.926 ^b	.011	Hotelling's Trace	
.476	507.000	6.000	.926 ^b	.011	Roy's Largest Root	
.065	1016.000	12.000	1.682	.039	Pillai's Trace	السعادة
.065	1014.000	12.000	1.685 ^b	.961	Wilks' Lambda	
.065	1012.000	12.000	1.687	.040	Hotelling's Trace	
.015	508.000	6.000	2.655 ^c	.031	Roy's Largest Root	
.008	1016.000	12.000	2.263	.052	Pillai's Trace	الشعور بالتقارب والتآزر
.007	1014.000	12.000	2.280 ^b	.948	Wilks' Lambda	
.007	1012.000	12.000	2.298	.054	Hotelling's Trace	
.000	508.000	6.000	4.266 ^c	.050	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

فيما يخص اختبار Wilks' Lambda لإختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الترابط الاجتماعي والإندماج على الأبعاد المؤسسية، فقد توصلنا إلى الدلالة الإحصائية لتفشي الصراع والنزاع بسبب الإختلافات المادية والشعور بالتقارب والتآزر وذلك من خلال قيم Sig والتي كانت أقل من 0.05، مما يعني وجود فرق دال إحصائيا لتفشي الصراع والنزاع بسبب الإختلافات المادية والشعور بالتقارب والتآزر من حيث الأبعاد المؤسسية، أما تفشي الصراع والنزاع بسبب التمييز بين الذكور والإناث وبين الأجيال وبسبب الاختلاف في الإنتماءات السياسية والإختلافات في المعتقدات الدينية وبسبب فرق التعليم، بالإضافة إلى الشعور بالسعادة فقد كانت قيم Sig أكبر من 0.05 ما ينتج عنه عدم وجود دلالة إحصائية حسب الأبعاد المؤسسية.

2.4.2. أثر الأبعاد المؤسسية على رأس المال الاجتماعي حسب إختبار MANOVA

أردنا في هذا الجزء معرفة إذا كان هناك تأثير للإطار المؤسسي على الأبعاد رأس المال الاجتماعي، لذلك تم الإعتماد في ذلك على الأبعاد المؤسسية كمتغيرات مستقلة، أما المتغيرات التابعة فبطبيعة الحال تمثلت في أبعاد رأس المال الاجتماعي. وعليه تم إختيار بعض الأسئلة التي من شأنها أن تشمل كل بعد من أبعاد رأس المال الاجتماعي، ومن هذه المتغيرات (الثقة في الناس، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، إستعمال الفايسبوك، حق الوصول إلى المعلومة، الشعور بالتقارب والتآزر).

• أثر الرضا عن الأداء الحكومي على رأس المال الاجتماعي

جدول 199.4: نتائج اختبار تجانس التباين للرضا عن الأداء الحكومي على رأس المال الاجتماعي

140.920	Box's M
2.720	F
45	df1
3179.561	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال اختبار Box's M والمستخدم لإختبار تجانس التباين بين مجموعات الرضا عن الأداء الحكومي حسب أبعاد رأس المال الاجتماعي وجدنا أن قيمة الدلالة المعنوية Sig أقل من 0.05، وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن التباينات متجانسة.

جدول 200.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للرضا عن الأداء الحكومي على رأس المال الاجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect
.013	511.000	5.000	2.915 ^b	.028	Pillai's Trace
.013	511.000	5.000	2.915 ^b	.972	Wilks' Lambda
.013	511.000	5.000	2.915 ^b	.029	Hotelling's Trace
.013	511.000	5.000	2.915 ^b	.029	Roy's Largest Root
.278	511.000	5.000	1.263 ^b	.012	Pillai's Trace
.278	511.000	5.000	1.263 ^b	.988	Wilks' Lambda
.278	511.000	5.000	1.263 ^b	.012	Hotelling's Trace
.278	511.000	5.000	1.263 ^b	.012	Roy's Largest Root
.080	511.000	5.000	1.982 ^b	.019	Pillai's Trace
.080	511.000	5.000	1.982 ^b	.981	Wilks' Lambda
.080	511.000	5.000	1.982 ^b	.019	Hotelling's Trace
.080	511.000	5.000	1.982 ^b	.019	Roy's Largest Root
.504	511.000	5.000	.866 ^b	.008	Pillai's Trace
.504	511.000	5.000	.866 ^b	.992	Wilks' Lambda
.504	511.000	5.000	.866 ^b	.008	Hotelling's Trace
.504	511.000	5.000	.866 ^b	.008	Roy's Largest Root
.417	511.000	5.000	1.001 ^b	.010	Pillai's Trace
.417	511.000	5.000	1.001 ^b	.990	Wilks' Lambda
.417	511.000	5.000	1.001 ^b	.010	Hotelling's Trace

.417	511.000	5.000	1.001 ^b	.010	Roy's Largest Root	توفير الاستقرار والأمن الداخلي
.000	511.000	5.000	5.845 ^b	.054	Pillai's Trace	
.000	511.000	5.000	5.845 ^b	.946	Wilks' Lambda	
.000	511.000	5.000	5.845 ^b	.057	Hotelling's Trace	
.000	511.000	5.000	5.845 ^b	.057	Roy's Largest Root	
.324	511.000	5.000	1.167 ^b	.011	Pillai's Trace	معالجة احتياجات التعليم
.324	511.000	5.000	1.167 ^b	.989	Wilks' Lambda	
.324	511.000	5.000	1.167 ^b	.011	Hotelling's Trace	
.324	511.000	5.000	1.167 ^b	.011	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من جهة أخرى في إختبار تحليل التباين المتعدد وبالأخص نتائج إختبار Wilks' Lambda وجدنا أن هذا الأخير دال إحصائيا حيث كانت قيم Sig أقل من 0.05 بالنسبة للرضا عن أداء الحكومة لإدارة الإقتصاد وتوفير الإستقرار والأمن الداخلي، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائيا فيما يخص الرضا عن أداء الحكومة لإدارة الإقتصاد و الرضا عن أداء الحكومة في توفير الإستقرار والأمن الداخلي من حيث أبعاد رأس المال الاجتماعي، أما الرضا عن أداء الحكومة في باقي الميادين فلم يكن دال إحصائيا حيث كانت قيم Sig أكثر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيا بين الرضا عن أداء الحكومة في هاته الميادين من حيث أبعاد رأس المال الاجتماعي.

● أثر الفساد على رأس المال الاجتماعي

جدول 201.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر الفساد على رأس المال الاجتماعي

219.683	Box's M
3.453	F
60	df1
28811.210	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

عند إختبار تجانس التباين للفساد حسب أبعاد رأس المال الاجتماعي وبالإستعانة بإختبار Box's M وجدنا قيمة Sig أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 202.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الفساد على رأس المال الاجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.105	1024.000	10.000	1.589	.031	Pillai's Trace	درجة الفساد في مؤسسات الحكومة
.104	1022.000	10.000	1.591 ^b	.970	Wilks' Lambda	
.103	1020.000	10.000	1.594	.031	Hotelling's Trace	
.022	512.000	5.000	2.653 ^c	.026	Roy's Largest Root	
.000	1024.000	10.000	4.111	.077	Pillai's Trace	فعالية قوانين مكافحة الفساد
.000	1022.000	10.000	4.123 ^b	.924	Wilks' Lambda	
.000	1020.000	10.000	4.135	.081	Hotelling's Trace	
.000	512.000	5.000	6.214 ^c	.061	Roy's Largest Root	
.000	511.000	5.000	6.855 ^b	.063	Pillai's Trace	أهمية القضاء في مكافحة الفساد
.000	511.000	5.000	6.855 ^b	.937	Wilks' Lambda	
.000	511.000	5.000	6.855 ^b	.067	Hotelling's Trace	
.000	511.000	5.000	6.855 ^b	.067	Roy's Largest Root	
.208	511.000	5.000	1.440 ^b	.014	Pillai's Trace	أهمية الشرطة في مكافحة الفساد
.208	511.000	5.000	1.440 ^b	.986	Wilks' Lambda	
.208	511.000	5.000	1.440 ^b	.014	Hotelling's Trace	
.208	511.000	5.000	1.440 ^b	.014	Roy's Largest Root	
.483	511.000	5.000	.896 ^b	.009	Pillai's Trace	أهمية البنوك في مكافحة الفساد
.483	511.000	5.000	.896 ^b	.991	Wilks' Lambda	
.483	511.000	5.000	.896 ^b	.009	Hotelling's Trace	
.483	511.000	5.000	.896 ^b	.009	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أوضحت نتائج اختبار Wilks' Lambda والذي يقوم بإختبار تحليل التباين المتعدد وجدنا أنه دال احصائيا لكون قيم Sig أقل من 0.05 بالنسبة لفعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية القضاء في مكافحة الفساد، مما يدل على وجود فرق دال إحصائيا بين قوانين مكافحة الفساد وأهمية القضاء في مكافحة الفساد من حيث أبعاد رأس المال الاجتماعي، أما فيما يخص درجة الفساد في مؤسسات الحكومة وأهمية كل من الشرطة والبنوك في مكافحة الفساد فكانت قيم Sig أكثر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيا بين درجة الفساد في مؤسسات الحكومة وأهمية كل من الشرطة والبنوك في مكافحة الفساد من حيث أبعاد رأس المال الاجتماعي.

• أثر الأمن على رأس المال الإجتماعي

جدول 203.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر الأمن على رأس المال الإجتماعي

77.450	Box's M
2.195	F
30	df1
3636.946	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

توضح نتائج إختبار Box's M لإختبار تجانس التباين للأمن حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي إلى معنوية الإختبار Sig أقل من 0.05 مما يحتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 204.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر الأمن على رأس المال الإجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.023	511.000	5.000	2.641 ^b	.025	Pillai's Trace	إنتقاد الحكومة بدون خوف
.023	511.000	5.000	2.641 ^b	.975	Wilks' Lambda	
.023	511.000	5.000	2.641 ^b	.026	Hotelling's Trace	
.023	511.000	5.000	2.641 ^b	.026	Roy's Largest Root	
.608	511.000	5.000	.721 ^b	.007	Pillai's Trace	الشعور بالأمن في منطقة سكنك
.608	511.000	5.000	.721 ^b	.993	Wilks' Lambda	
.608	511.000	5.000	.721 ^b	.007	Hotelling's Trace	
.608	511.000	5.000	.721 ^b	.007	Roy's Largest Root	
.586	511.000	5.000	.750 ^b	.007	Pillai's Trace	السطو / السرقات
.586	511.000	5.000	.750 ^b	.993	Wilks' Lambda	
.586	511.000	5.000	.750 ^b	.007	Hotelling's Trace	
.586	511.000	5.000	.750 ^b	.007	Roy's Largest Root	
.001	511.000	5.000	4.205 ^b	.040	Pillai's Trace	شرب الكحول في الشارع
.001	511.000	5.000	4.205 ^b	.960	Wilks' Lambda	
.001	511.000	5.000	4.205 ^b	.041	Hotelling's Trace	
.001	511.000	5.000	4.205 ^b	.041	Roy's Largest Root	
.530	511.000	5.000	.828 ^b	.008	Pillai's Trace	تدخل الشرطة او الجيش في الحياة الخاصة للناس
.530	511.000	5.000	.828 ^b	.992	Wilks' Lambda	
.530	511.000	5.000	.828 ^b	.008	Hotelling's Trace	
.530	511.000	5.000	.828 ^b	.008	Roy's Largest Root	

.016	511.000	5.000	2.803 ^b	.027	Pillai's Trace	السلوك العنصري
.016	511.000	5.000	2.803 ^b	.973	Wilks' Lambda	
.016	511.000	5.000	2.803 ^b	.027	Hotelling's Trace	
.016	511.000	5.000	2.803 ^b	.027	Roy's Largest Root	
.148	511.000	5.000	1.638 ^b	.016	Pillai's Trace	بيع المخدرات في الشارع
.148	511.000	5.000	1.638 ^b	.984	Wilks' Lambda	
.148	511.000	5.000	1.638 ^b	.016	Hotelling's Trace	
.148	511.000	5.000	1.638 ^b	.016	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما توضح نتائج إختبار Wilks' Lambda إلى الدلالة الإحصائية للإختبار Sig أقل من 0.05 بالنسبة للقدرة على إنتقاد الحكومة بدون خوف وشرب الكحول في الشارع والسلوك العنصري مما يعني وجود فرق دال إحصائيا بين القدرة على إنتقاد الحكومة بدون خوف وشرب الكحول في الشارع والسلوك العنصري من حيث أبعاد رأس المال الإجتماعي، أما باقي متغيرات الأمن فلم يظهر إختبار تحليل التباين المتعدد دلالة إحصائية Sig أكثر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيا بين هاته المتغيرات حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي.

• أثر المشاركة السياسية على رأس المال الإجتماعي

جدول 205.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر المشاركة السياسية على رأس المال الإجتماعي

196.011	Box's M
4.190	F
45	df1
45878.450	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتائج إختبار Box's M والذي يقوم بإختبار تجانس التباين بين مجموعات المشاركة السياسية حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي تبين أن الدلالة المعنوية للإختبار كانت أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباينات.

جدول 206.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر المشاركة السياسية على رأس المال الإجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect
.009	513.000	5.000	3.087 ^b	.029	Pillai's Trace
.009	513.000	5.000	3.087 ^b	.971	Wilks' Lambda
.009	513.000	5.000	3.087 ^b	.030	Hotelling's Trace
.009	513.000	5.000	3.087 ^b	.030	Roy's Largest Root

.198	513.000	5.000	1.470 ^b	.014	Pillai's Trace	المشاركة في التشريعات التي أجريت 2017/05/04
.198	513.000	5.000	1.470 ^b	.986	Wilks' Lambda	
.198	513.000	5.000	1.470 ^b	.014	Hotelling's Trace	
.198	513.000	5.000	1.470 ^b	.014	Roy's Largest Root	
.548	513.000	5.000	.802 ^b	.008	Pillai's Trace	حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بتشريعات 2017/05/04
.548	513.000	5.000	.802 ^b	.992	Wilks' Lambda	
.548	513.000	5.000	.802 ^b	.008	Hotelling's Trace	
.548	513.000	5.000	.802 ^b	.008	Roy's Largest Root	
.414	513.000	5.000	1.005 ^b	.010	Pillai's Trace	المشاركة في المحليات التي أجريت 2017/11/23
.414	513.000	5.000	1.005 ^b	.990	Wilks' Lambda	
.414	513.000	5.000	1.005 ^b	.010	Hotelling's Trace	
.414	513.000	5.000	1.005 ^b	.010	Roy's Largest Root	
.000	513.000	5.000	8.413 ^b	.076	Pillai's Trace	حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بمحليات 2017/11/23
.000	513.000	5.000	8.413 ^b	.924	Wilks' Lambda	
.000	513.000	5.000	8.413 ^b	.082	Hotelling's Trace	
.000	513.000	5.000	8.413 ^b	.082	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أما إختبار Wilks' Lambda فقد كان دال إحصائيا بالنسبة للإهتمام بالسياسة وحضور إجتماعات أو نشاطات تتعلق بمحليات 2017/11/23 فقط، بحيث كان Sig أقل من 0.05، مما يدل على وجود فرق دال إحصائيا بين للاهتمام بالسياسة وحضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بمحليات 2017/11/23 من حيث أبعاد رأس المال الاجتماعي، أما باقي المتغيرات فلم يكن إختبار تحليل التباين المتعدد دال إحصائيا مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية بين هاته المتغيرات حسب أبعاد رأس المال الاجتماعي.

• أثر حرية ونزاهة الإنتخابات على رأس المال الاجتماعي

جدول 207.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر حرية ونزاهة الإنتخابات على رأس المال الاجتماعي

89.137	Box's M
1.621	F
45	df1
3628.523	df2
.006	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

توضح نتائج إختبار Box's M لإختبار تجانس التباين بين مجموعات حرية ونزاهة الإنتخابات حسب أبعاد رأس المال الاجتماعي إلى معنوية الإختبار Sig أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 208.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر حرية ونزاهة الإنتخابات على رأس المال الاجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.140	509.000	5.000	1.672 ^b	.016	Pillai's Trace	الحرية في ابداء الرأي
.140	509.000	5.000	1.672 ^b	.984	Wilks' Lambda	
.140	509.000	5.000	1.672 ^b	.016	Hotelling's Trace	
.140	509.000	5.000	1.672 ^b	.016	Roy's Largest Root	
.964	509.000	5.000	.195 ^b	.002	Pillai's Trace	التصويت بدون أي ضغوطات
.964	509.000	5.000	.195 ^b	.998	Wilks' Lambda	
.964	509.000	5.000	.195 ^b	.002	Hotelling's Trace	
.964	509.000	5.000	.195 ^b	.002	Roy's Largest Root	
.353	509.000	5.000	1.113 ^b	.011	Pillai's Trace	الحرية في الانضمام إلى أي منظمة سياسية
.353	509.000	5.000	1.113 ^b	.989	Wilks' Lambda	
.353	509.000	5.000	1.113 ^b	.011	Hotelling's Trace	
.353	509.000	5.000	1.113 ^b	.011	Roy's Largest Root	
.576	509.000	5.000	.765 ^b	.007	Pillai's Trace	حرية ونزاهة التشريعات 2017/05/04
.576	509.000	5.000	.765 ^b	.993	Wilks' Lambda	
.576	509.000	5.000	.765 ^b	.008	Hotelling's Trace	
.576	509.000	5.000	.765 ^b	.008	Roy's Largest Root	
.023	509.000	5.000	2.629 ^b	.025	Pillai's Trace	حرية ونزاهة الانتخابات المحلية 2017/11/23
.023	509.000	5.000	2.629 ^b	.975	Wilks' Lambda	
.023	509.000	5.000	2.629 ^b	.026	Hotelling's Trace	
.023	509.000	5.000	2.629 ^b	.026	Roy's Largest Root	
.038	1020.000	10.000	1.927	.037	Pillai's Trace	يتم إحصاء الأصوات بنزاهة
.039	1018.000	10.000	1.924 ^b	.963	Wilks' Lambda	
.039	1016.000	10.000	1.921	.038	Hotelling's Trace	
.043	510.000	5.000	2.316 ^c	.023	Roy's Largest Root	
.034	1020.000	10.000	1.967	.038	Pillai's Trace	يتم رشوة الناخبين
.033	1018.000	10.000	1.973 ^b	.962	Wilks' Lambda	
.032	1016.000	10.000	1.980	.039	Hotelling's Trace	
.005	510.000	5.000	3.439 ^c	.034	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

نتائج إختبار Wilks' Lambda تدل على الدلالة الإحصائية للإختبار فقد كان Sig أقل من 0.05 بالنسبة لكل من حرية ونزاهة الإنتخابات المحلية 2017/11/23 وإحصاء الأصوات بنزاهة ورشوة الناخبين، مما يعني وجود فرق دال إحصائيا بين حرية ونزاهة الإنتخابات المحلية 2017/11/23 واحصاء الأصوات بنزاهة ورشوة الناخبين حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي، أما باقي متغيرات فلم يظهر إختبار تحليل التباين المتعدد دلالة احصائية Sig أكثر من 0.05، مما يدل عدم وجود فرق دال إحصائيا بين هاته المتغيرات من حيث أبعاد رأس المال الإجتماعي.

• أثر أداء الأحزاب السياسية والبرلمان على رأس المال الإجتماعي

جدول 209.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر أداء الأحزاب السياسية والبرلمان على رأس المال الإجتماعي

36.461	Box's M
2.316	F
15	df1
23581.102	df2
.003	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال نتائج إختبار Box's M لإختبار تجانس التباين بين مجموعات أداء الأحزاب السياسية حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي لدينا قيمة Sig أقل من 0.05 ، مما يدفع بنا الى قبول الفرضية البديلة القاضية بعدم تجانس التباينات.

جدول 210.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر أداء الأحزاب السياسية والبرلمان على رأس المال الإجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.000	500.000	5.000	9.554 ^b	.087	Pillai's Trace	الأحزاب السياسية في الجزائر تهتم أكثر بخدمة مصالح الشعب
.000	500.000	5.000	9.554 ^b	.913	Wilks' Lambda	
.000	500.000	5.000	9.554 ^b	.096	Hotelling's Trace	
.000	500.000	5.000	9.554 ^b	.096	Roy's Largest Root	
.318	500.000	5.000	1.180 ^b	.012	Pillai's Trace	تقدم المعارضة السياسية في الجزائر رؤية بديلة وخطة بديلة للبلاد
.318	500.000	5.000	1.180 ^b	.988	Wilks' Lambda	
.318	500.000	5.000	1.180 ^b	.012	Hotelling's Trace	
.318	500.000	5.000	1.180 ^b	.012	Roy's Largest Root	
.751	1002.000	10.000	.672	.013	Pillai's Trace	القيام بالاتصال بالسلطات المحلية
.752	1000.000	10.000	.671 ^b	.987	Wilks' Lambda	
.752	998.000	10.000	.671	.013	Hotelling's Trace	
.371	501.000	5.000	1.080 ^c	.011	Roy's Largest Root	
.000	1002.000	10.000	6.983	.130	Pillai's Trace	القيام بالاتصال بعضو في البرلمان
.000	1000.000	10.000	7.222 ^b	.870	Wilks' Lambda	

.000	998.000	10.000	7.460	.149	Hotelling's Trace	القيام بالإتصال بمسؤول في الحكومة
.000	501.000	5.000	14.872 ^c	.148	Roy's Largest Root	
.001	1002.000	10.000	3.175	.061	Pillai's Trace	
.000	1000.000	10.000	3.192 ^b	.939	Wilks' Lambda	
.000	998.000	10.000	3.209	.064	Hotelling's Trace	القيام بالإتصال بمسؤول حزب سياسي
.000	501.000	5.000	5.412 ^c	.054	Roy's Largest Root	
.004	1002.000	10.000	2.580	.050	Pillai's Trace	
.004	1000.000	10.000	2.589 ^b	.950	Wilks' Lambda	
.004	998.000	10.000	2.599	.052	Hotelling's Trace	قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بالتحكم في الأسعار
.001	501.000	5.000	4.356 ^c	.043	Roy's Largest Root	
.032	1002.000	10.000	1.981	.039	Pillai's Trace	
.032	1000.000	10.000	1.984 ^b	.961	Wilks' Lambda	
.032	998.000	10.000	1.988	.040	Hotelling's Trace	قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بخلق فرص عمل
.007	501.000	5.000	3.208 ^c	.032	Roy's Largest Root	
.408	1002.000	10.000	1.040	.021	Pillai's Trace	
.409	1000.000	10.000	1.038 ^b	.980	Wilks' Lambda	
.410	998.000	10.000	1.037	.021	Hotelling's Trace	قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بتحسين الخدمات الصحية الأساسية
.220	501.000	5.000	1.406 ^c	.014	Roy's Largest Root	
.742	1002.000	10.000	.682	.014	Pillai's Trace	
.742	1000.000	10.000	.682 ^b	.987	Wilks' Lambda	
.742	998.000	10.000	.681	.014	Hotelling's Trace	قيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بمحاربة الفساد في الحكومة
.342	501.000	5.000	1.132 ^c	.011	Roy's Largest Root	
.665	1002.000	10.000	.763	.015	Pillai's Trace	
.666	1000.000	10.000	.762 ^b	.985	Wilks' Lambda	
.667	998.000	10.000	.761	.015	Hotelling's Trace	
.368	501.000	5.000	1.084 ^c	.011	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أبان الجدول عن عدة نتائج أهمها نتائج إختبار Wilks' Lambda، والذي أظهر دلالة الإحصائية للاختبار Sig أقل من 0.05 بالنسبة للأحزاب السياسية في الجزائر تهتم أكثر بخدمة مصالح الشعب و القيام بالإتصال بعضو في البرلمان والإتصال بمسؤول في الحكومة ومسؤول سياسي وقيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بالتحكم في الأسعار مما يعني وجود فرق دال إحصائيا بين الأحزاب السياسية في الجزائر تهتم أكثر بخدمة مصالح الشعب و القيام بالإتصال بعضو في البرلمان والإتصال بمسؤول في الحكومة ومسؤول سياسي وقيام الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بالتحكم في الأسعار من حيث أبعاد رأس المال الاجتماعي، أما باقي متغيرات أداء الأحزاب السياسية والبرلمان فلم يظهر إختبار

تحليل التباين المتعدد دلالة احصائية Sig أكثر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيا بين هاته المتغيرات من حيث أبعاد رأس المال الإجتماعي.

• أثر نوعية التنظيمات على رأس المال الإجتماعي

جدول 211.4: نتائج اختبار تجانس التباين لأثر نوعية التنظيمات على رأس المال الإجتماعي

64.375	Box's M
1.339	F
45	df1
18384.218	df2
.064	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

أسفرت نتائج اختبار Box's M لاختبار تجانس التباين بين مجموعات نوعية التنظيمات حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي الى Sig أكثر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن التباينات متجانسة.

جدول 212.4: نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر نوعية التنظيمات على رأس المال الإجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.085	512.000	5.000	1.948 ^b	.019	Pillai's Trace	قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص
.085	512.000	5.000	1.948 ^b	.981	Wilks' Lambda	
.085	512.000	5.000	1.948 ^b	.019	Hotelling's Trace	
.085	512.000	5.000	1.948 ^b	.019	Roy's Largest Root	
.046	512.000	5.000	2.272 ^b	.022	Pillai's Trace	وجود شفافية من حيث فرص الاستثمار
.046	512.000	5.000	2.272 ^b	.978	Wilks' Lambda	
.046	512.000	5.000	2.272 ^b	.022	Hotelling's Trace	
.046	512.000	5.000	2.272 ^b	.022	Roy's Largest Root	
.139	512.000	5.000	1.674 ^b	.016	Pillai's Trace	تدخل الحكومة في الصادرات والواردات
.139	512.000	5.000	1.674 ^b	.984	Wilks' Lambda	
.139	512.000	5.000	1.674 ^b	.016	Hotelling's Trace	
.139	512.000	5.000	1.674 ^b	.016	Roy's Largest Root	
.076	512.000	5.000	2.006 ^b	.019	Pillai's Trace	قيام الحكومة بإزالة كل الحواجز الجمركية التي تثقل كاهل المستثمر
.076	512.000	5.000	2.006 ^b	.981	Wilks' Lambda	
.076	512.000	5.000	2.006 ^b	.020	Hotelling's Trace	
.076	512.000	5.000	2.006 ^b	.020	Roy's Largest Root	
.156	512.000	5.000	1.609 ^b	.015	Pillai's Trace	تطابق الأجور والقدرة الشرائية للمستهلك
.156	512.000	5.000	1.609 ^b	.985	Wilks' Lambda	

.156	512.000	5.000	1.609 ^b	.016	Hotelling's Trace	حرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية
.156	512.000	5.000	1.609 ^b	.016	Roy's Largest Root	
.041	512.000	5.000	2.341 ^b	.022	Pillai's Trace	
.041	512.000	5.000	2.341 ^b	.978	Wilks' Lambda	
.041	512.000	5.000	2.341 ^b	.023	Hotelling's Trace	
.041	512.000	5.000	2.341 ^b	.023	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما تبين نتائج إختبار Wilks' Lambda قيم Sig أقل من 0.05 وعليه فالإختبار دال إحصائيا بالنسبة إلى وجود شفافية من حيث فرص العمل وحرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية مما يعني أن هناك فروق دالة إحصائيا بين وجود شفافية من حيث فرص العمل وحرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي، أما باقي متغيرات نوعية التنظيمات فلم يظهر إختبار تحليل التباين المتعدد دلالة إحصائية Sig أكثر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيا بين هاتاه المتغيرات من حيث أبعاد رأس المال الإجتماعي.

• أثر سيادة القانون على رأس المال الإجتماعي

جدول 213.4: نتائج إختبار تجانس التباين لأثر سيادة القانون على رأس المال الإجتماعي

207.299	Box's M
2.620	F
75	df1
74150.130	df2
.000	Sig.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

من خلال إختبار Box's M والذي يقوم بإختبار تجانس التباين بين مجموعات سيادة القانون حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي الى معنوية الاختبار Sig أقل من 0.05 مما يحتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن التباينات غير متجانسة.

جدول 214.4: نتائج إختبار تحليل التباين المتعدد لأثر سيادة القانون على رأس المال الإجتماعي

Sig.	Error df	Hypothesis df	F	Value	Effect	
.403	513.000	5.000	1.023 ^b	.010	Pillai's Trace	حياد القضاء
.403	513.000	5.000	1.023 ^b	.990	Wilks' Lambda	
.403	513.000	5.000	1.023 ^b	.010	Hotelling's Trace	
.403	513.000	5.000	1.023 ^b	.010	Roy's Largest Root	
.833	513.000	5.000	.423 ^b	.004	Pillai's Trace	وجود قوانين تحمي حقوق الملكية
.833	513.000	5.000	.423 ^b	.996	Wilks' Lambda	

.833	513.000	5.000	.423 ^b	.004	Hotelling's Trace	
.833	513.000	5.000	.423 ^b	.004	Roy's Largest Root	
.014	513.000	5.000	2.876 ^b	.027	Pillai's Trace	يجب التوسع في زيادة الملكية الخاصة في الصناعة والأعمال
.014	513.000	5.000	2.876 ^b	.973	Wilks' Lambda	
.014	513.000	5.000	2.876 ^b	.028	Hotelling's Trace	
.014	513.000	5.000	2.876 ^b	.028	Roy's Largest Root	
.783	513.000	5.000	.492 ^b	.005	Pillai's Trace	وجب العمل على التوسع في ملكية الدولة في الصناعة والأعمال
.783	513.000	5.000	.492 ^b	.995	Wilks' Lambda	
.783	513.000	5.000	.492 ^b	.005	Hotelling's Trace	
.783	513.000	5.000	.492 ^b	.005	Roy's Largest Root	
.000	513.000	5.000	4.650 ^b	.043	Pillai's Trace	الملكية الفكرية في الجزائر محمية
.000	513.000	5.000	4.650 ^b	.957	Wilks' Lambda	
.000	513.000	5.000	4.650 ^b	.045	Hotelling's Trace	
.000	513.000	5.000	4.650 ^b	.045	Roy's Largest Root	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

كما أبرز الجدول أعلاه عن نتائج إختبار Wilks' Lambda والتي تشير إلى وجود دلالة إحصائية للإختبار Sig أقل من 0.05 بالنسبة لوجوب التوسع في زيادة الملكية الخاصة في الصناعة والأعمال و الملكية الفكرية في الجزائر محمية مما يعني وجود فرق دال إحصائيا بين لوجوب التوسع في زيادة الملكية الخاصة في الصناعة والأعمال و الملكية الفكرية في الجزائر محمية من حيث أبعاد رأس المال الإجتماعي، أما باقي متغيرات سيادة القانون فلم يظهر إختبار تحليل التباين المتعدد دلالة إحصائية Sig أكثر من 0.05، مما يدل عدم وجود فرق دال إحصائيا بين هاته المتغيرات حسب أبعاد رأس المال الإجتماعي.

5.2. التحليل العاملي Factor Analysis

التحليل العاملي هدفه تفسير معاملات الإرتباطات الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات. أو هو عملية رياضية تستهدف تبسيط الإرتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها. وعليه فإن التحليل العاملي يعتبر منهج إحصائي المغزى منه تحليل بيانات متعددة إرتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة.

ومنه نستنتج عدة إستخدامات للتحليل العاملي تتجلى في:

- إستكشاف العوامل المؤثرة على ظاهرة جديدة.
- إكتشاف العلاقات الداخلية بين عدد من المتغيرات وكيفية إرتباطاتها وتأثيرها على بعضها البعض.
- التنبؤ بمتغيرات في المجالات المختلفة.

- يستخدم في التقليل من متغيرات الظاهرة ثم استخدام أسلوب إحصائي آخر مع العدد القليل المتحصل عليه.
- استخدامه في التقليل من عدد المتغيرات التابعة المستخدمة في تحليل التباين المتعدد.

إفتراضات التحليل العاملي:

- حجم العينة.
- إستقلال المفردات.
- كون المتغيرات التابعة مقاسة على المستوى الفئوي على الأقل.
- التأكد من خلو البيانات من القيم الشاذة.
- لابد من ملائمة البيانات أي أن قيمة KMO أكبر من 0.5 حسب (Kaiser 1974).
- وجود إرتباطات قوية بين المتغيرات.

من أجل تطبيق التحليل العاملي لمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تبين أن لها تأثير معنوي، سواء تلك التي تعلق بتأثيرها على الأبعاد المؤسسية أو التي كان لها تأثير على رأس المال الاجتماعي من خلال "تحليل التباين المتعدد MANOVA". وعليه تم إختيار 36 متغير مرتبة ترتيباً يوافق الإستبيان المستخدم، بحيث شمل المعلومات المتعلقة بمتغيرات الأبعاد المؤسسية (الرضا عن ادارة الحكومة للإقتصاد، الرضا عن الحكومة في توفير الأمن والإستقرار، فعالية قوانين مكافحة الفساد، أهمية القضاء في مكافحة الفساد، إنتقاد الحكومة بدون خوف، السلوك العنصري، شرب الكحول في الشارع، الإهتمام بالسياسة، حضور إجتماعات تتعلق بالمحليات، حرية ونزاهة المحليات، إحصاء الأصوات بنزاهة، رشوة الناخبين، الإلتصال بعضو في البرلمان، الإلتصال بمسؤول في الحكومة، الإلتصال بمسؤول حزب سياسي، تحكم الأحزاب السياسية في الأسعار، إهتمام الأحزاب السياسية بخدمة مصالح الشعب، الشفافية من حيث فرص الإستثمار، حرية المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية، التوسع في الملكية الخاصة، الملكية الفكرية محمية في الجزائر. أما من جهة أخرى أضفنا متغيرات رأس المال الاجتماعي (الإلتناء إلى الجمعيات الدينية، الإلتناء إلى الجمعيات الصحية والطب، الإلتناء إلى الأحزاب السياسية، الثقة في الناس (العاملة)، الثقة في النواب (المستوى المحلي والوطني)، الثقة في القوى الأمنية، الثقة في البرلمان، الثقة في البلدية والدائرة والولاية، استخدام الصحف اليومية، استخدام الراديو، استخدام التويتر، استخدام لينكدان، الإختلافات المادية، قوة الشعور بالتقارب والتأزر)، معتمدين في ذلك على طريقة (Principal Components).

بسبب وجود مشكلة الإزدواج الخطي من خلال مصفوفة الإرتباط، والتي كانت قيمة محدها 0.000 وهي أقل من 0.00001، مما يقودنا إلى وجود مشكلة في الإزدواج الخطي بين المتغيرات. في هذه الحالة وجب إستبعاد المتغيرات التي لها معامل أكبر من 0.80 بصرف النظر عن الإشارة.

بعد حذف بعض المتغيرات التي لها معامل إرتباط أكبر من 0.80، ومن بين هاته المتغيرات: (إنتقاد الحكومة بدون خوف، شرب الكحول في الشارع، السلوك العنصري، إهتمام الأحزاب السياسية بخدمة مصالح الشعب، التوسع في الملكية

الخاصة، الملكية الفكرية محمية في الجزائر)، ليصبح عدد المتغيرات المختارة 30متغير. وبعد إزالة المعاملات التي معامل إرتباطها أكثر من 0.80، تم تحقيق في هذه الحالة فيما يخص محدد مصفوفة الإرتباط 0.001 وهي قيمة أكبر من 0.00001، وقيمة مقبولة.

جدول 215.4: نتائج مقياس ملائمة البيانات KMO

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.780
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	3515.591
	Df	435
	Sig.	.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS. 25

بين جدول ملائمة البيانات نتائج إختبار KMO والذي كانت قيمته 0.780، وهي أكبر من الحد الأدنى 0.5 حسب (Kaiser 1974)، وهذا ما يؤكد على ملائمة البيانات للتحليل العاملي. هذا يتفق و إختبار Bartlett's Test of Sphericity الذي كان دال إحصائيا بقيمة تقدر ب Sig = 0.000، وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي القائلة أن هناك إرتباط بين المتغيرات.

من أجل تأكيد أكثر جدول إشتراكات المتغيرات الموضح في (الملحق 46)، والذي يحتوي على نسبة تباين المتغير التي يمكن تفسيرها بالعوامل المستخرجة، فالعمود الأول يحتوي على الاشتراكية الأولية المفترضة لكل متغير وقيمتها 1 لكل متغير، - أما العمود الثاني فيحتوي على إشتراكية كل متغير بعد استخراج العوامل من التحليل.

جدول 216.4: نتائج التباين الكلي المفسرة

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.482	14.941	14.941	4.482	14.941	14.941	2.726	9.087	9.087
2	3.288	10.961	25.902	3.288	10.961	25.902	2.720	9.068	18.155
3	1.678	5.593	31.495	1.678	5.593	31.495	2.218	7.395	25.549
4	1.591	5.305	36.800	1.591	5.305	36.800	2.001	6.668	32.218
5	1.444	4.813	41.613	1.444	4.813	41.613	1.778	5.927	38.145
6	1.163	3.877	45.490	1.163	3.877	45.490	1.558	5.192	43.336
7	1.123	3.743	49.233	1.123	3.743	49.233	1.411	4.703	48.039
8	1.086	3.620	52.853	1.086	3.620	52.853	1.393	4.644	52.683
9	1.080	3.601	56.455	1.080	3.601	56.455	1.132	3.772	56.455
10	.994	3.314	59.769						

11	.902	3.006	62.775						
12	.877	2.922	65.697						
13	.843	2.810	68.507						
14	.831	2.769	71.276						
15	.766	2.553	73.829						
16	.722	2.408	76.237						
17	.712	2.375	78.612						
18	.687	2.291	80.903						
19	.670	2.233	83.136						
20	.641	2.136	85.272						
21	.605	2.018	87.291						
22	.579	1.931	89.221						
23	.542	1.806	91.028						
24	.511	1.704	92.732						
25	.506	1.686	94.418						
26	.417	1.389	95.807						
27	.375	1.251	97.058						
28	.339	1.130	98.188						
29	.326	1.087	99.275						
30	.217	.725	100.000						

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25

من خلال جدول التباين الكلي المفسر إستخرجنا 09 عوامل، والمعيار المستخدم في ذلك هو الجذر الكامن (Eigenvalue)، بحيث هذا الجذر الكامن للعامل هو مقدار التباين الكلي الذي يفسره العامل. قمنا بإستخدام الحد الأدنى 1.5، أي أن العامل إذا كان جذره الكامن أقل من 1.5 فهذا يعني أن العامل لا يختلف فعليا عن متغير مستقل وحيد من متغيرات الدراسة وبالتالي لا يمكن إعتباره عاملا، وهذا ما نلتزمه من خلال نتائج الجدول.

أما من أجل تقويم التشبعات كان لابد من الإعتماد على معيار (Stevens, 2002)، والذي لديه عدة إعتبارات أهمها:

- التشبعات التي هي أكبر من 0.3 تعتبر مقبولة.
- التشبعات التي هي أكبر من 0.4 تعتبر مهمة.
- التشبعات التي هي أكبر من 0.5 تعتبر أساسية.

إلا أننا في دراستنا إختارنا الإعتبار الأخير أي التشبعات الأساسية والتي هي أكبر من 0.5، إضافة لذلك تم إهمال الحالات الشاذة، وهذا ما نشاهده من خلال الجدول أدناه:

جدول 217.4: مصفوفة المعاملات المدورة

7	6	5	4	3	2	1	Component
						.836	الثقة في النواب السياسيين على المستوى الوطني
						.796	الثقة في النواب السياسيين على المستوى المحلي
						.692	الثقة في البلدية ، الولاية ، الدائرة
						.646	الثقة في البرلمان
					.848		الاتصال بمسؤول حزب سياسي
					.824		الاتصال بعضو في البرلمان
					.714		الاتصال بمسؤول في الحكومة
					.556		حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الانتخابية فيما يخص الانتخابات المحلية 23/11/2017
				.704			الشفافية من حيث فرص الاستثمار
				.621			حرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية
				.533			فعالية قوانين مكافحة الفساد في الجزائر
			.617				الأداء الحكومي في توفير الاستقرار والأمن الداخلي
			.569				حرية ونزاهة الانتخابات المحلية 23/11/2017
			.540				أهمية القضاء في مكافحة الفساد
		.782					الانتماء إلى جمعية الصحة والطب
		.662					الانتماء إلى جمعية دينية
		.595					الانتماء إلى الأحزاب السياسية
	.785						استعمال الصحف اليومية
	.762						استعمال الراديو
.760							عضو مشارك في حساب لينكد ان (LinkedIn)
.697							عضو مشارك في حساب تويتر (Twitter)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS. 25.

يتضمن هذا الجدول أعلاه نفس البيانات الموجودة في (الملحق 47) ولكن بعد التدوير، والهدف منه هو التعرف على التحسن الذي أضافه أسلوب التدوير الذي تم إختياره، فهو يعرض التحويلات الخاصة بكل متغير على كل عامل من العوامل المستخلصة بعد التدوير.

بعد ذلك وجب تخصيص المتغيرات على العوامل حسب إرتباط المتغير بالعامل، فمثلا المتغيرات (الثقة في النواب السياسيين على المستوى الوطني، الثقة في النواب السياسيين على المستوى المحلي، الثقة في البلدية، الولاية، الدائرة، الثقة في البرلمان) نجدهم أكثر إرتباطا بالعامل الأول، لذا تم تخصيصهم على هذا العامل، وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات. زيادة على ذلك فقد تم ترتيب المتغيرات تنازليا داخل كل عامل حسب درجة الإرتباط والتحميل على العوامل كما يلي:

- العامل الأول:
 - الثقة في النواب السياسيين على المستوى الوطني.
 - الثقة في النواب السياسيين على المستوى المحلي.
 - الثقة في البلدية، الولاية، الدائرة.
 - الثقة في البرلمان.
- العامل الثاني:
 - الإتصال بمسؤول حزب سياسي.
 - الإتصال بعضو في البرلمان.
 - الإتصال بمسؤول في الحكومة.
 - حضور اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الإنتخابية فيما يخص الإنتخابات المحلية 2017/11/23.
- العامل الثالث:
 - الشفافية من حيث فرص الإستثمار.
 - حرية المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية.
 - فعالية قوانين مكافحة الفساد في الجزائر.
- العامل الرابع:
 - الأداء الحكومي في توفير الإستقرار والأمن الداخلي.
 - حرية ونزاهة الإنتخابات المحلية 2017/11/23.
 - أهمية القضاء في مكافحة الفساد.
- العامل الخامس:
 - الإنتماء إلى جمعية الصحة والطب.
 - الإنتماء إلى جمعية دينية.
 - الإنتماء إلى الأحزاب السياسية.
- العامل السادس:
 - إستعمال الصحف اليومية.
 - إستعمال الراديو.
- العامل السابع:
 - عضو مشارك في حساب لينكد ان (LinkedIn)
 - عضو مشارك في حساب تويتر (Twitter)

الخاتمة:

أتاح لنا هذا الفصل دراسة العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر، وهذا من خلال إستبيان شمل المؤشرات المؤسساتية ومؤشرات رأس المال الاجتماعي، المستوحات من بعض قواعد بيانات المتعامل بها دولياً، إلا أننا أخذنا الأسئلة التي تعنى بالمواطن الجزائري. ومن أجل تحليل أكثر تم استخدام الإختبارات الإحصائية.

يمكن صياغة النتائج المتحصل عليها في شقين، حيث أظهرت أن هناك مجموعة لا بأس بها من متغيرات رأس المال الاجتماعي تؤثر على الأبعاد المؤسساتية ولها دلالة إحصائية قوية هذا من جهة أما من جهة أخرى بينت النتائج أن هناك متغيرات مؤسسية هي بدورها كان لها تأثير على تكوين رأس المال الاجتماعي. إذا فالتأثير متبادل ويمكن صياغتها على النحو التالي:

✚ الإلتزام الجمعي يولد وعي لدى المجتمع من شأنه أن يحدث تغيير في البنية المؤسساتية، فحسب النتائج التي تخصبنا عليها فإن الإلتزام إلى الجمعيات الدينية، جمعيات الصحة والطب، والأحزاب السياسية له تأثير على الأبعاد المؤسساتية.

✚ الثقة العامة هي الأخرى تؤثر على الأبعاد المؤسساتية خاصة عندما يتعلق الأمر بالأداء الحكومي.

✚ الثقة في النواب السياسيين على المستوى المحلي والمستوى الوطني والثقة في المؤسسات التمثيلية التي ينتمي إليها النواب له أثر كبير على البعد المؤسسي، فانهدام الثقة فيهم فهو مؤشر على عدم وجود مؤسسات جيدة.

✚ الشبكات ومنصات التواصل الاجتماعي في وقتنا الراهن وهوس المواطن بها خاصة (تويتر و لينكدان) عنصر مهم في تنمية البعد الإدراكي للمواطن وإحاطته بالشأن العام وبالخصوص الجانب السياسي.

✚ الترابط الاجتماعي واندماج المواطن الجزائري مع كل أطراف المجتمع والتي تظهر على شكل الشعور بالتقارب والتآزر، أو حتى في حالة وجود الإختلافات المادية يمكنها أن تؤثر على المؤسسات خاصة السياسية منها.

✚ للأداء الحكومي دور مهم تقوية ركائز رأس المال الاجتماعي، خاصة أداء الحكومة في إدارة الاقتصاد وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي، فهما يعززان أبعاد رأس المال الاجتماعي.

✚ فساد المؤسسات السياسية له أثر على رأس المال الاجتماعي، فإذا ما توافرت قوانين فعالة في مكافحة الفساد وأجهزة حكومية كالقضاء في السهر على تنفيذ هاته القوانين، فإن رأس المال الاجتماعي سيزدهر من خلال وجود جمعيات لا تركز للرداءة وتخدم الشأن العام، توطيد الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

✚ غياب الأمن سيزعزع أسس رأس المال الاجتماعي، فتتعدم الثقة في الناس وتشهد الساحة وجود مظاهر للعنف، ويتأثر دور الجمعيات.

✚ إن المشاركة السياسية للمواطن الجزائري من حضور لإجتماعات وأنشطة تتعلق بالإنتخابات خاصة المحلية، والإلتزام إلى الأحزاب السياسية سيؤثر على رأس المال الاجتماعي، إضافة إلى ذلك تأثيره على الثقة سواء التي تتعلق بالثقة في الأشخاص أو المؤسسات. وسينعكس ذلك سلبي إذا ما شاب العمل السياسي أي تصرف من

شأنه أن يقوض حرية ونزاهة الإنتخابات، أو إحصاء الأصوات بنزاهة، وحتى رشوة الناخبين. هذا ما يهدم رأس المال الإجماعي.

فتح عملية الإتصال بين المواطن والمسؤول السياسي، سواءا كان في الحكومة أو في حزب سياسي، وإهتمام الأحزاب السياسية بالمواطن سيفعل من أبعاد أس المال الإجماعي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

جاءت هذه الدراسة والمعونة بالمؤسسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر بهدف دراسة العلاقة بين هاذين المتغيرين وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية " ما مدى تأثير الأبعاد المؤسسية على رأس المال الاجتماعي في الجزائر؟"، حيث قمنا أولاً بالتطويق النظري لماهية الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي وذلك من خلال معرفة الأطر النظرية المكونة لكل من الإقتصاد المؤسسي (القديم والجديد)، ورأس المال الاجتماعي. ثم التطرق مؤشرات قياسهما، والعلاقة بينهما مرتكزين بذلك على نتائج الدراسات السابقة والتي قمنا من خلالها بتحليل مؤشرات قياس التي ربطت بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي، فكرة أن هذا الأخير من النظريات الجزئية للإقتصاد المؤسسي. ثم قمنا بتدعيم نتائج الدراسات السابقة عن طريق تحليل واقع هذه العلاقة في بعض الدول المختارة كنماذج دولية رائدة، وأخيراً إسقاط هذا الواقع على الجزائر بطبيعة الحال.

بالإستعانة بالمؤشرات والمتغيرات المستخدمة في قياس الأبعاد المؤسسية وعلاقته برأس المال الاجتماعي، وأيضاً من خلال قواعد البيانات العالمية (WB, Afrobarometer, Arab Barometer, WVS)، تم وضع إستبيان لمعرفة أبعاد واقع البعد المؤسسي في الجزائر وعلاقته برأس المال الاجتماعي. قسم الإستبيان إلى ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول تعلق بالمعلومات الديموغرافية أو الشخصية للمستجيب وتمثلت في الولاية، الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، الحالة العائلية. أما المحور الثاني فقد عني بالأبعاد المؤسسية وتم تقسيمه إلى محورين فرعيين هما: المؤسسات السياسية والمؤسسات الإقتصادية. آخر محور إشتمل على أبعاد رأس المال الاجتماعي والذي شمل خمس مؤشرات قياسية، وزع الإستبيان على عينة عشوائية ضمت أساتذة وطلبة جامعيين، ممثلي الأحزاب السياسية، ممثلي المجتمع المدني، الموظفين والأشخاص المدنيين العاديين رجال ونساء.

باعتبار الوضع الراهن وتفتح المجتمع على الوسائط الإلكترونية تم الإعتماد على الطريقة الإلكترونية في توزيع الإستبيان، محاولين في ذلك الإلمام بمختلف ربوع الوطن أين إستطعنا توزيعه على 45 ولاية من بين 48 ولاية، وإعتمدنا على برنامج spss.25 في دراسة وتحليل البيانات والطريقة المعتمدة هي الإختبارات الإحصائية بهدف معرفة التأثير المتبادل بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي، تمثلت الإختبارات في إختبار تحليل التباين ANOVA (الأحادي، الثنائي، الثلاثي)، بعد ذلك قمنا بإجراء إختبار التباين المتعدد MANOVA، وفي الأخير إختبار التحليل العاملي (Factorial Analysis)، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعددت المقاربات المستخدمة في دراسة رأس المال الاجتماعي، وذلك لإختلاف التعاريف المستخدمة وأدوات التحليل والمنهج المتبع في الدراسة، وتم الإعتماد في كل مقاربة على تقديم رؤية خاصة لدراسة رأس المال الاجتماعي. من بين أهم تلك المقاربات كان هنالك النهج المؤسسي، فأدى التركيز عليه إلى إغفال البعد الكيفي في دراسة الشبكات، وهو البعد المتعلق بأدائها، وكيفية ممارستها لدورها في تكوين الثقة بين أعضائها، والتي تعتبر المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي.

الخاتمة العامة

- رأس المال الاجتماعي على المستوى السياسي هو الرابطة أو الصلة التي تربط الأفراد بمؤسسات المجتمع المدني خاصة من حيث الثقة. تتجلى أهميته بإعتباره آلية يتعاون من خلالها أفراد الجماعة بشفافية مع بعضهم البعض هذا من جانب، ومن جانب آخر مع المجتمع ككل.
- من خلال التركيز على مصطلح "اجتماعي" نلاحظ أنه هنالك أهمية إجتماعية، فهي تتجلى في تزويد البنى التحتية بمفاهيم العمل الجماعي، والعمل على تطوير الهويات الجماعية ومنحها للجماعات المهمشة، بالإضافة إلى جذب التنظيمات الاجتماعية المتفرقة، وإمداد مختلف الجماعات بمفاهيم تروج للإستقرار السياسي والمجتمع المدني، أي أن علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني ترتبط في معظم الأحيان بالعمل السياسي والمؤسسي. فهو مظهر من مظاهر البناء الاجتماعي، وذلك بمنحه للأعضاء ثقة يتبادلونها فيما بينهم.
- المقاربة المؤسسية في دراستها لرأس المال الاجتماعي ركزت على دراسة تأثير البيئة السياسية، والقانونية والمؤسسية كعامل مهم لتشكيل وتفاعل العلاقات والروابط الاجتماعية، وكذلك رؤية إمكانية تأثير ذلك على رصيد المجتمع من رأس المال اجتماعي من ناحية أخرى. ولا ننسى أداء هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمشاركة، والتنشئة السياسية للمواطنين. قدم هذا التحليل أو النهج مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى إدماج الأفراد في الحياة المدنية، معنى ذلك "مدى إقبال المواطنين على الإنخراط في المؤسسات المدنية"، وتتمثل هذه المؤشرات في التصويت في الانتخابات، والمشاركة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة ودرجة إنتماء الفرد لهذه المؤسسة. حيث ظهر أن تأثير الأبعاد المؤسسية على رأس المال الاجتماعي كانت نتيجته جلية في إنعدام الثقة في مثل هذه مؤسسات الدولة، وهذا أيضا ما توصل إليه (Rothstein, B., & Stolle, D)، فالرشوة والفساد فضلا عن المشاعر الناجمة عن إنعدام الأمان، سيؤثر على الثقة العامة لدى الناس الآخرين.
- إن لرأس المال الاجتماعي أهمية بالغة لأنه يسمح للأعضاء بتشجيع التعاون التطوعي، والتقليل من الركوب الحر، وتيسير العمل الجماعي. والأهم من ذلك ووفقا (Putnam)، أن هذا الجانب من الحياة المجتمعية شرط أساسي مسبق للمؤسسات السياسية لكي تعمل بشكل صحيح. كما أن الثقة ومعايير المعاملة بالمثل، وشبكات المشاركة المدنية هي في الواقع مكونات قيمة للآلية الديمقراطية.
- الأداء الفعلي للحكومة بإعتباره مفتاح لفهم ثقة المواطنين في الحكومة، فالثقة هنا لا تعتبر سمة شخصية ولا منتج مباشر للظروف الاجتماعية المرتبطة بثقافة ديمقراطية أو رأس مال اجتماعي متطور. نظرا لأن جميع المواطنين معرضون للإجراءات الحكومية، فمن المحتمل أن توزع الثقة في المؤسسات السياسية بشكل عشوائي بين مختلف أنواع الشخصيات والأنواع الثقافية والاجتماعية المختلفة. ومن المرجح أن تثير المؤسسات الحكومية التي تؤدي أداء جيدا ثقة المواطنين، بالمقارنة مع تلك التي تؤدي بشكل سيء أو غير فعال، فإنها تولد مشاعر عدم الثقة وإنخفاض الثقة.
- رأس المال الاجتماعي عامل جد مهم فهو يساعد على تعزيز المؤسسات السياسية، ومن ثم التحسين من الأداء الحكومي، مما يؤدي إلى إلهام ثقة المواطنين. والعكس إذا إنخفضت الثقة الاجتماعية فمخزونات رأس المال الاجتماعي ستتناقص، وبالتالي ضعف أداء المؤسسات السياسية، والأداء الحكومي سوف يعاني، أما ثقة المواطنين

الخاتمة العامة

في الحكومة سوف تهتز. على الرغم من أن المؤسسات السياسية الفعالة لا تضمن الأداء الحكومي الجيد، فإنها يمكن أن تساعد على ذلك، ومن الممكن تصور قيام حكومة بأداء غير مرض على الرغم من المؤسسات الجيدة، إلا أنه من الصعب تصور أداء حكومي مرض دون وجود مؤسسات فعالة لوضع السياسات وتنفيذها.

- الدراسات السابقة التي ربطت بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي ركزت في تحليلها على أن البعد المؤسسي عبارة عن المؤسسات السياسية فقط، مهمله بذلك المؤسسات الاقتصادية. فالدراسات التي إقتصرت على تأثير المؤسسات السياسية على رأس المال الاجتماعي قد بينت أن هنالك أثر إيجابي للمؤسسات السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي. ولتوضيح العلاقة بين المتغيرات أكثر تم تحليل هذه العلاقة في مجموعة من الدول والتي حققت المراتب الأولى في مؤشر الرفاهية، بحيث تم اعتماد تقسيم البنك الدولي فمثلا دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تم إختيار الإمارات العربية المتحدة، تونس، من دول أوروبا تم إختيار النرويج، دول آسيا تم إختيار كوريا الجنوبية، ومن قارة أمريكا تم إختيار كندا، فتعرفنا على مدى تحقيق هذه الدول لنفس المراتب المتقدمة في الترتيب الدولي لرأس المال الاجتماعي والأبعاد المؤسسية مستعينين بذلك بمؤشرات الحوكمة. توصلت النتائج أن الدول التي تحقق المراتب العليا في مؤشر الرفاهية بدورها تحقق مراتب متقدمة من مؤسسات (سياسية وإقتصادية) جيدة ورأس مال اجتماعي، وبالتالي تتضح لنا صورة العلاقة الإيجابية بين الأبعاد المؤسسية ورأس المال الاجتماعي.

إنطلاقا إلى الجزائر وبتحليل واقع البناء المؤسسي ورأس المال الاجتماعي فيما أظهرت النتائج أنها بذلت مجهودات محسوسة في تحسين نوعية المؤسسات السياسية والإقتصادية من خلال سن قوانين من شأنها أن تحد من الفساد، وبعض الإجراءات التي رأت الدولة أنها ستمياً جو يسوده الحرية والنزاهة للإنتخابات، سعت الدولة لتشجيع القطاع الخاص أيضا من خلال إستحداث آليات وقوانين تساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة، كما حاولت إزالة العوائق عن المؤسسات الإقتصادية المحلية بإلغاء إستيراد بعض السلع ومشاريع تركيب السيارات. أيضا الأداء الحكومي كان حاضرا من خلال توفير الأمن والإستقرار، أما القطاعين المهمين التعليم والصحة وبالرغم ما تم إنفاقه فيهما فالنتائج التي تم تحقيقها كانت كمية أكثر منها نوعية، حيث أنها مازالت تحقق مراتب متدنية فيهما. وبخصوص رأس المال الاجتماعي خلصت نتائج الدراسة إلى أنه جد ضعيف في الجزائر، وهذا نظير ضعف الإنتماء إلى الجمعيات، ضعف الثقة بكل مستوياتها، الأمر الذي يثبت تدني المرتبة التي تحققها الجزائر على المستوى العالمي، إلا أنه هنالك تحسن طفيف في المعلومة والإتصال والترابط الاجتماعي.

نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الإستبيان والإختبارات الإحصائية بينت ضعف في الأبعاد المؤسسية سواء كانت مؤسسات سياسية أو إقتصادية، بحيث إنتمسنا أن المواطن الجزائري غير راض عن الأداء الحكومي خاصة إدارة الإقتصاد، إلا أنه عندما تعلق الأمر بتوفير الحكومة للإستقرار والأمن الداخلي كانت هنالك نسبة من الرضا قدرت بـ 65.2%. أما درجة الفساد المؤسسي في نظر المواطن الجزائري فهي كبيرة جدا مقارنة بفعالية قوانين مكافحة الفساد والتي بلغت 1.5% فقط، والقضاء يعتبر في نظر المواطن هو الجهاز الحكومي القادر على كبح جماح الفساد. المشاركة

الخاتمة العامة

السياسية جد شحيحة نظرا لعدة إعتبارات منها عدم حرية ونزاهة الإنتخابات، التضيق على الحريات من خلال ميل الحكومة إلى أحزاب سميت بأحزاب الموالة، وعدم إعتداد عدة أحزاب. أما الناخب حسب الإستطلاع هو الآخر تعرض لمضايقات أدت إلى عزوفه عن العمل السياسي، وهذا ما رأيناه من خلال الإنتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة. المؤسسات الإقتصادية من خلال مؤشر جودة التنظيمات كانت صورتها جيدة بالمقارنة مع المؤسسات السياسية، فقد قامت الحكومة بصياغة وتنفيذ سياسات تسمح بتشجيع تنمية القطاع الخاص، وأيضا سعي الحكومة إلى فرض الهيمنة الإقتصادية على النشاط الإقتصادي لمؤسساتها. المواطن الجزائري يرى أن هنالك سيادة للقانون خاصة عندما تعلق الأمر بحماية حقوق الملكية، والتوسع في زيادة الملكية الخاصة والعامة في الصناعة والأعمال، أما سيادة القانون فقد غابت عند دراسة حياد القانون عند وجود نزاع بين الدولة وطرف آخر .

كما بينت الدراسة من خلال الإستبيان الذي تم جمعه بخصوص أبعاد رأس المال الإجتماعي أن معظم الأفراد لا ينتمون إلى الجمعيات، وبالتالي ضعف في الإلتواء الجمعي. ضعف كبير في الثقة العامة لدى المواطن الجزائري، وعند تحليلها سواء الثقة في الأشخاص أو المؤسسات فوجدنا أن ثقة المواطن الجزائري لا تخرج عن نطاق العائلة، وآخر الأشخاص الذي يضع فيهم الثقة هم النواب السياسيون، وهذا ما يؤكد لنا ضعف المشاركة السياسية. المعلومة والإتصال في تحسن في الجزائر نوعا ما، وهذا ما نلاحظه من إقبال للمواطن الجزائري على الأنترنت بنسبة 87.8% ويأتي بعدها إستعمال الهاتف، فأصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تأخذ حيزا كبيرا في حياة المواطن الجزائري. بهذا نرى أنه يعمل على تكوين شبكات من خلال شبكات التواصل الإجتماعي، والأكثر إستعمالا (Facebook) بـ 96.2 %، ثم يليها (Instagram) بـ 48%. بالرغم من وجود مشاكل وإختلاف داخل المجتمع الجزائري من ناحية الترابط الإجتماعي والإندماج إلا أن لمواطن الجزائري يرى نفسه سعيدا في حياته.

في الإختبارات الإحصائية قمنا بأخذ سؤالين أحدهما يعبر عن الأبعاد المؤسساتية والآخر يعبر عن رأس المال الإجتماعي، فتم أخذ الثقة العامة على أنه مؤشر من مؤشرات رأس المال الإجتماعي، وإدارة الحكومة للإقتصاد على أنها بعد من الأبعاد المؤسساتية. من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرين قمنا بإجراء عدة إختبارات إحصائية من بينها إختبار تحليل التباين بمستوياته الثلاثة، وكانت نتائج تحليل التباين لأثر الأبعاد المؤسساتية على رأس المال الإجتماعي كما يلي:

✓ **One Way Anova**: يؤثر كل من إدارة الحكومة للإقتصاد، أداء الحكومة في إيجاد فرص عمل، أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أداء الحكومة في تحسين الخدمات الصحية، درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، مكافحة الشرطة للفساد، إنتقاد الحكومة بدون خوف، شرب الكحول في الشارع، المشاركة السياسية، خدمة الأحزاب السياسية لمصالح الشعب، التنوع الحزبي، قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية، الشفافية من حيث فرص الإستثمار، حياد القضاء، حماية الملكية الفكرية على رأس المال الإجتماعي في الجزائر.

✓ **Two Way Anova**: يؤثر كل من تفاعل المستوى التعليمي وحضور إجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات، الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة، السن والرضا عن أداء

الخاتمة العامة

الحكومة في إيجاد فرص عمل، درجة الفساد والرضا عن أداء الحكومة في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، الحرية في إنتقاد الحكومة وتحقيق الأحزاب السياسية لمصالح الشعب، الجنس والانضمام إلى حزب سياسي، فعالية قوانين مكافحة الفساد وأهمية الأحزاب السياسية في القضاء عليه، قضاء الشرطة على الفساد والإتصال بعضو في البرلمان على رأس المال الإجتماعي.

✓ **N-Way Anova**: يؤثر كل من تفاعل توفير الحكومة لفرص عمل، حضور حملة المحليات، إهتمام الأحزاب بالشعب، درجة الفساد، تشجيع القطاع الخاص، تقليل الحكومة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، درجة الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، إنتقاد المواطن للحكومة، أهمية الشرطة في القضاء على الفساد، فعالية قوانين مكافحة الفساد، الإتصال بعضو في البرلمان على رأس المال الإجتماعي.

أما بالنسبة للشطر الثاني من تحليل التباين بمستوياته الثلاثة، والمتعلق بتأثير رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسسية، فقد أبان عن النتائج التالية:

✓ **One Way Anova**: يؤثر كل من السن، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، الإنتماء إلى الجمعيات الدينية، الإنتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ، الإنتماء إلى جمعية الصحة والطب، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، الإنتماء إلى جمعية ذوي الإحتياجات الخاصة والغير مؤهلين، تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات، الثقة في الناس، التعاون، الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية أخرى، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية أخرى، الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي، الثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني، الثقة في الأئمة ورجال الدين، الثقة في ممثلو النقابات، الثقة في المؤسسات الدينية، الثقة في القوى الأمنية (الشرطة والجيش)، الثقة في الصحافة و التلفزيون، الثقة في إتحادات العمال، الثقة في المحاكم، الثقة في الأحزاب السياسية، الثقة في البرلمان، الثقة في (البلدية، الولاية، الدائرة)، الثقة في الجامعات، الثقة في الشركات، الثقة في البنوك، الثقة في المنظمات البيئية، الثقة في المنظمات النسوية، الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية، الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة، الثقة في المؤسسات التعليمية العامة، المعلومة والإتصال، الأنترنت، إستخدام Twitter، إستخدام LinkedIn، الإختلافات المادية، السعادة، الشعور بالتقارب والتأزر على الأبعاد المؤسسية.

✓ **Two Way Anova**: يؤثر تفاعل كل من السن والإنتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ، الوضعية المهنية والإنتماء إلى النقابات، الجنس والإنتماء إلى جمعيات الصحة والطب، المستوى التعليمي والثقة في الناس، الإنتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية والانضمام إلى الجمعيات الدينية، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي، الثقة في الأحزاب السياسية والمشاركة في تويتر، الثقة في النواب على المستوى الوطني والسعادة على الأبعاد المؤسسية.

✓ **N-Way Anova**: يؤثر تفاعل كل من الإنتماء إلى الجمعيات الفنية، الثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية، عضو مشارك في الفايسبوك، الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في الدائرة الولاية والبلدية، الثقة في أشخاص

الخاتمة العامة

من إنتماءات دينية، الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في نواب البرلمان، الثقة في البرلمان، الصراع بسبب المعتقد الديني، الثقة في أشخاص من إنتماءات دينية، الإنتماء إلى حزب سياسي، الثقة في الصحافة، المشاركة في تويتر، إستخدام الراديو على الأبعاد المؤسسية.

من أجل تحليل أعمق لأثر هذه المتغيرات على بعضها البعض تم الإستعانة بإختبار التباين المتعدد MANOVA، هو الآخر تم تقسيمه إلى قسمين، القسم الأول عالجنا فيه أثر رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسسية في الجزائر، والتي كانت نتائجها على النحو التالي:

- ✓ يؤثر الإنتماء الجمعي على الأبعاد المؤسسية عندما يتعلق الأمر بالإنتماء إلى جمعية دينية، جمعية الصحة والطب، الأحزاب السياسية.
- ✓ الثقة بمستوياتها الثلاثة (الثقة العامة، الثقة في الأشخاص، الثقة في المؤسسات) تؤثر على البعد المؤسسي، والمتمثلة في الثقة في الناس الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، الثقة في القوى الأمنية والثقة في البرلمان والثقة (في البلدية والولاية والدائرة).
- ✓ المعلومة والإتصال ومن خلال إستخدام الصحف اليومية والراديو هي الأخرى أثرت على المؤسسات.
- ✓ إستعمال الشبكات كالتويتر (Twitter) ولينكدان (LinkedIn) كان لهما أثر على الأبعاد المؤسسية.
- ✓ الترابط الإجتماعي والإندماج هو الآخر كان له أثر على الأبعاد المؤسسية، فقد توصلنا إلى أن الإختلافات المادية تسبب تفشي الصراع والنزاع، أما من جهة أخرى قوة الشعور بالتقارب والتآزر كانت لها تأثير على البعد المؤسسي.

الشق الثاني من العلاقة والذي عنى بتأثير الأبعاد المؤسسية على رأس المال الإجتماعي في الجزائر، لخصت نتائجها إلى ما يلي:

- ✓ للأداء الحكومي أثر على واقع تكوين رأس المال الإجتماعي وبالخصوص الثقة العامة، وتجلى هذا الأداء في إدارة الحكومة للإقتصاد، وتوفير الحكومة للإستقرار والأمن الداخلي.
- ✓ للفساد أثر ملموس على رأس المال الإجتماعي، فبوجود قوانين فعالة في مكافحة الفساد عن طريق جهاز متمثل في الجهاز القضائي من شأنه أن يعزز من مكانة رأس المال الإجتماعي في الجزائر.
- ✓ الأمن أو غيابه هو الآخر يؤثر على رأس المال الإجتماعي، ويظهر هذا عن طريق القدرة على إنتقاد الحكومة بدون خوف، أو وجود مظاهر اللأمن كشرب الكحول في الشارع والسلوك العنصري.
- ✓ تؤثر المشاركة السياسية على رأس المال الإجتماعي وهذا ما إلتمسناه من خلال إهتمام المواطن الجزائري بالسياسة بصفة عامة أو حضوره لإجتماعات أو نشاطات تتعلق بالمحليات الأخيرة 2017/11/23.

الخاتمة العامة

✓ حرية ونزاهة الانتخابات يؤثر على تكوين رأس المال الاجتماعي، وهذا ما توصلنا إليه من خلال تقييم المواطن الجزائري للانتخابات المحلية 2017/11/23، وأيضا مظاهر الغش أثناء العملية الانتخابية كإحصاء للأصوات بنزاهة ورشوة الناخبين.

✓ أداء المؤسسات السياسية بصفة عامة والمتمثلة في الأحزاب السياسية بصفة خاصة له أثر على رأس المال الاجتماعي، من خلال إهتمام الأحزاب بخدمة مصالح الشعب، وفتح المجال للمواطن من خلال قنوات الإنصال، كالقيام بالإتصال بعضو في البرلمان أو الإنصال بمسؤول في الحكومة أو مسؤول سياسي. إضافة لذلك هو قيام الأحزاب السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة بالتحكم في الأسعار.

✓ المؤسسات الإقتصادية تؤثر على رأس المال الاجتماعي من خلال جودة التنظيمات والمتمثلة في الشفافية من حيث فرص العمل. أما سيادة القانون هو الآخر كان له أثر على رأس المال الاجتماعي من خلال وجوب التوسع في الملكية الخاصة في الصناعة والأعمال، وحماية للملكية الفكرية.

ختمنا الإختبارات الإحصائية بإختبار التحليل العاملي، تم جمع المتغيرات التي تحصلنا عليها من خلال إختبار MANOVA في عوامل بغية الحصول على ترتيب العوامل حسب درجة التأثير التي تمارسها هاته العوامل على الأبعاد المؤسساتية أو رأس المال الاجتماعي، وما توصل له لخص فيما يلي:

✓ تؤثر العوامل المتعلقة بالثقة (الثقة في الأشخاص، الثقة في المؤسسات) على الأبعاد المؤسساتية، فزيادة الثقة في مؤسسات الدولة (تمثيلية أو تنفيذية)، والثقة في الأشخاص القائمين على شؤون هذه المؤسسات من نواب (مستوى محلي، مستوى وطني)، هذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه يوجد مؤسسات سياسية جيدة (البلدية، الدائرة، الولاية، البرلمان) ترقى لمستوى تطلعات المواطن الجزائري، وهذا يتفق مع دراسات كل من (Putnam, 1993)، (K. Newton and P. Norris, 1999, 2000)، (Jamal, A., & Nooruddin, I. 2010)، (Kim,)، (H. H. 2012).

✓ يؤثر كل من أداء المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية على رأس المال الاجتماعي، فكلما كان هنالك أداء جيد للمؤسسات السياسية من فتح لقنوات الإتصال مع المواطن، سواء تعلق الإتصال بمسؤول حزب سياسي، بعضو في البرلمان أو بمسؤول في الحكومة هذا من شأنه أن يقوي من رأس المال الاجتماعي بتوطيد العلاقات بين المواطن والمسؤول. أما المشاركة السياسية هي الأخرى فزيادتها تعني أن المواطن يثق في مؤسسات دولته، وعليه يزيد من تكوين رأس المال الاجتماعي. وهذا يتطابق مع دراسات (Judith Tandler, 1997)، (2011) (Mina Balamoune-Lutz,

✓ إن البناء المؤسساتي والمتمثل في وجود أداء حكومي قادر على توفير الأمن والإستقرار داخل ربوع الوطن، ووجود اليات قادرة على كبح جماح الفساد من خلال جهاز قضائي مستقل وحر في قراراته، هذا سيمنح طابع النزاهة للإنتخابات وبالأخص المحلية التي تكون نسبة المشاركة فيها كبيرة، كل هاته العوامل ستصن من علاقة المواطن

الخاتمة العامة

بمؤسساته وترفع من مستوى رأس المال الإجتماعي، وهذا ما لمسناه من دراسة (Christine Arnold, Eliyahu V. 2012, Galina Zapryanova, Sapir)، (B. Rothstein, D. Stolle, 2008).

✓ العمل الجماعي (جمعيات الصحة والطب، الجمعيات الدينية) والإنتماء الحزبي له القدرة على معرفة متطلبات المجتمع من خلال نقل كل ما يشغل بال المواطن، أما من جهة أخرى فهو يعني من الوعي الفردي والجماعي، هذا ما سيؤثر إيجابا على تشييد مؤسسات سياسية وإقتصادية قادرة على تلبية حاجات المواطن والمجتمع، ومؤسسات تكون عند مستوى التطلعات.

✓ دخول الفرد للعالم الافتراضي من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، وإقامة شبكات من شأنها أن تنقل المعلومة للفرد أو أن ينقل هذا الأخير إنشغالاته عبرها، خاصة عندما تعلق الأمر بموقع (Twitter) والذي يعني بالأمور السياسية أو (LinkedIn) الخاص بالمجال المهني. هاته عوامل تؤثر على البنية المؤسساتية، فكلما زاد ولوج الفرد لهاته المواقع بدون أي تضيق فإنما يدل على وجود حرية للتعبير، فهاته المواقع هي متنفس المواطن فمن خلالها يعبر عن رأيه نظرا لوجود نقائص أو خلل، فما على المسؤول القائم هنا سوى الأخذ بعين الإعتبار كل هذه المشاغل من أجل سد الثغرات التي تواجهها المؤسسات، ومن جهة أخرى فالشبكات تزيد من قدرة الفرد على الإلمام بمجتمعه، مما يسمح ببناء مؤسسات قوامها الديمقراطي.

وعليه فإن الدراسة لخصت إلى أن وجود مؤسسات ذات الأداء الجيد من خلال إدارتها للإقتصاد أو توفيرها للأمن والإستقرار، وإحتوائها على نظام صحي وتعليمي جيد، إضافة إلى ذلك دور مؤسسات الدولة في تضيق الخناق على الفساد من خلال إصدار جملة من التشريعات في جميع المجالات الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية، من شأنه أن يعزز من رأس المال الإجتماعي فيقوي من ثقة المواطن بمؤسسات دولته سواء كانت مؤسسات تمثيلية أو تنفيذية من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز الثقة في الأشخاص التي تقوم على هاته المؤسسات.

المؤسسات الجيدة هي من تجسد الديمقراطية وهذا من خلال حرية ونزاهة الإنتخابات وعدم التدخل في العملية الإنتخابية من تضيق على الناخب أو الأحزاب السياسية، حرية إبداء الرأي والمتمثل في حرية التظاهر، التدوين في الأنترنت. على النظام الحاكم عدم التفرقة بين الأحزاب السياسية (الحاكمة أو المعارضة)، سن قوانين (قانون الجمعيات والأحزاب) والذي يسهل من عملية إنشاء الأحزاب والجمعيات ويكون ذلك بالقضاء على البيروقراطية التي تهش الإدارة العمومية، هذا ما يساهم بشكل كبير على تنشئة العمل الجماعي والذي يظهر من خلال الإنتماء الجماعي أو الحزبي، أيضا تعزيز وتقوية الشبكات وبالتالي تكوين رأس مال إجتماعي .

زيادة عما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة التي اعتنت بالمؤسسات السياسية وتأثيرها المتبادل مع رأس المال الإجتماعي، أضفنا إلى ذلك المؤسسات الإقتصادية هي الأخرى أثرت على رأس المال الإجتماعي وأثرت فيه، وهذا ما إلتمسناه من خلال نوعية التنظيمات المتمثلة في وجود قوانين تضمن الشفافية من حيث فرص الإستثمار، وأيضا سيادة القانون من خلال حياد القضاء عند وجود نزاع قضائي بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة، إلى جانب ذلك حماية الملكية الفكرية. كل هذا كان له تأثير مباشر على الثقة العامة، ما يؤدي إلى تكوين رأس المال الإجتماعي.

الخاتمة العامة

بعد عرض نتائج الدراسة، والإحاطة بجوانب الموضوع إستطعنا إختبار الفرضيات التي تم الإنطلاق منها على الشكل التالي:

الفرضية الأولى والتي نصت على وجود تأثير لمتغيرات رأس المال الإجتماعي على الأبعاد المؤسسية، فقد أبانت النتائج المحصل عليها أن مؤشرات رأس المال الإجتماعي من خلال الثقة بمستوياتها الثلاثة بدرجة أولى، الإنتماء الجمعي، الشبكات، لها أثر إيجابي ومعنوي على البعد المؤسسي فتحسن من نوعية المؤسسات.

الفرضية الثانية والتي تشير إلى أن البناء المؤسسي كلما كان جيد ويرقى إلى تطلعات المواطن الجزائري فإنه يحسن من تكوين رأس المال الإجتماعي، بناء على النتائج المتحصل عليها فإن البناء المؤسسي الجيد من مؤسسات سياسية واقتصادية عن طريق سن قوانين وإجراءات من شأنها أن تساهم وبشكل كبير في توطيد العلاقة بين المواطن ومؤسساته، مما يهئ أرضية خصبة يقوم عليها رأس المال الإجتماعي.

حدود الدراسة:

تم توزيع الإستبيان في شكله الإلكتروني نظرا لعدة إعتبارات منها تعلق الفرد الجزائري بمواقع التواصل الإجتماعي من جهة، ولشساعة الرقعة الجغرافية الواجب دراستها أنا وهي الجزائر من جهة أخرى، مما يصعب من عملية توزيع الإستبيان الورقي على مختلف ربوع الوطن.

✓ **الحدود الزمانية:** هي الفترة التي تم تطبيق فيها الإستبيان على عينة الدراسة البالغة 523 شخص ممن قاموا بالإجابة على الأسئلة، وذلك في الفترة الواقعة 2019/02/07 إلى غاية 2019/04/02.

✓ **الحدود المكانية:** بما أن الإشكالية المطروحة حيزها الجغرافي هو الجزائر كان لابد من الإلمام بمختلف ربوع ولايات الوطن، إلا أننا وفقنا في تطبيق الإستبيان على 45 ولاية، وهي أدرار، الشلف، الأغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، البليدة، البويرة، تمنراست، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجزائر، الجلفة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، قالمة، قسنطينة، المدية، مستغانم، المسيلة، معسكر، ورقلة، وهران، البيض، برج بوعريبيج، بومرداس، الطارف، تسمسيلت، الوادي، خنشلة، سوق أهراس، تيبازة، ميله، عين الدفلى، النعامة، عين تموشنت، غليزان.

✓ **الحدود الموضوعية:** في دراستنا الإحصائية قمنا بأخذ سؤالين أحدهما يعبر عن الأبعاد المؤسسية (إدارة الحكومة للإقتصاد)، والأخر يعبر عن رأس المال الإجتماعي(الثقة العامة). يمكن إدراج الفساد كمتغير يمثل البعد المؤسسي، والجمعيات كبعد لرأس المال الإجتماعي. ومن أجل معرفة العلاقة بين المتغيرين قمنا بإجراء عدة إختبارات إحصائية (one way-ANOVA، two way-ANOVA، N way-ANOVA، MANOVA، Factorial Analysis)، يمكن إدراج طريقة تحليل أخرى ويتعلق الأمر بطريقة المعدلات الهيكلية (Les équations structural).

قائمة المراجع

● قائمة المراجع باللغة العربية:

- د.بخوش أحمد، أحمدداوي عمر(2014)، الهوية التنظيمية وتشكيل الرأسمال الاجتماعي للأستاذة الباحثين في مؤسسة التعليم العالي دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- أحمد جاسم المطوري. (2011). مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم و أثرها على النمو الاقتصادي. جامعة البصرة. مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19.
- أنجي محمد عبد الحميد، (2010)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة لحالة الجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة أبحاث و دراسات، الاصدار الأول.
- إياد حسن كاظم (2012)، دور رأس المال الاجتماعي في نقل المعرفة، دراسة تحليلية لآراء عينة من الهيئات التدريسية في جامعة القادسية.
- باديس بوسعود، (2015)، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جماعة تيزي وزو.
- بسام عبد الله البسام. (2014). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. جامعة حسية بن بوعلوي الشلف، الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 11.
- بن الزين إيمان. (2016). تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة ما بين (2000-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. 2، (2) 2019.
- بن عيني رحيمة &، رحوي حسنية. (2015). الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية. Revue du Lareiid. N°02.
- بينجامين ستورا: ترجمة صباح محمود كعدان (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1988. منشورات الهيئة العامة للكتاب. وزارة الثقافة. دمشق.
- تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة.
- تقرير هيئة الأمم المتحدة، ESCWA، (2018)، تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية
- تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1990.
- الجريدة الرسمية - العدد 02 بتاريخ الأحد 21 صفر 1433 - 15 يناير 2012.
- الحاج علي بدر الدين، (2016)، جرائم الفساد وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.
- د. حازم البيلالي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل السابع: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي.
- دراسة مركز الإمارات للدراسات والإعلام.
- دستور 1976 الصادر بأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية عدد 94 الصادرة في 24 نوفمبر 1976.
- دستور 1989 الصادر بالأمر بموجب المرسوم الرئاسي 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية عدد 09 الصادرة في 01 مارس 1989.
- دستور 1996 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 الجريدة الرسمية عدد 76 الصادرة في 08 ديسمبر 1996.
- الدليبي، عراك(2009)، تأثير مقدرات الابداع الاستراتيجي و رأس المال الاجتماعي في بناء الميزة التنافسية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
- راشد محمد ربيع الحمودي. حرية الرأي والتعبير وفقا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. ماجستير في القانون العام.
- روبرت بوتنام، (2006)، كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
- صالح دعاس عميور. (2008). مآزق التنمية في الجزائر.

- صالح سليمان عبد العظيم (2012). الامارات العربية المتحدة دراسة سوسيولوجية في اعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي. حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية. مصر. الحولية الثلاثون.
- طلعت مصطفى السروجي، (2009)، رأس المال الاجتماعي، مكتبة أنجلو المصرية، الطبعة الأولى.
- عبد القادر دربال، وعلي سدي. (2013). محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري: 2004 - 2011 دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي. الملتقى العلمي الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2014. (11 - 12 مارس). جامعة سطيف.
- عبد الناصر علك حافظ، (2012)، عبد الله حكمت النقرار، وفاء عدنان حميد، الاستثمارات الفاعلة لذكاء الأعمال وفقا لمدخل رأس المال الاجتماعي، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد93، ص 186.
- عزاوي حمزة. (2016). الحركة الجموعية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي. المجلد 18 العدد 3.
- فريق العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار، 2009.
- فشنزو فيتيللو، من الفكر السياسي والاشتراكي: الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد ابراهيم زيد، مراجعة عبد الأحد جمال الدين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967.
- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 8، 14، مارس، 2006.
- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 8، 14، مارس، 2006.
- مجبور فازية، (2015)، إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو.
- محمد بن عزوز. (2016). الفساد الإداري والاقتصادي: آثاره وآليات مكافحته(حالة الجزائر). المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية.
- محمد نصر، جميل هلال. (2007). قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- مرسوم تنفيذي رقم 120-07 مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 ابريل، 2007 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 25، 27 افريل.
- مصطفى كامل السيد. (2008). العوامل والاثار السياسية، الندوة الفكرية: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السعودي بالاسكندرية.
- ناجي بن حسين، (2008)، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة.
- هرناندو دي سوتو. (2002) رأس المال. لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في مكان آخر. ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى.
- هشام فاروق. (2003). دور وأهمية مناخ الاعمال في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد.
- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

● قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul-Rahman, A., Latif, R. A., Muda, R., & Abdullah, M. A. (2014). Failure and potential of profit-loss sharing contracts: A perspective of New Institutional, Economic (NIE) Theory. *Pacific-Basin Finance Journal*, 28, 136-1510.
- Acemoglu D.& Robinson J. (2008). *The role of institutions in Growth and Development*, International Bank for Reconstruction and Development / The world Bank / The commission on Growth and development, working Paper n 10.
- Acemoglu, D., Robinson, J.A., 2012. *Why Nations Fail*. Crown Publishers, New York.
- Adkisson, R. V., & McFerrin, R. (2014). Culture and good governance: A brief empirical exercise. *Journal of Economic Issues*, 48(2), 441-450.
- AGASSI, J. (1958-1975), institutional individualism, *British journal of sociology*, 1975 .
- Arnold, C., Sapir, E., & Zapryanova, G. (2012). Trust in the institutions of the European Union: A cross-country examination, p 19 - 34.
- Atelier sur le capital social, Projet de recherche sur les politique PRP, Canada, Juin. 2003, p 17.
- Bakken, L., Brown, N., & Downing, B. (2017). Early childhood education: The long-term benefits. *Journal of research in Childhood Education*, 31(2), 255-269.
- Balamoune-Lutz, M. (2011). Trust-based social capital, institutions, and development. *The Journal of Socio-Economics*, 40(4), 335-346, p 338.
- Benedicte Bull: Social capital, civil society and the welfare and democracy state in Norway (inter-American Development Bank, Washington, University of Oslo, Feb.24/2006).
- Berlin, I. (2017). "Two concepts of liberty." In *Liberty Reader*. Routledge. pp. 33-57.
- Bob Rijkers, Antonio Nucifora, and Caroline Freund, "All in the Family, State Capture in Tunisia': Questions and Answers," World Bank.
- Boettke, P.J., Coyne, C.J., Leeson, P.T., 2008. Institutional stickiness and the new development economics. *Am. J. Econ. Soc.* 67, 331–358.
- Bourdieu, P. (1980). 'Le capital social: notes provisoires'. *Actes de le recherché scientifique et sociale*.
- Bourdieu, P. (1980). Le capital social: notes provisoires. *Actes de la recherche en sciences sociales*, 31(1), 2-3.
- Chavance, B. (2001). Organisations, institutions, système: types et niveaux de règles. *Revue d'économie industrielle*, 97(1).
- Chiu, C. M., Hsu, M. H., & Wang, E. T. (2006). Understanding knowledge sharing in virtual communities: An integration of social capital and social cognitive theories. *Decision support systems*, 42(3), 1872-1888.
- Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American journal of sociology*, 94, S95-S120.
- Corie T.
- Dakhli, Mourad & Dirk DE Clercq, (2004), "Human capital, social capital, and innovation: a multicountry study", *ENTREPRENEURSHIP & REGIONAL DEVELOPMENT*.
- Dolan, P., Peasgood, T., & White, M. (2008). Do we really know what makes us happy? A review of the economic literature on the factors associated with subjective well-being. *Journal of economic psychology*, 29(1), 94-122.

- Dominique, FINON. (2003), l'apport de l'économie des institutions a la définition des nouveaux cadres régulatrices, CNRS et université de Grenoble.
- Douglass C. North, *The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 5, No. 1. (Winter, 1991).
- Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity* (No. D10 301 c. 1/c. 2). New York: Free press.
- Fussell, H., Harrison-Rexrode, J., Kennan, W. R., & Hazleton, V. (2006). The relationship between social capital, transaction costs, and organizational outcomes: A case study. *Corporate communications: An international journal*, 11(2), 148-161.
- Gachter, Martin & Savage, David & Torgler, Benno, (2011), "The relationship between stress, strain and social capital", *Policing: An International Journal of Police Strategies & Management*, Vol. 34 Iss: 3.
- Gates, S., Nygård, H. M., & Trappeniers, E. (2016). Conflict recurrence. *Conflict Trends*, 2, 1-4.
- (GDP) world Development Report, The world Bank 2002.
- Graham, C. (2010). Happy peasants and miserable millionaires: Happiness research, economics, and public policy. *VoxEU.org*, 30.
- Granovetter, M.S. (1973), "The strength of weak ties", *The American Journal of Sociology*, Vol. 78 No. 6.
- Hélène Djoufelkit, (2008) *rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie*, AFD document de travail n°64.
- Holcombe, R.G., Boudreaux, J.C., 2013. Institutional quality and the tenure of autocrats. *Public Choice*. PP 406–421.
- Jamal, A., & Nooruddin, I. (2010). The democratic utility of trust: A cross-national analysis. *The Journal of Politics*, 72(1), 45-59, p 47.
- Jensen, M.C. and Mackling W.H, (1979), "Theory of the firm: managerial Behavior , Agency Costs and Ownership structure", *Journal of Financial Economics*, vol.3, Issue 4, pp. 305-360.
- Kausa, A. (2009). Effects of different dimensions of social capital on innovative activity: Evidence from Europe at the regional level. *Technovation*, 29(3), 218-233.
- Keefer, P., & Knack, S. (2002). Polarization, politics and property rights: Links between inequality and growth. *Public choice*, 111(1-2), 127-154.
- Kim, H. H. (2012). Determinants of Individual Trust in Global Institutions: The Role of Social Capital and Transnational Identity. *Sociology Mind*, 2(03), 272.
- Kumar, S. (2017, April). *Social Capital and Human Well-Being in South Korea*. IARIW-Bank of Korea Conference in Seoul, Korea.
- Kuo-Jen Su, Yu-Je Lee & Yu-Ching Tsail, (2005), "The Paradigm of Knowledge Acquisition and Social Capital in Engineering Education : Empirical Research from Taiwanese Universities, Shou university, UICEE , Vol.4, No.12.
- Lahiani-Msaad, M. (2008). *L'impact des institutions économiques, sociales et politiques sur la croissance économique des pays en développement* (Doctoral dissertation, Paris 10).
- Lesser, E., & Prusak, L. (1999). Communities of practice, social capital and organizational knowledge. *Information Systems Review*, 1(1), 3-10.

- Lock, Lee, Laurence, (2008), "Corporate Social Capital and Firm Performance in the Global Information Technology Services Sector", dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Sydney.
- Locke, J. (1947). *Two Treatises of Government: With a Supplement, Patriarcha*, by Robert Filmer. No. 2.
- López-Fernández, M., & Sánchez-Gardey, G. (2010). Managing the effects of diversity on social capital. *Equality, Diversity and Inclusion: An International Journal*, 29(5), 491-516, p 493.
- M. Dakhli, C. Dirk, (2004), " Human capital, Social Capital, and Innovation : A Multicountry Study", *Entrepreneurship & Regional Development*, Vol. 128, No. 107.
- Menard C, (1997). *L'économie des organisations*, Ed. La découverte, Coll. Repères, Paris.
- Menard, C(2003). *L'approche néo-institutionnelle: des concepts, une méthode, des résultats*, *Cahiers d'économie politique*, n 44.
- Milani, C. (2003, October). Social Capital and Local Development Theories: Lessons from the Pintadas Experience (Bahia, Brazil). In IV Conferencia Regional ISTR_LAC (pp. 8-10).
- Mtiraoui Abderraouf, qualité institutionnelle, capital humain et croissance économique dans la zone MENA : application sur les données de panel dynamique (GMM).
- Nahapiet, J., & Ghoshal, S. (1998). Social capital, intellectual capital, and the organizational advantage. *Academy of management review*, 23(2).
- Nahapiet, J., & Ghoshal, S. (1998). Social capital, intellectual capital, and the organizational advantage. *Academy of management review*, 23(2), 242-266.
- Newton, K., & Norris, P. (1999). Confidence in Public Institutions: Faith, Culture or Performance? Pharr, S. and Putnam, R.(eds.): *Disaffected democracies: What's Troubling the Trilateral Countries*, p 3- 4.
- Newton, K., & Norris, P. (2000). Confidence in public institutions. *Disaffected democracies. What's troubling the trilateral countries*, 52
- Nicita A. and M. Vatiéro (2007), "The Contract and the Market: Towards a Broader Notion of Transaction?" *Studia e Note di Economia*, 1:7–22.
- North ,D. C. (Winter, 1991). *Institutions. The Journal of Economic Perspectives*. Vol. 5. No. 1
- North, D. C. (1989). Institutions and economic growth: An historical introduction. *World development*, 17(9), 1319-1332.
- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge university press.
- North, D. C., & Ménard, C. (2005). *Le processus du développement économique*. Editions d'organisation.
- Oberle, M. (2016). Robert D. Putnam: *Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community*, New York: Simon and Schuster 2000, 541 S. In *Klassiker der Sozialwissenschaften* (pp. 408-411). Springer VS, Wiesbaden.
- P. Boudieu, (1985). "Chapter (9): The forms of Social Capital", in Rishardson, JG.Ed, *Hand Book of Theory and Research for The Sociology of Education*, Connecticut, Green Wood Press.
- Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018). Returns to investment in education: a decennial review of the global literature. The World Bank.

- Purchase, S., & Phungphol, Y. (2008). Social capital in Southeast Asian business relationships. *Industrial Marketing Management*, 37(5), 523-530.
- Putnam, R. D. (1993). The prosperous community. *The American Prospect*, 4(13), 35-42.
- Putnam, D., Robert, (2002), *Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community*, U.S.A, Harvard University Press.
- R. Putnam, (2000), *Bowling Alone, The Collapse and Revival of American Community*, New York: Simon and Schuster.
- Rothstein, B., & Stolle, D. (2008). The state and social capital: An institutional theory of generalized trust. *Comparative politics*, 40(4), 441-459, p 19.
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. *The Journal of Finance*, 52(2), 737-783.
- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), P 67.
- Stéphane Saussier, (2015). *L'approche Néo-institutionnelle « Basics »*, IAE de Paris Sorbonne.
- Su, K., Lee, Y., & Tsai, Y. (2005). The paradigm of knowledge acquisition and social capital in engineering education: empirical research from Taiwanese universities. *World Transactions on Engineering and Technology Education*, 4(1), 93-98.
- Tendler, J. (1997). *Good government in the tropics*. Johns Hopkins University Press.
- Turcotte, M. (2015). Trends in social capital in Canada. *Statistics Canada= Statistique Canada*.
- Tymon, Walter & Stumpf, Stephen, (2003), "Social capital in the success of knowledge workers", *Career Development International*, Vol. 8 Iss: 1.
- Uphoff, E. P., Pickett, K. E., Cabieses, B., Small, N., & Wright, J. (2013). A systematic review of the relationships between social capital and socioeconomic inequalities in health: a contribution to understanding the psychosocial pathway of health inequalities. *International Journal for Equity in Health*, 12(1), 54.
- Uslaner, E. M. (2002). *The moral foundations of trust*. Cambridge University Press.
- Vatiero, Massimiliano. "From W. N. Hohfeld to J. R. Commons, and Beyond? A "Law and Economics" Enquiry on Jural Relations", *American Journal of Economics and Sociology*, 69(2): 840–866, 2010.
- Walton H. Hamilton (1919). "The Institutional Approach to Economic Theory," *American Economic Review*, 9(1), Supplement, p p. 309-318.
- Wellman, B., & Wortley, S. (1990). Different strokes from different folks: Community ties and social support. *American Journal of Sociology*, 96(3), 558-588.
- Williamson, C.R., 2009. Informal institutions rule: institutional arrangements and economic performance. *Public Choice*.
- Williamson, O. E. (2000). The new institutional economics: taking stock, looking ahead. *Journal of Economic Literature*, 38(3).
- Wolk, H. I., Tearney, M. G., & Dodd, J. L. (2001). *Accounting Theory: A Conceptual and Institutional Approach* (Cincinnati, Ohio: South).

● قائمة المواقع

- fsi.stanford.edu.
- www.andi.dz.
- www.cgei.dz.
- www.doingbusiness.org.
- www.fgar.dz.
- www.freedomhouse.org
- www.government.ae
- www.ons.dz.
- www.prosperity.com
- www.transparency.org.
- www.undp.org
- www.weforum.org.
- www.worldbank.org.
- www.worldhappiness.reportwww.worldvaluessurvey.org.

الملاحق

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر-

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

أضع بين أيديكم هذا الاستبيان، الذي يهدف إلى إجراء دراسة " العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

قد أعد هذا الاستبيان من ثلاثة محاور خصص كل محور بمجموعة من الأسئلة، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بقراءة هذه الأسئلة بدقة وتمعن، تكون الإجابة على كل سؤال بوضع علامة (x) في الجواب الذي يعبر عن رأيكم، وأرجو منكم عدم ترك أي سؤال دون إجابة وذلك للأهمية والضرورة، كن واثقا أن كل ما تذكره موضع سرية تامة وغير مطلوب منكم ذكر الاسم ولا تستخدم هذه النتائج إلا للدراسة العلمية فقط.

أشكر لكم حسن تعاونكم

معلومات شخصية		ولاية الإقامة:.....	
1. الجنس		1. الجنس	
- ذكر		<input type="checkbox"/>	
- أنثى		<input type="checkbox"/>	
2. السن		2. السن	
أقل من 20 سنة		<input type="checkbox"/>	
- من 20 إلى 30 سنة		<input type="checkbox"/>	
- من 30 إلى 40 سنة		<input type="checkbox"/>	
- من 40 إلى 50 سنة		<input type="checkbox"/>	
- أكثر من 50 سنة		<input type="checkbox"/>	
3. الحالة العائلية		3. الحالة العائلية	
- أعزب		<input type="checkbox"/>	
- متزوج		<input type="checkbox"/>	
4. ما هو مستواك التعليمي		4. ما هو مستواك التعليمي	
- مستوى ابتدائي		<input type="checkbox"/>	
- مستوى أساسي / متوسط		<input type="checkbox"/>	
- ثانوي		<input type="checkbox"/>	
- جامعي		<input type="checkbox"/>	
- أخرى		<input type="checkbox"/>	
5. هل أنت؟		5. هل أنت؟	
- عامل		<input type="checkbox"/>	
- غير عامل		<input type="checkbox"/>	
- متقاعد		<input type="checkbox"/>	

II. الأبعاد المؤسساتية

المؤسسات السياسية		
6. ما مدى رضاك عن أداء الحكومة في الأمور التالية؟		
غير راض	راض	ادارة الاقتصاد
		ايجاد فرص العمل
		تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
		تحسين الخدمات الصحية الأساسية
		خفض الاسعار
		توفير الاستقرار والأمن الداخلي
		معالجة احتياجات التعليم
قليلة	متوسطة	كبيرة
		8. الى أي درجة تعتقد بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة الحكومة؟

		مصالح الشعب؟	
لا		نعم	
		26. هل تقدم المعارضة السياسية في الجزائر رؤية بديلة وخطة بديلة للبلاد.	
ولا مرة	مرة واحدة	العديد من المرات	27. كم عدد المرات التي قمت فيها بالاتصال بأي من الأشخاص التاليين حول بعض المشاكل الهامة أو منحهم وجهات نظرك؟
			السلطات المحلية
			عضو في البرلمان
			مسؤول في الحكومة
			مسؤول حزب سياسي
أبدا	أحيانا	دائما	28. برأيك ، كم مرة تحدث هذه الأمور في انتخابات الجزائر؟
			يتم إحصاء الأصوات بنزاهة
			يتم منح مرشحي المعارضة من الترشح للمناصب
			يتم رشوة الناخبين
			يتم تهديد الناخبين مع العنف في الانتخابات
لا أحد منهم	أحزاب المعارضة	الحزب الحاكم	29. بالنظر إلى الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة في هذا الجزائر، من الذي تراه قادرا على معالجة كل من الأمور التالية:
			التحكم في الاسعار
			خلق فرص عمل
			تحسين الخدمات الصحية الأساسية
			مكافحة الفساد في الحكومة

المؤسسات الاقتصادية		
لا أوافق	أوافق كليا	30. ما مدى موافقتك على العبارات التالية:
		قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات تسمح بتشجيع تنمية القطاع الخاص
		هناك مناخ استثماري يشير الى حد ما الى فعالية المؤسسات
		هناك شفافية من حيث فرص الاستثمار
		تدخل الحكومة في الصادرات والواردات في الأونة الأخيرة يعتبر شيء ايجابي
		تقوم الحكومة بإزالة كل الحواجز الجمركية التي تثقل كاهل المستثمر
		تطابق الأجور والقدرة الشرائية للمستهلك
		حرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية
		وجود مؤسسات عمومية تهتم على النشاط الاقتصادي
		وجود سياسة مالية فعالة
لا	نعم	31. هل تظن أنه في حالة وجود نزاع قضائي بين احدى المؤسسات والحكومة، من المحتمل فوز المؤسسة؟
لا أوافق	أوافق كليا	32. ما مدى موافقتك على العبارات التالية؟

		وجود قوانين تحمي حقوق الملكية
		يجب التوسع في زيادة الملكية الخاصة في الصناعة والأعمال
		يجب العمل على التوسع في ملكية الدولة في الصناعة والأعمال
لا	نعم	33. في الجزائر، هل تحظى الملكية الفكرية بالحماية؟

III. أبعاد راس المال الاجتماعي

الجمعيات			
34. هذه قائمة بأنواع بعض الجمعيات ولكل واحدة أرجو أن تخبرني إذا كنت			
غير منتهي	عضو غير نشيط	عضو نشيط	
			جمعية دينية
			جمعية رياضية
			جمعية الفن والثقافة
			جمعية أولياء التلاميذ
			جمعية الصحة والطب
			جمعية مهنية
			أحزاب سياسية
			جمعية البيئة والوسط المعيشي
			النقابات المهنية
			جمعية التضامن والأعمال الخيرية
			جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة والغير مؤهلين
			جمعية الأحياء والقرى
			جمعيات حماية المستهلك
لا أعرف	المصلحة الخاصة	المصلحة العامة	35. في رأيك الانضمام إلى هذه الجمعيات يحقق ؟
لا أعرف	لا	نعم	36. ماهي المنفعة التي من الممكن تحقيقها من الانضمام إلى هذه الجمعيات؟
			تحسين المستوى المادي
			القدرة على مساعدة الآخرين
			تسلية وتحقيق متعة
			رضا روحي
			تحسين المستوى التعليمي
			الحصول على عمل

الثقة والتعاون			
37. هل ترى أن أغلب الناس يمكن الثقة بهم. أم أنك تحتاج للحذر الشديد في التعامل معهم؟			
تحتاج الى الحذر الشديد	يمكن الثقة بمعظم الناس		
			42. هل تعتقد أن مستوى الثقة في منطقتك خلال 5 سنوات الماضية ؟
تدهور	لم يتغير	تحسن	
			43. هل تعتقد أن الناس في منطقتك متعاونون؟
ابدا	أحيانا	دائما	

			44. هل يمكنك الاعتماد على الجيران في حال الطوارئ؟
أبدا	أحيانا	دائما	
	لا أساهم	أساهم	45. إذا كان هناك مشروع في مجتمعك لا يفيدك مباشرة ، ولكن له فوائد بالنسبة لكثيرين آخرين في منطقتك هل تساهم ؟
			المال
			الوقت
			أفكارك/تعليمك
منعدمة	متوسطة	جيدة	46. إلى أي مدى تثق في الأشخاص المذكورة في الجدول ؟
			عائلتك
			الجيران
			أشخاص تعرفهم شخصيا
			الناس الذين تلتقيهم للمرة الأولى
			أشخاص من انتماءات عرقية أخرى
			ناس من انتماءات دينية أخرى
			الناس الذين ينتمون لجنسية أخرى
			الأساتذة والمعلمين
			التجار
			الناس في منطقتك
			النواب السياسيون على المستوى المحلي
			النواب السياسيون على المستوى الوطني
			الأئمة ورجال الدين
			ممثلو النقابات
			الأطباء والمرضين
منعدمة	متوسطة	جيدة	47. إلى أي مدى تثق في المؤسسات التالية؟
			المؤسسات الدينية
			القوى الأمنية (الشرطة والجيش)
			الصحافة و التلفزيون
			اتحادات العمال
			المحاكم
			الأحزاب السياسية
			البرلمان
			البلدية ، الولاية ، الدائرة
			الجامعات
			الشركات الكبرى
			البنوك
			المنظمات البيئية
			المنظمات النسوية
			المنظمات الخيرية والإنسانية
			المؤسسات التعليمية الخاصة

المعلومة والاتصال			
أبدا	أحيانا	دائما	48. أخبرني كم مرة تستخدم من الوسائل التالية للحصول على معلومات حول ما يجري في الجزائر والعالم؟
			الصحف اليومية
			المجلات
			أخبار التلفزيون
			أخبار الراديو
			الهاتف الجوال
			الانترنت
			الحديث مع الاصدقاء والزملاء
	لا	نعم	49. هل تقوم باستخدام الانترنت من أجل.....
			التعرف على نشاطات سياسية تجري في بلدك
			التعبير عن رأيك أو وجهة نظرك في قضايا سياسية
			أمور أخرى
الشبكات			
	غير مشارك	مشارك	50. هل أنت عضو مشارك في....
			حساب فايس بوك (Facebook)
			حساب تويتر (Twitter)
			حساب انستغرام (Instagram)
			حساب لينكد ان (LinkedIn)
	لم يتغير	تحسن	51. مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، ان حق الوصول الى أفضل المعلومات
	تدهور		

الترايط الاجتماعي والاندماج			
	لا	نعم	52. أي من الاختلافات التالية تعتبر سببا لتقشي المشاكل والصراع بين الأفراد
			الاختلافات المادية
			التمييز بين الذكور والإناث
			الاختلافات في الانتماءات السياسية
			الفرق في التعليم
			الاختلافات في المعتقدات الدينية
			التمييز بين الأجيال (بين الأكبر والأصغر سنا)
	لست سعيد	سعيد نوعا ما	53. بالأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بحياتك من أمور هل ترى بأنك؟
		سعيد جدا	
	تدهور	لم يتغير	54. ما مدى قوة الشعور بالتقارب والتأزر في منطقتك؟
		تحسن	

الملحق 02: نتائج اختبار Post Hoc لدرجة الفساد حسب الثقة في الناس

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	درجة الفساد	درجة الفساد
Upper Bound	Lower Bound					
.1249	-.0360	.278	.04095	.04443	متوسطة	كبيرة
.7425	.2908	.000	.11495	.51665*	قليلة	
.0360	-.1249	.278	.04095	-.04443	كبيرة	متوسطة
.7081	.2363	.000	.12009	.47222*	قليلة	
-.2908	-.7425	.000	.11495	-.51665*	كبيرة	قليلة
-.2363	-.7081	.000	.12009	-.47222*	متوسطة	

الملحق 03: نتائج اختبار Post Hoc لفعالية قوانين مكافحة الفساد حسب الثقة في الناس

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	فعالية قوانين مكافحة الفساد	فعالية قوانين مكافحة الفساد
Upper Bound	Lower Bound					
-.3979	-.8565	.000	.11671	-.62719*	لا بأس بها	ممتازة
-.4164	-.8641	.000	.11394	-.64027*	سيئة	
.8565	.3979	.000	.11671	.62719*	ممتازة	لا بأس بها
.0535	-.0796	.699	.03387	-.01308	سيئة	
.8641	.4164	.000	.11394	.64027*	ممتازة	سيئة
.0796	-.0535	.699	.03387	.01308	لا بأس بها	

الملحق 04: نتائج اختبار Post Hoc لقدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية حسب الثقة في الناس

الثقة في الناس						
Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية	قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الخدمات الصحية
Upper Bound	Lower Bound					
.2226	.0295	.011	.04913	.12603*	أحزاب المعارضة	الحزب الحاكم
.0730	-.0474	.677	.03064	.01277	لا أحد منهم	
-.0295	-.2226	.011	.04913	-.12603*	الحزب الحاكم	أحزاب المعارضة
-.0198	-.2068	.018	.04759	-.11326*	لا أحد منهم	
.0474	-.0730	.677	.03064	-.01277	الحزب الحاكم	لا أحد منهم
.2068	.0198	.018	.04759	.11326*	أحزاب المعارضة	

الملحق 05: نتائج اختبار Post Hoc للسن حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد						
Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	السن	السن
Upper Bound	Lower Bound					
-.1382	-.5040	.000	.06309	-.32109*	من 20 إلى 30 سنة	أقل من 20 سنة
-.1204	-.4956	.000	.06497	-.30802*	من 30 إلى 40 سنة	
-.0850	-.5151	.001	.07498	-.30005*	من 40 إلى 50 سنة	
-.0631	-.5471	.005	.08324	-.30510*	أكثر من 50 سنة	
.5040	.1382	.000	.06309	.32109*	أقل من 20 سنة	من 20 إلى 30 سنة

.0772	-.0511	1.000	.02269	.01306	من 30 إلى 40 سنة	
.1513	-.1092	1.000	.04378	.02104	من 40 إلى 50 سنة	
.1962	-.1642	1.000	.05678	.01599	أكثر من 50 سنة	
.4956	.1204	.000	.06497	.30802*	أقل من 20 سنة	من 30 إلى 40 سنة
.0511	-.0772	1.000	.02269	-.01306	من 20 إلى 30 سنة	
.1445	-.1285	1.000	.04644	.00797	من 40 إلى 50 سنة	
.1865	-.1806	1.000	.05886	.00292	أكثر من 50 سنة	
.5151	.0850	.001	.07498	.30005*	أقل من 20 سنة	من 40 إلى 50 سنة
.1092	-.1513	1.000	.04378	-.02104	من 20 إلى 30 سنة	
.1285	-.1445	1.000	.04644	-.00797	من 30 إلى 40 سنة	
.2030	-.2131	1.000	.06975	-.00505	أكثر من 50 سنة	
.5471	.0631	.005	.08324	.30510*	أقل من 20 سنة	أكثر من 50 سنة
.1642	-.1962	1.000	.05678	-.01599	من 20 إلى 30 سنة	
.1806	-.1865	1.000	.05886	-.00292	من 30 إلى 40 سنة	
.2131	-.2030	1.000	.06975	.00505	من 40 إلى 50 سنة	

الملحق 06: نتائج اختبار Post Hoc للوضعية المهنية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الوضعية المهنية	الوضعية المهنية
Upper Bound	Lower Bound					
.1584	.0389	.000	.02489	.09866*	غير عامل	عامل
1.3290	-.5989	.508	.24519	.36503	متقاعد	
-.0389	-.1584	.000	.02489	-.09866*	عامل	غير عامل
1.2264	-.6936	.711	.24597	.26638	متقاعد	
.5989	-1.3290	.508	.24519	-.36503	عامل	متقاعد
.6936	-1.2264	.711	.24597	-.26638	غير عامل	

الملحق 07: نتائج اختبار Post Hoc للانتماء الى جمعية دينية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الانتماء الى جمعية دينية	الانتماء الى جمعية دينية
Upper Bound	Lower Bound					
-.0731	-.3891	.004	.08042	-.23106*	عضو غير نشيط	عضو نشيط
-.0805	-.3140	.001	.05942	-.19726*	غير منتهي	
.3891	.0731	.004	.08042	.23106*	عضو نشيط	عضو غير نشيط
.1458	-.0782	.553	.05700	.03381	غير منتهي	
.3140	.0805	.001	.05942	.19726*	عضو نشيط	غير منتهي
.0782	-.1458	.553	.05700	-.03381	عضو غير نشيط	

الملحق 08: نتائج اختبار Post Hoc للانتماء الى جمعية أولياء التلاميذ حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	جمعيات أولياء التلاميذ	جمعيات أولياء التلاميذ
Upper Bound	Lower Bound					
.2445	-.0974	.398	.08703	.07356	عضو غير نشيط	عضو نشيط
.0807	-.2012	.401	.07175	-.06026	غير منتهي	
.0974	-.2445	.398	.08703	-.07356	عضو نشيط	عضو غير نشيط

-0310	-2366	.011	.05233	-.13383*	غير منتهي	
.2012	-.0807	.401	.07175	.06026	عضو نشيط	غير منتهي
.2366	.0310	.011	.05233	.13383*	عضو غير نشيط	

الملحق 09: نتائج اختبار Post Hoc للانتماء الى جمعية الصحة والطب حسب الرضا عن ادارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	جمعية الصحة والطب	جمعية الصحة والطب
Upper Bound	Lower Bound					
.0764	-.3384	.215	.10557	-.13095	عضو غير نشيط	عضو نشيط
-.1942	-.5023	.000	.07840	-.34826*	غير منتهي	
.3384	-.0764	.215	.10557	.13095	عضو نشيط	عضو غير نشيط
-.0744	-.3602	.003	.07272	-.21730*	غير منتهي	
.5023	.1942	.000	.07840	.34826*	عضو نشيط	غير منتهي
.3602	.0744	.003	.07272	.21730*	عضو غير نشيط	

الملحق 10: نتائج اختبار Post Hoc للانتماء الى الأحزاب السياسية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الانتماء الى الأحزاب السياسية	الانتماء الى الأحزاب السياسية
Upper Bound	Lower Bound					
.2525	-.0692	.263	.08187	.09167	عضو غير نشيط	عضو نشيط
-.0120	-.2544	.031	.06171	-.13319*	غير منتهي	
.0692	-.2525	.263	.08187	-.09167	عضو نشيط	عضو غير نشيط
-.1137	-.3360	.000	.05656	-.22486*	غير منتهي	
.2544	.0120	.031	.06171	.13319*	عضو نشيط	غير منتهي
.3360	.1137	.000	.05656	.22486*	عضو غير نشيط	

الملحق 11: نتائج اختبار Post Hoc للانتماء إلى جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة	جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة
Upper Bound	Lower Bound					
.1042	-.2338	.452	.08603	-.06481	عضو غير نشيط	عضو نشيط
-.0430	-.3153	.010	.06930	-.17917*	غير منتهي	
.2338	-.1042	.452	.08603	.06481	عضو نشيط	عضو غير نشيط
-.0084	-.2203	.034	.05393	-.11435*	غير منتهي	
.3153	.0430	.010	.06930	.17917*	عضو نشيط	غير منتهي
.2203	.0084	.034	.05393	.11435*	عضو غير نشيط	

الملحق 12: نتائج اختبار Post Hoc لتحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات	تحسين المستوى المادي من قبل الجمعيات
Upper Bound	Lower Bound					
-.0488	-.2030	.000	.03199	-.12587*	لا	نعم
.0354	-.1486	.365	.03829	-.05662	لا أعرف	

.2030	.0488	.000	.03199	.12587*	نعم	لا
.1319	.0066	.025	.02605	.06925*	لا أعرف	
.1486	-.0354	.365	.03829	.05662	نعم	لا أعرف
-.0066	-.1319	.025	.02605	-.06925*	لا	

الملحق 13: نتائج اختبار Post Hoc لتحسن مستوى الثقة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	تحسن مستوى الثقة	تحسن مستوى الثقة
Upper Bound	Lower Bound					
.0162	-.2164	.113	.04797	-.10012	لم يتغير	تحسن
-.0130	-.2366	.024	.04599	-.12480*	تدهور	
.2164	-.0162	.113	.04797	.10012	تحسن	لم يتغير
.0337	-.0830	.673	.02432	-.02468	تدهور	
.2366	.0130	.024	.04599	.12480*	تحسن	تدهور
.0830	-.0337	.673	.02432	.02468	لم يتغير	

الملحق 14: نتائج اختبار Post Hoc للتعاون حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	التعاون	التعاون
Upper Bound	Lower Bound					
-.0092	-.2352	.030	.04642	-.12220*	أحيانا	دائما
.0380	-.2398	.225	.05743	-.10088	ابدا	
.2352	.0092	.030	.04642	.12220*	دائما	أحيانا
.1142	-.0716	.924	.03802	.02132	ابدا	
.2398	-.0380	.225	.05743	.10088	دائما	ابدا
.0716	-.1142	.924	.03802	-.02132	أحيانا	

الملحق 15: نتائج اختبار Post Hoc الثقة في أشخاص من انتماءات عرقية أخرى حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في أشخاص من	
Upper Bound	Lower Bound				الثقة في أشخاص من	الثقة في أشخاص من
				عرقية أخرى		عرقية أخرى
.1030	-.2892	.550	.07597	-.09306	متوسطة	جيدة
.1801	-.2180	.993	.07765	-.01895	منعدمة	
.2892	-.1030	.550	.07597	.09306	جيدة	متوسطة
.1321	.0161	.007	.02419	.07410*	منعدمة	
.2180	-.1801	.993	.07765	.01895	جيدة	منعدمة
-.0161	-.1321	.007	.02419	-.07410*	متوسطة	

الملحق 16: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في أشخاص من انتماءات دينية أخرى حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في أشخاص من انتماءات دينية أخرى	الثقة في أشخاص من انتماءات دينية أخرى
Upper Bound	Lower Bound					
.1320	-.2529	.807	.07366	-.06042	متوسطة	جيدة
.1993	-.1891	1.000	.07472	.00506	منعدمة	
.2529	-.1320	.807	.07366	.06042	جيدة	متوسطة
.1213	.0096	.015	.02331	.06548*	منعدمة	
.1891	-.1993	1.000	.07472	-.00506	جيدة	منعدمة
-.0096	-.1213	.015	.02331	-.06548*	متوسطة	

الملحق 17: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي	الثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي
Upper Bound	Lower Bound					
-.1474	-.5968	.001	.11436	-.37209*	متوسطة	جيدة
-.2140	-.6514	.000	.11133	-.43271*	منعدمة	
.5968	.1474	.001	.11436	.37209*	جيدة	متوسطة
.0022	-.1235	.059	.03199	-.06062	منعدمة	
.6514	.2140	.000	.11133	.43271*	جيدة	منعدمة
.1235	-.0022	.059	.03199	.06062	متوسطة	

الملحق 18: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني	الثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني
Upper Bound	Lower Bound					
-.0673	-.4885	.010	.10718	-.27789*	متوسطة	جيدة
-.1604	-.5658	.000	.10319	-.36311*	منعدمة	
.4885	.0673	.010	.10718	.27789*	جيدة	متوسطة
-.0180	-.1524	.013	.03422	-.08522*	منعدمة	
.5658	.1604	.000	.10319	.36311*	جيدة	منعدمة
.1524	.0180	.013	.03422	.08522*	متوسطة	

الملحق 19: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في الأئمة ورجال الدين حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في الأئمة ورجال الدين	الثقة في الأئمة ورجال الدين
Upper Bound	Lower Bound					
-.0040	-.1782	.037	.03609	-.09111*	متوسطة	جيدة
.0072	-.1873	.079	.04041	-.09004	منعدمة	
.1782	.0040	.037	.03609	.09111*	جيدة	متوسطة
.0659	-.0638	1.000	.02693	.00107	منعدمة	
.1873	-.0072	.079	.04041	.09004	جيدة	منعدمة

.0638	-.0659	1.000	.02693	-.00107	متوسطة
-------	--------	-------	--------	---------	--------

الملحق 20: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في ممثلو النقابات حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في ممثلو النقابات	الثقة في ممثلو النقابات
Upper Bound	Lower Bound					
-.1049	-.3690	.000	.06722	-.23695*	متوسطة	جيدة
-.1427	-.4001	.000	.06552	-.27139*	منعدمة	
.3690	.1049	.000	.06722	.23695*	جيدة	متوسطة
.0160	-.0849	.180	.02566	-.03444	منعدمة	
.4001	.1427	.000	.06552	.27139*	جيدة	منعدمة
.0849	-.0160	.180	.02566	.03444	متوسطة	

الملحق 21: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المؤسسات الدينية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المؤسسات الدينية	الثقة في المؤسسات الدينية
Upper Bound	Lower Bound					
.0051	-.1566	.074	.03359	-.07572	متوسطة	جيدة
-.0295	-.1979	.004	.03497	-.11368*	منعدمة	
.1566	-.0051	.074	.03359	.07572	جيدة	متوسطة
.0180	-.0940	.282	.02329	-.03795	منعدمة	
.1979	.0295	.004	.03497	.11368*	جيدة	منعدمة
.0940	-.0180	.282	.02329	.03795	متوسطة	

الملحق 22: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في القوى الأمنية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في القوى الأمنية	الثقة في القوى الأمنية
Upper Bound	Lower Bound					
-.0612	-.2046	.000	.02983	-.13290*	متوسطة	جيدة
-.0801	-.2305	.000	.03127	-.15529*	منعدمة	
.2046	.0612	.000	.02983	.13290*	جيدة	متوسطة
.0232	-.0680	.558	.01890	-.02239	منعدمة	
.2305	.0801	.000	.03127	.15529*	جيدة	منعدمة
.0680	-.0232	.558	.01890	.02239	متوسطة	

الملحق 23: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في الصحافة و التلفزيون حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في الصحافة والتلفزيون	الثقة في الصحافة والتلفزيون
Upper Bound	Lower Bound					
.2996	-.1763	.868	.08699	.06167	متوسطة	جيدة
.1934	-.2764	.950	.08410	-.04153	منعدمة	
.1763	-.2996	.868	.08699	-.06167	جيدة	متوسطة
-.0373	-.1691	.001	.02743	-.10320*	منعدمة	

.2764	-.1934	.950	.08410	.04153	جيدة	منعدمة
.1691	.0373	.001	.02743	.10320*	متوسطة	

الملحق 24: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في اتحادات العمال حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في اتحادات العمال	الثقة في اتحادات العمال
Upper Bound	Lower Bound					
.0843	-.4989	.218	.11163	-.20730	متوسطة	جيدة
.0215	-.5572	.075	.11027	-.26784	منعدمة	
.4989	-.0843	.218	.11163	.20730	جيدة	متوسطة
-.0010	-.1201	.045	.02480	-.06055*	منعدمة	
.5572	-.0215	.075	.11027	.26784	جيدة	منعدمة
.1201	.0010	.045	.02480	.06055*	متوسطة	

الملحق 25: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المحاكم حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المحاكم	الثقة في المحاكم
Upper Bound	Lower Bound					
-.0379	-.3519	.010	.06381	-.19493*	متوسطة	جيدة
-.0783	-.3926	.002	.06387	-.23545*	منعدمة	
.3519	.0379	.010	.06381	.19493*	جيدة	متوسطة
.0095	-.0906	.151	.02087	-.04052	منعدمة	
.3926	.0783	.002	.06387	.23545*	جيدة	منعدمة
.0906	-.0095	.151	.02087	.04052	متوسطة	

الملحق 26: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في الأحزاب السياسية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في الأحزاب السياسية	الثقة في الأحزاب السياسية
Upper Bound	Lower Bound					
1.0714	-1.6563	.770	.29138	-.29245	متوسطة	جيدة
.9372	-1.8452	.514	.28886	-.45400	منعدمة	
1.6563	-1.0714	.770	.29138	.29245	جيدة	متوسطة
-.0625	-.2606	.000	.04090	-.16154*	منعدمة	
1.8452	-.9372	.514	.28886	.45400	جيدة	منعدمة
.2606	.0625	.000	.04090	.16154*	متوسطة	

الملحق 27: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في البرلمان حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في البرلمان	الثقة في البرلمان
Upper Bound	Lower Bound					
.0587	-.9002	.090	.16753	-.42075	متوسطة	جيدة
-.0784	-1.0332	.023	.16362	-.55577*	منعدمة	
.9002	-.0587	.090	.16753	.42075	جيدة	متوسطة

-0411	-2290	.002	.03880	-.13502*	منعدمة	منعدمة
1.0332	.0784	.023	.16362	.55577*	جيدة	
.2290	.0411	.002	.03880	.13502*	متوسطة	

الملحق 28: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في البلدية ، الولاية ، الدائرة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في البلدية ، الولاية ، الدائرة	الثقة في البلدية ، الولاية ، الدائرة
Upper Bound	Lower Bound					
-0991	-7688	.010	.12635	-43396*	متوسطة	جيدة
-1506	-8174	.004	.12539	-48396*	منعدمة	
.7688	.0991	.010	.12635	.43396*	جيدة	متوسطة
.0061	-1061	.096	.02338	-.05000	منعدمة	
.8174	.1506	.004	.12539	.48396*	جيدة	منعدمة
.1061	-.0061	.096	.02338	.05000	متوسطة	

الملحق 29: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في الجامعات حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في الجامعات	الثقة في الجامعات
Upper Bound	Lower Bound					
-0402	-1968	.003	.03987	-11852*	متوسطة	جيدة
-0133	-1919	.024	.04546	-10262*	منعدمة	
.1968	.0402	.003	.03987	.11852*	جيدة	متوسطة
.0746	-0428	.595	.02987	.01590	منعدمة	
.1919	.0133	.024	.04546	.10262*	جيدة	منعدمة
.0428	-0746	.595	.02987	-.01590	متوسطة	

الملحق 30: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في الشركات الكبرى حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في الشركات الكبرى	الثقة في الشركات الكبرى
Upper Bound	Lower Bound					
-0215	-4702	.028	.08866	-24583*	متوسطة	جيدة
-0104	-4614	.038	.08925	-23593*	منعدمة	
.4702	.0215	.028	.08866	.24583*	جيدة	متوسطة
.0655	-.0457	.964	.02322	.00990	منعدمة	
.4614	.0104	.038	.08925	.23593*	جيدة	منعدمة
.0457	-.0655	.964	.02322	-.00990	متوسطة	

الملحق 31: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في البنوك حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في البنوك	الثقة في البنوك
Upper Bound	Lower Bound					
.0326	-.2551	.175	.05855	-.11127	متوسطة	جيدة
-.0052	-.2917	.040	.05826	-.14846*	منعدمة	

.2551	-.0326	.175	.05855	.11127	جيدة	متوسطة
.0173	-.0916	.277	.02273	-.03719	منعدمة	
.2917	.0052	.040	.05826	.14846*	جيدة	منعدمة
.0916	-.0173	.277	.02273	.03719	متوسطة	

الملحق 32: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المنظمات البيئية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المنظمات البيئية	الثقة في المنظمات البيئية
Upper Bound	Lower Bound					
.0076	-.2268	.074	.04815	-.10963	متوسطة	جيدة
-.0019	-.2408	.045	.04915	-.12138*	منعدمة	
.2268	-.0076	.074	.04815	.10963	جيدة	متوسطة
.0453	-.0688	.946	.02379	-.01175	منعدمة	
.2408	.0019	.045	.04915	.12138*	جيدة	منعدمة
.0688	-.0453	.946	.02379	.01175	متوسطة	

الملحق 33: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المنظمات النسوية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المنظمات النسوية	الثقة في المنظمات النسوية
Upper Bound	Lower Bound					
.0247	-.4894	.085	.10050	-.23237	متوسطة	جيدة
-.0307	-.5397	.025	.09909	-.28522*	منعدمة	
.4894	-.0247	.085	.10050	.23237	جيدة	متوسطة
.0057	-.1114	.091	.02442	-.05285	منعدمة	
.5397	.0307	.025	.09909	.28522*	جيدة	منعدمة
.1114	-.0057	.091	.02442	.05285	متوسطة	

الملحق 34: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية	الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية
Upper Bound	Lower Bound					
-.0057	-.1629	.031	.03264	-.08429*	متوسطة	جيدة
.0179	-.1670	.153	.03846	-.07454	منعدمة	
.1629	.0057	.031	.03264	.08429*	جيدة	متوسطة
.0782	-.0587	.981	.02838	.00975	منعدمة	
.1670	-.0179	.153	.03846	.07454	جيدة	منعدمة
.0587	-.0782	.981	.02838	-.00975	متوسطة	

الملحق 35: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة	الثقة في المؤسسات التعليمية الخاصة
Upper Bound	Lower Bound					
-.0592	-.2905	.001	.04756	-.17484*	متوسطة	جيدة
-.0158	-.2632	.022	.05108	-.13951*	منعدمة	جيدة
.2905	.0592	.001	.04756	.17484*	جيدة	متوسطة
.0962	-.0256	.416	.02532	.03533	منعدمة	متوسطة
.2632	.0158	.022	.05108	.13951*	جيدة	منعدمة
.0256	-.0962	.416	.02532	-.03533	متوسطة	منعدمة

الملحق 36: نتائج اختبار Post Hoc للثقة في المؤسسات التعليمية العامة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في المؤسسات التعليمية العامة	الثقة في المؤسسات التعليمية العامة
Upper Bound	Lower Bound					
-.0355	-.1779	.003	.03624	-.10670*	متوسطة	جيدة
-.0308	-.1960	.007	.04205	-.11341*	منعدمة	جيدة
.1779	.0355	.003	.03624	.10670*	جيدة	متوسطة
.0518	-.0653	.822	.02981	-.00670	منعدمة	متوسطة
.1960	.0308	.007	.04205	.11341*	جيدة	منعدمة
.0653	-.0518	.822	.02981	.00670	متوسطة	منعدمة

الملحق 37: نتائج اختبار Post Hoc للمعلومة والاتصال بواسطة الراديو حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	المعلومة والاتصال بواسطة الراديو	المعلومة والاتصال بواسطة الراديو
Upper Bound	Lower Bound					
.0106	-.1888	.094	.04100	-.08911	أحيانا	دائما
.0956	-.1247	.984	.04556	-.01456	ابدا	دائما
.1888	-.0106	.094	.04100	.08911	دائما	أحيانا
.1385	.0106	.016	.02665	.07455*	ابدا	أحيانا
.1247	-.0956	.984	.04556	.01456	دائما	ابدا
-.0106	-.1385	.016	.02665	-.07455*	أحيانا	ابدا

الملحق 38: نتائج اختبار Post Hoc للسعادة حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	السعادة	السعادة
Upper Bound	Lower Bound					
-.0099	-.2172	.027	.04274	-.11356*	سعيد نوعا ما	سعيد جدا
-.0091	-.2332	.030	.04638	-.12117*	لست سعيد	سعيد جدا
.2172	.0099	.027	.04274	.11356*	سعيد جدا	سعيد نوعا ما
.0558	-.0710	.988	.02632	-.00762	لست سعيد	سعيد نوعا ما
.2332	.0091	.030	.04638	.12117*	سعيد جدا	لست سعيد
.0710	-.0558	.988	.02632	.00762	سعيد نوعا ما	لست سعيد

الملحق 39: نتائج اختبار Post Hoc للشعور بالتقارب والتأزر حسب الرضا عن ادارة الحكومة للاقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الشعور بالتقارب والتأزر	الشعور بالتقارب والتأزر
Upper Bound	Lower Bound					
-.0228	-.1838	.007	.03346	-.10332*	لم يتغير	تحسن
-.0368	-.2039	.002	.03474	-.12032*	تدهور	تحسن
.1838	.0228	.007	.03346	.10332*	تحسن	لم يتغير
.0379	-.0719	.840	.02285	-.01700	تدهور	لم يتغير
.2039	.0368	.002	.03474	.12032*	تحسن	تدهور
.0719	-.0379	.840	.02285	.01700	لم يتغير	تدهور

الملحق 40: نتائج اختبار Post Hoc للسمن والانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	السمن (I)	السمن (J)
Upper Bound	Lower Bound					
-.2220	-.4202	.000	.03515	-.3211*	من 20 إلى 30 سنة	أقل من 20 سنة
-.1996	-.4164	.000	.03845	-.3080*	من 30 إلى 40 سنة	أقل من 20 سنة
-.1486	-.4515	.000	.05373	-.3000*	من 40 إلى 50 سنة	أقل من 20 سنة
-.1171	-.4931	.000	.06669	-.3051*	أكثر من 50 سنة	أقل من 20 سنة
.4202	.2220	.000	.03515	.3211*	أقل من 20 سنة	من 20 إلى 30 سنة
.0870	-.0608	1.000	.02621	.0131	من 30 إلى 40 سنة	من 20 إلى 30 سنة
.1501	-.1080	1.000	.04578	.0210	من 40 إلى 50 سنة	من 20 إلى 30 سنة
.1865	-.1545	1.000	.06047	.0160	أكثر من 50 سنة	من 20 إلى 30 سنة
.4164	.1996	.000	.03845	.3080*	أقل من 20 سنة	من 30 إلى 40 سنة
.0608	-.0870	1.000	.02621	-.0131	من 20 إلى 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة
.1443	-.1283	1.000	.04835	.0080	من 40 إلى 50 سنة	من 30 إلى 40 سنة
.1790	-.1731	1.000	.06244	.0029	أكثر من 50 سنة	من 30 إلى 40 سنة
.4515	.1486	.000	.05373	.3000*	أقل من 20 سنة	من 40 إلى 50 سنة
.1080	-.1501	1.000	.04578	-.0210	من 20 إلى 30 سنة	من 40 إلى 50 سنة
.1283	-.1443	1.000	.04835	-.0080	من 30 إلى 40 سنة	من 40 إلى 50 سنة
.2003	-.2104	1.000	.07285	-.0051	أكثر من 50 سنة	من 40 إلى 50 سنة
.4931	.1171	.000	.06669	.3051*	أقل من 20 سنة	أكثر من 50 سنة
.1545	-.1865	1.000	.06047	-.0160	من 20 إلى 30 سنة	أكثر من 50 سنة
.1731	-.1790	1.000	.06244	-.0029	من 30 إلى 40 سنة	أكثر من 50 سنة
.2104	-.2003	1.000	.07285	.0051	من 40 إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة

الملحق 41: نتائج اختبار Post Hoc للوضعية المهنية والانتماء إلى النقابات على الرضا حسب إدارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الوضعية المهنية (I)	الوضعية المهنية (J)
Upper Bound	Lower Bound					
.1551	.0423	.000	.02348	.0987*	غير عامل	عامل
.6530	.0771	.007	.11988	.3650*	متقاعد	عامل

-0423	-.1551	.000	.02348	-.0987*	عامل	غير عامل
.5549	-.0221	.081	.12012	.266 4	متقاعد	
-.0771	-.6530	.007	.11988	-.3650*	عامل	متقاعد
.0221	-.5549	.081	.12012	-.2664	غير عامل	

الملحق 42: نتائج اختبار Post Hoc الجنس والانتماء الى جمعيات الصحة والطب حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

Confidence Interval 95%		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الانتماء الى جمعيات الصحة والطب (I)	الانتماء الى جمعيات الصحة والطب (J)
Upper Bound	Lower Bound					
.1208	-.3827	.636	.10481	-.1310	عضو غير نشيط	عضو نشيط
-.1613	-.5352	.000	.07783	-.3483*	غير منتهي	
.3827	-.1208	.636	.10481	.1310	عضو نشيط	عضو غير نشيط
-.0439	-.3907	.008	.07220	-.2173*	غير منتهي	
.5352	.1613	.000	.07783	.3483*	عضو نشيط	غير منتهي
.3907	.0439	.008	.07220	.2173*	عضو غير نشيط	

الملحق 43: نتائج اختبار Post Hoc للانتماء إلى الجمعيات الفنية والثقة في أشخاص من إنتماءات عرقية حسب الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الثقة في أشخاص من [انتماءات عرقية أخرى (J)]	الثقة في أشخاص من [انتماءات عرقية أخرى (I)]
Upper Bound	Lower Bound					
0249.	-.2110	122.	06002.	-.0931	متوسطة	جيدة
0991.	1370.-	753.	06009.	0190.-	منعدمة	
2110.	-.0249	122.	06002.	.0931	جيدة	متوسطة
1215.	0267.	002.	02414.	*0741.	منعدمة	
1370.	-.0991	753.	06009.	.0190	جيدة	منعدمة
0267.-	1215.-	002.	02414.	*0741.-	متوسطة	

الملحق 44: نتائج اختبار Post Hoc الإنتماءات دينية والإنضمام إلى الجمعيات الدينية على الرضا عن إدارة الحكومة للإقتصاد

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الانتماء إلى [جمعية (J) دينية]	الانتماء إلى [جمعية (I) دينية]
Upper Bound	Lower Bound					
-.0757	-.3865	004.	.07910	-.2311*	عضو غير نشيط	عضو نشيط
0825.-	3121.-	001.	05844.	*1973.-	غير منتهي	
3865.	0757.	004.	.07910	.2311*	عضو نشيط	عضو غير نشيط
1439.	0763.-	547.	05606.	0338.	غير منتهي	
3121.	0825.	001.	.05844	.1973*	عضو نشيط	غير منتهي
0763.	1439.-	547.	05606.	0338.-	عضو غير نشيط	

الملحق 45: نتائج اختبار Post Hoc للإنتماء إلى الأحزاب السياسية والصراع بسبب الإختلاف السياسي حسب الرضا عن إدارة الحكومة للاقتصاد

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الانتماء إلى أحزاب سياسية (I)	الانتماء إلى أحزاب سياسية (J)
Upper Bound	Lower Bound					
.0917	-.0680	.260	.08128	.0917	عضو غير نشيط	عضو نشيط
-.1332*	-.2536	.030	.06127	-.1332*	غير منتهي	عضو نشيط
-.0917	-.2513	.260	.08128	-.0917	عضو نشيط	عضو غير نشيط
-.2249*	-.3352	.000	.05616	-.2249*	غير منتهي	عضو غير نشيط
.1332*	.0128	.030	.06127	.1332*	عضو نشيط	غير منتهي
.2249*	.1145	.000	.05616	.2249*	عضو غير نشيط	غير منتهي

الملحق 46: إشتراكيات المتغيرات

Communalities		
	Initial	Extraction
ما مدى رضاك عن أداء الحكومة في الأمور التالية؟ [إدارة الاقتصاد]	1.000	.420
ما مدى رضاك عن أداء الحكومة في الأمور التالية؟ [توفير الاستقرار والأمن الداخلي]	1.000	.474
ما مدى فعالية قوانين مكافحة الفساد في الجزائر؟	1.000	.440
ما هي المؤسسات التي تعتبر الأهم في القضاء على الفساد؟ [القضاء]	1.000	.446
ما مدى اهتمامك بالسياسة؟	1.000	.342
هل قمت بحضور أي اجتماعات أو نشاطات تتعلق بالحملة الانتخابية فيما يخص الانتخابات المحلية 23/11/2017 ؟	1.000	.496
كيف تقيم حرية ونزاهة الانتخابات المحلية 23/11/2017 ؟	1.000	.607
برأيك ، كم مرة تحدث هذه الأمور في انتخابات الجزائر؟ [يتم إحصاء الأصوات بنزاهة]	1.000	.449
برأيك ، كم مرة تحدث هذه الأمور في انتخابات الجزائر؟ [يتم رشوة الناخبين]	1.000	.532
كم عدد المرات التي قمت فيها بالاتصال بأي من الأشخاص التاليين حول بعض المشاكل الهامة أو منحهم وجهات نظرك؟ [عضو في البرلمان]	1.000	.719
كم عدد المرات التي قمت فيها بالاتصال بأي من الأشخاص التاليين حول بعض المشاكل الهامة أو منحهم وجهات نظرك؟ [مسؤول في الحكومة]	1.000	.550
كم عدد المرات التي قمت فيها بالاتصال بأي من الأشخاص التاليين حول بعض المشاكل الهامة أو منحهم وجهات نظرك؟ [مسؤول حزب سياسي]	1.000	.732
بالنظر إلى الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة في الجزائر، من الذي تراه قادرا على معالجة كل من الأمور التالية: [التحكم في الاسعار]	1.000	.637
ما مدى موافقتك على العبارات التالية: [هناك شفافية من حيث فرص الاستثمار]	1.000	.536
ما مدى موافقتك على العبارات التالية: [حرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية]	1.000	.495
هذه قائمة بأنواع بعض الجمعيات أرجو أن تخبرني إذا كنت [...جمعية دينية]	1.000	.487
هذه قائمة بأنواع بعض الجمعيات أرجو أن تخبرني إذا كنت [...جمعية الصحة والطب]	1.000	.647
هذه قائمة بأنواع بعض الجمعيات أرجو أن تخبرني إذا كنت [...أحزاب سياسية]	1.000	.641
هل ترى أن أغلب الناس يمكن الثقة بهم، أم أنك تحتاج للحذر الشديد في التعامل معهم؟	1.000	.497

الملخص:

تعنى هذه الدراسة بمعرفة جوانب الأبعاد المؤسساتية، ومدى تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى تمت دراسة العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي وتأثير كل منهما على الآخر. للوقوف على أهداف هذه الدراسة قمنا بوضع إستبيان وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية، المحور الثاني خصص للأبعاد المؤسساتية (المؤسسات السياسية، المؤسسات الاقتصادية)، أما المحور الثالث تم تخصيصه لأبعاد رأس المال الاجتماعي، تم توزيع الإستبيان على عينة عشوائية مستعنين بذلك على الإستبيان الإلكتروني. إعتدنا في دراستنا على الإختبارات الإحصائية في تحليل البيانات، منها إختبار تحليل التباين الأحادي، إختبار التباين المتعدد، إختبار التحليل العاملي.

أبانت النتائج المحصل عليها على وجود تأثير متبادل بين الأبعاد المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي، بحيث أن هناك أثر معنوي لبعض متغيرات رأس المال الاجتماعي على الأبعاد المؤسساتية، فالإنتماء الجمعي والثقة بمختلف مستوياتها، الشبكات والترابط الاجتماعي كلها عوامل تساهم في التأثير على بناء مؤسسات سياسية وإقتصادية قوية. من جهة أخرى، هنالك متغيرات مؤسسية كالأداء الحكومي الجيد، ضبط الفساد، المشاركة السياسية، الأمن والإستقرار لها تأثير إيجابي على تكوين رأس المال الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد المؤسساتية، رأس المال الاجتماعي.

Abstract:

This study is concerned with knowing aspects of the institutional dimensions, and the extent of social capital formation in Algeria on the one hand, and on the other hand we studied the relationship between the institutional dimensions and social capital and the impact of each on the other. To find out the objectives of this study, we developed a questionnaire that was divided into three main axes, the first axis related to personal information, the second axis devoted to the institutional dimensions (political institutions, economic institutions), As for the third axis, it was devoted to the social capital dimensions. The questionnaire was distributed to a random sample using the electronic questionnaire. In our study, we relied on statistical tests in analyzing data, and studying the relationship between social capital and institutional, including the one-way analysis of variance test, and MANOVA test, and the factor analysis test.

The results obtained showed that there is a mutual influence between the institutional dimensions and the social capital, so that there is a significant impact of some variables of social capital on the institutional dimensions, associative affiliation and trust at various levels, in addition networks and social cohesion are all factors that contribute to influencing the building of political and economic institutions strong. On the other hand, there are institutional variables such as good government performance, controlling corruption, political participation, security and stability that have a positive impact on the formation of social capital.